

التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة

(محاولة لضبط قواعد الإعراب في العربية الفصحى وفي مناهج اللغويات المعاصرة)

تأليف: محمد أمنزوي

كلية الآداب جامعة القاضي عياض - مراكش

mamenzouy@gmail.com

الكتاب : التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة
(محاولة جديدة في التقعيد)
المؤلف : محمد أمنزوي
الطباعة : كتاب إلكتروني من ترقيين المؤلف - مراكش
السنة : 2012م الترقيين الإلكتروني الأول
الرقم الدولي (ردمك):
رقم الإيداع القانوني:
تصميم الغلاف :



مقدمة

كان اختياري لموضوع هذه الدراسة استجابة لرغبة ملحة لازمتني منذ وقت مبكر من بداية وعيي بأهمية اللغة في حياة الإنسان بصفة عامة وفي حياة العلماء بصفة خاصة، رغبة ظلت تتجاذبها بؤر مختلفة من قضية اللغة حتى استقر بها المطاف أمام بؤرة "الصوت" خاصة من هذه الظاهرة، لأسباب ذكرت بعضها في التقرير الأولي الذي قدمته من أجل تسجيل الدراسة.

وكانت الدراسة تهدف أصلاً إلى وصف التعديلات الصوتية التلقائية في الصيغ الصرفية المقيسة عامة، ومحاولة اكتشاف القواعد التي تحكمها، غير أنه بعد جمع المعطيات الأساسية عن طريق الاستقراء والإحصاء تبين لي أن التعديلات الصوتية كثيرة ومتنوعة إلى درجة تتجاوز حدود دراسة كهذه، فقررت أن أحصر مجالها في تلك التعديلات التي ترتبط بأشباه الصوائت ضمن الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور المعتلة خاصة. ومن أجل هذا الحصر فقد أجريت تعديلات في عنوان الدراسة كما غيرت التصميم الأولي لها تغييراً جوهرياً أسفر عن وضع تصميم جديد يتضمن هذه المقدمة القصيرة وثلاثة أبواب أولها وثانيها لتحديد المفاهيم وثالثها لقواعد التعديل.

(وقد طبعت الباب الأول مستقلاً بعنوان "نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى").

ولا تستهدف الدراسة الإتيان بما لم يأت به الأولون ممن سبقوا إلى وصف العربية وصفاً دقيقاً خلصوا منه إلى اكتشاف ما اعتقدوا أنه قواعدها التركيبية والصرفية والصوتية، ولكن صاحب الدراسة -وهو باحث مبتدئ- يهدف إلى الاحتكاك المباشر بالتراث اللغوي العربي القديم وبقراءاته الحديثة المتنوعة من أجل تعميق معرفته بجانب خاص من هذا التراث، ومن أجل اتخاذ موقف سليم منه، وسط دعوات الاحتضان المطلق أو الإقبار المطلق أو التطوير المتأني لهذا التراث، أو غيرها من الدعوات.

وفي سبيل هذا الهدف تنوعت مصادر الدراسة ومراجعها بين كتب التراث المعروفة المتداولة في مجال الصرف والأصوات على الخصوص ودراسات المحدثين والمعاصرين في نفس المجال. وسيأتي توثيقها جميعاً ضمن الفهارس المكملّة للدراسة...

ومن الدراسات الحديثة والمعاصرة ما قد يوحي عنوانه بأن موضوع هذه الدراسة سبق تناوله تناولاً مباشراً، مما يجعل تبرير الاستمرار فيها أمراً ضرورياً بعد الاطلاع على تلك الدراسات، ومن أجل هذا التبرير نضيف إلى ما ذكرناه عن هدف الدراسة ما يأتي:

- في محاولة "اكتشاف" الانضباط وسط الفوضى الظاهرية في قواعد الإعرال كما وضعها القدماء انتهت إلى الاقتناع بوجوب إعادة وضع هذه القواعد على أسس جديدة.

- بعد الاستقراء والإحصاءات المتعددة التي أجريتها حول الصيغ العربية المقيسة وحول النظام المقطعي الذي تخضع له هذه الصيغ قررت أن أسعى إلى استقصاء ما يحدث من تعديلات صوتية تلقائية ضمن هذه الصيغ عندما تقاس من جذور ثلاثية معتلة، بالشكل الذي سأبينه في موضعه.

ولعل أقرب الدراسات الحديثة، التي اطلعت عليها، إلى الموضوع المحدد لهذه الدراسة دراسات كل من: "ج. كانتينو"، و"هـ. فليش"، و"ط. البكوش"، و"د. عبده"، و"ع. ص. شاهين"، و"عبد الله بوخلخال"، و"ف. ح. الشايب"، و"ج. بهاس"، و"ج. پ. گیوم"، و"إ. السغروشي".

أما دراسات "ج. كانتينو"، و"هـ. فليش" فقد كانت تهدف على العموم إلى دراسة أصوات العربية، مع التركيز على الجانبين الفونولوجي الخالص، أو الفونولوجي/الصرفي عند "هـ. فليش" خاصة، ومع التتبع الدقيق لوجهات نظر القدماء تأييداً أو انتقاداً، دون محاولة مقصودة لاستقصاء قواعد التعديلات الصوتية في الصيغ المدروسة. ومن اقتراحات "هـ. فليش" على الخصوص استوحينا صياغة بعض قواعدها في الباب الثاني.

وأما دراسات الدكتور د. عبده فهي عبارة عن أبحاث متفرقة ركزت كل منها على قضية أو ظاهرة صوتية في العربية دون سعي إلى حصر كل الظواهر الصوتية في نطاق معين.

وأما الدكتور ط. البكوش فقد صرح في مقدمة كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث" أنه كان عازماً على استيعاب كامل الصرف العربي ولكنه أثر أن ينشر في هذا الكتاب القسم الأول الذي تناول فيه الفعل المجرد بأنواعه المختلفة (ص 29 من ط 1987).

وأما الدكتور ع. ص. شاهين فيبدو أن هدفه الأساس في كتابه "المنهج الصوتي للبنية العربية" هو أن يرسم منهجاً عاماً لدراسة الكلمة العربية صوتياً أكثر مما كان يستهدف صوغ قواعد محددة للظواهر الصوتية ضمن الكلمة.

وأما دراسات كل من الدكتور ع. ل. بوخلخال و"ج. بهاس/ج. پ. گیوم" فقد اقتصر على عرض النظريات الصوتية لدى قدماء اللغويين العرب عرضاً مفصلاً مع مقارنتها أحياناً بالنظريات الصوتية الحديثة. ولم أتمكن من الاطلاع على رسالة الدكتوراه التي نوقشت للدكتور ف. ج. الشايب سنة 1983 بعنوان: "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"^(*)، ولكن دراساته المنشورة بعد هذا التاريخ لا تخرج عن نطاق ما ذكرته حول دراسات الدكتور د. عبده. وربما تتاح لي الفرصة للعودة إليها بعد أن طبعت..

(*) اطلعت عليها لاحقاً بعد أن نوقشت هذه الدراسة سنة 1996 م، وقد طبعت دراسة الشايب سنة 2004 م

وأخيرا فإن عنوان كتاب الأستاذ إ. السغروشي "مدخل للصوتيات التوليدية" يدل على أنه مدخل نظري، ويؤكد ذلك فصله الرابع المعنون: "تطبيقات على العربية" والذي لا يتجاوز 20 صفحة من 126، 10 منها عبارة عن تاريخ موجز لآراء القدماء وبعض المحدثين حول "الإبدال".

وبعد تسجيل هذه الدراسة علمت أنه سجلت رسائل أخرى لها علاقة بموضوعها، مثل رسالة غسان دباس للماجستير بجامعة دمشق سنة 1985 بعنوان "حروف العلة في ضوء علم اللغة الحديث"، ورسالة ماجستير أخرى سجلها حمدان بن صالح الغامدي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة 1405 هـ بعنوان "الحذف في بنية الكلمة العربية".

وحول المنهج المتبع في هذه الدراسة أذكر أنني قد اقتنعت -بعد تفكير عميق وبعد ما تجمع لدي من المعطيات- أن لا أُلزم نفسي بمحاولة تطبيق أي نظرية من النظريات اللسانية الحديثة بحذافيرها، وأن أستفيد من بعض اكتشافات اللسانيات الحديثة وأساليبها التي لا ينكر جدواها باحث منصف، وقد بنيت هذا الاقتناع على اعتبارين:

أولهما أن العربية التي أحاول تقعيد جانب من ظواهرها الصوتية هي عربية "قديمة" عند أقرب هذه النظريات إلى الاعتراف بها. وقد قررت من أجل هذا أن أبقى الصلة بيني وبين قدماء واصفي هذه اللغة عند إعادة صياغة قواعدها، لأن هؤلاء أقرب منا زمانا ومكانا وفهما للمتن الذي نستخلص منه القواعد، مع الاستفادة مما توصلت إليه اللسانيات الحديثة من حقائق كانت مجهولة حول أصوات اللغة خاصة، وحول وظائفها في حياة الإنسان عامة.

وثاني الاعتبارين هو أن هذه النظريات ما زالت في تطور مستمر ومتلاحق المراحل، بحيث قد تعتبر محاولة تطبيق أي منها في إحدى هذه المراحل مضیعة للوقت أو مغامرة غير مأمونة "الموضوعية" في أحسن الأحوال.

وهذا الاقتناع هو الذي أسفر عن وضع خطة ومنهج لهذه الدراسة نلخصهما في الآتي:

1- الفصل بين الجانبين النظري والتطبيقي بتخصيص البابين الأولين لتعريف المفاهيم، والباب الثالث لعرض القواعد^(*).

2- الحرص على المزاوجة بين المصطلحين التراثي والحديث بشكل مدروس يتمثل في استعمال المصطلح الحديث عند عرض الظواهر بوجهة النظر الحديثة، وترك القدماء يتحدثون بمصطلحاتهم، أو نتحدث نيابة عنهم بمصطلحاتهم أيضا. وقد نستعمل المصطلح القديم الشائع بصفة عامة عند أمن اللبس.

3- انتهاج أسلوب الاستقراء والإحصاء بعد إدراك أهميتهما في مجال الدراسات اللغوية بصفة عامة، وفي مجال دراسة الظواهر اللغوية الصوتية بصفة خاصة. وقد كان تمسكنا بهذا الأسلوب من العوامل التي أطالت مدة هذه الدراسة المتواضعة، لأن صاحبها لم يتمكن -في فترة إجراء الدراسة- من استغلال الحاسوب في هذا المجال، فبذل جهدا فرديا كلفه وقتا طويلا، ليفرغ نتائجه في صفحات قليلة.

(*) وقد طبع الباب الأول مستقلا بعنوان "نظام الصوتيات وأشباهاها في العربية الفصحى"، وأصبح البابان الثاني والثالث الأصليان هما الأول والثاني في الكتاب الحالي.

4- الحرص في الباب الثاني على صياغة القواعد بأقل ما يمكن من التعقيد وأكثر ما يمكن من الشمول، وعلى أن تكون هذه القواعد منسجمة مع طبيعة عمل الجهاز النطقي لدى المتكلم، بحيث لا نسلم مثلاً بأن فونيماً ما قد تحول إلى فونيم آخر إلا إذا وجدنا تقارباً مخرجياً أو كيفياً بين الفونيمين. وما كانت هذه الدراسة لتصل إلى غايتها لولا عون الله واحتضان أستاذي الجليل الدكتور عبد الوهاب التازي سعود لها، بقبوله الإشراف عليها، وتوجيهاته السديدة لصاحبها، بعطف أبوي كان من حوافز الاستمرار فيها وتحدي ظروف خاصة رافقتها منذ بدايتها، فإليه خالص شكري وعرفاني.

ولا يفوتني أن أشكر زملائي الأساتذة الذين ساعدوني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص منهم بالذكر: الدكتور حسن جلاب، والدكتور الحسن بوتايبا، والأساتذة: الحسن بنعاشر، ومحمد الحساوي، وإبراهيم أزوغ، وأساتذة شعبة اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاضي عياض في مراكش، والإخوة الأساتذة بعمادة جامعة القرويين بفاس. فأني صواب في هذه الدراسة هو بتوفيق من الله أولاً وتوجيهات أستاذي الكريم ثانياً، ومساعدة هؤلاء الزملاء أخيراً، وأي قصور أو خطأ فيها مني وحدي، وجل من لا يخطئ، ومنه نرجو التوفيق والسداد، إنه السميع المجيب.

1-الباب الأول:

الصيغ والتعديلات

- 1.1- الفصل الأول: الصيغة مفهومها وحدودها ومكوناتها
- 2.1- الفصل الثاني: الصيغ المقيسة
- 3.1- الفصل الثالث: التعديل مفهومه وأنواعه

1.1 – الفصل الأول

الصيغة: مفهومها وحدودها ومكوناتها

1.1.1 – الصيغة: مفهوم ومصطلحات

2.1.1 – الصيغة: حدود وهوامش

3.1.1 – المقطع والكلمة والصيغة

1.1.1 - (الصيغة: مفرد) ومصطلحات

يعتبر مفهوم "الصيغة" من أقدم المفاهيم الصرفية المتداولة في كتب النحو العربي، إلا أن المصطلحات التي تعبر عن هذا المفهوم عرفت بعض التطور قبل أن يشيع، بدءاً من القرن السابع الهجري، مصطلح "الصيغة"، بعد ترديد ابن مالك لبعض مشتقاته خلال الألفية على ما يبدو، من مثل قوله:

صُعْ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبُ اللَّذِّ أُبِي

إن مفهوم الصيغة عندنا هو هذا الذي عرفه "المعجم الوسيط" بقوله في (ص و غ): "صيغة الكلمة: هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها"¹. وهذا المفهوم متداول في كتب النحو والصرف بدءاً من كتاب سيبويه الذي نجد في سطره الأولى قوله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فـ "ذَهَبَ" ... فهذه الأمثلة ... ولها أبنية كثيرة..."²

ففي هذه السطور، وفي ثنايا الكتاب، عبر سيبويه عن مفهوم الصيغة بمصطلحات ستتردد كثيراً في كتب النحاة بعده حتى عصر ابن مالك³. وهي في الغالب من الجذرين (م ث ل، ب ن ي): **مِثَال** - **أَمْثَلَة** - **مَثَلَت**، **بِنَاء** - **أَبْنِيَة** - **بَنَيْتَ** - **بُنِيَ**... أما لفظ "زَنَة" عند سيبويه فيبدو أنه لا يقصد به مفهوم الصيغة تماماً، وإن زاوجه مع لفظ "مِثَال"، وإنما استعمله بمعنى النمط أو الشكل مطلقاً⁴، إذ نراه يجعل صيغاً مثل (انْفَعَلت وأفْعَلت وأفْعَلت) على زنة واحدة ومِثَال واحد⁵، وهي ثلاثة أوزان حسب مفهوم الميزان عند المتأخرين.

ومن تتبع تاريخ مفهوم الصيغة عند النحاة العرب نستنتج أنه ارتبط بمجموعة من المصطلحات تنتمي عموماً إلى الجذور المعجمية الخمسة (ب ن ي، ص و غ، م ث ل، ه ي ء، وزن)، إلا أن تاريخ استعمالها يختلف بين مصطلح وآخر، فبينما يعود بعضها (مِثَال، أَمْثَلَة، بِنَاء - أَبْنِيَة...) إلى كتاب سيبويه كما رأينا أعلاه، نجد أن بعضها الآخر (وَزَن - مِيزَان، هَيْئَة - صِيغَة) لم يشع استعماله إلا في كتب بعض المتأخرين، ولهذا نبه الميداني في مقدمة كتابه "نزهة الطرف"..." إلى أنهم يقولون للبناء: مِثَال ووزن وزنة وصيغة ووزان"⁶.

أما مفهوم "الصيغة الصرفية" نفسه فقد نقلنا تعريفه قبل قليل من "المعجم الوسيط"، وهو مفهوم يعتبر بحق "ميزة للغة العربية من كبريات ميزات التي تفاخر بها"⁷، وسنحاول فيما يلي الوقوف على المصطلحات الصرفية المرتبطة بهذا المفهوم مقدمين الأسبق منها على الأحدث.

¹ سنعيد صياغة هذا التعريف لاحقاً في 2.1.1.

² سيبويه 1: 75؛ 12؛ وينظر أيضاً: 4: 5، 242، 250 وغيرها.

وسأكتفي عند تعيين المصادر والمراجع بذكر اسم شهرة المؤلف متبوعاً بتاريخ النشر مختزلاً برقمي الوحدات والعشرات لكل تاريخ بعد 1900م، متبوعاً بالجزء - بعد الفاصلة - إن كان مجزأً، ثم برقم الصفحة بعد نقطتي التفسير. والخط القصير بعد رقم الصفحة يعني: وما بعدها؛ وإذا تعددت المراجع في هامش واحد رتبناها تاريخياً مفصولة بالقواطع (؛)، بادئاً بالعربية منها آتياً بعد ذلك بالأجنبية. وأستعمل الرمز (م. و Ibid) اختصاراً لعبارة "المرجع نفسه". وإذا لم يصح بتاريخ النشر على الغلاف وضعته بين معقوفتين [] في أول مرة وبدوهاً بعد ذلك. أما المعلومات التوثيقية الكاملة عن المصادر والمراجع فهي في القائمة المخصصة لها ضمن مكملات الكتاب.

³ ينظر: الأخفش 85، 2: 486؛ الفراء 80، 1: 428؛ المازني 54، 1: 13، 27، 28، 81، 95 - 96؛ المبرد 63، 3: 383؛ ابن السراج 87، 3: 345؛ ابن جني 54، 1: 12-46؛ وينقل السيوطي في المزهرة (2: 76-77) قول الفراء... لأن مجامد جاءت بالياء على نية فعلى...

⁴ أي ما نسميه في دراستنا هذه بـ "التأليفة المقطعية" كما سنعرف بها لاحقاً في (1.1.4.3 - ص: 22)

⁵ سيبويه 75، 4: 144 - وينظر أيضاً: 4: 67؛ ابن السراج 65: 132-138، 169؛ اللؤب 87: 351. ولعل المبرد هو أول من استعمل "الوزن" بمعنى الصيغة (المبرد 63، 1: 126). ثم شاع هذان المصطلحان جنباً إلى جنب عند المتأخرين؛ ينظر: ابن الأثيري [61]: 788، 795؛ ابن عصفور 79: 308؛ الأسترابادي 75، 1: 12.

⁶ الميداني 81: 4؛ وينظر أيضاً: الأسترابادي 75، 1: 2.

⁷ حسان 74: 176.

1.1.1.1- بناء- أبنية / مثال - أمثلة ...

ففي الكتاب نجد سيبويه يزاوج في الاستعمال بين فئتين من المصطلحات أحدهما تنتمي إلى الجذر (م ث ل) وتنتمي الأخرى إلى الجذر (ب ن ي)، وبهذا يكون سيبويه وأساتذته قد عبروا عن مفهوم الصيغة الصرفية بمصطلحات استمرت فئة منها في الاستعمال إلى اليوم، وهي بناء- أبنية -... بينما أهملت الفئة الثانية في فترة متأخرة⁸ من تاريخ النحو العربي، وهي مثال - أمثلة... التي غلبت دلالتها الاصطلاحية العامة على دلالتها الاصطلاحية الصرفية الخاصة، حيث بقيت تستعمل بمعنى رديف لمعنى (شاهد - شواهد...).

ومن تتبع استعمال سيبويه لهاتين الفئتين من المصطلحات نستخلص أنه يعبر بها، في مجال الصرف، عن المفهوم نفسه: أي مفهوم الصيغة الصرفية⁹، كما فعل معظم النحاة بعده قبل أن تغلب مصطلحات (و ز ن) على مصطلحات (م ث ل) في وقت لاحق¹⁰، أما مصطلحات (ب ن ي) فلا تزال مستعملة إلى اليوم، إلا أن مفهوم "البنية" قد أصبح له شأن كبير في الدراسات اللغوية المعاصرة، حتى امتد نفوذه إلى مجالات أخرى خارج اللسانيات، مما يستلزم تقييد هذا المصطلح في مجال الصرف بعبارات مخصصة مثل "البنية الصرفية" للكلمة.

2.1.1.1- وزن - ميزان ...

وقد يكون أبو العباس المبرد أول من استعمل الفئة الثالثة من المصطلحات المعبرة عن مفهوم الصيغة الصرفية، (وزن: وَزَن - مِيزَان...) جنبا إلى جنب مع الفئتين السابقتين، وذلك في مثل قوله: "هَذَا بَاب الْأَمْثَلَةِ الَّتِي يُمَثَّلُ بِهَا أَوْزَانُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ"، وقوله: [أَفْعَل] "لَيْسَ وَصْفًا فِي الْكَلَامِ مُسْتَعْمَلًا وَإِنَّمَا هُوَ مِثَالٌ يُمَثِّلُ بِهِ"¹¹. واستمر المعاصرون على اعتبار الميزان الصرفي مرادفا للصيغة الصرفية، فقد عرف مؤلفو "قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية" الصيغ الصرفية (formes grammaticales) بقولهم: "هي أوزان الكلمات، أو هيئاتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها"¹²، بل إن أحد هؤلاء المؤلفين قد سوى بينهما بصراحة أكثر في كتاب آخر له فقال: "صيغة الكلمة: ميزانها الصرفي"، ثم عرف الميزان الصرفي بأنه "مقياس وضع لمعرفة وزن الكلمة الصرفي"¹³. وقد يتبادر إلى الذهن أن هؤلاء المؤلفين وأمثالهم قد يستعملون مصطلحي "الوزن" و"الميزان" لمفهومين مختلفين، ولكننا استبعدنا هذا الاحتمال عند نظرنا في مدخل "الميزان الصرفي" من معجمهم

(*) نقصد بالأرقام السابقة للعناوين ما يلي: الرقم الأول للباب والثاني للفصل والثالث وما بعده لمباحث الفصل ومطالبه، ونستعملها بهذا المعنى في بعض إحالاتنا القادمة.

⁸ - بقيت تستعمل بهذا المعنى إلى نهاية القرن السابع الهجري على الأقل، حيث عقد ابن عصفور في "المتع..." بابا خاصا لـ "التمثيل" أي استعمال الميزان الصرفي....

⁹ - ينظر الهامش (2)

¹⁰ - ينظر الهامشان (3) و (5) أعلاه

¹¹ - المبرد 63، 3: 383 وينظر أيضا: 1: 126، ويقارن بالهامش 5 من هذا الفصل.

¹² - قاموس المصطلحات...: 248.

¹³ - يعقوب 93: 131، 273.

المذكور أعلاه، حيث زأوجوا بين المصطلحين (وزن-ميزان) للتعبير عن مفهوم واحد¹⁴. ومن الباحثين من يحاول التفريق - غير جازم- بين مفهومي الصيغة والوزن كالأب أنستاس ماري الكرمللي حيث يقول: "نريد بأوزان العربية، أو موازينها: أبواب الأفعال من ثلاثية ومزيد فيها - ونريد بصيغها: أوزان الأسماء، من مشتقة وغير مشتقة، ومميزنا بين اللفظين والمعنيين أمنا للبس، وإلا فلا فرق بينهما. ولهذا لم نقيّد نفسنا بهما كل التقيد، بل تساهلنا فيهما أحيانا"¹⁵.

3.1.1.1 - ه ي ء: هَيْئَة / هَيْئَات ...

أما الفئة الرابعة من المصطلحات فقد استعملها بعض المتأخرين كالسكاكي في "مفتاح العلوم"، حيث صنف الأسماء والأفعال حسب صيغتها الصرفية إلى "هيئات المزيد"¹⁶، إلا أن الربط بين لفظي "الصيغة" و"الهيئة" قد ورد قبل ذلك في كتاب "الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري حيث يقول: "الفرق بين الصورة والصيغة أن الصيغة هيئة مضمنة يجعل جاعل في دلالة الصفة اللغوية، وليس كذلك الصورة لأن دلالتها على جعل قياسية"¹⁷. وقد استعمل مؤلفو "قاموس المصطلحات .." لفظ "الهيئة" مرادفا لمصطلح الصيغة في التعريف الذي نقلناه عنهم في (2.1.1.1) أعلاه.

4.1.1.1 - ص و غ: صِيْغَة / صِيْغ ...

وأما مصطلح "الصيغة" نفسه فقد يكون ابن مالك، كما ذكرنا قبل، هو الذي أشاعه بترديده في الألفية والكافية الشافية ولامية الأفعال، ولكن بعض مشتقاته قد استعملت قبل ابن مالك بكثير في مثل قول ابن السراج في "الموجز في النحو": "...فمنه ما صِيْغَ وُئِي للمؤنث."¹⁸ وقول ابن جني، يشرح أقوال المازني، في "المصنف...": "وقوله: وجعلت البناء كالبناء الذي سُئِلت عنه: يريد به الآن الصيغة ونظّم الحروف في التقسيم والتأخير والحركة والسكون."¹⁹

أما عن الأصل اللغوي المعجمي للفظ "صيغة" فإن وزنه (فَعْلَة) هو الوزن القياسي لمصدر الهيئة كما هو معروف في كتب الصرف، فبهذا المعنى فسرت المعاجم اللغوية؛ فقد جاء في "لسان العرب" (ص و غ): "وهذا شيء حسنٌ الصِّيْغَةِ أي حسنٌ العمل... وفلان حسنٌ الصِّيْغَةِ أي حسنٌ الخَلْقَةِ والقَدِّ..."، وجاء في "تاج العروس" (ص و غ): "صيغة الأمر كذا وكذا، بالكسر أي هيئته التي بُني عليها"، بل ذهب الصغاني في "العباب الزاخر" إلى أن تركيب (ص و غ) كله "يدل على شيء على مثال مستقيم".

ولا تخرج الدلالة الاصطلاحية للفظ "صيغة" عن هذا المعنى اللغوي المعجمي العام، كما رأينا أعلاه في تعريف "المعجم الوسيط"، وكما ورد في كتاب "الكليات" لأبي البقاء الكفوي، إذ يقول: "الصيغة هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقسيم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها، والأبنية هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة"²⁰.

14 - قاموس المصطلحات.. 87: 381؛ وينظر أيضا: حسان 74: 173؛ المبارك 81: 115؛ بركة 85: 183.

15 - الكرمللي [38]: 113.

16 - السكاكي 83: 32، 37، 42.

17 - العسكري 73: 155؛ وينظر آخر مادة (ص و غ) في الصغاني 80: 59.

18 - ابن السراج 65: 95؛ وفي (المبرد 63، 1: 108): "فإن صُغِتْ أسما...".

19 - ابن جني 54، 1: 46؛ وينظر أيضا العسكري: م.ن؛ الميداني 81: 4؛ السكاكي 83: 20.

20 - الكفوي 92: 560؛ وينظر أيضا ص 1081 منه.

وقد شاع في الدراسات اللغوية العربية الحديثة والمعاصرة استعمال هذا المصطلح، وما يؤكد ذلك وروده في عدد غير قليل من عناوين الكتب والرسائل الجامعية والمقالات المنشورة في الدوريات²¹، وترجمت به مجموعة من المصطلحات الأجنبية لا يعبر عن مفهومه الصرفي عندنا سوى القليل منها، مثل *Forme* و *Mood* و *Schéme* ومشتقاتها.²²

وفي آخر هذا العرض السريع للمصطلحات المعبرة عن مفهوم الصيغة الصرفية عند العرب نورد جدولاً أولياً يربط بينها تاريخياً.²³

الجدول رقم (1) بمصطلحات مفهوم الصيغة في التراث العربي

أصل الاشتقاق	بعض المصطلحات	بدء ظهورها
ب ن ي	بناء - أُنِيَّة - بَنِيَتْ - بُنِيَ ...	سيبويه (ق2هـ)
م ث ل	مِثْل - أُمَثَلَة - مَثَّلَتْ ...	" "
و ز ن	وَزَن - مِيزَان - زِنَة ...	المبرد (ق3هـ) (*)
ص و غ	صَبِيغَة - صَبِيغ - صَوَّغ - صَبَّغ ...	ابن السراج (ق4/3هـ)
ه ي ء	هَيْئَة - هَيَّات ...	السكاكي (ق7/6هـ) (**)

(*) ينظر ما ذكرناه حول استعمال سيبويه لهذا المصطلح في الفقرة 1.1.1 أعلاه
(**) واستعمله أبو هلال العسكري وسيلة للتعريف والتمييز قبل ذلك. تنظر الفقرة 3.1.1.1 أعلاه

5.1.1.1- ف ع ل: فَعْل، فِعَال، اسْتَفْعَل،...

وفي الأخير نرى من المناسب هنا أن نشير إلى أن تمثيل الصيغ الصرفية بمادة (ف ع ل) ومشتقاتها موغل في تاريخ الدراسات اللغوية العربية، ولا نستطيع تعيين أول من ابتكر هذه الطريقة في ترميز الصيغ الصرفية، فكل ما يمكن تأكيده بهذا الصدد هو أن هذه الطريقة كانت قد أصبحت مألوفة في عصر سيبويه، بحيث لم يحتج إلى تخصيص أي فصل من "الكتاب" لشرحها، وإن كان بعض اللاحقين من بعده فعلوا ذلك كابن السراج وغيره²⁴، كما لم يحتج إلى تسمية الطريقة باسم اصطلاحى خاص، إذ كان يكفي بأن يقول مثلاً: "أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون (فَعْلًا)... ويكون (فِعْلًا)..."، أو يقول:

²¹ ورد في عناوين سبعة كتب ورسائل جامعية وفي عناوين أحد عشر مقالا مما اطلعنا عليه.

²² في "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" وردت "صَبِيغَة/صَبَّغ" 65 مرة ترجمة للمصطلحات:

Adverbe, Aspect, Axiomatisation, Formalisation, Formation, Forme(s), Fusion, Mode, Temps, Vois

ومن الواضح أن هذه المصطلحات ليست كلها صرفية، ويقارن ب (ر.م. علكي 90) حيث ورد المصطلح 192 مرة، وفي (فليش 83:57، الهامش 2) تعليق حول تعدد المصطلح المعبر عن مفهوم الصيغة الصرفية.

²³ ينظر في قلقيلة 77: 53 مقارنة بين معظم هذه المصطلحات وتبرير كل منها.

²⁴ ينظر ابن السراج 87، 3: 180؛ ابن جني 54، 1: 11؛ وغيرهما: بل يحاول بعضهم تفسير سبب اختيارهم للحروف (ف ع ل) بعينها مع حروف الزيادة. ينظر: ابن يعيش، ش. الفصل 9: 141؛ الأستراباذي 75، 1: 12؛ وقد اختار بعض المستشرقين ودارسي اللغات السامية مادتي (ق ت ل) و (ق ب ر) لتمثيل الصيغ الصرفية؛ وينظر: فليش 83: 57؛ موسكاني 93: 131.

"فالمهزة تلحق أولا فيكون الحرف على (أَفْعَل)... ويكون على (إَفْعَل)... أو يقول: "ولا نعلم في الكلام (فَعْلٌ) ولا (فُعْلٌ)..."²⁵ وقد يستعمل عبارات يفهم منها أنها اشتهرت عندهم بطريقة "التمثيل"، من مثل قوله: "والحرف من بنات الخمسة يكون على مثال (فَعْلَل) في الاسم والصفة" أو مثل وصفه - في "باب ما لا ينصرف من الأمثلة..." - وزن (أَفْعَل) بأنه "مثال يمثل به..."، أو قوله صراحة: "هذا باب تمثيل ما بنت العرب..."²⁶

وقد يعبر سيبويه عن مفهوم الصيغة الصرفية بلفظ (الفعل) نفسه فيقول متحدثا عن "عثول" مثلا: "ولم يكن ملحقا ببنات الأربعة لأنك لو حذف الواو خالف الفعل بنات الأربعة"²⁷؛ يقصد خالف الوزن وزن... وقد استمر استعمال (الفعل) بهذا المعنى إلى القرن الرابع على الأقل، فهذا هو المؤدب يقول في "طَيِّ، لِي": "وهما من (الفعل): فَعْل وفُعْل، أو يقول: "وإذا كانت الألف لام الفعل في (الفعل) فإن الإمالة وتركها مطرد..."²⁸، وهو يقصد بـ (الفعل): الوزن.

أما إطلاق مصطلح "الوزن" أو "الميزان" على هذه الطريقة خاصة فيبدو أنه لم يكن شائعا عند القدماء كما هو اليوم في كتب الصرف التعليمية حيث يطلق "الميزان الصرفي" فيقصد به طريقة استعمال مادة (ف ع ل) مع زوائدها في تمثيل الصيغ الصرفية العربية، فقلما نجد من القدماء من يحاول هذا التخصيص كما فعل الرضي الأستراباذي في قوله: "اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن..."²⁹ ولنا عودة إلى جانب آخر من قضية الميزان الصرفي في (5.3.1).

2.1.1- الصيغة: حمود وهوامس:

إن تعريف الصيغة، بمفهومها الصرفي الذي تبنيه منذ بداية هذا الباب، لا يشير إلى حدودها بداية ونهاية، وقد يعتبر ذلك من جوانب النقص في التعريف، خصوصا إذا انتبهنا إلى ارتباط مفهوم الصيغة بمفهوم "الكلمة"، حيث إن مفهوم الصيغة يظل مجردا ما لم ينطبق على كلمة من الكلمات. ومن المعروف أن مفهوم "الكلمة" من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف والجدل بين اللسانيين في مختلف العصور. ولن نقف هنا عند التعاريف المختلفة للكلمة³⁰، لأن مفهوم الصيغة نفسه -بتعريفه المتبنى هنا- يغنينا عن استعمال مفهوم الكلمة الفضفاض، فالصيغة الصرفية عندنا، كما يمثلها الميزان الصرفي، تستبعد عددا لا يستهان به من الوحدات اللغوية التي قد تعتبر كلمات من جهة أو

²⁵ سيبويه 75، 4: 242، 245، 277..

²⁶ نفسه 3: 203، 4: 288، 301، وقد يؤكد هذا الفهم ما نقلناه عن المبرد في موضع سابق (ص 12)؛ وينظر نص لابن السراج في ص 51 لاحقا؛ ابن عصفور 79: 308.

²⁷ سيبويه 75، 4: 301.

²⁸ المؤدب 87: 339، 534؛ ابن السراج 87، 3: 334.

²⁹ الأستراباذي 75، 1: 12.

³⁰ أورد الدكتور تمام حسان في (حسان 74: 224) مجموعة من تعاريف الكلمة مناقشا وناقدا لها، ليخرج بتعريفه للطول المختار في ص 232؛ المهري 83: 185؛ 327: Larousse 73.

أخرى، كمعظم الأدوات النحوية التي لا توزن بالميزان الصرفي. ولكن الصيغة الصرفية نفسها تحتاج إلى أن نرسم لها حدودا واضحة، لأن هناك وحدات لغوية قد تلصق بها أحيانا إصافا يوحي بأنها جزء لا يتجزأ من الصيغة، نعني اللواصق التي يسميها اللسانيون المعاصرون بـ"الصُرُفات" أو "المورفيمات" النحوية³¹. وقد وقف اللسانيون العرب قديما وحديثا مواقف مختلفة من الصيغ ذات اللواصق، ما بين من يعتبر الصيغة بلواصقها كلمة واحدة، وهو الاتجاه الغالب³²، ومن يعتبر اللواصق نفسها كلمات تامة، كالأشموني الذي يصرح في شرحه لألفية ابن مالك "أن كلا من تاء التأنيث وزبادتي (فَعْلان) كلمة تامة..."، والمناطق الذين ينظرون في الألفاظ بتبعية المعاني، فكل لفظ معناه مركب ينبغي أن يكون مركبا، فالمعرف باللام مركب عندهم³³. أما في هذه الدراسة فإن الصيغة الصرفية عندنا لها حدود واضحة نبينها بإعادة صياغة التعريف الذي سبق أن تبيناه من "المعجم الوسيط"، كالآتي:

"الصيغة الصرفية للكلمة هي هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها -الأصلية والزائدة غير المفارقة- مع حركاتها".

ونعني بالحروف الأصلية تلك التي يرمز لها في الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام، وبالزائدة غير المفارقة تلك التي تجدها بأعيانها في الميزان الصرفي وفي الكلمة الموزونة معا، بحيث إذا فارق أحدها الكلمة فإن صيغتها تتلاشى، أو تتغير لتصبح صيغة أخرى، فمثلا صيغة "مُتَحَجَّر" إذا أسقطنا منها المقطع الأول، وهو الميم مع الضمة، أصبح لدينا "تَحَجَّر" وهي "صيغة" غير الأولى، بل وهي مهملة في نظام الصيغ المقيسة في العربية، ولكن يمكن إعادة تشكيل هذا الباقي وتحويله إلى صيغة عربية مقيسة مستعملة، وذلك بتغيير الحركات لتكوين صيغة "تَحَجَّر" أو "تَحَجَّر"، وهما صيغتان أخريان تختلفان عن مُتَحَجَّر في معنييهما الهامشين، كما نعلم.

وقد يتصل بالصيغة الصرفية بعض الزوائد الصرفية أو النحوية المفارقة، أي يمكن أن تفارق الصيغة فتبقى بنيتها الأساسية سالمة من الناحية الصرفية، فمثلا: تَحَجَّرَتْ يمكن أن تسقط منها التاء الأخيرة الدالة على تأنيث المسند إليه الغائب.

فالزوائد الصرفية التي يمكن أن تلبس صيغة الكلمة نوعان:

1- نوع يؤدي انفصاله عن الصيغة إلى تغيير جوهري فيها (بحيث تتلاشى أو تشكل منها صيغة جديدة). وهذا النوع من الزوائد يعتبر عندنا جزءا لا يتجزأ من الصيغة، كالزوائد "اء" في الممدود، و"ان" لغير التثنية في بعض الصفات وبعض جموع التكسير، والألف المقصورة الزائدة في بعض الصيغ، ومعظم الزوائد السابقة بأوائل الصيغ، وكل الزوائد المقحمة داخل الصيغ.

2- ونوع آخر قابل للاتصال أو الانفصال عن الصيغة نفسها أو عن بعض مشتقاتها، بدون أن يحدث اتصالها أو انفصالها تغييرا دلاليا جوهريا في الصيغة. وهي الزوائد التي يطلق عليها اسم "اللواصق" الصرفية أو

³¹ Galisson / coste 76: 355.

³² ينظر مثلا: حسان 74: 142، حيث يعتبر كلا من "مَنْ" و"يُقَاتِل" و"مُتَخَصِّصِينَ" و"يَتَخَاوَلُونَ" و"مُتَحَدِّثِيهَا" كلمة...
³³ الأشموني [د.ت] 4: 302؛ الكفوي 92: 1053.

النحوية، لأنها إنما تلصق بهوامش الصيغ بداية ونهاية، وهذه لا نعتبرها ضمن حدود الصيغة، سواء أُلصقت بأولها أو بآخرها، كلواصق التثنية وجمع السلامة والضمائر المتصلة بالأفعال، وغيرا مما سنحصره لاحقا في حوالي أربع وثلاثين لاصقة، ومع هذا فإننا سنراعي ما قد ينتج عن اتصال هذه اللواصق بالصيغ الصرفية من تعديلات صوتية، كما سنوضح عند حديثنا عن المبادئ الأساسية للتعديلات الصوتية في الباب الثالث بحول الله.

وفي إخراجنا لمثل هذه اللواصق عن حدود الصيغة نستأنس بآراء بعض الباحثين مثل الدكتور تمام حسان إذ يقول: "وأدعى للضبط أن يقصر الباحث نفسه على الكلمة غير ذات الملحقات، لأن دراسة المجاورة في السياق إنما تعتبر موجهة إليها باعتبارها نواة الدلالة، ولأنها ذات معنى معجمي، بخلاف الملحقات التي يقصد بها معنى الوظيفة الصرفية أو النحوية التي تؤديها"³⁴، ونضيف إلى ما ذكره الدكتور حسان أن الغرض الأساس من هذه الدراسة هو التعديلات الصوتية داخل الصيغ نفسها وإن ارتبطت بعض هذه التعديلات أحيانا بوجود اللواصق الصرفية أو النحوية، كما سنبين لاحقا.

3.1.1- المقطع والكلمة والصيغة:

يعد من قبيل المسلمات عند دارسي اللغات السامية عموما أن بناء الصيغ الصرفية للكلمات فيها يقوم على أساسين متكاملين: **المادة اللغوية والوزن**، وتصنف الصيغ بعد ذلك وفق معايير أخرى ثانوية كالعدد، والجنس، والزمن، والحضور والغياب...³⁵ وقد وقفنا عند هذه الفكرة في الفصل الخامس من كتابنا "نظام الصوائت وأشباهاها في العربية الفصحى"، وربطناها هناك بالنظام المقطعي للعربية، مؤجلين الحديث عن هذا النظام إلى موضعه المناسب، وها نحن قد وصلنا الآن إلى هذا الموضوع.

1.3.1.1- المقطع في العربية:

يعتبر المقطع في الدراسات العربية الحديثة هو الوحدة الثانية، من الناحية الكمية، بعد الفونيم، وهو وحدة أساسية في التحليل الصوتي، أما تعريفه وتحديدده فهما من القضايا المثيرة للخلاف والجدل بين اللسانيين³⁶، ولا يهمنا هنا إلا تحديد أنواع المقطع في العربية الفصحى وقيود تشكله فيها، بصرف النظر عن النظريات المتشعبة في دراسة المقطع والبحث عن قواعده "الكلية"؛ ولهذا سنختار من تعاريفه أبسطها وأنسبها للغة العربية، لأن اللسانيين، مهما اختلفوا، فهم يسلمون بأن لكل لغة قيودها الخاصة بها في تأليف المقاطع أولا ثم في تأليف الكلمات من المقاطع ثانيا³⁷. ولعل أوضح تفسير فيزيولوجي عام للمقطع هو تفسير "ستسون" الذي يرى أنه "دفع نفخة من الهواء نحو الأعلى عبر القناة الصوتية بواسطة ضغط عضلات ما بين الأضلاع"، فحسب هذا

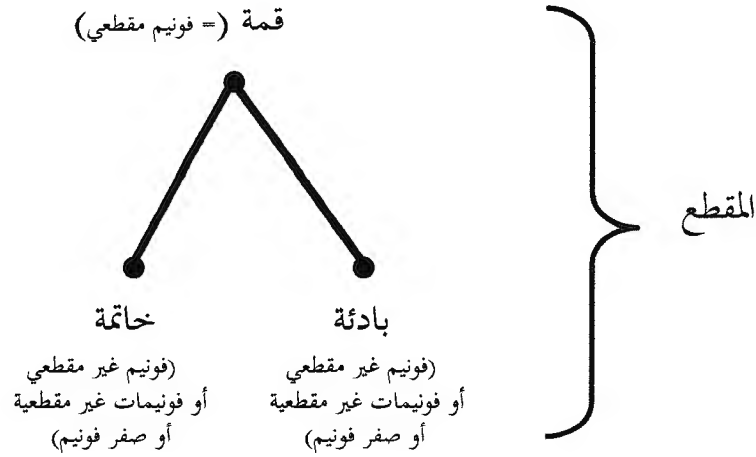
³⁴ حسان 74: 131؛ ينظر أيضا: ر. طحان 72: 69.

³⁵ حجازي 73: 142؛ وينظر ص 87-، وهوامشها من أمزوي 2000.

³⁶ ينظر: أبركرومي 88: 60، 74، 79؛ Malmberg 79: 74؛ Cantineau 60: 147. ومن المفارقات التي لاحظها بعض الباحثين أن الطفل يستطيع عد المقاطع في لغته بينما لا يستطيع العالم تعريف المقطع (مصلوح 80: 269).

³⁷ أبركرومي 88: 115؛ 470؛ Larousse 73.

الرأي يتضمن كل مقطع ثلاث لحظات متتابعة: إطلاق، فأوج، وإيقاف للنفض، والمكون النووي للمقطع من هذه المراحل هو المرحلة الوسطى، أما الأخرى ففهما هامشيان...³⁸ ويمثلونه عادة بمثل هذا الرسم³⁹.



ويترتب عن المراحل الثلاث أربعة أنواع بسيطة من المقاطع هي:

$$\begin{array}{ll} C V \emptyset -2 & \emptyset V \emptyset -1 \\ C V C -4 & \emptyset V C -3 \end{array}$$

ويمكن تفريع أنواع المقاطع من هذه الأربعة، حسب العناصر الهامشية، إلى فروع عديدة باستغلال إمكانية العناقيد الصامتية في موقعي الإطلاق والتقييد. وتختلف اللغات كثيرا في مدى استغلالها لهذه الإمكانيات المقطعية العديدة، ما بين لغات تقتصر على نوعين فقط وأخرى تستخدم النماذج الأربعة بتفريعاتها المتعددة⁴⁰، غير أن المقطع CV هو النموذج الوحيد للمقطع العالمي، لأنه يوجد في جميع اللغات⁴¹.

أما أنسب تعريف فونولوجي للمقطع يلائم العربية فهو أنه "وحدة صوتية تحتوي على صائت واحد مع ما قد يحيط به من صوامت محدودة العدد"⁴². فحسب هذا التعريف تكوّن الصوائت مركز المقطع (أو نواتة)، أما الصوامت فيمكن أن تحتل هامشيّ أو أحدهما على الأقل، ذلك أن المقطع في العربية لا يخلو تأليفه من:

أ- صامت واحد يليه صائت واحد، ويسمى مقطعا مفتوحا: CV

ب- صامت واحد يليه صائت واحد يليهما صامت واحد، وقد يليهما صامت ثالث في بعض

الحالات الاستثنائية، ويسمى هذا مقطعا مقفلا: CVC، CVCC

ومعنى هذا أن قيود تشكيل المقاطع في العربية لا تسمح باستعمال النوعين الأول والثالث من النماذج الأربعة الأساسية للمقطع $\emptyset V \emptyset$ ، $\emptyset V C$ كما لا تسمح بالعناقيد الصامتية في بداية المقطع، ولهذا لم تستعمل مقاطع من صائت وحيد ولا مقاطع تبدأ بصائت ولا مقاطع تبدأ بأكثر من صامت واحد⁴³، ونظرا لهذه القيود، ولوجود الصوائت القصيرة والطويلة في العربية، فقد اشتمل النظام المقطعي لكلام العرب على التشكيلات المقطعية الآتية:

³⁸ أبركرومي 88: 56، 62؛ 120: 63: Jakobson.

³⁹ أخذناه بتصرف من: أ.م. عمر 76: 247. وتمثله المدرسة التوليدية بأشكال أخرى أكثر تعقيدا؛ ينظر: السغوشي 87: 65 على سبيل المثال.

⁴⁰ أبركرومي 88: 113؛ أ.م. عمر 76: 254.

⁴¹ Larousse 73: 470.

⁴² مقتبس من أ.م. عمر 76، 243 بتصرف؛ وينظر في (Malmberg 79: 75) مناقشة لهذا النوع من التعريف.

⁴³ كانتينو 66: 192؛ فليش 83: 42؛ حسان 74: 144؛ شاهين 80: 107؛ حليبي 84: 102، وغيرها.

- 1- مقطع ثنائي حركي (مفتوح): ب، ب، ب
- 2- مقطع ثنائي مدي (مفتوح): مآ، في، فو
- 3- مقطع ثلاثي حركي (مقفّل): مَن، مَن، مُد.
- 4- مقطع ثلاثي مدي (مقفّل): بَاب، فِيل، نُور (وقفاً أو إدغاماً).
- 5- مقطع رباعي حركي مزدوج الإقفال: جَبْر، بَنْت، قُفْل (وقفاً أو إدغاماً)
- 6- مقطع رباعي مدي مزدوج الإقفال: ضَال (وقفاً)⁴⁴

وتعتبر الأنواع الثلاثة الأولى هي الأساسية التي منها تبنى الصيغ الصرفية العربية، أما الثلاثة الأخيرة فهي مقاطع ثانوية تنشأ بسبب التعديلات الصوتية في بعض الصيغ نتيجة الإدغام أو الوقف، ولهذا اختلفت مواقف الباحثين منها، بين متردد في اعتبارها ضمن مقاطع الفصحى وبين منكر لوجودها صراحة⁴⁵. أما في دراستنا هذه فلا يعنينا إلا المقاطع الأساسية الثلاثة، لأن ظواهر الإدغام والوقف قد استبعدناها بحصر مجال الدراسة في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور المعتلة، كما سيأتي في (5.2.1) من هذا الباب. وابتداء من الآن سنرمز لهذه المقاطع الثلاثة بالرموز الآتية:

- الأول: ص ح، وهو مفتوح دائماً
- الثاني: ص م، وهو مفتوح دائماً
- الثالث: ص ح ص، وهو مقفّل دائماً.
- أما الثلاثة الأخرى الثانوية فسنرمز لها عند الضرورة بالرموز الآتية:
- الرابع: ص م ص، وهو مقفّل دائماً
- الخامس: ص ح ص ص، وهو مزدوج الإقفال دائماً
- السادس: ص م ص ص، وهو مزدوج الأقفال دائماً.
- ومعنى هذا أننا نرمز للصامت بحرف "ص"، وللصائت القصير بحرف "ح"، من لفظ "حركة" بمفهومه القديم، وللصائت الطويل بحرف "م"، من لفظ "مد".

2.3.1.1 - رؤية معاصرة:

إن المقاطع الثلاثة الأولى إذاً هي أساس تكوين الكلمات العربية عموماً وأساس بناء الصيغ الصرفية على الخصوص. وقد التفت بعض الباحثين المعاصرين إلى جوانب من هذا الموضوع فخرجوا بخلاصات نذكر بعضها فيما يلي:

⁴⁴ يختلف الباحثون العرب والمستشرقون في تسمياتهم لهذه الأنواع من المقاطع وإن كادوا يتفقون في حصرها على العموم.. ينظر مثلاً: بروكلمان 77: 43؛ كاتينو 66: 192؛ أنيس 79: 163؛ حسان 74: 132؛ الأنطاكي 69: 258؛ ر. طحان 72: 70؛ شاهين 80: 107؛ مصلوح 80: 273؛ حليبي 83: 67؛ ر. عبد التواب 90: 95؛ وفي (البحث اللساني ص 354) تصنيف "ماكاري" للمقاطع العربية إلى خفيف، وثقيل، وأثقل؛ وينظر السغوشي 87: 72-73، 91؛ أبو سليم 87: 48. ومن الباحثين من يرى أن للعربية مقطعا سابعا هو المقطع VC، الذي يعمل عادة باعتباره من النوع CVC، أي "هزة الوصل" [VC؟]؛ ينظر: بروكلمان 77: 73؛ حسان 74: 132؛ موسكاني 93: 112؛ الأنطاكي 69: 258؛ ع.ص. شاهين 80: 107؛ عبده 79: 54؛ البحث اللساني: 342؛ السغوشي 87: 85؛ 118؛ 60: Cantineau، بل إن "ه.فليش" يقطع "الصائِلين" على أساس وجود المقطع CCV في العربية (...؛ c v: c c v) (Fleisch 61: 163)؛ وقد استأنسنا في تسمياتنا للمقاطع العربية بمصطلحات الدكتور سعد مصلوح (في مصلوح 80: 273).

⁴⁵ أبو سليم 87: 50، ومن منكري المقطع الخامس الدكتور عبد العزيز حليبي (في حليبي 83: 67، 72). ومعظم الباحثين يصرف النظر عن المقطع السادس؛ ينظر مثلاً: حسان 74: 132؛ مصلوح 80: 273؛ عبد التواب 90: 95؛ حجازي 92: 47، 163؛ 161؛ 61: Fleisch؛ 60: 118؛ Cantineau.

- 1- يقول د. إبراهيم أنيس: "الكلمة المشتقة في اللغة العربية، إما كانت أو فعلا، حين تكون مجردة من اللواحق والسوابق (كالضمائر و"ال" المعرفة)، لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع، ويندر أن نجدها تتكون من خمسة مقاطع مثل (يَتَعَلَّمُ)، (يَتَسَابَقُ)⁴⁶.
- 2- أما د. تمام حسان فلم يشترط تجريد الكلمة من السوابق واللواحق من أجل حصر مقاطعها، ولذلك فهي تتضمن عنده ما بين مقطع واحد إلى سبعة، ومثل بكلمات ليست كلها من الصيغ الصرفية⁴⁷. وتحدث أيضا عن التأليفات المقطعية الممكنة والممتنعة في العربية، فذكر نماذج من التأليفات الممتنعة⁴⁸.
- 3- وتطرق د. أ.م. عمر إلى مسألة عدد مقاطع الكلمات في إحصاءات أجريت في بعض اللغات وفي العربية أيضا، وأورد أرقاما في ذلك⁴⁹.
- 4- وانتبه د. ع.ق. المهيري إلى أن التحليل المقطعي للكلمة العربية يجب أن لا يهدف إلى تخصيص معان محددة بمقاطع محددة، لأن هذه الطريقة لا تلائم العربية⁵⁰.
- 5- وأجرى د. علي حلمي موسى إحصاءات في القرآن الكريم فعرض بعض نتائجها الخاصة بأنواع المقاطع، وسنعود إليها لاحقا⁵¹.

3.3.1.1- هل من رؤية قديمة للمقطع؟

أما قدماء اللغويين العرب فيبدو أنهم لم يلتفتوا إلى أهمية المقطع -بمفهومه الحالي تحديدا- في دراسة الكلمة العربية صرفيا وصوتيا، وإن كان بعض المتصلين منهم بالثقافة اليونانية قد ذكروا المقطع في مؤلفاتهم، دون أن يحاولوا تحليل الكلمة العربية صرفيا وصوتيا على ضوءه⁵²، بمثل ما حللوا أوزان شعرهم بمفهوم "السبب" و"الوتد"، أما نقاشهم المستفيض حول موقع الحركة من الحرف فهو أكثر ضيقا وتجريدا من أن يستخلص منه رؤية واضحة عن المقطع والنظام المقطعي للعربية⁵³.

ومن الفلتات الطريفة في نظرنا هذا النص الذي نقله السيوطي عن حازم القرطاجني، متحدثا عن رتب فصاحة الألفاظ، حيث جمع حازم بين مصطلح "المقطع" بمفهومه اليوناني، وبين مصطلحي "السبب" و"الوتد" المؤلفين في علم العروض العربي، يقول حازم:

⁴⁶ أنيس 79: 165.

⁴⁷ حسان 74: 142، ولكنه استحسن قبل ذلك تجريد الصيغة من ملحقاتها كما نقلنا عنه في ص 17 أعلاه؛ وينظر أيضا: الأنطاكي 69: 259.

⁴⁸ حسان 74: 144، وقد سماها بـ "النماذج". أما مصطلح "التأليفات" فهو من عندنا، وسنبينه لاحقا في (4.3.1.1-). وينظر أيضا: الأنطاكي 59: 260 - أ.م. عمر 76: 262؛ ع.ص. شاهين 80 ب: 51.

⁴⁹ أ.م. عمر 76: 260.

⁵⁰ ع.ق. المهيري 83: 191.

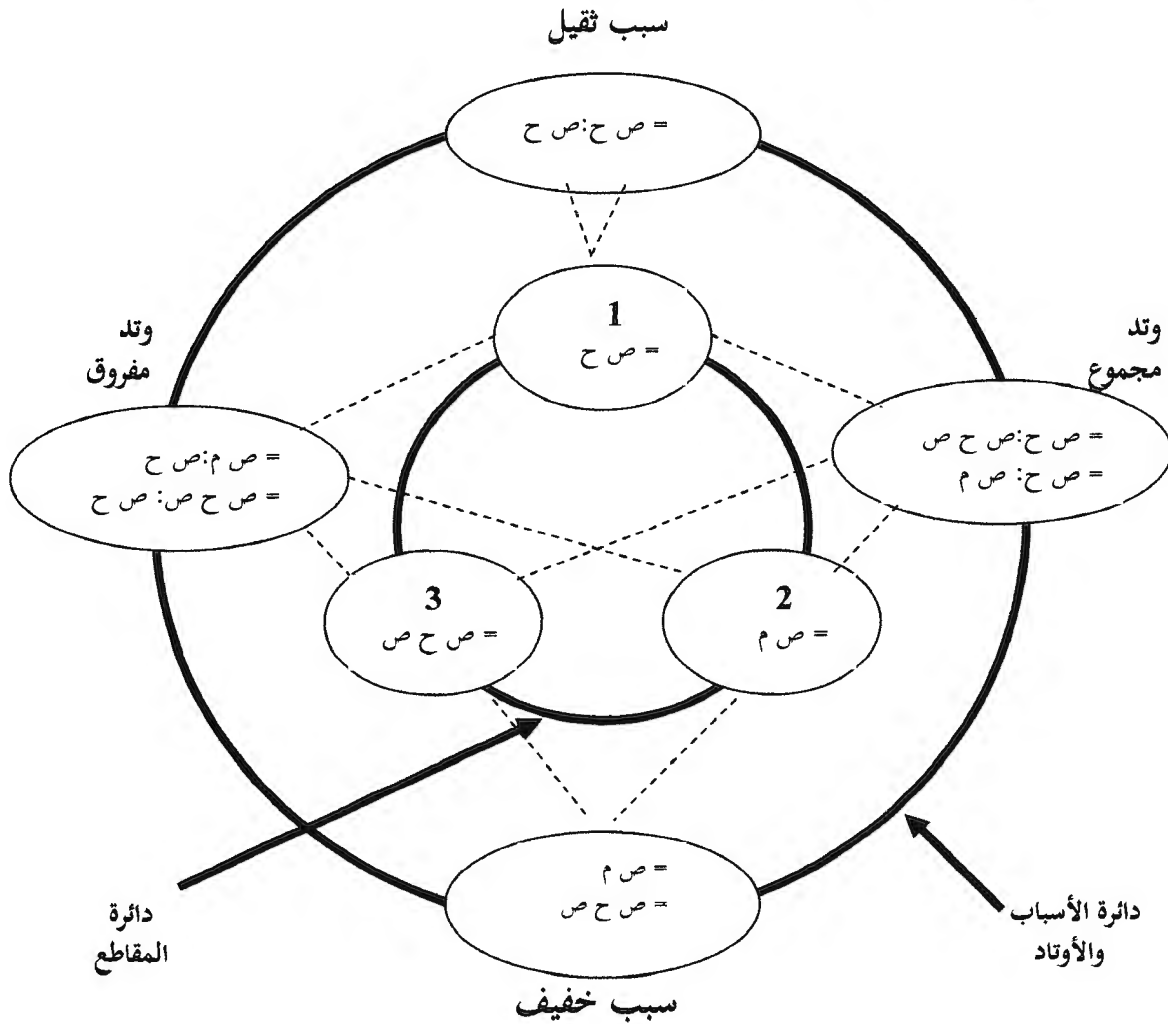
⁵¹ ع.ح. موسى 82: 188، 189.

⁵² في للسدي 81: 261، 262 تناول مفيد لهذه المسألة، يغنيها عن الإتيان فيها بأزيد من هذه الخلاصة المركزية. وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين أن يحل محل مصطلح "الحرف" عند قدماء العرب مفهوم للمقطع الحالي، مستنجا أن "العرب قد قدموا وصفا دقيقا للبنية المقطعية للغة اعتمادا على مفهوم لتحرك والسكن ... [وأن] النظام الكتابي العربي بأكمله لا يعدو أن يكون نظرية مقطعية من نوع خاص" (الزليطي 86: 53، 56)؛ ويقارن بنظرة ع.ر. الحاج صالح كما عرضها الدكتور م.ص. عمر في (م.ص. عمر 86: 16، 27).

⁵³ ينظر على سبيل المثال: ابن جني 52، 2: 321؛ ابن جني 85: 28؛ الرازي، تفسير 1: 46؛ الكفوي 92: 1058؛ الحمد 86: 493؛ ويصرح أبو نصر الفارابي (ت 339 هـ) أن المقطع القصير يقابله الحرف المتحرك عند العرب، وأن المقطع المقلل يقابله عندهم السبب الخفيف كما يقابل الثقل المقطعين القصيرين ... (الفارابي 67: 1075).

"المفرط في القصر ما كان على مقطع مقصور، والذي لم يفرط ما كان على سبب، والمتوسط ما كان على وتد أو على سبب ومقطع مقصور، أو على سببين، والذي لم يفرط في الطول ما كان على وتد وسبب، والمفرط في الطول ما كان على وتدين أو على وتد وسببين"⁵⁴.

ومن المناسب أن نبين هنا العلاقة بين مصطلح "المقطع" بمفهومه الصوتي العام وبين مفهومي "السبب" و"التد" بمفهوميهما في علم العروض العربي، ونكتفي بتلخيص هذه العلاقة في المخطط الآتي:



ويلاحظ هنا أن المقطع الحركي الثنائي لا يكون بمفرده وحدة عروضية، في حين أن كلا من المقطع المدي والمقطع الثلاثي يكون سببا خفيفا، كما يلاحظ أن نظرة القدماء إلى حرف المد باعتباره مسبوقا دائما بحركة من جنسه تتجلى بوضوح حين ينظرون إلى مثل "مات" باعتبارها وتدا مفروقا أي متحركين بينهما ساكن⁵⁵.

وقد استعمل بعض اللغويين العرب القدماء لفظ "المقطع" بمعنى مكان قطع الصوت، أي مخرج الحرف، وكان ابن جني أول من استعمل اللفظ لهذا المعنى، فيما يبدو، عند حديثه عن الفرق بين الصوت والحرف، ثم تابعه بعض اللاحقين من بعده⁵⁶.

⁵⁴ السيوطي 45، 1: 200؛ ويقارن به الفارابي: م.ن.

⁵⁵ ينظر تعليقنا على هذه النظرة في كتابنا أمنزوي 2000: 82 (فقرة 4.3-).

⁵⁶ ابن جني 85، 1: 6؛ الفاكهي 88: 72؛ الحمد 86: 117، 121.

4.3.1.1- التأليف المقطعي للكلمة العربية

ونعود الآن إلى دراستنا نحن للنظام المقطعي في العربية، لنعرض خلاصة مركزة نضمنها نتائج بعض الإحصاءات التي أجريناها في أوزان الصيغ القياسية، وأوزان بعض الصيغ المستعملة على غير قياس، وفي 149 من الوحدات اللغوية الشائعة الاستعمال، والتي لا توزن بالموازين الصرفية. وقد وسعنا مجال هذه الإحصاءات حتى شملت الصيغ المرتجلة والكلمات المبنية⁵⁷، قصد الخروج بخلاصة عامة حول خصائص التأليف المقطعي في العربية على العموم، أما التأليف المقطعي الخاص بالصيغ الصرفية المقيسة فنؤجل الحديث عنه إلى (4.2.1) لاحقا.

وقد ذكرنا آنفا أن المقاطع الثلاثة (ص ح، ص م، ص ح ص) هي التي تشكل ما نسميه بـ "التأليفات المقطعية" للكلمات العربية⁵⁸.

ونعني بالتأليف المقطعية أي مجموعة من المقاطع تكون صيغة من الصيغ الصرفية العربية على الخصوص، أو كلمة من كلماتها على العموم، وتتنوع التأليفات كمّا حسب عدد مقاطع كل منها ونوعيا حسب تنوع قممها المقطعية بين الفتحة والكسرة والضمة والألف والياء والواو المديتين. أما من الناحية الكمية فإن الكلمات العربية لا يتعدى عدد مقاطعها خمسة، حسب حصرنا السابق في (2.1.1- ص 15-) لحدود الصيغة الصرفية، مع ملاحظة أن الكلمة المبنية لا تتجاوز أربعة مقاطع؛ وبناء على هذا فإن التأليفات المقطعية التي تشكل كلمات العربية عموما تتراوح بين ذات المقطع الواحد وذات المقاطع الخمسة، وبما أن المقاطع الأساسية في العربية ثلاثة فإن عدد التأليفات الممكنة نظريا في العربية هي 363 تأليفة تحدد كميا كالآتي:

3 تأليفات ذات مقطع واحد

9 تأليفات ذات مقطعين

27 تأليفة ذات ثلاثة مقاطع

81 تأليفة ذات أربعة مقاطع

243 تأليفة ذات خمسة مقاطع

ولكن قيود التأليف المقطعي في العربية لا تسمح باستغلال كل هذه الإمكانيات النظرية، ويتضح هذا من نتائج الإحصاءات التي أجريناها حول نظام التأليف المقطعي العام في العربية، تلك الإحصاءات التي بنيناها على 240 من الصيغ القياسية وشبهها و197 من الصيغ الأخرى المرتجلة و149 من الأدوات والضمائر، حيث تبين من تلك الإحصاءات ما نلخص جانبه الكمي في الجدول رقم (2) الآتي⁵⁹:

⁵⁷ مع تجريد كل ذلك من اللواحق الصرفية طبقا لما وضعناه من حدود للصيغة الصرفية في (2.1.1- أعلاه).

⁵⁸ ينظر الهامش الآتي.

⁵⁹ يقارن بما أورده الدكتور أ.م. عمر في (أ.م. عمر 76: 262) من إحصاءات تختلف منطلقاتها اختلافا جوهريا عن منطلقاتنا، إذ اعتبر المقطع (ص م ص) من المقاطع الأساسية واستبعد الكلمات التي لا توزن بالميزان الصرفي، ولذلك اختلفت استنتاجاته عن استنتاجاتنا هنا.

الجدول رقم (2) بأواع التآليفات المقطعية للكلمات العربية عموماً

التأليفات المقطعية	العدد النظري	العدد المستعمل	%	تنوع القمم	الصيغ القياسية وشبهها	الصيغ المرتجلة	الأدوات والضمائر	العدد المهمل	%
من مقطع واحد	3	3	100	9			52		
من مقطعين	9	9	100	35	15	7	76		
من ثلاثة مقاطع	27	20 ⁽¹⁾	74.07	77 ⁽²⁾	101	67	16	7	25.92
من أربعة مقاطع	81	20	24.69	61	105	99	2	61	75.30
من خمسة مقاطع	243	7	2.88	12	13	24		236	97.12
المجموع	363	59	16.25	194	234 ⁽³⁾	197	146	304	83.74
⁽¹⁾ يضاف إليها تأليف معدلة حتماً عن صيغ إحدى التآليفات الرباعية (رُفَعَاكَلْ)									
⁽²⁾ يضاف إليها 4 صور للتأليف المذكورة في التوضيح السابق									
⁽³⁾ يضاف إليها 5 صيغ من التأليف السابقة في التوضيح رقم (1)									

فمن هذا الجدول يظهر:

1- أن التآليفات ذات المقطع الواحد وذات المقطعين يغلب استعمالها في الأدوات والضمائر، وأن ذات الثلاثة أو الأربعة مقاطع يكثر استعمالها في الصيغ الصرفية قياسية أو مرتجلة، وأن ذات الخمسة مقاطع قليلة الاستعمال عموماً.

2- أن استعمال التأليفات المقطعية في الكلام العربي يقل كلما زاد عدد مقاطعها، كما يتبين من النسب المئوية للمستعمل منها والمهمل. وهذا يتفق مع ما ذكره الباحثون من أن "طول الكلمة يميل إلى أن يقف في علاقة عكسية مع عدد مرات التردد"⁶⁰.

ونذكر هنا أن بعض الصيغ قد تصل بلواصقها النحوية والصرفية إلى تسعة مقاطع مثل: "سَيَتَذَكَّرُونَهُنَّ"، وكنا قد استبعدنا مثل هذه "الكلمات" من مجال إحصاءاتنا في (2.1.1) أعلاه.

وأما من حيث أنواع المقاطع وتردد كل منها فقد أسفر الإحصاء عن الترتيب الآتي:

المقطع	في الموقع 1	في الموقع 2	في الموقع 3	في الموقع 4	في الموقع 5	المجموع	%
ص ح	29	20	19	22	7	97	49.20
ص ح ص	21	19	10	2		52	26.40
ص م	9	17	19	3		48	24.40
(*) 37 منها في الموقع الأخير، القابل للتناوب في 28 منها							
(**) 10 مرات منها منها في الموقع الأخير؛ وبتنوين الـ 28 المذكورة في التوضيح السابق تصبح 38 مرة							

أي أن المقطع الشائئ الحركي أكثر تردداً في الكلمات العربية، يليه المقطع الثلاثي الحركي، فالمقطع الشائئ المدي. وعن القمم المقطعية يستخلص من الإحصاء أن ترتيبها التنازلي، حسب درجات ترددها هو كما يلي:

- 1- المقطع الثنائي الفتحى (ص ـ) ورد 132 مرة أي بنسبة 21,2%
 - 2- المقطع الثلاثي الفتحى (ص ـ ص) ورد 99 مرة أي بنسبة 15,9%
 - 3- المقطع الثنائي المتغير (ص ح) ورد 95 مرة أي بنسبة 15,2%
 - 4- المقطع الثنائي الألفي (ص ا) ورد 78 مرة أي بنسبة 12,5%
 - 5- المقطع الثنائي الضمي (ص ـ) ورد 53 مرة أي بنسبة 8,5%
 - 6- المقطع الثلاثي الكسري (ص ـ ص) ورد 48 مرة أي بنسبة 7,7%
 - 7- المقطع الثنائي الكسري (ص ـ) ورد 42 مرة أي بنسبة 6,7%
 - 8- المقطع الثلاثي الضمي (ص ـ ص) ورد 38 مرة أي بنسبة 6,1%
 - 9- المقطع الثنائي اليائي (ص ي) ورد 20 مرة أي بنسبة 3,2%
 - 10- المقطع الثنائي الواوي (ص و) ورد 18 مرة أي بنسبة 2,9%
- وبنظرة أخرى فإن المقاطع الفتحية القارة هي أكثر المقاطع العربية شيوعا إذ تمثل 37% من مجموع المقاطع، تليها المقاطع الإعرابية (15,25%)، فالضمية القارة (14,61%)، فالكسرية القارة (14,44%)، فالألفية، فاليائية، فالواوية.

وبالمقارنة بين هذه النسب المئوية وبين نتائج إحصائنا في كتابنا "نظام الصوائت ... ونتائج إحصاء الدكتور ع.ح.موسى حول ألفاظ القرآن الكريم - نلاحظ أن هناك تقاربا ظاهرا بين نتائج الإحصاءات الثلاثة، رغم أن منطلق كل منها يختلف عن منطلق الآخر، إذ اقتصر إحصاؤنا في "نظام الصوائت ..." على عدد قليل من أوزان العربية بينما شمل إحصاؤنا هنا عددا أكبر من الأوزان، أما إحصاء ع.ح.موسى فقد اعتمد ألفاظ القرآن الكريم، أي ألفاظ الكلام العربي⁶¹. وهذه خلاصة رقمية للمقارنة:

أنواع المقاطع	في أمزوي 2000، ص 92	في إحصائنا هنا	في إحصاء ع.ح.موسى
المقاطع الحركية	87,93%	81,38%	75,60%
المقاطع الفتحية	41,28%	37,08%	43,91%
المقاطع الكسرية	12,82%	14,44%	17,79%
المقاطع الضمية	13,10%	14,61%	13,90%
المقاطع الإعرابية	22,05%	15,25%	
المقاطع المدية	12,06%	18,62%	24,38%
المقاطع الألفية	8,76%	12,52%	14,76%
المقاطع اليائية	1,22%	3,21%	04,23%
المقاطع الواوية	0,75%	2,29%	05,39%

ولعل الفروق البسيطة نسبيا بين بعض الأرقام المتناظرة في هذه الإحصاءات ناتجة عن اختلاف المنطلقات كما ذكرنا وخصوصا إحصاء ع.ح.موسى الذي شمل ألفاظا خضع الكثير منها لظواهر صوتية لم يراعها إحصاؤنا المنطلق من صيغ صرفية مجردة، ومن تلك الظواهر: الوقف والإبدال والإدغام.

⁶¹ ينظر: أمزوي 2000: ص 92؛ ع.ح.موسى 82: 153-، وقد استحصلنا النسب المئوية عنده من الجدولين رقم 10 ورقم 11، ص 188، 189.

ولكن أهم ما استخلصناه من إحصاءاتنا هو المعطيات الملخصة في الجدول رقم (3) الآتي، بخصوص تجاور المقاطع في العربية، وقد اقتصرنا فيه على المتجاورات العشرة الأكثر شيوعاً⁶².

جدول رقم (3) بالمتجاورات المقطعية العشرة الأكثر شيوعاً في الكلمات العربية⁽¹⁾

ترتيب	المتجاورة	العدد الترددي ⁽²⁾	النسبة العامة %	النسب الموقعية		
				بداية %	%3:2	نهاية %
1	ص - ص ح	105	19,77			⁽³⁾ 19,77
2	ص - ص - ص	94	17,70	7,34	6,02	0,94
3	ص - ص - ص	89	16,76	16,76		⁽⁴⁾
4	ص - ص ح	63	11,86			⁽³⁾ 11,86
5	ص - ص - ص	63	11,86	4,33	6,96	⁽⁴⁾ 0,56
6	ص - ص ا	57	10,73	7,72	2,26	0,75
7	ص ا: ص ح	53	9,98	0,19		⁽³⁾ 0,79
8	ص - ص - ص	53	9,98	1,88	6,59	0,37
9	ص - ص - ص	48	9,04	4,14	2,82	1,88
10	ص - ص - ص	43	8,10	2,63		⁽⁴⁾ 5,46

⁽¹⁾ وهو مستخلص من جدول أعم يشمل جميع الاحتمالات النظرية لتجاور المقاطع الثلاثة الأساسية. وحول مفهوم المتجاورة ينظر الهامش 62. وسنرمز منذ الآن للحدود المقطعية بنقطتين متعامدتين.

⁽²⁾ أي عدد مرات ورود المتجاورة في مجموع الصيغ والكلمات المؤسس عليها الإحصاء، وعددها 531

⁽³⁾ بعضها قابل للتبوين فيصبح مقطعها الثاني مقفلاً.

⁽⁴⁾ دون احتساب الكلمات القابلة للتبوين نصياً.

فمن هذا الجدول يلاحظ:

- 1- أن المقطع الفتحي، ثنائية، وثلاثية، تحتل الموقع الأول في سبع من المتجاورات العشرة الأكثر شيوعاً في العربية، كما تحتل الموقع الثاني في خمس من تلك المتجاورات نفسها.
- 2- أن اختلاف المقطعين المتجاورين كمياً أكثر من اتفاقهما، فلم يرد ضمن المتجاورات العشرة هذه إلا ثلاث تتكون كل منها من مقطعين ثنائيين حركيين، وكلها متجاورات تقع في أواخر الصيغ حيث تقبل التبوين فتندرج ضمن الاتجاه العام نحو الاختلاف الكمي بين المقاطع المتجاورة.
- 3- أن المقاطع المدية اليبائية والواوية لم ترد على الإطلاق في هذه المتجاورات العشر، وحتى الألفية منها لم ترد إلا مرتين في المتجاورتين السادسة والسابعة.
- 4- أن المقاطع الضميمة والكسرية لم ترد أيضاً بصفة قارة ضمن هذه المتجاورات العشر إلا ثلاث مرات، في الثالثة والرابعة والثامنة.
- 5- ويمكن أن نستنتج من كل هذه المعطيات أن العربية تميل إلى استعمال المتجاورات المقطعية الخفيفة أي المنسجمة قممها الصائتية، ويتأكد هذا أكثر إذا لاحظنا أن متجاورات مقطعية من نوع / ص - ص / أو / ص - ص - ص / لا ترد في الصيغ العربية إلا في بعض الحالات الإعرابية التي يكون فيها المقطع الثاني رفيعاً، وأن بعض

⁶² نعي بالمتجاورة المقطعية كل مقطعين متلاصقين ضمن أي تاليفة مقطعية، فالتاليفة المقطعية ذات الثلاثة مقاطع مثلاً تتضمن متجاورتين مقطعتين إحداهما من المقطع الأول والثاني والأخرى من المقطع الثاني والثالث، والتاليفة المقطعية ذات الأربعة مقاطع تتضمن ثلاث متجاورات: ثالثها من للمقطع الثالث والرابع، وهكذا..

[illegible]

وقد لاحظ بعض قدماء اللغويين العرب ظاهرة إهمال بعض المتجاورات المقطعية غير المنسجمة، أو ندرتها، في لسانهم فنبهوا على ذلك بعبارات نفهم منها بسهولة أنهم يقصدون إلى التنافر المقطعي وإن لم يوظفوا مفهوم المقطع نفسه كما ذكرنا في (3.3.1.1-). أعلاه. ومن عباراتهم في هذا الصدد ما أورده ابن خالويه في "ليس في كلام العرب" من مثل قوله: "ليس في كلام العرب كسرة بعدها ضمة إلا حرفان: زُبُرُ في الزُّبُرِ، وإصْبُع حكاة سيويه وضُبُل..."⁶³ ومن ذلك تنبيههم إلى انعدام بعض الأوزان في العربية أو ندرتها كالأوزان: فَعْل وفَعِل وفَعِل في الأسماء.⁶⁴

6- عند اتصال الكلمات باللواحق الصرفية ستتغير بعض هذه المعطيات حول أنواع المقاطع والمتجاورات المقطعية.

7- وأخيرا فإن نتائج إحصائنا تفيد أن بعض المتجاورات المقطعية تعتبر حرة من حيث الموقع وبعضها الآخر مقيد بمواقع خاصة كما تبين الخانات المملوءة والفارغة من الجدول رقم (3).

ونختار لهذا الفصل نستخلص من هذه الدراسة الموجزة للنظام المقطعي في العربية أن الكلمة فيها يمكن أن تشكل من مقطع واحد أو اثنين إلى خمسة، ولكن الصيغ الصرفية فيها لا يمكن أن تشكل إلا من مقطعين فما فوق⁶⁵. وبما أن الصيغ الصرفية التي جاءت عليها الكلمات العربية القابلة للوزن كثيرة جداً، ويعتبر معظمها مرتجلاً، تبعاً للكلمات العربية التي لا يعرف لها قياس، أو مصطنعاً ليوافق الكلمات المعربة، فإننا سنحدد مجال دراستنا للتعديلات الصوتية/الصرفية في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور المعتلة، وهذا هو موضوع الفصل الثاني من هذا الباب.

⁶³ ابن خالويه 79: 87-؛ وابن جني 52، 1: 68؛ الأنباري 81: 341-342

64 سيويه 4، 75: 244؛ وكل النحاة بعده تقريباً. وينظر على الخصوص: ابن جني 52، 1: 56-، حيث يناقش المسألة التي أشرنا إليها في ملاحظتنا الثانية أعلاه، منتهاها إلى أن "مثال (فَعَلَ) أعدل الأبنية" ص 59؛ وتنظر ص 69 منه كذلك.

⁶⁵ نقصد الصيغ الأصلية قبل أن تتعرض للتعديلات الصوتية.

2.1 - الفصل الثاني

الصيغ المقيسة

- 1.2.1 أوزان العربية: واقع وتاريخ
- 2.2.1 الاشتقاق والقياس
- 3.2.1 المقطع والكلمة والصيغة
- 4.2.1 عن التأليف المقطعي للصيغ المقيسة
- 5.2.1 لماذا الجذور المعتلة؟
- 6.2.1 الصيغ واللواحق الصرفية

1.2.1- أوزان العربية: واقع وقارئ

اهتم علماء العربية بإحصاء الأبنية الصرفية للغتهم منذ وقت مبكر، فقد نقل السيوطي عن ابن القطاع في كتاب الأبنية ما نصه:

"قد صنف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها، وأول من ذكرها سيويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا، وزاد أبو عمر الجرمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر.

والذي انتهى وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة"⁶⁶.

فقد وصل ابن القطاع (ت 514هـ) إذاً بأوزان العربية إلى 1210، وهو عدد كبير جدا، لا شك أنه يشمل أوزانا نادرة الاستعمال، وأخرى ناتجة عن وجهات نظر مختلفة في تحديد جذور بعض الكلمات. ومعظم تلك الأوزان على كل حال ينطبق على كلمات لا تسعنا ضوابط الاشتقاق في العربية للحكم بقياسيتها، ومن ثم فهي أوزان "عقيمة" لا تستطيع أن تولد لنا كلمات لم نسمعها من جذور العربية، ولهذا صنف الأستاذ محمد المبارك الأبنية التي أحصاها ابن القطاع وغيره إلى ثلاثة أنواع:

- 1- أبنية كثيرة الاستعمال، كأبنية الأفعال المعروفة، والمشتقات والجمع القياسية، وهذه "صيغ حية".
- 2- أبنية قليلة الاستعمال وردت على كل منها ألفاظ يمكن عدّها وإحصاؤها. والبتّ في قياسية هذا النوع أمر يحتاج إلى درس وتمحيص.
- 3- أبنية نادرة الاستعمال كالتى جاءت على كل منها كلمة أو بضع كلمات ويمكن تسميتها "أبنية ميتة"⁶⁷.

2.2.1- الاشتقاق والقياس:

وقد نوقشت هذه القضية في التراث العربي تحت عنوان "الاشتقاق" فتشعبت فيها الآراء وربطها بعضهم بقضية "أصل اللغة"؛ فهذا ابن فارس في "الصاحي" قد خصص لها بابا صغيرا أورد فيه خلاصة مركزة للاتجاه المحافظ في هذه القضية فقال:

⁶⁶ السيوطي 45، 2: 4؛ وقد أحصى الدكتور إ.ب. يعقوب في كتابه "معجم الأوزان الصرفية" حوالي 932 وزنا.. (يعقوب 93: الفهرس).

⁶⁷ المبارك 81: 130، 132.

"أجمع أهل اللغة- إلا من شذ منهم- أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض (...). وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها"⁶⁸.

أما السيوطي فقد تناول المسألة في باب خاص من "المزهر" بشمول أكثر واستيعاب واسع للآراء، فميز بين نوعين من الاشتقاق أصغر وأكبر، ناقلا هذا التعريف الشامل لـ "الاشتقاق الأصغر المحتج به"، وهو:

"أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر"⁶⁹.

ثم يذكر اختلاف الآراء فيقول: "واختلفوا في الاشتقاق الأصغر فقال سيبويه، والخليل، وأبو عمرو، وأبو الخطاب، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وابن الأعرابي، والشيباني، وطائفة: بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق، وقالت طائفة من المتأخرين: كل الكلم مشتق، ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج. وقالت طائفة من النظار: الكلم كله أصل، والقول الأوسط تخليط لا يعد قولاً..."⁷⁰.

ومن أنصار القول الأول ابن جني الذي يرى في مقدمة كتابه "المصنف.." أنه "قد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس (...). ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسماع (...). وهو الباب الأكثر"⁷¹.

3.2.1 - الصيغ المقببة:

أما نحن فقد حددنا مجال دراستنا هذه، كما هو واضح من عنوانها في الصيغ الصرفية المقببة، لأنها هي "الخصبة" القادرة على توليد كلمات ليس من الضروري أن يؤيدها السماع السابق، ولهذا فهي تحتاج إلى اكتشاف قواعد تعديلها من أجل الاستمرار في القياس السليم عليها، وبذلك استبعدنا مئات من الصيغ "الميتة" والصيغ التي لم نستطع الحسم في قياسيتها بما توفر لدينا الآن من معطيات، واعتبرنا بعض تلك الصيغ قد ارتجل بما فيه من تعديل صوتي قد لا يتكرر، فيكتفى في مثلها بأن يقال: "هكذا خلقت"⁷². وقد قال صاحب كتاب "دقائق التصريف":

⁶⁸ ابن فارس 63: 67

⁶⁹ السيوطي 45، 1: 346؛ وينظر أيضا: الكفوي 92: 117؛ وكتاب "العلم الخفاق من علم الاشتقاق" الذي جمع فيه مؤلفه (محمد صديق حسن خان: ت 1307 هـ) معظم آراء من سبقوه في موضوع الاشتقاق وقضاياها.

⁷⁰ السيوطي، م. ن: 348.

⁷¹ ابن جني 54، 1: 2-3؛ وقد ناقش الأستاذ عباس حسن قضية القياس والسماع مناقشة مستفيضة في مواضع عدة من "النحو الوافي" (ينظر مثلا: ج 3: 188، 192 و ج 4: 634، 635).

⁷² نشير هنا إلى كلمات مثل: نَار، وَغَايَة، وَتَرْعِيَّة، وَإِوَزَة، وغيرها من الكلمات التي لن ندرج أوزانها ضمن الصيغ القياسية.

"ولا قياس في الأسماء الموضوعة، وإنما فيها السماع لا غير"⁷³. وقد استبعدنا كذلك من قائمة الصيغ المعتمدة كل الصيغ التي تكون جذورها رباعية أو خماسية، لأن التعديلات الصوتية التي نحاول تقعيدها قد حددنا مجالها مسبقاً في الجذور المعتلة، وهي لا تكون إلا ثلاثية.

وفي ضبط ما هو قياسي وما هو غير قياسي لم نأخذ بنهج الدكتور صبحي الصالح على إطلاقه، حين رأى أنه "من اليسير جدا فصل الصيغ الميئة عن الحية، وتمييز المطردة من الشاذة، إذا نحن عولنا على الذوق السليم والملكة الشخصية..."⁷⁴ ومن ثم فقد حصرنا مجال دراستنا في الصيغ التي تجمع كتب الصرف على قياسيتها، أي حيويتها، مع محاولة تأييد قياسية بعضها بمعطيات إحصائية نستقيها من معجم العربية ما أمكن، فلم نقنع -لإقرار قياسية أي صيغة- بمجرد نص أو رواية تتناولها كتب الصرف لاحقاً عن سابق، إلا أننا أخذنا بكل قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تلك التي اطلعنا عليها بخصوص قياسية الصيغ، دون أن نحاول عرضها على الإحصاء، لأن المجمع كان يبنى قراراته تلك على الإحصاء غالباً⁷⁵. ولن نشغل أنفسنا هنا بالنقاش القديم حول أصل الاشتقاق بين المصدر والفعل، لأن واقع اللغة العربية يشهد أن قياس الصيغ لا ينحصر في هذين "الأصلين" كما يظهر من الجدول رقم (5) الآتي بعد.

فمنطلقنا إذاً في حصر الصيغ المقيسة اعتباران:

الأول: أن يرد في كتب القدماء ما يشير، صراحة أو ضمناً، إلى قياسية الصيغة، وتخصيصها بوظيفة أو وظائف صرفية معينة.

الثاني: أن نجد من الأمثلة على حيوية الصيغة قدراً نعتبره كافياً لإقرار قياسيتها، وهذا القدر لا ينبغي أن يقل عن 3% من الجذور اللغوية المستقصاة في "المعجم الوسيط" أو "لسان العرب" أو هما معاً، باستثناء الصيغ التي أقر مجمع القاهرة قياسيتها، وباستثناء بعض صيغ جمع التكسير وصيغ التصغير التي يؤسس قياسها على صيغ مرتجلة غير واردة في قائمتنا هذه، ذلك لأن إحصاء تردد الصيغ المرتجلة كلها في "اللسان" يتطلب وقتاً ووسائل تقنية لم يتوفر لنا في أثناء إنجاز هذه الدراسة.

ومن الواضح أن هناك صيغاً لا تحتاج إلى أن نتعب أنفسنا في تأييد قياسيتها بالإحصاء كصيغ الفعل المبني لما لم يسم فاعله، والأمر، ومصدر المرة، ومصدر النوع، والمصدر الميمي، وصفة الفاعل، وصفة التفضيل، وصفة المفعول، واسم الزمان والمكان الميمين، لأنها صيغ تقاس من كل جذر استوفى شروطها الواردة في كتب الصرف، دون حاجة إلى أن تنص المعاجم على ورودها في السماع. أما الصيغ التي تحتاج منا إلى مزيد من الدراسة والاستقراء فهي صيغ المضارع المبني للفاعل المعلوم، ومصادر الأفعال الثلاثية، وصفات المبالغة، والصفات المشبهة، وجموع التكسير، وبعض الصيغ الفعلية المزيدة التي أورد منها ابن مالك في "لامية الأفعال" حوالي 50 صيغة لم ندرج في قائمتنا إلا ثمانية من بينها.

⁷³ المؤدب 87: 240.

⁷⁴ ص. الصالح 83: 338.

⁷⁵ انطلاقاً من قراره العام الذي يقول: "ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق" (م.ل.ع.ق. 69: 70).

وقد اعتمدنا في حصر قائمة الصيغ القياسية وتخصيصها على الوظائف الصرفية المدرجة في الجدول رقم (4) الآتي، مضافا إليها وظائف أخرى صرفية معجمية تسند لها كتب الصرف للصيغ الفعلية المزيدة، كالطلب والمطاوعة والتعدي وغيرها. وقد استغنيا عن ذكر هذه الوظائف الأخيرة بذكر النسبة المئوية لتردد كل صيغة مزيدة في "لسان العرب"⁷⁶، وهذه أولا رموز تلك الوظائف كما هي مستعملة في الجدول رقم (5) مرتبة ألفبائيا:

آ = اسم الآلة	فر. = مفرد	مض. = فعل مضارع
أم. = فعل الأمر	ما. = فعل ماض	مع. = فعل مبني للمعلوم
(ة) = مع هاء التأنيث	مبا. = صفة المبالغة	مف. = صفة المفعول
تص. = صيغة التصغير	معج. = فعل مبني للمجهول	مك/زم = صيغة المكان/الزمان
تف. = صفة التفضيل	مر. = صيغة مرتجلة	مؤ. = مؤنث قياسي
ج.ت. = جمع التكسير	مش. = صفة مشبهة	
فا. = صفة الفاعل	مص. = مصدر	

فبمراعاة هذه الوظائف توصلنا إلى حصر الصيغ المقيسة في مائة وسبعين صيغة: خمسون منها للأفعال، والباقي للأسماء والصفات. وقد اكتفينا، لتمثيل المضارع بحالة المفرد المذكر الغائب (يفعل، ينفعل...) وفي الأسماء أدرجنا بعض الصيغ المختومة بهاء التأنيث، حين تكون هذه الهاء هي المخصصة للوظيفة الصرفية، كما أدرجنا بعض الصيغ التي قد تكون غريبة في الاستعمال وإن كان القياس لا يرفضها (فُتْعِيل - نُفْعِيل...) ونشير إلى أن هناك وظائف صرفية لا تؤديها صيغ خاصة، ولكن تؤديها لواصق معينة، كالتعريف والاستقبال والتثنية وجمع السلامة والنسب، ولهذا لم نورد مثل هذه الوظائف في الجدول رقم (4).

وفي الجدول رقم (5) قائمة كاملة بالصيغ المقيسة التي اعتمدناها، وقد استخدمنا فيه رموزا مختصرة للوظائف الصرفية الواردة في الجدول (4) والمدرجة قائمتها المرتبة ألفبائيا في أعلى هذه الصفحة، وقد وضعنا بعض الصيغ بين قوسين إشارة إلى أنها من الصيغ التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة⁷⁷، كما وضعنا بعض الأرقام المحال عليها بين القوسين أيضا إشارة إلى أن مرجعيتها للصيغة المحالة فيها نقاش.

ونرى من المفيد هنا أن نخص بالذكر بعض الصيغ التي تذكرها كتب الصرف ضمن الصيغ المزيدة، ولم ندرجها في قائمتنا، مبينين نسبة تردد كل منها في "لسان العرب" وهي: إِفْعَالٌ (أو إِفْعَالٌ): 2,08%، إِفْعَوَعَلٌ 1,15%، إِفْعَلٌ: 1,42%، إِفْعَوَلٌ: 0,15%، فَعَلَى (أو إِفْعَنَلَى) 0,44%.

⁷⁶ الجدول في الصفحة الآتية، وقد حاول الدكتور ع.ق. المهيري في (المهيري 83: 88) أن يحصر ما سماه بـ "مجموعة المفاهيم" التي تعبر عنها الصيغ الصرفية، بطريقة أخرى، مدرجا فيها معاني الصيغ المزيدة، كما خصص الدكتور رمضان عبد التواب في (ر.عبد التواب 82: 229) فصلا كاملا للمقارنة بين الصيغ الفعلية ومعانيها في اللغات السامية.

⁷⁷ كما وضعنا بعضها بين المعقوفين إشارة إلى أنها صيغ معدلة دائما أو في شروط خاصة.

جدول رقم (4) بالوظائف الصرفية المعتمدة في حصر الصيغ المقيسة

درجة انضباط الصيغ		الوظيفة الصرفية
من المزيد	من المجرد الثلاثي	
محدود الصيغ، شبه مقنن معجميا	معجمي مسموع، مع تفاوت في مدى الشيوع	الماضي المعلوم
يصاغ قياسا من معلومه وفق ضوابط محددة	يصاغ قياسا من معلومه وفق ضوابط محددة	الماضي المجهول
يصاغ قياسا من الماضي وفق ضوابط محددة	يصاغ من الماضي الثلاثي وفق ضوابط استثنائية	المضارع المعلوم
يصاغ قياسا من معلومه وفق ضوابط محددة	يصاغ قياسا من معلومه وفق ضوابط محددة	المضارع المجهول
يصاغ قياسا من المضارع وفق ضوابط محددة	يصاغ قياسا من المضارع وفق ضوابط محددة	الأمر
لكل صيغة مصدرها القياسي المحدد	له ضوابط يستأنس بها عند انعدام السماع	المصدر العام
تزداد هاء التأنيث على المصدر العام	قياسه (فَعْلَة) من الثلاثي	مصدر المرة
لا يصاغ مباشرة من المزيد	قياسه (فَعْلَة) من الثلاثي	مصدر الهيئة
يشترك مع صفة المفعول في نفس الصيغ	له صيغ قياسية معدودة من الثلاثي	المصدر الميمي
تصاغ قياسا من المضارع وفق ضوابط محددة	قياسه (فَاعِل) من الثلاثي	صفة الفاعل
لا تصاغ مباشرة من المزيد	صيغها المقيسة معدودة	صفة المبالغة
لا تصاغ مباشرة من المزيد	صيغها المقيسة معدودة	الصفة المشبهة
لا تصاغ مباشرة من المزيد	قياسها (أَفْعَل) من الثلاثي	صفة التفضيل
تصاغ قياسا من المضارع وفق ضوابط محددة	قياسها (مَفْعُول) من الثلاثي	صفة المفعول
تشارك مع صفة المفعول في نفس الصيغ	لها صيغ ميمية معدودة	صيغة الزمان/المكان
لا تصاغ مباشرة من المزيد	لها صيغ ميمية معدودة	صيغة الآلة
له صيغ مقيسة على العموم	له صيغ معدودة مقيسة استثنائية	جمع التكسير
له صيغ مقيسة نادرة الاستعمال	غالب صيغه مقيس	التصغير

جدول رقم (5) بالصيغ الصرفية المقيسة من الثلاثي مع وظائفها وأصول اشتقاقها

(رتبت فيه الصيغ الفعلية أولاً ثم الاسمية ثانياً ترتيباً ألفبائياً)

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط ^(*)	أصل الاشتقاق أو القياس ^(**)
1	إِسْتَفْعَلَ	م.مع	11% من الثلاثي في "اللسان"
2	إِسْتَفْعِلْ	أ.م.فر.مذ	1
3	أُسْتُفْعِلْ	ما.مع	1
4	إِفْتَعَلَ	ما.مع	22% من الثلاثي في "اللسان"
5	إِفْتَعِلْ	أ.م.فر.مذ	4
6	أُفْتَعِلْ	ما.مع	4
7	أَفْعَلَ	ما.مع	45% من الثلاثي في "اللسان"
8	أَفْعِلْ	أ.م.فر.مذ	7
9	إِفْعَلَ	أ.م.فر.مذ	(27)، 28
10	إِفْعِلْ	أ.م.فر.مذ	(27)، (28)
11	أُفْعِلْ	ما.مع	7
12	أَفْعُلْ	أ.م.فر.مذ	27، 29
13	إِنْفَعَلَ	ما.مع	14% من الثلاثي في "اللسان"
14	إِنْفَعِلْ	أ.م.فر.مذ	13
15	أُنْفَعِلْ	ما.مع	13
16	تَفَاعَلَ	أ.م.فر.مذ	17
17	تَفَاعِلْ	ما.مع	11% من الثلاثي في "اللسان"
18	تَفَعَّلَ	أ.م.فر.مذ	19
19	تَفَعَّلْ	ما.مع	26% من الثلاثي في "اللسان"
20	تُفَعَّلْ	ما.مع	19
21	تُفَوِّعِلْ	ما.مع	17
22	فَاعَلَ	ما.مع	18% من الثلاثي في "اللسان"
23	فَاعِلْ	أ.م.فر.مذ	22
24	فَعَّلَ	ما.مع	42% من الثلاثي في "اللسان"
25	فَعَّلْ	أ.م.فر.مذ	24

(*) نعي به الرمز الضابط للوظيفة الصرفية للصيغة، وقد أوردنا هذه الرموز مرتبة في ص 31 أعلاه
 (**) نشير إلى هذه الأصول بنفس أرقام التسلسل على يمين هذا الجدول إذا كانت الصيغة الأصل مرتبة فيه، وبالرمز (مر.) إذا كانت الصيغة الأصل مرتجلة لا تقاس.

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط ^(*)	أصل الاشتقاق أو القياس ^(**)
26	فُعِّلَ	ما.مع	24
27	فَعِّلَ	ما.مع	64% من الثلاثي في "اللسان"
28	فَعِّلَ	ما.مع	29% من الثلاثي في "اللسان"
29	فُعِّلَ	ما.مع	7% من الثلاثي في "اللسان"
30	فُعِّلَ	ما.مع	27، 28، (29)
31	فُوعِلَ	ما.مع	22
32	يَتَفَاعَل	مض.مع	17
33	يُتَفَاعَل	مض.مع	17
34	يَتَفَعَّل	مض.مع	19
35	يُتَفَعَّل	مض.مع	19
36	يَسْتَفْعِل	مض.مع	1
37	يُسْتَفْعَل	مض.مع	1
38	يُفَاعَل	مض.مع	22
39	يُفَاعِل	مض.مع	22
40	يُفْتَعِل	مض.مع	4
41	يُفْتَعَل	مض.مع	4
42	يُفَعِّل	مض.مع	24
43	يُفَعَّل	مض.مع	24
44	يَفْعَل	مض.مع	27، (28)
45	يَفْعِل	مض.مع	27، (28)
46	يَفْعُل	مض.مع	27، 29
47	يُفَعِّل أ.	مض.مع	27، 28، 29
	[يُفَعِّل] ب. (*)	مض.مع	7
48	[يُفَعِّل] (**)	مض.مع	7
49	يَنْفَعِل	مض.مع	13
50	يُنْفَعِل	مض.مع	13

(*) وضعنا هذه الصيغ بين المعقوفين إشارة إلى أنها معدلة من "يُفَعِّل" كما هو متداول.

(**) وضعنا هذه الصيغ بين المعقوفين إشارة إلى أنها معدلة من "يُفَعِّل" كما هو متداول.

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط ^(*)	أصل الاشتقاق أو القياس ^(**)
51	إِسْتَفْعَال	مص	1
52	أَفَاعِل	ج.ت	57أ، مر.
53	أَفَاعِيل	ج.ت	55، (56)، 58، 61، مر.
54	إِفْتِعَال	مص.	4
55	أَفْعَال	ج.ت	مر.
56	إِفْعَال	مص.	7
57	أَفْعَل.أ	تف	29، 28، 27
	أَفْعَل.ب	مش	28، ...
58	أَفْعَل	ج.ت	مر.
59	أَفْعِلَاء	ج.ت	121أ
60	أَفْعِلَة	ج.ت	مر.
61	(أَفْعُولَة).أ	آ	ينظر: السيوطي 45، 2: 126-127؛ التونسي 84: 140-
	(أَفْعُولَة).ب	مف	ينظر: السيوطي 45، 2: 126-127؛ التونسي 84: 140-
	(أَفْعُولَة).ج	مص	ينظر: السيوطي 45، 2: 126-127؛ التونسي 84: 140-
62	أَفِيعَال	تص.	55
63	أَفِيعِل	تص.	57ب
64	أَفِيعِلَان	تص.	مر.
65	أَفِيعِيل	تص.	مر.
66	أَفِيعِيلَة	تص.	61
67	انْفِعَال	تص.	13
68	تَفَاعُل	مص.	17
69	تَفَاعِيل	ج.ت	70، 72، مر.
70	(تَفْعَال)	مص.	24، (27)
71	تَفْعُل	مص.	19
71م	[تَفْعِلَة]	مص.	72 →
72	تَفْعِيل	مص.	24
73	تُفْعِيل	تص.	(51)، (70)
74	فَاعِل	فا.	27، 28، (29)
75	(فَاعِلَة)	آ.	27، 28

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط ^(*)	أصل الاشتقاق أو القياس ^(**)
76	(فَاعُول)	آ.	28, 27
77	فُتْيْعِيل	تص.	(54)
78	فَعَاعِيل	ج.ت	91، مر.
79	(فَعَال)	مش	29+مر. المجموع: 13% من الثلاثي في "اللسان"
80	فِعَال.أ	ج.ت	(96)، 121أ، مر.
	فِعَال.ب	مص.	27, 22
	فِعَال.ج	آ.	28, 27
81	فُعَال	مص.	(30)، 27
82	فَعَالَة	مص.	29
83	فِعَالَة	مص.	28, 27
84	فُعَالَة	(مف)	27، ... (السيوطي 45، 2: 119-121)
85	فَعَالِي	ج.ت	105، 121هـ (ة)، ...
86	فَعَالِي	ج.ت	مر.
87	فُعَالِي	ج.ت	115
88	فَعَالِين	ج.ت	مر.
89	فَعَالِيَّ	ج.ت	مر.
90	فَعَائِل	ج.ت	117ب (ة)، مر.
91	فَعَال	مبا.	28, 27
92	فُعَال	ج.ت	74
93	(فَعَالَة)	(آ)	28, 27
94	فُعَل	ج.ت	74، 74 (ة)
95	(فُعِيل)	مبا.	28, 27
96	فُعَل.أ	مص.	28, 27
	فُعَل.ب	مش.	29
97	فُعَل.أ	مص.	28
	فُعَل.ب	مش.	29
98	فُعَل.أ	مش	28
	فُعَل.ب	مبا	28، 27 (السيوطي 45، 2: 272)
98م	[فُعَل]	ج.ت.	102، 100 →

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط ^(*)	أصل الاشتقاق أو القياس ^(**)
99	فَعَلَ.أ	ج.ت	مر.
100	فُعَلَ.أ	ج.ت.	57ب، 103
	فُعَلَ.ب	مص	29
101	فُعَلَ.أ	ج.ت	116، مر.
	فُعَلَ.ب	مر	
102	فُعَلَ.أ	ج.ت	117أ، مر.
	فُعَلَ.ب	مش.	
103	فَعَلَاء.أ	مش/مؤ	57ب
104	فُعَلَاء.أ	ج.ت	74، 121أ
	فُعَلَاء.ب	مش	
105	فَعْلَان.أ/ (ة)	مش	28
105م	فَعْلَان	اسم فعل	
106	فَعْلَان	مص	27
107	فُعْلَان	ج.ت	مر.
108	فُعْلَان	ج.ت	مر.
108م	فُعْلَان	اسم فعل	
109	فَعْلَةً.أ	مص	27، 28
110	فَعْلَةً.أ	ج.ت.	74
111	فَعْلَةً.أ	مص	27، 28
	فَعْلَةً.ب ^(*)	ج.ت	مر. (ع.حسن 80، 4: 639-؛ يعقوب 93: 104)
112	فَعْلَةً	ج.ت	مر.
113	فُعْلَةً.أ	مص	28
	فُعْلَةً.ب	مبا/مف	27، 28
114	فُعْلَةً.أ	ج.ت	74
	فُعْلَةً.ب	مبا	27، 28
115	فَعْلَى.أ	مؤ/مش	105
	فَعْلَى.ب	ج.ت	74، 98، 105، 121هـ.
116	فُعْلَى	مؤ/تف	57أ.

(*) احتفظنا بهذه الوظيفة لهذا الوزن مسaire لكتب الصرف التي تذكره ضمن جموع القلة.

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط ^(*)	أصل الاشتقاق أو القياس ^(**)
117	فُعُول	مبا	28، 27
	فُعُول.ب	مش	28، 27
118	فُعُول	مص	27
	فُعُول.ب	ج.ت	مر.
119	فُعُولَة	مص	29
120	فُعِيل	تص	91.ب، مر.
121	فُعِيل.أ	مش	29
	فُعِيل.ب	مص	27
	فُعِيل.ج	مبا	27
	فُعِيل.د	فا.	150=
	فُعِيل.هـ	مف.	165=
122	فُعِيل	تص.	مر.
123	فُعِيلَاء	تص.	103، مر.
124	فُعِيلَان	تص.	105، مر.
125	فُعِيلَة	تص.	مر.
126	فُعِيلِينَ	تص.	مر.
127	فُعِيلَوَة	تص.	مر.
128	فُعِيلَى	تص.	115.أ، مر.
129	فُعِيلِي	تص.	مر.
130	فُعِيلِيَاء	تص.	مر.
131	فُعِيلِيَت	تص.	مر.
132	فُعِيلِينَ	تص.	مر.
133	فُعِيلِن	تص.	مر.
134	فُعِيُول	تص.	مر.
135	[فُعِيل]	تص.	79، 117.ب، 121.أ، 121.د، مر.
136	فَوَاعِل	ج.ت	74، 74(ة)، مر.
137	فَوَاعِيل	ج.ت	76، 76(ة)، مر.
138	فَوُوعِل	تص.	74، مر.
139	فَوُوعِيل	تص.	76، مر.
140	فَيَاعِل	ج.ت	(141)، مر.

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط ^(*)	أصل الاشتقاق أو القياس ^(**)
141	فَعِّلَ/ (ة)	مش	28
142	مُتَّفَاعِل	مف/ مك/ زم/ مص	17
143	مُتَّفَاعِل	فا.	17
144	مُتَّفَعِّل	مف/ مك/ زم/ مص	19
145	مُتَّفَعِّل	فا.	19
146	مُسْتَفْعِل	مف/ مك/ زم/ مص	1
147	مُسْتَفْعِل	فا.	1
148	مَفَاعِل	ج. ت	158، 159، 160، 161، 162، (163. ب)، 164
149	مُفَاعِل	مف/ مك/ زم/ مص	22
150	مُفَاعِل	فا.	22
151	مُفَاعِلَة	مص.	22
152	مَفَاعِل	ج. ت	155، 165، مر.
153	مُفْتَعِّل	مف/ مك/ زم/ مص	4
154	مُفْتَعِّل	فا.	4
155	مِفْعَال	آ/ مبا	27، 28
156	مُفْعَل	مف/ مك/ زم/ مص	24
157	مُفْعَل	فا.	24
158	مَفْعَل	مص/ مك/ زم	27، 28، 29
159	مَفْعِل	مص/ مك/ زم	27
160	مِفْعَل	آ	27، 28
161	[مُفْعَل] (*)	مف/ مك/ زم/ مص	7
162	[مُفْعِل] (**)	فا.	7
163	مَفْعَلَة	مص.	27، 28، 29
164	مِفْعَلَة	آ	27، 28
165	مَفْعُول	مف.	27، 28
166	مُفْعِيل	تص.	146، 147، 149، 150، 153، 154، 156، 157، 158. ب، 159. ب، 160، 161، 162، مر.
167	مُفْعِيل	تص.	155. أ، 165، (=166)، مر.
168	مُنْفَعِل	مف/ مك/ زم/ مص	13
169	مُنْفَعِل	فا.	13
170	نُفْعِيل	اص.	67، مر.

(*) وضعنا هذه الصيغ بين المعقوفين إشارة إلى أنها معدلة من "يُفْعَل" كما هو متداول.
 (**) وضعنا هذه الصيغ بين المعقوفين إشارة إلى أنها معدلة من "يُفْعِل" كما هو متداول.

4.2.1 - عن التأليف المقطعي للصيغ المقيسة:

وقبل أن نستمر في تحديد أنواع الصيغ التي نريد دراسة تعديلاتها الصوتية، نقف قليلا عند قضية التأليف المقطعي لهذه الصيغ التي حصرناها في الجدول (5) أعلاه، متتبعين نفس الخطوات السابقة في (4.3.1.1-) من هذا الباب، ومنطلقين من الجداول (6)، (7)، (8) الآتية التي لخصنا فيها معطيات إحصاءات أجريناها في هذه الصيغ الـ 170 على الخصوص.

الجدول رقم (6) بأنواع التأليفات المقطعية في 170 من الصيغ المقيسة

التأليف المقطعية	عددتها النظري ⁽¹⁾	عددتها المستعمل	% ⁽²⁾	تنوع القيم	عدد الصيغ	% ⁽²⁾
من مقطع واحد	3					
من مقطعين	9	4 ⁽³⁾	44,44	9 ⁽⁴⁾	10	5,88
من ثلاثة مقاطع	27	13 ⁽⁵⁾	48,15	39 ⁽⁶⁾	62	36,47
من أربعة مقاطع	81	14 ⁽⁷⁾	17,28	41 ⁽⁸⁾	86	50,59
من خمسة مقاطع	243	6 ⁽⁹⁾	2,47	10 ⁽¹⁰⁾	12	7,06
المجموع	263	37	10,19	99	170	100
<p>(1) دون احتساب التنوين (3) ويتنوين ما يقبل التنوين منها تصبح 5 (5) ويتنوين ما يقبل التنوين منها تصبح 20 (7) ويتنوين ما يقبل التنوين منها تصبح 26 (9) ويتنوين ما يقبل التنوين منها تصبح 12</p> <p>(2) من مجموع الصيغ الـ 170 (4) وباحتساب حركة الإعراب تصل إلى 13 (6) وباحتساب حركة الإعراب تصل إلى 91 (8) وباحتساب حركة الإعراب تصل إلى 107 (10) وباحتساب حركة الإعراب تصل إلى 30</p>						

الجدول رقم (7) بالقسم المقطعية في 170 من الصيغ المقيسة

المقطع	موقع 1	موقع 2	موقع 3	موقع 4	موقع 5	مجموع	(1)%
ص ح	54 ⁽²⁾	40	64	50	10	218	62,46
ص ـ	21	24	23	13		81	23,21
ص ـــ	4	10	13	2		29	8,31
ص ُ	29	4	2			35	10,03
ص ِ / ـ / ُ		2	26	35	10	73 ⁽³⁾	20,91
ص م	6	32	17	1		56	16,04
ص ا	5	22	12	1		40	11,46
ص ي		3	5			8	2,29
ص و	1	7				8	2,29
ص ح ص	39	27	9	(28)	(8)	75 ⁽⁴⁾	21,49
ص ـ ص	15	20	5			40	11,46
ص ـــ ص	11	4	4			19	5,44
ص ُ ص	13	3				16	4,58
ص ِ / ـ / ُ (ص)		(2)	(26)	(28)	(8)	(64)	(18,34)
مجموع	99	99	90	51	10	349	

(1) أي نسبة كل عدد إلى مجموع المقاطع الذي هو 349 دون احتساب المقاطع المنونة
(2) هذه الأرقام تدل على عدد مرات ورود المقطع في مجموع الصيغ الـ 170.
(3) أربع منها تقبل الضمة والفتحة فقط.
(4) دون احتساب المقاطع المنونة الـ 64.

الجدول رقم (8) بالمتجاورات المقطعية العشر الأكثر شيوعا في 170 من الصيغ المقيسة

ترتيب	المتجاورة	العدد الترددي	النسبة العامة %	النسب الموقعية			
				بداية	3:2	4:3	5:4 نهاية
1	ص ـــ: ص ح	47	27,64		8,23	14,11	5,29
2	ص ُ: ص ـــ ص	34	20,00	20,00			
3	ص ـــ: ص ح	31	18,23		4,11	12,94	1,17
4	ص ـــ: ص ـــ	24	14,11	3,53	7,06	31,53	5,29
5	ص ـــ: ص ا	24	14,11	10,59	3,53		
6	ص ا: ص ح	24	14,11		7,64	5,88	0,59
7	ص ـــ: ص: ص ـــ	20	11,76	2,94	8,23	0,59	
8	ص ي: ص ح	19	11,17		1,76	9,41	
9	ص ـــ: ص: ص ـــ	19	11,17	5,29	4,11	1,76	
10	ص ـــ: ص ـــ	16	9,41	1,17	4,70	3,53	5,83

(*) مستخلص من جدول أعم يضم 68 متجاورة مقطعية مستعملة في هذه الصيغ
(**) أي نسبة العدد الترددي العام أو الموقعي إلى مجموع الصيغ الـ 170.

فمن الجدول (6) يتأكد ما استنتجناه في آخر الصفحة 26 أعلاه من أن التأليف المقطعية الوحيدة لا تكون صيغة صرفية مقيسة تامة البنية، ما لم تخضع لبعض التعديلات الصوتية كفعل الأمر من (ق و ل، و ع ي)، وأن 87% من الصيغ المقيسة تتألف من ثلاثة مقاطع أو أربعة، وأن الصيغ ذات المقطعين أو الخمسة لا يتجاوز عددها 22 صيغة (أي حوالي 13% من مجموع الصيغ المقيسة)، وأن التأليفات المستعملة في تكوين الصيغ المقيسة لا تتجاوز كثيرا 10% من إمكانات التأليف المقطعي في العربية عموما، إلا أن تنوع القمم المقطعية مكن من تنوع الصيغ في بعض التأليفات وخصوصا ذات الثلاثة أو الأربعة مقاطع.

فبالاقتصار على المقاطع الرئيسية الثلاثة يتأكد من الجدول (7) ما سبق استنتاجه في ص 23 من ترتيب أنواع المقاطع حسب ترددها، مع اختلاف في النسب المئوية: المقطع الثنائي الحركي في الصدارة (62,46%)، فالثلاثي الحركي (21,49%)، فالثنائي المدي (16,04%).

أما عن القمم المقطعية فيستخلص من الجدول نفسه (رقم 7) أن ترتيبها التنازلي حسب تردد كل منها في الصيغ المقيسة يختلف قليلا عن الترتيب الذي سبق في ص 23 أعلاه. بسبب اختلاف مجال الإحصاء الحالي عن السابق هناك، إلا أن المقاطع الفتحة القارة ما زالت تحتل الصدارة (34,67%) تليها المقاطع الإعرابية، فالضمية القارة، فالكسرية القارة. فالألفية، فالياءية، وهو نفس الترتيب العام السابق في ص 23.

وبخصوص المتجاورات المقطعية في الصيغ المقيسة يستخلص من الجدول رقم (8) أن المتجاورات العشرة الأكثر شيوعا يختلف ترتيبها ونوعها اختلافا ظاهرا عما سبق في الجدول رقم (3) نظرا لاختلاف مجالي الإحصاءين، إلا أن الاستنتاجات العامة التي بنيناها على الجدول رقم (3) يصدق معظمها على معطيات جدولنا الحالي (رقم 8)، مع اختلاف الأرقام المعززة لكل استنتاج، باستثناء الاستنتاج رقم 3 الخاص بالمقاطع المدية، حيث احتل المقطع اليائي الموقع الأول من المتجاورة الثامنة في الجدول رقم (8).

وبخصوص المتجاورتين الثامنة والعاشرية في الجدول رقم (8) فإنهما لم تكونا بعيدتين بعدا كبيرا عن الجدول رقم (3)، إذ كان ترتيبهما الثالثة عشرة والثانية عشرة على التوالي في الجدول العام الذي هو أصل الجدول (3)، أما المتجاورتان الخامسة والعاشرية والثالثة والثلاثين على التوالي في الجدول العام الذي استخلص منه هذا الأخير.

5.2.1- لماذا الجذور المعلة؟

نصصنا في عنوان الجدول رقم (5) على أن الصيغ المقيسة التي تعنينا في هذه الدراسة هي التي تقاس من الجذور الثلاثية، والجذور الثلاثية في معجم العربية متنوعة من حيث خضوع مشتقاتها للتعديلات الصوتية

المشروطة وغير المشروطة. فمنها ما لا تخضع صيغته عادة للتعديلات الصوتية إلا في حالات خاصة، وهو "السالم" ومنها ما يخضع لسلسلة من التعديلات التي لا تُبقي من بعض صيغته "الأصلية" إلا على مقطع قصير واحد، وهو "اللفيف المفروق". وبين هذين النوعين أنواع أخرى من الجذور، كالمضعف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المقرون؛ فهي إذاً ثمانية أنواع أساسية من الجذور، وتصل بالتركيب إلى أربعين فرعاً، كالمضعف/المهموز، والمثال/المهموز، والمهموز/الأجوف، والمثال/المهموز، وغيرها من التركيبات. ونظراً لأن دراسة التعديلات الصوتية لكل هذه الأنواع من الجذور تتطلب مجهوداً ووقتاً كثيرين فقد حصرنا مجال دراستنا هذه في التعديلات الخاصة بالصيغ المقيسة من الجذور المعتلة الخالصة (أي التي لا يشوبها تضعيف أو همز)، وهي بالتحديد⁷⁸:

- 1- المثال الواوي: وعدده في "تاج العروس": 316، أي 4,16%
 - 2- المثال اليائي: وعدده في "تاج العروس": 88، أي 1,16%
 - 3- الأجوف الواوي، وعدده في "تاج العروس": 488، أي 6,37%
 - 4- الأجوف اليائي، وعدده في "تاج العروس": 388، أي 5,11%
 - 5- الناقص الواوي، وعدده في "تاج العروس": 358، أي 4,71%
 - 6- الناقص اليائي، وعدده في "تاج العروس": 258، أي 3,39%
 - 7- اللفيف المفروق، وعدده في "تاج العروس": 26⁷⁹، أي 0,34%
 - 8- اللفيف المقرون، وعدده في "تاج العروس": 17⁸⁰، أي 0,22%
- المجموع: 1935 أي 25,47%

وهذا يعني أن القواعد التي سنصفها في الباب الثاني من هذا الكتاب تنطبق على ربع مجموع ثلاثي "تاج العروس"، مع العلم أن الجذور السالمة من هذا المجموع تمثل 58%، أي أن الجذور الأخرى التي أقصيناها من مجال دراستنا، كالمضعف والمهموز خالصين أو مركبين، تمثل حوالي 17% من الثلاثي في التاج.

⁷⁸ اعتمدنا هنا المصطلحات الشائعة، وإلا فإن تسمياتهم لهذه الأنواع من المعتل تختلف بين سيبويه ومن جاء بعده، ينظر مثلاً: المؤدب 87: 218، 254، 292، 335، 346.

⁷⁹ هذا هو عدد الخالص منه، أما المستعمل منه عموماً حسب إحصاءات موسى/شاهين فهو: و ص: 2، و ص: 23، ئ ص: 4، ئ ص: 2، وأخصبها اشتقاقاً هو (و ص: 562).

⁸⁰ هذا هو الخالص منه، أما المستعمل منه عموماً، حسب نفس المرجع السابق، فهو: و ص: 19، و ص: 18، و ص: 15، و ص: 3، و ص: 4، و ص: 14، و ص: 1، و ص: 13، ومعظم هذه التركيبات وردت فيها ألفاظ عقيمة أو شبه عقيمة اشتقاقياً، وأكثرها خصوبة هو (و ص: 563) الذي تتداخل مشتقاته في المعاجم مع مشتقات (و ص: 563) و (و ص: 563) ينظر: موسى/شاهين 73: 81، 83؛ الأسترايادي 75: 1، 35؛ 72: 3؛ ابن عصفور 79: 563.

6.2.1 - الصيغ واللواحق الصرفية:

سبق لنا في (2.1.1-) من هذا الباب أن اعتبرنا اللواحق الصرفية خارج حدود الصيغة الصرفية عندنا، واستدركنا هناك فقلنا إننا "سنراعي ما قد ينتج عن اتصال هذه اللواحق بالصيغ الصرفية من تعديلات صوتية" (ص 17 أعلاه). وهذه نظرة موجزة عن اللواحق الصرفية المفارقة التي يمكن أن تتصل بمختلف الصيغ المقيسة الواردة في الجدول رقم (5).

يمكن أن تصنف لواحق الصيغ العربية حسب وظائفها اللغوية، خمسة أصناف كبرى هي:

1- علامات إعراب أو عدد أو توكيد أو نسب أو تأنيث أو غير ذلك (= 11 لاحقة): (ا...)، (ا ت)، (و...)، (ي...)، (ي...)، (ي...)، (ي...)، (ي...)، (ي...).

2 ضمائر رفع متصلة صامته (متحركة) (= 8 لواحق): (ت...)، (ت...)، (ت...)، (ت...)، (ت...)، (ت...)، (ت...).

3- ضمائر نصب وجر متصلة صامته (= 11 لاحقة): (ك...)، (ك...)، (ك...)، (ك...)، (ك...)، (ك...)، (ك...).

4- ضمائر رفع متصلة مدّية (= 3 لواحق): (ا...)، (و...)، (ي...).

5- ضمير تكلم متصل جراً ونصباً: (ي، ي، ي). كما يمكن تصنيفها حسب تكوينها المقطعي، تصنيفاً آخر إلى:

1- لواحق هي قمم مقطعية: (ا...)، (و...)، (ي...).

2- لواحق هي أقفال مقطعية: (ت...)، (ت...)، (ت...).

3- لواحق هي مقاطع تامة: (ة...)، (ت...)، (ت...)، (ت...)، (ت...)، (ت...).

4- لواحق هي أكثر من مقطع: (ا... ت...)، (ا... ت...)، (ا... ت...)، (ا... ت...).

وسنرى عند وصف قواعد التعديلات الصوتية في الصيغ أن هذا التصنيف المقطعي للواحق سيكون له أثره الكبير في تنويع تلك القواعد، بل إن قدماء اللغويين العرب قد عللوا بعض قواعد الإعرال باحتمال اتصال الصيغ المعلة باللواحق الصرفية، كما سنرى في الباب الثاني⁸².

⁸¹ نستعمل هذا الرمز (:) للإشارة إلى إدغام المقطع السابق في اللاحق.

⁸² ينظر: ابن عيش 73: 467، وقاعدتنا رقم 97 في الباب الثاني.

3.1 – الفصل الثالث

التعديل: مفهومه وأنواعه

- 1.3.1- بين التغيير والتعديل: أشباه ونظائر
- 2.3.1- تغيرات عفوية غير مشروطة
- 3.3.1- تغيرات مشروطة غالبها منضبط
- 4.3.1- تعديل الصيغة المقيسة
- 5.3.1- الميزان الصرفي والميزان الصوتي

1.3.1 - بين التغير والتعديل: الأسباب وظواهر

تستعمل في اللسانيات المعاصرة مجموعة من المصطلحات الدائرة في فلك التغيرات التي تخضع لها الوحدات اللغوية في مستوياتها المختلفة، صوتيا، وصرفيا، ونحويا، وداليا... ومن أشهر هذه المصطلحات: التغير/التغيير، التحوّل/التحويل، والتبدّل، والتطور، والتبادل، والتناوب⁸³. أما مصطلح "التعديل" الذي اخترناه وأبرزناه في عنوان هذه الدراسة فلعل أقرب مصطلح أجنبي لمفهومه عندنا هو (réajustement) الذي استعمله "تشومسكي/هال" في كتابهما حول مبادئ الفونولوجيا التوليدية⁸⁴، ولم نجده في كثير من معاجم المصطلحات اللسانية التي اطلعنا عليها⁸⁵، وإن كنا وجدنا بعض المترجمين يستعمل لفظ (التعديل) ترجمة لمصطلحات أخرى (تنتمي إلى مستويات لسانية مختلفة) مثل: altération, modulation, modification⁸⁶ أكثر من استعماله بالمعنى الذي نقصده في هذه الدراسة، والذي سنقف عليه لاحقا.

إن التغيرات التي تتعرض لها الوحدات اللغوية في مستوياتها المختلفة متعددة الأسباب والأنواع، ومن أجل تحديد التغيرات التي نسميها بـ"التعديلات الصوتية المشروطة" سنكتفي هنا بالحديث إجمالا عن التغيرات الصوتية والصرفية عامة، محاولين ذكر بعض أنواعها المعروفة في تاريخ اللغة العربية.

يرجع الدارسون مختلف التغيرات الصوتية اللغوية إلى عوامل يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

أولاهما: تشمل العوامل الخارجية عن اللغة نفسها، وتتمثل في:

1- انتقال اللغة بين الأجيال

2- والتأثر بين اللغات

3- والضغط الاجتماعي كالدين والقومية...

والثانية: تشمل العوامل الداخلية، وتتمثل فيما ينتج عن تجاور الأصوات داخل وحدات اللغة، من مماثلة أو مخالفة أو قلب مكاني⁸⁷.

وانطلاقا من هذه العوامل يجب التمييز، كما يرى "هنري فليش"، بين التغيرات غير المشروطة، أي العفوية، وبين التغيرات المشروطة، "فالأولى تعود إلى تطور اللغة نفسها، ذلك التطور الذي تشاركه [التغيرات] أسبابه (المجهولة غالبا)، أما الثانية فهي تغيرات عرضية مفاجئة في بعض أوضاع اللغة عن طريق الالتقاء بين أنواع الفونيمات التي تكون متماسة أو متجاورة فقط"⁸⁸.

⁸³ وفي اللغة الفرنسية على سبيل المثال:

Altération, alternance, changement, évolution, modification, mutation, transformation, transposition.

⁸⁴ Chomsky/Halle 73: 231. وينظر فهرس المصطلحات في آخر هذا الكتاب.

⁸⁵ ويستعمل المؤلفان هذا المفهوم في معالجة بنيات الجمل، وهذا لا يمنع من أن نستعمله نحن في معالجة بنيات الصيغ الصرفية.

⁸⁶ لم نجد ممن أورد هذا المصطلح ضمن المصطلحات اللسانية سوى الدكتور بسام بركة في "معجم اللسانية" ص 176 مترجما بـ "التعديل".

⁸⁷ ر.م. بعلبكي 90: 40، 313. وينظر الهامش السابق.

⁸⁸ ملخصا عن المبارك 81: 54؛ وينظر أيضا: ع.و. وافي 73 أ: الفصل 4، 5؛ السغروشي 87: 51؛ 146؛ Cantineau 60؛ Malmberg 79؛ Fleisch 61:71.

⁸⁸ Fleisch: ibid؛ وينظر كذلك: حجازي 92: 48.

وكل هذه التغيرات، مشروطة وغير مشروطة، يمكن أن ندرجها تحت المصطلحات التي ذكرناها في بداية هذا الفصل، غير أن بعض المستشرقين استعمل -وهو يصف ظاهرة الاشتقاق في العربية- لفظ flexion interne، فترجم عنه بـ"التحول الداخلي"، وكان الأحرى أن يترجم بـ"التصريف الداخلي" أو "الاشتقاق..."⁸⁹، كما ظهرت عبارة "ظاهرة التحويل..." في عنوان كتاب يتناول الصيغ التي تستعمل في بعض السياقات بمعان تخالف مبانيها الصرفية، ولو استعمل المؤلف عبارة "ظاهرة التناوب" لكان أقرب إلى مقصوده الذي هو إنابة الصيغ الصرفية بعضها عن بعض لأغراض أسلوبية بلاغية⁹⁰.

2.3.1 - تغيرات عفوية غير مشروطة:

ودون أن نستمر مع "ه.فليش" في وصف أنواع التغيرات الصوتية وتصنيفها نكتفي بذكر بعض الأمثلة:

فمن قبيل التغيرات الصوتية العفوية بعض أنواع الإبدال اللهجي التي يذكرها القدماء كابن السكيت وأبي علي القالي، من مثل: "رَاتِبًا/ رَاتِمًا" و "مَكَّة/بَكَّة" و "جَدَث/جَدَف" و "وَاِزَع/يَاِزَع"، وغيرها⁹¹.

ومنها أيضا كسر بعض القبائل العربية لحرف المضارع: "تَعْلَم، إِعْلَم، تَشْفَى، إِخْشَى"⁹².

ومنها همز بعضهم لـ"عَلم، بَاز، رَثَأَتْ"⁹³.

ومنها ما ورد عن بعض القبائل من حذف حركة عين الثلاثي أو نقلها "عَلِمَ ← عَلَمَ"، "ضَحِكَ ← ضَحِكَ، عَصِرَ ← عَصَرَ"⁹⁴.

ومنها ما ورد مسموعا من أمثلة القلب المكاني، نحو: جَذَبَ/جَبَدَ، "إِضْمَحَلَّ/إِمْضَحَلَّ، أَنْوَقَ/أَيْنُقَ، أَبَارَ ← آبَار"، قُوُوس ← قِيسِي، وغيرها⁹⁵.

وكل هذه الأنواع من التغير الصوتي ليس له ضوابط قارة يمكن تتبعها ودراستها بالاستقراء، وإنما هي سلوكات لهجية في الغالب أو فردية أحيانا، ولم يهتد من حاولوا استقراءها إلى شروط تأليفية معينة تخصص كل حالة عما سواها وتجعلها قابلة للتقعيد، ولذلك فهي تغييرات خارجة عن مجال علم الصرف العربي الذي

⁸⁹ ينظر فليش 83: عنوان القسم الأول والثاني ودليل المصطلحات؛ وقدما حاول ابن يعيش أن يعقد مقارنة بين "التغير" و "التصريف" مستنتجا أن "التغير ضرب من التصريف، وقيل: التصريف يكون مع سلامة الذات، والتغير يكون بانتقاص الذات عما كانت عليه (ابن يعيش 73: 445).

⁹⁰ نقصد كتاب "ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية" للدكتور محمود سليمان ياقوت المطبوع سنة 1986.

⁹¹ عبد اللطيف 80: 162. Fleisch 61: 74. وتنظر أنواع أخرى في كتاب "لهجات العرب" للعلامة أحمد تيمور المطبوع سنة 1973، حيث يتحدث عن "العججة والنعنة والكشكشة" وغيرها.

⁹² سيبويه 75، 4: 110؛ المؤدب 87: 225؛ ابن خالويه 79: 102؛ اللبلي 72: 102.

⁹³ الجندي 80: 490.

⁹⁴ ابن منظور 81: (ع ل م).

⁹⁵ سيبويه 75، 3: 466؛ ابن قتيبة 82: 492؛ ابن عصفور 79: 616؛ عبد اللطيف 80: 165.

يتناول، فيما يتناوله، التغيرات التي يمكن ضبطها وتقعيدها، كالإدغام والإعلال القياسيين، ولهذا أيضا لا داعي للبحث عن تسميات لمثل هذه التغيرات ما دامت غير منضبطة، وإن كان يمكن أن يدرج بعضها تحت عناوين مثل: التطور، والتبادل، والتناوب، مما لا يخرجها عن كونها تغيرات أو تحولات صوتية بكل عمومية معنى اللفظين.

3.3.1 - تغيرات مشروطة مغالبها منضبط:

أما التغيرات المشروطة فهي التي تنتج عن تجاور الأصوات اللغوية داخل السلسلة الكلامية، بكل ما يستلزمه ذلك التجاور من تأثير وتأثير بين الأصوات، وهذا التأثير والتأثير قد يلتزمهما متكلمو اللغة فيحاول اللسانيون تقعيدها، وقد لا يلتزمها المتكلمون التزاما تاما فيعتبرها اللسانيون سلوكات اختيارية أو لهجية أو فردية، ويمكن التمثيل لهذا النوع الأخير ببعض أشكال الحذف "غير القياسي" لأصوات العربية كالمزة والياء والواو على الخصوص في كلمات مثل: "الله" و"الناس" و"مُر" و"سَل" و"يَرى" و"يَد" و"دَم" و"عَد"...
وأما التغيرات الصوتية الملتزمة من قبل المتكلمين فهي التي يمكن تتبعها ودراستها ومحاولة تصنيفها وتخصيصها بتسميات مميزة كما فعل علماء العربية منذ القدم، حيث حددوا شروط "الإدغام" الصغير والكبير، وشروط "الإبدال" القياسي، وشروط "الإعلال" القياسي... فهذه ظواهر صوتية ثلاثة أساسية ركز عليها علم الصرف العربي ووضع لكل منها تسمية اصطلاحية مميزة مع إبراز التداخل الحاصل بين ظاهري الإبدال والإعلال. وكل ظاهرة من هذه الظواهر الثلاثة يمكن أن تندرج أيضا⁹⁶ تحت العنوانين العامين (التغير والتحول)، وهذا ما يجعل التمسك بهذين العنوانين أمرا غير مبرر في نظرنا، ولذلك وجدنا نفسنا أمام خيارين:

أولهما: أن نتبنى المصطلح العربي القديم المناسب لمجال دراستنا، وهو مصطلح "الإعلال"، مع تقييده بما يقتضيه ضيق مجال هذه الدراسة من مثل "بعض ظواهر الإعلال القياسي".
وثانيهما: أن نتبنى أحد المصطلحات اللسانية الحديثة التي نراها أكثر دقة في تخصيص مجال الدراسة. وهذا الخيار الثاني هو الذي أخذنا به لما فيه من إشارة إلى أننا سنستفيد من بعض أساليب اللسانيات الحديثة في تقعيد الظواهر الصوتية في صلب الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور الثلاثية المعتلة، دون أن نلزم نفسنا بتبني أي "نظرية" لسانية معاصرة أو محاولة الدفاع عنها.

⁹⁶ مثلها في ذلك مثل الظواهر الصوتية غير المشروطة التي ذكرناها في الصفحات السابقة.

4.3.1 - تعريف الصيغة المقبلة:

أما مصطلحنا المختار فهو مصطلح "التعديل" الذي لا نراه بعيدا جدا عن تراثنا الاصطلاحي العربي، كما سنبين بعد قليل، فإن اللسانيات الحديثة تميز بين نوعين من ظواهر الصوتيات التأليفية، أحدهما: الظواهر التي تحدث داخل نظام صوتي ما بسبب العادات التأليفية الخاصة بكل لغة، والآخر: هو الأحداث الصوتية التاريخية⁹⁷ التي لا تحكمها بالضرورة عادات معينة، بل عوامل مختلفة ذكرنا بعضها في موضع سابق من هذا الفصل (ص 46 أعلاه)، ويحاول اللسانيون أن يكتشفوا قوانينها بعد حدوثها بوقت قد يطول.

إن العادات التأليفية تختلف بين لغة وأخرى، وما ينتج عنها من أحداث صوتية يعتبر ظواهر تزامنية⁹⁸ تحدث كلما توافرت شروط تأليفية معينة، ويتصرف المتكلمون إزاء هذه الشروط في اتجاهين متعاكسين ظاهريا ولكن هدف كل منهما هو حفظ التوازن والانسجام داخل المنظومة الكلامية:

الاتجاه الأول نحو "مماثلة" الأصوات الكلامية كلما أدى "القياس" إلى تخالف شديد بين تلك الأصوات.

والاتجاه الثاني نحو "مخالفة" الأصوات الكلامية كلما أدى القياس أيضا إلى تماثل شديد يخل بالتوازن المرغوب⁹⁹. فكلما أدى القياس اللغوي العام إلى تأليف متنافر الأصوات بسبب تماثلها الزائد أو تخالفها الزائد نزع المتكلم عادة إلى "تعديل" ذلك التأليف الصوتي غير المنسجم، فإذا حافظ على إجراء ذلك التعديل كلما توافرت "شروطه" أصبح التعديل "قاعدة" تصحيحية تضاف إلى قواعد القياس اللغوي العام، ومن هنا اعتبرنا أن كل تغيير يحدث في "البنية الأصلية" للصيغة المقيسة من جذر معتل هو تعديل لهذه الصيغة أي تسوية لها وتقويم، فالتعديل عندنا هو رد المعوج إلى الاستقامة، ورد المنحرف إلى الاعتدال، ورد الثقيل إلى الخفة، ورد غير المؤلف إلى المؤلف.

جاء في "لسان العرب" (ع د ل) ما يلي:

"وَعَدَّلَ الْمَوَازِينَ وَالْمَكَايِلَ: سَوَّاهَا... وَتَعَدَّلَى الشَّيْءُ: تَقَوَّمَهُ..."، وبهذا المعنى فسرت قراءة "فَسَوَّأَكَ فَعَدَّلَكَ" (الانفطار / 7) بتشديد الدال.

وبما أن (ع د ل) تتأرجح في لسان العرب بين معنيين متناقضين يعبر عن أحدهما بـ"العَدْل" وهو "ما قام في النفوس أنه مستقيم"، وعن الآخر بـ"العُدُول" حيث يقال: عَدَلَ عن الشيء... عُدُولًا: حَادَ، وَعَدَلَ الطَّرِيقَ: مَالَ - فإن صيغة "فَعَّلَ" في هذه المادة إما أن تدل على التكاثر في العَدْل بمعنى الاستقامة، وإما أن تدل على سلب أصل الاشتقاق (العُدُول بمعنى المِيل) عن المفعول، كما في "مَرَضَهُ" إذا عمل على إزالة مرضه.

⁹⁷ Malmberg 79: 73

⁹⁸ Troubetzkoy 76: 264, 269 ; Malmberg 79: 74.

⁹⁹ يرى الأسترايادي أن "الطبع لا ينفرد من توالي المختلفات، وإن كانت كلها مكروهة، كما ينفرد من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه في غير المكروهات أيضا: وكل كثير عدو للطبيعة" (الأسترايادي 75، 2: 18).

وفي سياق الحديث عن التغيرات التي أجرتها العرب في بعض الأسماء المنسوب إليها يقول سيبويه: "فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعَدَّل وهو القياس الجاري في كلامهم؛ قال الخليل: كل شيء من ذلك عَدَلْتُهُ العرب تركته على ما عَدَلْتُهُ عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس. فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هُذِلِي... وفي ثقيف: ثَقَفِي..."¹⁰⁰

فسياق هذا الحديث يفيد أن سيبويه استعمل الفعل الثلاثي (عَدَلَّ) بمعنى: حاد عن القياس، والعَدول عن القياس قد يلجأ إليه من أجل تعديل الصيغة أي تسويتها بإزالة ما فيها من ثقل في تجاور الأصوات، ومن هنا نرى أن العَدول قد يهدف إلى التعديل.

والتعديل بمعنى التسوية يشمل كل تغيير صوتي يهدف إلى تخفيف نطق الصيغة أو إعادة الانسجام إلى أصواتها، سواء أكان سطحياً لا يغير بنية الصيغة كالإمالة والتفخيم، أم كان جوهرياً يغير بنية الصيغة تغييراً كثيراً كالحذف الحاصل في صيغة الأمر من (و ع ي): ("وَعِي ← ع..."). ولا تدخل التعديلات الصوتية السطحية في نطاق هذه الدراسة، كما لا تدخل في نطاقها الظواهر الصوتية المرتبطة بتركيب الكلمات، كالفصل والوصل والوقف. أما التعديلات الصوتية الجوهرية فما كان منها مطرداً غير شاذ يعتبر هو الموضوع الأساس للباب الثاني من دراستنا، حيث سنحاول وصف كل التعديلات الصوتية الحاصلة في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور الثلاثية المشتملة على الواو أو الياء فاء أو عينا أو لاماً، من أجل تخفيف نطقها وجعله منسجماً مع الاتجاه العام للتأليف المقطعي في العربية، فكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة النظام"¹⁰¹.

وبهذا يدخل في نطاق دراستنا تعديل صيغة "مَقُول" إلى "مَقُول"، ولا يدخل فيه ما سماه ع.ص. شاهين "تحولاً داخلياً"¹⁰² في الصياغة الاسمية والفعلية، لأن هذا النوع من "التحول" إن كانت له قواعد منضبطة فهي قواعد بناء صيغة من صيغة، لا قواعد تعديل صيغة من بنية أصلية إلى بنية منطوقة. ولهذا لن تشمل قواعداً ما يتحدثون عنه أحياناً من قلب الواو أو الياء همزة في "عَجَائِزٌ وَصَحَائِفٌ"، حيث يعتبرون الهمزتين منقلبتيْن عن واو "عَجُوز" وياء "صَحِيفَة" على التوالي¹⁰³... فنحن نعامل كلا من "عَجُوز" و"عَجَائِزٌ" باعتبارهما صيغتين منفصلتين، أما تحويل الأولى منهما إلى الثانية لإفادة الجمع فليس من شأننا، لأنه تحويل هدفه وظيفي، يدخل في "اختلاف الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير ونحو ذلك، ليدل كل لفظ على المعنى المراد..."¹⁰⁴، وهو موضوع أحد فرعي علم الصرف، أما التعديلات التي نتناولها في هذه الدراسة فأسبابها صوتية محضة، تدخل في موضوع الفرع الثاني من علم الصرف الذي يتناول "تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة..."¹⁰⁵

¹⁰⁰ سيبويه 75، 3: 335.

¹⁰¹ ع.ص. شاهين 80 ب: 40.

¹⁰² في ترجمته لكتاب "العربية الفصحى" لـ "ه. فليش"؛ وينظر تعليقنا على هذه العبارة في ص 47 أعلاه.

¹⁰³ ع. حسن 80، 4: 763، ومثل هذا تناولهم "خطيئة" و"خطايا" في ص 767 منه.

¹⁰⁴ ابن يعيش 73: 95؛ وينظر أيضاً: ابن عصفور 79: 31.

¹⁰⁵ ابن عصفور: م.ن.

5.3.1- الميزان الصرفي والميزان الصوتي:

ونختتم هذا الفصل بالوقوف قليلا عند قضية الميزان الصرفي للصيغ المعدلة صوتيا، فقد جرت العادة في كتب الصرف قديما وحديثا بأن توزن الصيغ الصرفية بموازين يعبر فيها عن الأصول بالفاء والعين واللام، وعن الزوائد بإيرادها بنفسها في مواضعها من الميزان¹⁰⁶، وهذه الطريقة في تمثيل الصيغ لا تثير أي إشكال إذا كانت الصيغ الموزونة مقيسة أو مشتقة من الجذور "السالمة" (نَصَرَ = فَعَلَ، اَنْتَصَرَ = اَفْتَعَلَ، مُسْتَنْصِر = مُسْتَفْعِل، ...)، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة حين تكون الصيغ الموزونة مقيسة من الجذور المهموزة أو المضعفة أو المعتلة، لأن هذه الصيغ كثيرا ما تتعرض لتعديلات صوتية منضبطة أو عشوائية، كما ذكرنا في مواضع سابقة من هذا الفصل، فكيف تمثل الصيغ المعدلة صوتيا بالميزان الصرفي؟

إن أكثر أنواع التعديل الصوتي للصيغ الصرفية شيوعا على العموم هي: حذف حركة أو تغييرها، وإبدال حرف بحرف، وتخفيف همزة أو همز غير مهموز، وإدغام حرف في حرف، وقلب مكاني بين حرفين، وحذف حرف أو أكثر، في صلب الصيغ المقيسة. وقد جرت العادة بالإشارة في الميزان الصرفي إلى بعض هذه الأنواع من التعديل، كالإبدال والإدغام، حيث توزن "إِزْدَهَرَ وَمُضْطَرَّ" مثلا بـ "اِفْتَعَلَ وَمُفْتَعِل" على التوالي، وهما وزنان يمثلان أصلي الصيغتين لا نُطَقُهُما الفعلي. أما حين يقع قلب مكاني أو حذف حرف في الصيغة فإنه لا مفر من أن يقع مثلهما في ميزانها الصرفي، فتوزن "آبَار" و"يَذُّ" و"عِظَّة" و"يَرْمُونَ" مثلا بـ "أَعْقَال" و"قَع" و"عِلَّة" و"يَفْعُونَ" على التوالي.

نقول هذه عادة كتب الصرف في تمثيل الصيغ الصرفية المعدلة صوتيا، أما خارج هذه العادة فقد ناقش بعض اللغويين قديما وحديثا مسألة تمثيل الصيغ المعدلة بميزانها الأصلي عوض الميزان النطقي، فهذا أبو بكر بن السراج يقول:

"فإذا جئنا إلى الأصول التي تعتل وتحذف فإن النحويين يقولون، إذا سئلوا: ما وزن "قَامَ"، قالوا: "فَعَلَ" فيذكرون الأصل... فهذا الذي قالوه صحيح، وإنما يريدون بذلك المحافظة على الأصول لتعلم، وأن ما يغير من اللفظ فليعلَّ، إلا أنه يجب أن تمثل الكلمة المعتلة بما هي عليه من اللفظ كما يمثل الأصل، فيقول: مثالها المسموع كذا، والأصل كذا... فيجب على من أراد أن يمثل الكلمة من (الف ع ل) بما هي عليه ولم يقصد الأصل، إذا قيل له: ما وزن (قَالَ) بعد العلة؟ قال: (فَعَلَ)... ويستمر في عرض الأمثلة المتنوعة إلى أن يقول: "والتمثيل باللفظ غير مألوف، فلا تلتفت إلى من يستوحش منه ممن يطلب العربية..."، ثم ينسب هذا المذهب إلى أبي الحسن الأخفش...¹⁰⁷

¹⁰⁶ حول استثناء أوزان التصغير من هذا الإطلاق ينظر: الأسترابادي 75، 1: 14.

¹⁰⁷ ابن السراج 87، 3: 334، 336؛ وينظر أيضا: الأسترابادي 75، 1: 18.

ففي هذا النص من الوضوح ما يجعلنا في غنى عن شرحه أو التعليق عليه. أما المعاصرون فمنهم من يرى "أن معاملة (مَادَ) و(مَدَّ) وأخواتهما مع وزن (ف ع ل) هي من قبيل المعاملات المغلوطة، وأن الوزن الصحيح في (مَادَ) هو (فَاعَ) وفي (مَدَّ) هو (فَعَّ)...¹⁰⁸ ومنهم من يرى في طريقة التحليل المقطعي للكلمات حلا لهذا الإشكال، فيميز الميزان المطلوب تارة بـ"المقطعي"، وتارة بـ"النوعي"، وثالثة بـ"الصوتي"، فهذا الميزان عندهم "يزن الكلمة كما هي بصرف النظر عن الأصلي منها والزائد، فهو مجرد تقدير صوتي للكلمة، وقد يلتقي مع الميزان الصرفي في بعض الكلمات مثل (كَتَبَ لكنه يختلف عنه في نحو (قَالَ) و(دَعَا)...¹⁰⁹

ومنهم من يستغرب أن يوزن "قَالَ" و"دَعَا" و"رَمَى" بـ"فَعَلَ"، ويرى في ذلك تحكما محضا، "فإن مثل هذه الألفاظ يجب أن توزن على حسب صورتها الصوتية الحقيقية، كي يظهر الوزن التغيرات الصوتية التي لحقت بها"، ولهذا يقول إن هذه الألفاظ يجب أن توزن على "قَالَ" و"فَعَا"...¹¹⁰.

أما نحن فقد رأينا أن نحتفظ بالميزان الصرفي للصيغ مع ذكر الميزان الصوتي لكل صيغة وقع فيها تعديل صوتي يستحق إبرازه بواسطة هذا الميزان الصوتي، والفرق بين الميزانين عندنا هو أن الأول (الصرفي) يمثل الصيغة المقيسة في أصلها قبل التعديل، أما الثاني (الصوتي) فيمثلها بعد التعديل، فصيغة "مُسْتَقِيم" عندنا لها ميزانان: أحدهما صرفي هو "مُسْتَفْعِل"، والثاني صوتي هو "مُسْتَفِيل"، وبهذه الطريقة سنتعامل مع الصيغ المعدلة في الباب الثاني كله.

¹⁰⁸ ر. طحان 72: 121، 122، والأقواس في داخل النص من وضعنا.

¹⁰⁹ الطويل 81: 1944.

¹¹⁰ الشايب 86: 91، 92.

2-الباب الثاني:

قواعد التعديل الصوتي

للصيغ المقيسة المعتلة

- 0.2- تمهيد
- 1.2- الفصل الأول: من الصيغة الأصلية إلى الصيغة المنطوقة
- 2.2- الفصل الثاني: من مبادئ الإعلال وقواعده عند القدماء
- 3.2- الفصل الثالث: في تصنيف قواعد التعديل
- 4.2- الفصل الرابع: المبادئ العامة
- 5.2- الفصل الخامس: قواعد حذف أشباه الصوائت
- 6.2- الفصل السادس: قواعد إبدال أشباه الصوائت
- 7.2- الفصل السابع: قواعد تعديل الصوائت
- 8.2- الفصل الثامن: قواعد تعديل المقاطع

2-المراجع الثاني:

قواعد التعديل الصوتي للصيغ المقيسة المعتلة

0.2- تمهيد

أشرنا في عنوان هذه الدراسة إلى أننا سنحاول تقعيد التعديلات الصوتية المشروطة، ومن الطبيعي أن محاولتنا هذه لن تبدأ من الصفر، ولكنها ستنتقل من وصف قدماء اللغويين العرب لظواهر الإعلال بأنواعه المختلفة للاستئناس بنظرياتهم وآرائهم في هذا الصدد، مع اعتبار كل نظرية أو قاعدة يضعونها مجرد فرضية قابلة للنقاش، ومع الاستعانة ما أمكن ببعض المناهج الحديثة في صياغة القواعد صياغة رياضية مركزة.

ولعل أبرز ما يميز هذه المحاولة ثلاثة أمور:

أولها: الاستئناس بنظريات القدماء - كما ذكرنا - مع إخضاعها للنقد العلمي المنطلق من المبادئ العامة التي أصبحت من مسلمات اللسانيات الحديثة.

وثانيها: صياغة قواعد الإعلال بأنواعه المختلفة صياغة صورية حديثة، بعد تصنيفها تصنيفاً مبتكراً قد يساعد على متابعة دراستها مستقبلاً بكيفية أعمق وأشمل، قصد معالجة ما قد يشوب بعضها من شذوذ أو استثناءات غير مبررة.

وثالثها: استهدافها لاستقصاء كل أنواع التعديل الصوتي المرتبط بأشباه الصوائت والصوائت في كل الصيغ المائة والسبعين التي اعتبرناها مقيسة، وذلك عندما تقاس من الجذور المعتلة. ونعتقد أن هذه ميزة خاصة، حيث لم يبلغ إلى علمنا أن أحداً من الباحثين المعاصرين استقصى كل أنواع الإعلال الممكنة في الصيغ المقيسة.

1.2 – الفصل الأول

من الصيغة الأصلية إلى الصيغة المنطوقة
(أو من البنية العميقة إلى البنية السطحية)

1.1.2 – عودة إلى التأليف المقطعي

2.1.2 – من البنية العميقة إلى البنية السطحية

1.1.2- العودة إلى التأليف المقطعي:

وفي سبيل تصنيف قواعد التعديل الصوتي للصيغ المقيسة من الجذور المعتلة نعود هنا إلى التأليف المقطعي لهذه الصيغ لتركز هذه المرة على مواقع فاء الصيغة وعينها ولامها ضمن التأليفات المقطعية التي يمكن أن تكونها الصيغ مفردة أو مع لواصقها الصرفية¹¹، وذلك لأن كلا من الفاء والعين واللام يمكن أن تكون واوا أو ياء شبه صائتين في الصيغ المقيسة من الجذور المعتلة التي هي موضوع قواعدها، وسنجمع كعادتنا المعطيات المتوصل إليها بالإحصاء في الجدول رقم (9) الآتي وهو في الواقع سبعة جداول متتابعة:

الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

ضمن التأليفات المقطعية في 170 من الصيغ المقيسة المعتلة^(*)

(أ) في صدر المقطع الأول

[illegible]

(*) الأرقام الواردة في هذا الجدول تعبر عن عدد التأليفات المقطعية التي يتكرر فيها كل مقطع أو متجاوزة مقطعية على عین الجدول، وأساس هذه التأليفات هو الصيغ المقیسة الـ 170 الواردة في الجدول (5)، مع ما يمكن أن يتصل بها من اللواحق الصرفية التي تتعدد أحيانا حتى تكون بها الصيغة عدة تأليفات مقطعية، كصيغة فعل الأمر مثلا: (افْعَلْ) / (افْعَلْ) / (افْعَلْ ي) / (افْعَلُوا) / (افْعَلْنَ) / (افْعَلْنَ) /

أما الرموز الأخرى المستعملة في الجدول فهي: ا = ألف المدَّة، ح = حركة مطلقَة (غیر معینَة)، ش = شبه صائت مطلق، ص = صائت مطلق، م = صائت مدِّي مطلق، و = واو مدِّيَّة، ی = یاء مدِّيَّة، :: = حدود المقطع، ... = مقطع مطلق، (.) = احتمال کون المقطع ثلاثیا، (...) = فراغ أو مقطع کامل أو لاحقة صرْفیَّة، # = حود الصیغَة، .. = بقیة مطلقَة للمقطع، ُ = الضمة، ِ = الکرَّة، ْ = الضمة

(**) جميع النسب المئوية في هذه الجداول تحسب على العدد الإجمالي للمتجاورات المقطعية المخصصة (= 1414 متجورة).

¹¹¹ حول مفهوم التأليفه المقطعية عندنا يمكن الرجوع إلى ص 22 أعلاه، وحول مفهوم المتجاوزة المقطعية ينظر الهامش 62 في الباب الثاني ص 25.

(تابع) الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(ب) في صدر مقطع مسبوق بمقطع ثنائي حركي

		مق 5:4			مق 4:3			مق 3:2			مق 2:1			مواقعها ضمن التاليفات للمقطعية
		جمع	لاما	عينا	لاما	عينا	فاء	لاما	عينا	فاء	لاما	عينا	فاء	للتجاورة للمقطعية
	51	6			16			19	6			4		10 ص: ش: ص:
	21	2			5			8	4			2		11 ص: ش: ص:
	27	6			10			10				1		12 ص: ش: ص:
	58	6			18			16		4		7	7	13 ص: ش: ص:
	30	6			12			11				1		14 ص: ش: ص:
	36	6			17			12				1		15 ص: ش: ص:
	50	6			17			13	6	4		1	3	16 ص: ش: ص:
	23	2			5			7	8			1		17 ص: ش: ص:
	15	2			5			7				1		18 ص: ش: ص:
21,99	311	42			105			103	24	8		19	10	جمع
	44	2			26			14				2		19 ص: ش: ص:
	21	2			15			4						20 ص: ش: ص:
	28	2			20			6						21 ص: ش: ص:
	47	2			24			17	2			2		22 ص: ش: ص:
	36	2			24			10						23 ص: ش: ص:
	35	2			18			15						24 ص: ش: ص:
	40	2			24			14						25 ص: ش: ص:
	22	2			16			4						26 ص: ش: ص:
	22	2			16			4						27 ص: ش: ص:
20,86	295	18			183			88	2			4		جمع
	9				2			4				3		28 ص: ش: ص:
	7				2			2	2			1		29 ص: ش: ص:
	6				2			3				1		30 ص: ش: ص:
	14				2			3				3	6	31 ص: ش: ص:
	6				2			4						32 ص: ش: ص:
	6							3				2	1	33 ص: ش: ص:
	35				2			5				15	13	34 ص: ش: ص:
	7				2			2	2			1		35 ص: ش: ص:
	5				2			2					1	36 ص: ش: ص:
6,72	95				16			28	4			28	21	جمع
49,57	701	60			304			219	30	8		49	31	جمع (ب)
		4,24			21,5			15,49	2,12	0,56		3,46	2,19	%

(تابع) الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام
(ج) في صدر مقطع مسبق بمقطع ثنائي مدّي

مواقعها ضمن التاليفه للمقطعية للتجاورة للمقطعية		مق 2:1			مق 3:2			مق 4:3			مق 5:4		جمع	%(**)
		فاء	عين	لاما	فاء	عين	لاما	فاء	عين	لاما	عين	لاما		
37.	ص ا: ش َ:		1			3	13		3	4			24	
38.	ص ا: ش ِ:		2			6	9		1	4			22	
39.	ص ا: ش ُ:					1	9			4			14	
40.	ص ا: ش ا:						13			4			17	
41.	ص ا: ش ي:					5	10			4			19	
42.	ص ا: ش و:		1				3						4	
43.	ص ا: ش َ ص:			1		5	9		4				23	
44.	ص ا: ش ِ ص:			1		2	9			4			16	
45.	ص ا: ش ُ ص:					22	9			4			13	
جمع			6				84		8	32			152	10,75
46.	ص ي: ش َ:						2			10			12	
47.	ص ي: ش ِ:						2			9			11	
48.	ص ي: ش ُ:						2			9			11	
49.	ص ي: ش ا:						3			8			11	
50.	ص ي: ش ي:						3			9			12	
51.	ص ي: ش و:						3						2	
52.	ص ي: ش َ ص:						3			7			10	
53.	ص ي: ش ِ ص:						3			7			10	
54.	ص ي: ش ُ ص:						3			7			10	
جمع							23			66			89	6,29
55.	ص و: ش َ:						5						5	
56.	ص و: ش ِ:		1			1	4						6	
57.	ص و: ش ُ:						4						4	
58.	ص و: ش ا:						5						5	
59.	ص و: ش ي:						4						4	
60.	ص و: ش و:						2						2	
61.	ص و: ش َ ص:						4						4	
62.	ص و: ش ِ ص:						4						4	
63.	ص و: ش ُ ص:						4						4	
جمع			1			1	36						38	2,69
جمع (ج)			7			23	143		8	98			279	19,73
%			0,49			1,62	10,11		0,56	6,93				

(تابع) الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(د) في صدر مقطع مسبق بمقطع ثلاثي

مواقعها ضمن التاليفات للمقطعية												
المتجاورة للمقطعية												
مق 2:1			مق 3:2			مق 4:3			مق 5:4			%
فاء	عين	لاما	فاء	عين	لاما	فاء	عين	لاما	عين	لاما	جمع	
1	6	2		6	2		3				20	
	6	1		7	1		1				16	
	2	1		1	1						5	
	4	5		1	2						12	
	1	1		7	5						14	
	1	1									2	
	4	1		8	1		4				18	
	6	1		6	1						14	
	2	1		2	2						5	
1	32	14		36	15		8				106	7,49
2	2	1									5	
1											1	
	2	2		1							5	
	1										1	
	2										2	
	2										2	
3	9	3		1							16	1,13
3	3	2									8	
	4	1		2							7	
1		1									2	
	1	4									5	
		1									1	
	1										1	
	2	1									3	
	4	1		2							7	
	2	1									3	
4	17	12		4							37	2,61
8	58	29		41	15		8				159	11,24
0,56	4,10	2,05		2,90	1,06		0,56					

(تابع) الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(هـ) في نهاية مقطع أخير أو متبوع بمقطع أو مقاطع أخرى

60

(تابع) الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(و) خلاصة حول مقطع الفاء والعين واللام

مواقعها ضمن التاليفات المقطعية للتجاورة للمقطعية	#1	مق (1): 2			مق (2): 3			مق (3): 4			مق (4): 5			مجموع			جمع عام
		فاء	عين	لام	فاء	عين	لام	فاء	عين	لام	فاء	عين	لام	فاء	عين	لام	
... ح (ص)	22	27	84	15	4	78	234	16	260	36	103	178	545	826	178	545	826
%																	
... ش (ـ)	30	24	44	7	4	34	108	14	112	16	53	92	243	393	92	243	393
%																	
... ش (ـ)	7	1	31	4		42	60	2	69	8	8	75	141	224	75	141	224
%																	
... ش (ـ)	35	2	9	4	2		66		79	12	37	11	161	209	11	161	209
%																	
... ش م	6	15	27	14	4	16	143		142	24	25	43	323	391	43	323	391
%																	
ص ح ش: (....)		53	26		16	14	32	8	40	8	69	48	80	197	48	80	197
%																	
مجموع	78	95	137	29	24	108	409	24	442	68	197	269	948	1414	269	948	1414
%																	
	5,51	6,72	9,69	2,05	1,69	7,64	28,92	1,69	31,26	4,81	13,93	19,02	67,04	100	19,02	67,04	100

(تابع) الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(ز) خلاصة حول المحيط التاليفي للفاء والعين واللام

مواقعها ضمن التاليفات المقطعية للتجاورة للمقطعية	#1	مق (1): 2			مق (2): 3			مق (3): 4			مق (4): 5			مجموع			جمع عام
		فاء	عين	لام	فاء	عين	لام	فاء	عين	لام	فاء	عين	لام	فاء	عين	لام	
ص ح: ش ح (ـ)		17	33	4		28	128		187	36	21	61	351	433	61	351	433
%																	
ص ح: ش م		14	16	4	2	91			117	24	18	18	232	268	18	232	268
%																	
ص م: ص ح (ـ)		6			18	98		8	73			32	171	203	32	171	203
%																	
ص ح ش: .. (ـ)		53	26	16	14	32		8	40	8	69	48	80	197	48	80	197
%																	
ص ح ص: ش ..		9	57	29	41	15		8			9	106	44	159	106	44	159
%																	
# ش: ..	78										78			78			78
%																	
ص م: ش م		1			5	45			25		6		70	76	6	70	76
%																	
مجموع	78	95	137	29	24	109	409	24	442	68	197	269	948	1414	269	948	1414
%																	
	5,51	6,72	9,69	2,05	1,69	7,64	28,92	1,69	31,26	4,81	13,93	19,02	67,04	100	19,02	67,04	100

ففي هذه الجداول يمكن أن نستخلص ما يلي:

- 1- أشباه الصوائت يمكن أن تكون صدرا لمقطع حركي ثنائي أو ثلاثي (ش ح، ش ح ص) في أكثر من 58% من المتجاورات المقطعية المحصاة، ويكون مقطعها فتحيا في حوالي نصفها (28%)، وكسريا في حوالي الربع، وضميا في الربع الباقي (الجدول 9 -و-).

- 2- يمكن أن تكون أشباه الصوائت صدرا لمقطع مَدِّي (ش م) في أكثر من ربع المتجاورات المقطعية المحصاة، كما يمكن أن تكون قفلا مقطعيًا (ص ح ش) في حوالي 14 % من تلك المتجاورات (الجدول 9 -و-).
- 3- تقع أشباه الصوائت في صدر المقطع الأول (فاء الكلمة) في 5.51 % من المتجاورات، وتكون صدرا لمقطع مسبق بمقطع حركي ثنائي (ص ح: ش..) في حوالي 50 % من المتجاورات، وبمقطع مَدِّي (ص م: ش..) في حوالي 20 % منها، وبمقطع ثلاثي (ص ح ص: ش..) في حوالي 11 % منها، كما تكون قفلا مقطعيًا متبوعًا بمقطع حركي أو مَدِّي (ص ح ش: ...) في أكثر من 11 % من المتجاورات (الجدول 9 -و-).
- ومعنى هذا أن أكثر حالات أشباه الصوائت تردداً، في التآليفات المقطعية العربية الأصلية للصيغ المقيسة، هي حالات وقوعها بين صائتين قصيرين (ص ح: ش ح (ص)، حيث تتردد هذه الحالات فيما يقارب 31 % من المتجاورات تليها حالات أخرى هي على الترتيب التنازلي الآتي:
- 2- ص ح: ش م : 18,95 %

$$3- \left. \begin{array}{l} \text{ش ح} \\ \text{ش ح ص} \end{array} \right\} \text{ ص م : } 14,35 \%$$

$$4- \left. \begin{array}{l} \# \\ \dots \end{array} \right\} \text{ ص ح ش : } 13,95 \%$$

$$5- \left. \begin{array}{l} \text{ش ح} \\ \text{ش ح ص} \\ \text{ش م} \end{array} \right\} \text{ ص ح ص : } 11,24 \%$$

$$6- \left. \begin{array}{l} \text{ش ح} \\ \text{ش ح ص} \\ \text{ش م} \end{array} \right\} \# : 5,51 \%$$

2.1.2 - من البنية العميقة إلى البنية السطحية:

قلنا إن هذه المواقع التي يمكن أن تحتلها أشباه الصوائت هي مواقعها في الصيغ "الأصلية" المقيسة وفق قواعد بناء الصيغ واشتقاقها في العربية، غير أن المتكلمين بهذه اللغة لا ينطقون دائماً بالصيغ كما يقتضيها القياس العام المشترك، بل يُخضعون بعضها لتعديلات صوتية عندما تتجاوز ضمن تأليفاتها المقطعية فونيمات لم يعتادوا على تجاورها، أو عندما يتنافى تجاورها مع نزوع أهل كل لغة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي ما أمكن،

بطريقتهم الخاصة عند نطقهم للكلمات والجمل¹¹²، فإذا كان القياس العام في العربية يقتضي أن يأتي الفعل الماضي للغائب المفرد في الثلاثي على إحدى الصيغ الثلاثة: فَعَلَ، أو فَعِلَ أو فَعُلَ (أَكَلَ، فَهَمَ، ثَقُلَ) فإن هذا القياس العام يؤدي مباشرة إلى صيغ مثل "قَوْلَ، وخَوْفَ، وطَوَّلَ"، التي لم يستعملها متكلمو العربية إلا معدلة إلى "قَالَ، وخَافَ، وطَالَ"، كما يفترض اللغويون العرب، وذلك خضوعاً لمجموعة من المبادئ التي حاول القدماء اكتشافها وصوغها في عبارات سنورد بعضها بعد قليل في الفصل الثاني. ولعلنا لسنا في حاجة إلى الدفاع عن فكرة وجود بنيات أصلية وبنيات منطوقة لبعض الوحدات اللغوية في كثير من اللغات، لأنها فكرة أصبحت الآن من مسلمات اللسانيات الحديثة، بل تعتبر ركناً أساسياً في بعض النظريات اللسانية المعاصرة كالنظرية التوليدية التي يحتل فيها مفهوما "البنية العميقة" و"البنية السطحية" مكانة أساسية، كما يحتل مفهوما "الأصل المقدر" و"الفرع المستعمل" مكانتهما في الدراسات اللغوية العربية. إن وجود "أصل مقدر" لكثير من الصيغ الصرفية المنطوقة في كلام العرب افتراض لا نستطيع رفضه، وإن كنا قد نختلف مع القدماء أحيانا في تحديد ذلك الأصل، كما قد نختلف معهم كثيرا في محاولة الإجابة عن هذا السؤال الجوهرى:

كيف يتم الانتقال من الأصل المفترض إلى المنطوق المستعمل؟

إن الإجابة عن هذا السؤال هي التي تحتاج في نظرنا إلى وقفة متأنية هي موضوع بقية فصول هذا الباب من دراستنا.

لقد استعمل المتكلم العربى هذه الصيغ:

(1) قَالَ - يَقُول - قَائِل - مَقُول

فأثار انتباه اللغويين العرب عدم انسجام تأليفاتها المقطعية مع التأليفات المقطعية لصيغ مثل:

(2) نَصَرَ، يَنْصُر - نَاصِر - مَنْصُور

انسجاما دقيقا كما يقتضي القياس الشكلي المباشر، فافترضوا -خضوعا لهذا النوع من القياس- أن الصيغ

(1) المنطوقة كان أصلها صيغا غير منطوقة هي:

(1).0- *قَوْلَ- *يَقُولَ- قَاوِلَ- *مَقْوُولَ

ثم بحثوا، انطلاقا من هذا الافتراض، عن السبب في انتقال المتكلم العربى من الصيغ (1).0 إلى الصيغ

(1)، حتى أسفر بحثهم عن أن الصيغ (1).0 صيغ "مُعْتَلَّة"، أي أن "عُضُوا" في كل صيغة منها به "عِلَّة"

تحتاج إلى علاج، وذلك العضو هو "الواو" شبه الصائتة في متجاورات مقطعية بعينها، والمتكلم الذي نطق

الصيغ (1)، دون الصيغ (1).0، إنما "أَعْلَلَ" كل صيغة في (1).0، فأصبحت "مُعْلَلَّة" في (1)، أي أنه أزال

عِلَّتْهَا، باستئصال العضو العليل فيها أو استبدال غيره به، أو بأي طريقة أخرى من طرق العلاج، حتى

أصبحت كل صيغة منها خفيفة على اللسان بعد سلامتها من العلة.

¹¹² حول مبدأ الاقتصاد أو الجهد الأقل في السلوك الكلامي والعوامل الأخرى المتحركة في التطورات والتحويلات الصوتية للغات ينظر: Duchet 81: 120 ; Martinet 70: 94 .

2.2 - الفصل الثاني

من مبادئ الأعمال وقواعده عند العملاء

1.2.2 - "عقود وقوانين"

2.2.2 - مفاهيم خاصة

1.2.2 - "عقود وقوانين"

قلنا إن القدماء افترضوا أولاً أن موازين الصيغ المعتلة هي نفس موازين الصيغ السالمة، ثم افترضوا ثانياً أن المتكلم العربي يعالج الصيغ المعتلة -معالجة ذهنية- قبل نطقها بصورها النهائية.. وهكذا استمروا في الافتراضات ومحاولات اكتشاف ما اعتقدوا أنه مبادئ عامة تحكم ظاهرة "الإعلال" في الصيغ الصرفية العربية، كما سنرى، ببعض التفصيل والاستشهاد عند الوقوف على آرائهم بخصوص كل قاعدة من قواعد التعديل الصوتي للصيغ عند وصفها بدءاً من الفصل الخامس في هذا الباب، ونكتفي هنا بسرد مجموعة من العبارات التي صاغوا فيها مبادئهم¹¹³ الخاصة بظاهرة الإعلال، وهي مبادئ تركز على نزوع العربية إلى تعديل بعض التأليفات المقطعية للصيغ الصرفية المقيسة المتضمنة لأشباه الصوائت فاء أو عينا أو لاما:

- 1- "الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل" (الأنباري 61: 176)
- 2- "الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه" (نفسه: 543)
- 3- "المعتل أضعف من الصحيح" (نفسه: 686)
- 4- "إذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح" (نفسه: 802)
- 5- "الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف" (نفسه: 648)
- 6- "اجتماع الأمثال مكروه" (السيوطي 85، 1: 4)
- 7- "ليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة" (ابن السراج 87، 3: 184)
- 8- "مبدأ: طرد الباب" (السيوطي: 85، 2: -217)
- 9- "التغيير يؤنس بالتغيير" (الأنباري 61: 350)
- 10- "الجمع بين إعلالين لا يجوز" (الأنباري 61: 787)
- 11- "الفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم" (ابن جني 73: 334)

¹¹³ أورد ابن جني في "الملوكي" بعض هذه المبادئ تحت عنوان "عقود وقوانين" (ابن يعيش 73: 461)، وقد اكتفينا في كل مبدأ بالإشارة إلى مصدر واحد، وإلا فإن كل كتب الصرف تقريباً تذكر هذه المبادئ بعبارات تتفق في الغالب وتختلف أحياناً، ونذكر هنا أن الذي لفت انتباهنا إلى كثير من هذه المبادئ وإلى مصادرها هو الدكتور تمام حسان في كتاب "الأصول".

- 12- "الأصل في الإعلال هو الفعل" (الأشموني د.ت، 4: 317)
- 13- "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها" (الأنباري 61: 673، 811)
- 14- "الجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد" (نفسه: 813)
- 15- "اللام مظنة للتغيير" (ابن يعيش 73: 474)
- 16- "الحرف الساكن حاجز غير حصين" (الأنباري 61: 814)
- 17- "حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك" (نفسه: 513)
- 18- "الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة" (سيبويه 75، 4: 167)
- 19- "الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف، والحركات فيهما مستقلة" (ابن جني 54، 1: 223)
- 20- "الواو والياء يجريان مجرى المثليين لاجتماعهما في المد وسعة المخرج" (ابن يعيش 73: 462)
- 21- "هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها" (الأنباري 61: 524)
- 22- "اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم" (نفسه: 783)
- 23- "الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين" (ابن يعيش 73: 218)
- 24- "الواو والياء إذا سكن قبلهما جريا مجرى الصحيح" (ابن جني 54، 1: 268)
- 25- "الواو والياء متى أدغمتا احتمتا وتحصنتا من القلب" (ابن جني 73: 495)
- 26- "متى اجتمعت الواو والياء، وقد سبقت الأولى بالسكون - أيتهما كانت - قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء" (نفسه: 461)
- 27- "كل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة أبدلت همزة" (الزجاجي 57: 370)

- 28- "متى كانت الواو لاما وانكسر ما قبلها
قلبت ياء" (ابن جني 73: 472)
- 29- "[وتقلب] الياء واو إذا انضم ما قبلها" (ابن الحاجب 75، 3: 83)
- 30- "العرب تكره الجمع بين واوين متحركين
أو واوين الأولى منهما متحركة" (المؤدب 87: 340)
- 31- "كل واو مخففة مضمومة ضمة لازمة
فقلبها همزة جازا مطردا لا ينكسر" (الأستراباذي 75، 3: 78)
- 32- "كل واوين التقتا في أول الكلمة قلبت
الأولى منهما همزة" (ابن جني 73: 482)
- 33- "ليس في كلام العرب اسم في آخره واو
قبلها ضمة" (نفسه: 467)
- 34- "كل جمع على فُعُول، ولامه واو، قلبت
ياء تخفيفا" (نفسه: -477)
- 35- "الألف إذا حركت صارت همزة" (نفسه: 494)
- 36- "لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض إلا
وأولهما حرف لين، وثانيهما مدغم
لفظا أو حكما" (ابن مالك 68: 259)
- 37- "إذا اجتمع حرف علة وحرف صحة
[وهما ساكنان] فحرف العلة أولى
بالحذف" (ابن الشجري 92، 1: 318)
- 38- "الساكنان إذا التقيا في كلمة حذف
الأول منها" (ابن الشجري 92، 1: 318)
- 39- "الكسرة أصل في حركة التقاء الساكنين" (ابن الشجري 92، 2: 375)

2.2.2 - مفاهيم خاصة:

وقد وردت في العبارات المنقولة أعلاه مجموعة من المفاهيم نفضل أن نؤجل الوقوف على بعضها إلى مواضع أخرى مناسبة من هذا الباب، وأن نقف الآن على أعم هذه المفاهيم على الإطلاق، وهو مفهوم "الإعلال"، ثم على مفهومين آخرين مترابطين هما "القوة/الضعف" أو "الثقل/الخفة".

لقد كان مفهوم "الإعلال" يتردد كثيرا في كتب القدماء بمصطلحات ترتبط اشتقاقيا بصغتي "الاعتلال" و"الإعلال"، دون تمييز في البداية بين الصيغتين¹¹⁴، ثم أصبح المتأخرون منهم يعبرون عن هذا المفهوم بصيغة "الإعلال" ومشتقاتها الفعلية والوصفية خاصة، حتى إن المرحوم الأستاذ عباس حسن قد نبه عدة مرات في "النحو الوافي" إلى الفرق بين "المُعْتَلِّ" و"المُعْلٍ" عند النحويين بما ملخصه:

أن المعتل عند الصرفيين ما فيه حرف علة أو أكثر مطلقا، والمُعْلٍ عندهم كل معتل أصاب حرف العلة فيه تغيير صوتي ما، وعلى هذا فكل مُعْلٍ هو مُعْتَلٌّ أصلا، دون العكس، حيث ليس من الضروري أن يُعْلَلَ كل مُعْتَلٍّ، فالألفاظ "قَالَ" و"بَاعَ" و"مَقُولَ" و"مَبِيعَ" ألفاظ معتلة ومُعْلَّة، أما الألفاظ "وَعَدَ" و"طَوَالَ" و"غَيْرَ" فهي ألفاظ معتلة غير معلة¹¹⁵، لأن لفظ "الاعتلال" في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة، أي الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان..¹¹⁶ حيث يقصد به إزالة علة اللفظ كما ذكرنا آنفا (ص: 63)، وهو بذلك نوع خاص من الإبدال.

أما مفهوم "الثقل/الخفة" فقد قال فيهما صاحب كتاب "التوقيف على مهمات التعاريف": "والثقل والخفيف يستعملان على وجهين: أحدهما: على سبيل المضايقة، وهو أن لا يقال لشيء: ثقل أو خفيف، إلا باعتباره بغيره؛ ولهذا يصح للشيء الواحد أن يقال خفيف إذا اعتبر له ما هو أثقل منه، وثقل إذا اعتبر له ما هو أخف منه"¹¹⁷، وبهذا الوجه يستعملهما علماء الصرف عادة فيقولون: الهمزة أثقل من الهاء، أو الضمة أثقل من الكسرة والكسرة أثقل من الفتحة، على ما أوردناه في (أمزوي 2000) مفصلا ومعللا¹¹⁸، حيث يعتبرون أثقل أي فونيمين أكثرهما تطلبا لمجهود عضلي أكبر، ولهذا فالواو أثقل من الياء، وهما أثقل من الألف؛ وانطلاقا من قانون الجهد الأقل، الذي يبدو أن المتكلمين يطبقونه في جميع اللغات، فالإنسان وهو ينطق أصوات اللغة "ميال إلى تحصيل أكبر أثر بأقل مجهود. ولهذا السبب نسعى، ونحن نؤلف الأصوات، إلى الاقتصاد - ما أمكن - في الحركات النطقية التي لا تدعو إليها الضرورة الماسة من أجل الأثر الفيزيائي المرغوب"¹¹⁹

¹¹⁴ كان سيبويه والمبرد يستعملان صيغة "الاعتلال" ومشتقاتها أكثر من صيغة "الإعلال" ثم بدأت الصيغة الثانية تظهر أكثر في كتب المتأخرين. ينظر: سيبويه

75، 344، 348، 358 (اعتلال)؛ 4، 376 (إعلال)؛ المبرد 63، 1: 99، 108، 139، 148 (اعتلال)؛ 1: 152، (إعلال)؛ ابن السراج 65: 150، 155، 164،

(إعلال، اعتلال)؛ ابن يعيش 73: 446.

¹¹⁵ ينظر: عباس حسن 80، 4: 760 وهامشها.

¹¹⁶ الأستراباذي 75، 3: 66، 67.

¹¹⁷ المناوي 90: 222. أما الوجه الآخر لاستعمال اللفظين فهو الوجه الفيزيائي المعروف: الرجحان/الشولان.

¹¹⁸ أمزوي 2000: ص 49: أ. 3.2، ب. 3.2.

¹¹⁹ Malmberg 79: 65.

ووفق هذا القانون فإن الواو والياء شبهى الصائتين في بعض الصيغ الصرفية العربية تكونان هدفا لبعض التغيرات الصوتية لما فيهما من ثقل نطقي مقارنة بما يجاورهما من الأصوات، فكأن الثقل فيهما عنصر ضعف والخفة في غيرهما عنصر قوة، ولهذا سماهما القدماء حرفي علة، لأن العلة تسبب ضعفا في العليل، ثم ضموا إليهما الألف في هذه التسمية، مع أنها أخف منهما باعترافهم ومع أنها أقل من حروف العلة ومع أنها أقل كثيرا منهما عرضة للتغيير الصوتي، ولعل الذي أوحى إليهم باعتبار الألف من حروف العلة أنها كثيرا ما يكون ظهورها في بعض الصيغ نتيجةً للتعديلات الصوتية لا مصدراً لها.

ومهما يكن فإننا نستخلص من تعاملهم بمفهومي الثقل والخفة في الأصوات اللغوية أنهما مرتبطان بمفهومي الضعف والقوة فيها، إذ يعتبر الثقل ضعيفا لكثرة تعرضه للتغيرات الصوتية الهادفة إلى تخفيفه، ومن ثم يعتبر الخفيف قويا لقلة -أو عدم- تعرضه لتلك التغيرات. وقد لخص "ه.فليش" عوامل قوة الأصوات اللغوية العربية في عاملين أساسيين يتفرع عن كل منهما عوامل جزئية:

العامل الفيزيولوجي: حيث معظم صوامت العربية قوية بطبيعتها في مقابل الصوامت الضعيفة الثلاثة: الهمزة والواو والياء، وحيث الانسدادات منها أقوى من الاحتكاكيات، والمهموسات أقوى من المجهورات، والقَمِيَّات أقوى من الأنفيَّات، وحيث الصوت الأبعد عن آخر الكلمة أقوى من الأقرب، والواقع بين صامت وصائت أقوى من الواقع بين صائتين، والواقع في بداية المقطع أقوى من الواقع في نهايته.

والعامل النفسي: حيث الفونيم الأصلي أقوى من الزائد، والمتوقع نفسيا في موقعه يكون أقوى بما نهيه فيزيولوجيا من أجل نطقه¹²⁰.

وقد نعود إلى بعض هذه العوامل أثناء عرض قواعد التعديل وتفسيرها.

¹²⁰ Fleisch 61 : 73.

وفي نظرية التواصل المعاصرة يضاف عامل المحتوى الإبلاغي إلى العاملين اللذين ذكرهما "فليش" في معالجة القوة والضعف في العنصر اللغوي بصفة عامة.

3.2- الفصل الثالث

في تصنيف قواعد التعديل الصوتي للصيغ المعقولة

1.3.2 عن تصنيفات القدماء للتعديلات الصوتية

2.3.2 تصنيفنا لقواعد التعديل

3.3.2 الرموز المستعملة في هذه الدراسة

3.2- الفصل الثالث

في تصنيف قواعد التعديل الصوتي للصيغ المعتلة

1.3.2- تناول قدماء اللغويين العرب ظواهر الإعلال بطرق مختلفة يمكن تلخيصها في ثلاث:

1- **طريقة الجذور:** وفيها يتتبعون أنواع الجذور المعتلة فيصفون ما يحدث في بعض صيغها من الحذف أو القلب أو النقل، بادئين بالمثلث فالأحرف فالتناقص مجردا ومزيدها، وهذه الطريقة هي التي دشنها سيبويه في "الكتاب" وارتضاها معظم اللاحقين بعده كالعادة¹²¹.

2- **طريقة العمليات الصوتية:** أي عمليات التعديل نفسها كالحذف والإبدال والنقل، وهي طريقة حاول ابن السراج أن يسلكها في كتاب "الأصول"، حيث حصر أقسام التصريف في خمسة هي: الزيادة، والإبدال، والحذف، والتغيير، والإدغام، ولكنه يسلك داخل معظم هذه الأقسام طريقة سيبويه السابقة¹²².

3- **طريقة الحروف:** أي تتبع حروف العلة نفسها وما يحدث لكل منها من تغييرات حسب مواقعه في الكلمة، ويبدو أن ابن السراج هو أول من حاول سلوك هذه الطريقة في كتابه المذكور أيضا مع تتبع التقسيمات الاحتمالية دون استقصاء، حيث مثلا "الياء المتحركة لا تخلو من أن تكون أولا أو بعد حرف، وإذا كانت أولا فلا بد من أن يكون بعدها حرف ساكن أو حرف متحرك، والواو لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة..."¹²³، ويبدو أن ابن جني قد بنى كتابه "سر صناعة الإعراب" كله على هذه الطريقة، مع تطرقه لبعض التغييرات في حروف الكلمات بكيفية عكسية أحيانا، أي البحث عن أصول الحروف الطارئة على الكلمات (ومنها الواو والياء والألف) حيث ما يحدث لواو "قَوْل" وياء "بَيْع" مثلا في باب الألف لا في باب الواو أو الياء¹²⁴.

2.3.2- أما نحن فقد اخترنا في هذه الدراسة أن نسلك، في تصنيف التعديلات الصوتية للصيغ ومحاولة تقعيدها، الطريقة الأخيرة مع الأخذ بمفهوم "الفونيم" المعاصر وتجنب مفهوم "الحرف" عند القدماء؛ وانطلاقا من هذا الاختيار صنفنا قواعدا إلى ما يلي:

1- **مبادئ عامة** أخذنا معظمها من الحقائق اللغوية التي أصبحت من مسلمات اللسانيات المعاصرة، وهذه المبادئ لم تحتج منا إلى صياغة صورية لأنها عبارة عن فرضيات أو مسلمات غير مبرهن عليها، لعدم اختصاصها بتأليفات أو متجاورات مقطعية معينة، وقد صغنا كلا من هذه المبادئ صياغة تقريرية عامة، وخصصنا لها الأرقام من 1 إلى 25 التي تركناها فارغا لعلنا نملأه مستقبلا إذا تيسر توسيع مجال هذه الدراسة بحول الله¹²⁵.

¹²¹ سيبويه 75، 4: 330، 339، 381؛ المبرد 63: 88، 96، 134؛ المازني/ ابن جني 54، 1: 184، 233، 2: 111 وغيرهم.

¹²² ابن السراج 87، 3: 231، 247، 252، 276.

¹²³ ابن السراج م.ن: 304، 314.

¹²⁴ ينظر على سبيل المثال ص 92، 145، 584، 651، 667، 732 من "سر صناعة الإعراب".

¹²⁵ وقد خصصنا الفصل الرابع لعرض هذه المبادئ العامة.

ومما لاشك فيه أن معظم هذه المبادئ قابل للنقاش، ولكننا نأخذ بها كافتراضات نملاً بها بعض الفراغات التي تفرضها الظواهر اللغوية عند تطبيق القواعد أحياناً، حتى نتوصل نحن أو غيرنا إلى بدائل لها أكثر صلابة.

2- قواعد خاصة حاولنا أن نقدم لها وصفا موجزا وأن نمثل كلا منها تمثيلاً سوريا نبرز فيه، برموز خاصة، العناصر الأساسية الآتية:

- أ- الفونيم المعدل، وحيداً أو متعدداً
- ب- الفونيم المعدل إليه، وحيداً أو متعدداً
- ج- السياق الموجب للتعديل وما قد يرتبط به من ملابسات مخصصة وهذا هو المخطط الأساس لتمثيل كل قاعدة من قواعدنا تمثيلاً سوريا رمزياً:

$$ن^1 \leftarrow ن^2 \setminus ن^3 \text{ — } ن^4$$

حيث يقرأ هكذا:

$ن^1$ = العنصر المعدل

\leftarrow = يعدل وجوباً إلى

(\leftarrow) = يعدل أحياناً إلى: إشارة إلى عدم شمول تطبيق القاعدة، كأن تكون الظاهرة الصوتية

لهجية، وقد نعوض القوسين في السلاسل القاعدية بتلوين السهم العمودي باللون الأخضر

\rightleftarrows = علامة للقلب المكاني

$ن^2$ = العنصر المعدل إليه

\setminus = عندما يقع $ن^1$

$ن^3 \text{ — } ن^4$ = بين العنصرين $ن^3$ و $ن^4$ ، وقد نضع فوق الخط بين العنصرين رقماً يشير إلى كون

العنصر المعني فاء أو عينا أو لاما للكلمة.

3.3.2- وهناك رموز أخرى نستعملها في هذا المخطط وفي السلاسل القاعدية عموماً كالآتي:

$\#$ = حدود الصيغة بداية أو نهاية

\emptyset = صفر، كناية عن حذف العنصر المعني أو انعدامه أو فراغ الموقع

$\left[\right]$ = يستعملان خاصة عندما تتجاوز ملابسات السياق الموجب للتعديل أو شروطه حد البساطة المعهودة، لتدرج داخل المعقوفين أو خارجهما الملابسات أو الشروط الخاصة للتعديل.

[] = وضع رقم القاعدة بين المعقوفين الصغيرين يشير إلى أنها ليست صوتية خالصة، كأن تكون من قواعد بناء الصيغ أو من قواعد النحو، وعندما توضع بينهما الصيغة الصرفية فذلك إشارة إلى أنها دائمة التعديل، أو معدلة في شروط خاصة: [مُفْعِل] مثلاً.

{ } = يستعملان عندما يتجاوز سياق للتعديل أو شروطه حد الفردية إلى التعدد البسيط

(...) = يحصران عنصراً من عناصر السياق الموجب للتعديل إذا كان لاحقة صرفية معينة كلياً أو جزئياً، فمثلاً: (تح) تعني ضمير رفع متحركاً، و (ن) تعني نون التنوين و(و:...) تعني ضمير رفع مدياً محتمل الاتصال بنون الرفع أو عدم الإضافة، وقد نستعمل هذين القوسين خارج المعقوفتين الكبيرين لنضع بينهما شروطاً إضافية لتطبيق القاعدة كنوع الجذر أو تعيين الصيغة أو غير ذلك، وفي صلب النص نضع الصيغ الصرفية بين القوسين لمجرد تمييزها وإبرازها.

< = للإشارة إلى أن القاعدة قبله تؤدي تلقائياً إلى القاعدة التي بعده.

(<) = فإذا وضع بين القوسين كان ذلك إشارة إلى أن تطبيق القاعدة بعده واجب؛ وللضرورة الفنية سنستعمل الرمز - ضمن السلاسل القاعدية - هكذا: v أو (v)

+ = للإشارة إلى أن القاعدة بعده مستقلة عن التي قبله، وخارج المعقوفين الكبيرين تشير إلى إضافة شروط أخرى إلى الشرط الأول.

(+) = فإذا وضع بين القوسين فذلك إشارة إلى جواز تطبيق القاعدة التي بعده.

: = الحد بين مقطع وآخر

*... = نجمة نضعها على يمين الكلمة إلى الأعلى إشارة إلى عدم مقبوليتها استعمالاً.

.. = جزء مطلق من مقطع، وقد تستعمل ثلاث نقط أو نقطة واحدة

« » = إشارة إلى أن العنصر الموضوع بينهما غير أصلي في الجذر أي أنه زائد

ـ = فتحة [a]

ـ = كسرة [i]

ـ = ضمة [u]

ا = ألف المد [a:]

(...:ا) = ضمير الاثنين (أو الاثنتين) المذّي، أو علامة التثنية في الأسماء

(ات) = علامة ج. مؤ. سا.

- آ = صيغة اسم الآلة
- اح = همزة الوصل، وقد تعين حركتها: اـ أو اُ
- اس = اسم أو صفة
- أم. = صيغة فعل الأمر
- (ت)/(تا) = لاحقة تأنيث مرفوع الفعل الغائب، مفردا أو مثني
- (تح) = لاحقة ضمير الرفع المتحرك مطلقا وقد نعينه أحيانا
- (ة..) = لاحقة التأنيث القياسي للاسم أو الصفة
- تص. = صيغة تصغير
- تف. = صفة التفضيل
- ث. = أصل الاشتقاق ثلاثي
- ج.ت. = جمع تكسير
- جز. = فعل مضارع مجزوم
- ج.مذ.سا. = جمع مذكر سالم
- ج.مؤ.سا. = جمع مؤنث سالم
- ح = حركة قصيرة مطلقة أي غير معينة
- ح = صوت الحاء
- س = السلسلة
- ش = شبه صائت مطلق أي غير معين
- شد = صوت الشين
- ص = صامت مطلق
- ص¹ = الصامت الأصلي الأول من الصيغة أي فاء الكلمة
- ص² = الصامت الأصلي الثاني من الصيغة أي عين الكلمة
- ص³ = الصامت الأصلي الثالث من الصيغة أي لام الكلمة
- ص̂ = صامت أو شبه صامت أي اختصار لـ $\left\{ \begin{matrix} ص \\ ش \end{matrix} \right\}$
- ص = صوت الصاد
- فا. = صفة الفاعل

- فر. = اسم مفرد
 فع. = صيغة فعلية
 م = صائت مدّي مطلق
 م = صوت الميم
 (م:...) = لاحقة صرفية مدّية مطلقة
 ما. = صيغة الفعل الماضي
 مبا. = صفة المبالغة
 مث. = مثني
 مج. = صيغة فعلية للمجهول (ما لم يسم فاعله)
 مذ. = مذكر
 مر. = صيغة مرتجلة، أي غير مقيسة عندنا
 مز. = صيغة مزيدة
 مش. = صفة مشبهة
 مص. = مصدر
 مض. = صيغة الفعل المضارع
 مع. = صيغة فعلية للمعلوم
 مف. = صفة المفعول
 مك/زم = صيغة المكان أو الزمان القياسية
 مؤ.ق. = صيغة مؤنث قياسي
 (ن) = نون التنوين
 (ن:...) = نون التوكيد، والنقط إشارة إلى احتمال كونها ثقيلة
 (ن) = نون الإناث في الأفعال
 (هـ.) = ضمير نصب أو جر متحرك
 و = واو مدّية [u:]
 و = واو شبه صائتة [w]
 (و:...) = ضمير رفع مدّي مع الأفعال، أو لاحقة ج.مذ.سا. مع الأسماء
 ي = ياء مدّية [i:]
 (ي) = ضمير المتكلم المدّي

ی = یاء شبه صائتة [J]

(ي:...) = ضمير رفع مدي للمؤنثة المخاطبة أو لاحقة ج. مذ. سا.

(يُ:...) = لاحقة التشية نصباً أو جراً

(ي:ي..) = لاحقة النسب القياسي، وقد يكتفي بكتابتها هكذا: (ي:..) أو هكذا: (ي:ي:..)

ولم نلزم نفسنا بتفسير كل قاعدة من قواعدنا على حدة، ولكننا سنتطرق أحيانا إلى بعض التفسيرات المقترحة قديما وحديثا لبعض الظواهر الصوتية التي نحاول التقييد لها.

وقد رأينا أن نصنف قواعدنا تصنيفا داخليا أوليا إلى:

أ- قواعد تعديل أشباه الصوائت، وهي القواعد الأساسية التي تطبق عادة بعد المبادئ أو القواعد المرتبطة باللواحق الصرفية، وخصصنا لها الأرقام من 26 إلى 75، ونظرا لكثرتها ولكونها أساسية فقد خصصنا لها الفصلين الخامس والسادس من هذا الباب.

ب- قواعد تعديل الصوائت، وهي قواعد تكميلية في مجملها، يأتي دورها عندما تجرى تعديلات أساسية حسب القواعد المذكورة في (أ) أعلاه، وخصصنا لها الأرقام 76-111، وجمعناها في الفصل السابع.

ج- قواعد تعديل المقاطع، وهي قواعد تتعلق بحذف مقاطع كاملة أو تغييرها تغييراً ما، وخصصنا لها الفصل الثامن، والأرقام 112-123.

4.2 - الفصل الرابع

المبادئ العامة

- 1 مبدأ الاستصحاب
- 2 مبدأ تراتب الحركات
- 3 مبدأ أمن اللبس
- 4 مبدأ خصوصية بعض الصيغ
- 5 مبدأ عدم تجاوز تعديلين في صيغة واحدة
- 6 مبدأ القياس الحملّي
- 7 مبدأ خصوصية التأليف المقطعي
- 8 مبدأ أقصر الطرق
- 9 مبدأ الصيغ المقيسة
- 10 مبدأ الصيغة الأصلية
- 11 مبدأ المقطع الثنائي في آخر الصيغة
- 12 مبدأ التنوين
- 13 مبدأ المنع من الصرف
- 14 مبدأ صرف صيغ منتهى الجموع
- 15، -16، -17 مبادئ حركة الإعراب
- 18 مبدأ الألف المقصورة
- 19 مبدأ اللواحق الصرفية
- 20 مبدأ التسلسل
- 21 مبدأ القلب المكاني

4.2- الفصل الرابع

المبادئ العامة

بعد أن صنفنا قواعدنا في الفصل الثالث إلى صنفين أساسيين أحدهما سميناه بالمبادئ العامة (ص 72-73 أعلاه) نخصص هذا الفصل الرابع لعرض هذه المبادئ عرضاً موجزاً:

1- مبدأ الاستصحاب

الأصل في كل فونيم أو صيغة صرفية أن لا يحكم بتعديل أي منهما صوتياً، حتى يثبت وروده في سياق صوتي يستلزم خضوعه لقاعدة معينة من قواعد التعديل. وهذا المبدأ هو الذي يصطلح علماء الأصول على تسميته بـ"الاستصحاب" وهو عندهم "عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه، لانعدام المغيّر"¹²⁶.

وتحت عنوان "التحويل والنقل" يقول ابن السراج في كتاب "الأصول": "واعلم أن كل كلمة فحقها أن تترك على بنائها الذي بنيت عليه، لا تزال عنه حركاتها التي بنيت عليها"¹²⁷. وهذا المبدأ يصدق على أغلب الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور السالمة وكثير من غير السالمة، وهي تلك التي لا تستلزم المعطيات السياقية لفونيمات إدغاماً ولا همزاً أو تخفيف همز ولا إعلالاً، كصيغة (مَفْعُول) من المضعف، وصيغة (فَعَل) من المهموز فاء، وصيغة (فَعَلَ) من المثال.

2- مبدأ تراتب الحركات ثقلاً وخفة

تعتبر الفتحة أخف الصوائت القصيرة، تليها الكسرة، ثم الضمة، ويمكن تفسير هذا نطقياً بالآتي:

1- الصائت الواسع أخف من الضيق

2- الصائت الأمامي أخف من الخلفي

وهذا يتفق مع المبدأ رقم (18) من مبادئ قدماء اللغويين العرب¹²⁸

وسيظهر أثر هذا المبدأ في بعض قواعدنا كالقاعدتين 79 و90، دون أن نحتاج إلى إدراجه في سلاسل القواعد.

3- مبدأ أمن اللبس

إن الحس اللغوي لدى الناطقين باللغة يحرص دائماً على بقاء الحد الأدنى من بنية الصيغة الصرفية، ذلك الحد الذي إذا وقع الإخلال به انحرفت الصيغة عن أداء وظيفتها الصرفية المعجمية، ولهذا فإن تطبيق قواعد التعديل الصوتي للصيغ مقيد بهذا المبدأ، بحيث إذا كان تطبيق أي قاعدة على صيغة ما يؤدي إلى تشويها تشويهاً يعدها عن أداء وظيفتها المذكورة فإن الحس اللغوي يتدخل فيصرف النظر عن تطبيق تلك القاعدة، أو يعوضها بقاعدة أخرى، أو يتبع القاعدة المعنية بقاعدة أخرى تصحيحية¹²⁹.

¹²⁶ الجرجاني 85: 84؛ وينظر أيضاً الكفوي 92: 106.

¹²⁷ ابن السراج 87، 3: 277.

¹²⁸ ينظر: أمزوي 2000: (ص 73، أ. 3.2، ب. 3.2 وهوامشها)؛ وكذا ص 67 من هذا الكتاب، وفي البكوش 87: 64 (الهامش) إشارة إلى ترتيب آخر فيزيائي.

¹²⁹ يقارن بالمبدأ (6) الآتي.

وهذا المبدأ يمكن أن يفسر كثيراً من الاستثناءات التي نصادفها في تطبيق بعض قواعد التعديل الصوتي الآتية. وقد تنبه بعض قدماء اللغويين العرب إلى أثر هذا المبدأ في "تصحيح ما حقه الإعلال" أو فك ما حقه الإدغام؛ فهذا عثمان بن جني مثلاً يفسر عدم إعلال "هو أطول منك" فيقول: "وإنما وجب تصحيح الاسم الذي في أوله الزيادة التي تكون في أول الفعل للفرق بينهما، نحو (هو أطول منك) ثم أشبهه (ما أطولَه) و(أطول به) فأجريا في الصحة مجرى (هو أطول منك)..."¹³⁰.

كما لجأ المستشرقون إلى هذا المبدأ لتفسير مثل هذه الاستثناءات التي ذكرها ابن جني. فقد أثارت تلك الاستثناءات شكوك "كانتينو" في مصداقية قاعدة حذف الواو والياء بين الصائتين، ولكن "بروكلمان" كان قد أجاب بأن بقاء الواو والياء، حيث كان ينبغي حذفهما، ناتج فقط عن ضرورة المحافظة على النظام الصرفي، فهو من قبيل رد فعل نفسي، حيث يؤدي حذف الواو أو الياء أحياناً إلى هدم الوزن الذي تنتمي إليه الكلمة أو إلى إبطال الوظيفة الصرفية التي تؤديها¹³¹.

وعلى أفكار هؤلاء المستشرقين أسسنا صياغتنا الخاصة لهذا المبدأ كما هي واردة أعلاه.

4- مبدأ خصوصية بعض الصيغ

يعامل المتكلم العربي بعض صيغ العربية معاملة خاصة، من حيث تطبيق قواعد التعديل الصوتي أو عدم تطبيقها عليها، فيستثني بعضها من تطبيق قواعد معينة، مراعاة في الغالب للمبدأ 3 السابق، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للصيغ (فَاعِلٌ، تَفَاعَلٌ، فَعَّلَ، تَفَعَّلَ) ومشتقاتها، حيث لا تطبق عليها القواعد 45 و 47، وكصيغ منتهى الجموع التي تستثنى من المبدأ 12 الآتي، وكالصيغ الفعلية المتصلة بلا حقة التوكيد (ن...). حيث لا تطبق عليها القاعدة 26، وكصيغة (تَفْعِيل) من الناقص التي لا تطبق عليها القاعدة 104.

5- مبدأ عدم تجاور تعديلين في نفس الصيغة

إذا ظهر في البنية القياسية العميقة لأي صيغة صرفية ما يستدعي تعديلين صوتيين أو أكثر، فإن المبدأ 3 قد يقضي بأن لا يجرى تعديلان في مقطعين متجاورين، ولذلك يجرى التعديل أو التعديلات في آخر مقاطع الصيغة أو أقربها إلى الآخر ثم يترك المقطع المجاور دون تعديل. وقد استوحينا هذا المبدأ من المبدأ العاشر عند القدماء "لا يجتمع على الحرف علتان"¹³²، وهو وجه آخر للمبدأ 3 عندنا.

وأكثر ما يراعى هذا المبدأ في الصيغ المشتقة من اللفيف المقرون، حيث تجرى التعديلات على مقاطعه المتضمنة للام الكلمة، وتعامل عينه معاملة الصامت السالم.

¹³⁰ ابن جني 54، 1: 320.

¹³¹ Fleisch 61: 128، وتنظر القاعدة رقم 26 في الفصل الخامس. وفي (يعقوب 93: 392) مثال "فُعَلَة" من الناقص، حيث يحتفظ بصيغة "سُعَيَة" للمبالغة وتستعمل "سُعَاة" للجمع.

¹³² اللورد 63، 1: 153؛ الأنباري 61: 787. وقد ناقش الأستراباذي هذا المبدأ واعترض على مصداقيته بأمثلة معظمها من "التمارين العملية" (الأستراباذي 75، 3: 93).

6- مبدأ القياس الحملي أو الطردي

قد يتغاضى متكلمو اللغة عن بعض قواعد التعديل الصوتي للصيغ، أو يطبقون بعضها الآخر بغير داع صوتي حقيقي، وذلك حملاً لصيغة على أخرى وإن كان قياس المحمولة مختلفاً، وقد يكون هذا السلوك مبنيًا على توهم أصالة حرف هو في الواقع ناتج عن تعديل صوتي قياسي، كأن تعدل صيغة (مَفْعُول) من الناقص الواوي (ر ض و) إلى "مَرَضِي"، مع أن القياس (مَرَضُو) ليس فيه ما يدعو إلى هذا النوع من التعديل، وذلك حملاً لهذه الصيغة (مَرَضِي) على صيغة "رَضِي" المعدلة من "رَضُو" طبقاً للقاعدة 53، وقد يكون ذلك على توهم أن "مَرَضِي" من الناقص اليائي لكثرة ظهور الياء في بعض الصيغ المشاركة لها في الجذر (رَضِي، ارْضِي، يَسْتَرْضِي، مُتَرْضِيَان،...)

ومن الأمثلة الواضحة لتطبيق هذا المبدأ تعديل صيغة (تَفْعِل، نَفْعِل...) من المثال الواوي إلى (تَعِل، نَعِل...) حملاً على (يَفْعِل ← يَعِل) المعدلة طبقاً للقاعدة 32، وذلك طرداً لباب المضارع من مثل (و ع د، و ص ل) حتى لا تختلف تصاريفه...¹³³

وقد تكون بعض التعديلات الصوتية ناتجة عن خطأ في استعمال القياس أو عن تحريف أو تصحيف في الرواية فتبقى مستعملة حفاظاً على الرواية أو السماع، وفي مثل هذا يرى ابن جني أن "السماع ييطل القياس"¹³⁴، وقال الكفوي في كتاب "الكليات":

"الأحكام اللغوية لا يمكن إثباتها بمجرد المناسبات العقلية القياسية، بل لابد من أن تكون معتبرة في الاستعمالات اللغوية"¹³⁵

7- مبدأ خصوصية التأليف المقطعي

ونعني به أن لكل لغة نظامها المقطعي الخاص بها وطريقتها الخاصة في تأليف مقاطعها، وقد وقفنا عند هذه المسألة في (1.3.1.1-) من الباب الأول، وخلاصة ذلك:

1.7- أن ما يبنى منه المقطع في العربية صامت فصائت /ص ح/، /ص م/، وقد يختم بصامت /ص ح ص/، فالمقاطع الأساسية إذاً ثلاثة.

2.7- ولا يصدر المقطع في العربية إلا بصامت واحد، ولا تكون قمته إلا صائتاً واحداً.

3.7- ولا يتجاوز داخل الكلمة العربية أكثر من صامتين أولهما قفل مقطع وثانيهما في الغالب صدر مقطع آخر.

4.7- ويمكن لبعض الكلمات الموقوف عليها، أو التي حدث فيها إدغام، أن تشتمل على أحد ثلاثة مقاطع أخرى استثنائية هي /ص ح ص ص/، /ص م ص/، /و/، /ص م ص ص/،¹³⁶

وعلى هذا المبدأ اعتمدنا في استخلاص بعض قواعدنا القادمة كالقاعدتين 79 و 90 والقاعدتين 77 و 100.

¹³³ ينظر: الخراط 89: 128؛ ابن جني 54، 1: 341؛ الأستراباذي 75، 3: 88، 89؛ ابن عصفور 79: 471، 495؛ ابن منظور 81: (ن ب أ).

¹³⁴ ابن جني 54، 1: 240. وبخصوص "القياس الخاطي" ينظر: عبد التواب 90: 100.

¹³⁵ الكفوي 92: 1068، وينظر أيضاً ص 1081 منه.

¹³⁶ ينظر: فتيح 88: 275.

8- مبدأ أقصر الطرق

إذا أمكن تفسير تعديل صوتي ما في صيغة ما بسلسلتين مختلفتين محتملتين من القواعد فضلنا السلسلة الأقصر مراحل على ما عداها^(*)

9- مبدأ الصيغ المقيسة

ونعني به أن قواعد التعديل الصوتي التي نصفها خاصة بالصيغ الحية المنتجة في اللغة العربية كما شرحنا في الفصل الثاني من الباب الأول (3.2.1- على الخصوص).
فعلى هذا المبدأ نعتد في استبعاد الصيغ المرتجلة التي قد تكون خضعت لتعديلات صوتية يمكن وصفها مثل: جَمْزَى، قَنَاة، رِضَى، وكل الصيغ التي يمكن صنعها لأجل التمارين العملية، وكذا الكلمات المبنية التي لا توزن بالميزان الصرفي.

10- مبدأ الصيغة الأصلية أو "البنية العميقة"

ونعني به أن الصيغ التي نصف قواعد تعديلها الصوتي هي في جميع الحالات الصيغ الأصلية المفترضة قبل التعديل، وقد ناقشنا الأصل المقدر في الفصل الأول من هذا الباب.
وانطلاقاً من هذا المبدأ سنعالج كلا من "مَرْمَى" و"مَلْهَى" باعتبار أصلهما "مَرْمَى" و"مَلْهَى" على التوالي، وبالمثل "يَرْمُون" و"يَلْهُون" أصلهما: "يَرْمِيُون" و"يَلْهَوُون"....¹³⁷

11- مبدأ المقطع الثنائي في آخر الصيغة

وبمقتضاه نفترض أن الأصل في المقطع الأخير من أي صيغة أن يكون ثنائياً حركياً غير معين الحركة (ص ح)، وأن الذي يحدد نوع هذا المقطع وصائته هو ما قد يتصل بالصيغة من لواحق صرفية، أو ما قد تحتله من مواقع نحوية¹³⁸، ولكل من اللواحق الصرفية قاعدته الخاصة التي ستأتي في موضعها¹³⁹، أما المواقع النحوية فقد أدرجناها ضمن هذه المبادئ، وستأتي متتابعة بعد حين.

وينطبق هذا المبدأ أساساً على صيغ الفعل المضارع خارج التركيب، مجرداً من اللواحق الصرفية التي تشملها قواعدنا الآتية، وكذا الصيغ الاسمية خارج التركيب، مجردة من اللواحق الصرفية والتنوين¹⁴⁰.

(*) حول فكرة التسلسل في القواعد ينظر المبدأ 20 الآتي لاحقاً، وتنظر السلسلة 8 والهامش (م) في ص 106.

¹³⁷ ينظر: عبده 81: 164؛ الشمسان 92: 131.

¹³⁸ وما قد يؤيد افتراضنا هذا أن سكون لام الكلمة لا يمثل سوى 80 على 948 (أي 8,44%) من تأليفاتها المقطعية المحتملة، ينظر الجدول 21 ز في ص 61 أعلاه.

¹³⁹ تنظر القواعد 76، 78، 85، 86، 101 على سبيل المثال.

¹⁴⁰ وقد ينطبق أيضاً على بعض الأسماء المحتومة بلواحق صرفية قياسية (ة، ي، ات) لأن هذه اللواحق تنتقل إليها حركة الإعراب كما هو معروف بعد خضوع الصيغة للقواعد الخاصة بتلك اللواحق، ويستثنى من هذا المبدأ الصيغ المعنية بالمبدأ 18 الآتي.

وفي تبيننا لهذا المبدأ قد خالفنا بعض الباحثين الذين يعتبرون الكلمات خارج التركيب مختومة بمقطع حركي ثلاثي (أو رباعي) أي مقفل، وذلك لأننا نتجه اتجاه الأسترابادي إذ يرى أن "حركات الإعراب وإن كانت عارضة على الحرف لكنها حركاتها، وليست بمنقولة إليها، فهي ألزم من الحركات المنقولة"¹⁴¹، فهو يعتبر أن الحركة الإعرابية، كما يبدو، جزء لا يتجزأ من الكلمة.

12- مبدأ التنوين

ونعني به أن الأسماء قابلة للتنوين ما لم تكن مضافة أو مصدرة بسابقة التعريف (ال)، باستثناء ما يشملها منها المبدأ 13 الآتي.

ومقتضى هذا المبدأ أن كل صيغة اسمية مستوفية للشروط المذكورة يمكن إقفال مقطعها الأخير بنون التنوين [ص ح (ن)]، وسنرى أن لهذه النون أثرها في سلاسل قواعد التعديل التي تخضع لها الأسماء¹⁴².

13- مبدأ المنع من الصرف

وبموجبه اقتصد اللسان العربي في تنويع المقطع الأخير من بعض الصيغ المستثناة من المبدأ السابق (رقم 12)، بأن لم يتجاوز به المقطعين / ص ـ / نصبا وجرا¹⁴³ و/ص ـ / رفعا. وهي الصيغ التي يعتبرها القدماء ممنوعة من الصرف، حيث لا يلحقها التنوين ولا الكسر حتى لو استحققتها تركيبيا، إلا أن بعض هذه الصيغ نفسها تخضع للمبدأ 14 الآتي في حالة خاصة.

14- مبدأ صيغ منتهى الجموع من الناقص

وبموجبه تستثنى من المبدأ 13 السابق، والقاعدة 90 الآتية لاحقا، صيغ خاصة ممنوعة من الصرف أصلا، وذلك إذا كانت مشتقة من الناقص واويا أو يائيا، وهي صيغ منتهى الجموع¹⁴⁴ التي يعاد إليها التنوين إذا لم تضاف ولم تعرف ب(ال)، لأن الحركة التي كان يمكن أن يكتفى بها عن التنوين - طبقا للمبدأ 13- ستختفي مع لام الكلمة لو طبقت القاعدتان 26 < 90، وذلك يؤدي إلى خرق المبدأ 3 حيث سيحدث نقص كبير في بنية الصيغة، ولعل الحس اللغوي عوّض بعض هذا النقص بأن حافظ على تنوين الصيغة رجوعا بها إلى المبدأ 12 ما دام تطبيق المبدأ 13 بحذافيره يؤدي إلى النقص المذكور¹⁴⁵.

15/16/17- مبادئ تحديد حركة الإعراب

في بعض الحالات ترتبط التعديلات الصوتية في الصيغ بحركة معينة من حركات الإعراب بحيث إذا كانت هذه الحركة كسرة أو ضمة اتجهت التعديلات اتجاهها معينا، وإذا كانت فتحة اتجهت اتجاهها آخر.

¹⁴¹ الأسترابادي 75، 3: 36؛ وينظر عبده 86: 158 (هـ 6)؛ عبده 79: 38.

¹⁴² تنظر القاعدتان 79 و119 على سبيل المثال.

¹⁴³ إلا مضافة أو معرفة ب(ال) كما هو معروف.

¹⁴⁴ وهي الصيغ: أَفَاعِلٌ، فَعَائِلٌ، فَوَاعِلٌ، فَيَاعِلٌ، مَفَاعِلٌ، ونظائرها بعد المقطع الثالث..

¹⁴⁵ هناك خلاف بين الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش والزجاج من جهة أخرى، في تفسير تنوين هذه الصيغ، حيث يرى الخليل وسيبويه أن التنوين عوض من لام الكلمة المحذوفة، ويرى الزجاج أنه عوض من الحركة المحذوفة بعد لام الكلمة تخفيفا.. ينظر: ابن جني 54، 2: 70؛ ابن يعيش 73: 350.

ولذلك وضعنا لمبدأ الرفع (وعلامته الضمة) رقم 15، ولمبدأ النصب (وعلامته الفتحة) رقم 16، ولمبدأ الجر (وعلامته الكسرة) رقم 17¹⁴⁶.

18- مبدأ الألف المقصورة الزائدة

وهناك صيغ محدودة بنيت أصلا على زيادة ألف مدّية في آخرها، فنرمز لأصوها أو لبداية السلاسل القاعدية لتعديلاتها الصوتية برقم 18، وسمينا هذا المبدأ بمبدأ الألف المقصورة. وهذه الصيغ هي: (فَعَالَى، فُعَالَى، فَعْلَى، فُعْلَى، فُعَيْلَى).

19- مبدأ أثر اللواحق الصرفية

نظرا لأن معظم اللواحق الصرفية تدمج في الصيغ التي تلحق بها فتحدث في بنائها تعديلات صوتية، قد تكون بسيطة وقد تكون عميقة، فإننا أدخلنا أثر هذه اللواحق في اعتبارنا، بل قد بدأنا سلاسل قواعد التعديل بتلك التي تبدأ من آخر الصيغة نتيجة اتصالها بلاحقة صرفية معينة¹⁴⁷، ولكننا اقتصرنا على أثر لاحقة صرفية واحدة بكل صيغة، فلم نعالج مثلا كيف تحولت "مُقْصَوِي" إلى "مُقْصَي" لأن صيغة (مُفْعَل) من الناقص الواوي هنا اتصلت بلاحتي جمع السلامة للمذكرين وباء المتكلم في نفس الوقت.

وعن هذا المبدأ فرعنا قواعد اللواحق الصرفية التي ستأتي كل منها في موضعها وهي القواعد: 76، [78]، 85، 86، 102.

وقد اتجه بعض قدماء اللغويين العرب في نظرتهم إلى اللواحق الصرفية اتجاها يخالف ما ذهبنا إليه هنا، حيث يفترض الأسترابادي مثلا أن الضمائر تلحق بالكلمات بعد تخفيفها، وأتى بحجج لم تقنعنا بمسيرة افتراضه¹⁴⁸، وعلى كل فإننا لم نصادف أية مشكلة في بناء سلاسل القواعد المفسرة لتعديلات الصيغ صوتيا انطلاقا من مبدئنا هذا الذي يفترض اتصال اللواحق بالصيغ قبل تعديلها.

20- مبدأ التسلسل في تطبيق القواعد

ومؤداه أن التعديلات الصوتية الحاصلة في الصيغ الصرفية المعتلة لا تفسر دائما بسلوك ذهني أو فيزيولوجي وحيد، بل قد لا يكون تفسيرها مقبولا منطقيا وواقعيا إلا بافتراض سلسلة متتابعة من التعديلات التي يؤدي بعضها إلى بعض في كثير من الأحيان أو يجري بعضها إثر بعض في أحيان قليلة، حتى الوصول إلى الصورة الأخيرة التي تنطق بها الصيغة، فلا نسلم لتفسير (بَيْع ← بَاع) مثلا بقول القدماء: "تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا"، لأن التفسير المقبول عندنا هو أن (بَيْع) عدلت إلى (بَاع) بالقواعد المتتابعة الآتية: $85 + 26 < 90$.

¹⁴⁶ ينظر (1.85-، 1.86-) من الفصل السابع، ص 169.

¹⁴⁷ إلا في حالات خاصة كما يمكن تقديم القاعدة 97 على ما عداها، وبعض حالات التصغير، وفي هذا يخالف الدكتور داود عبده الذي يرى في (عبده: 83: 234) أن "القواعد التي تطبق داخل جذع الكلمة تسبق القواعد التي تطبق عبر اللواحق".

¹⁴⁸ ينظر الأسترابادي 75، 1: 79، 3: 159؛ ومناقشة "ج. بهاس" لأجهاه، مع مقارنته باتجاه ابن يعيش في 293، 84: 288، Bohas؛ ويقارن برأي الدكتور د. عبده في الهامش السابق.

حيث القاعدة 85 تفسر فتح آخر الفعل، والقاعدة 26 تفسر حذف الياء بين الفتحين، والقاعدة 90 تفسر إدماج الفتحين، بعد حذف الياء، في صائت طويل مجانس لهما هو الألف. وقد مر تفسير بقية رموز السلسلة في صفحة 73 وما بعدها.

وقد أشرنا في المبدأ السابق إلى أننا نرتب القواعد في السلاسل وفق مواقع التعديل في الصيغ من النهاية إلى البداية.

وفي محاولة لجرد السلاسل القاعدية التي يحتمل أن تكونها قواعدنا وصلنا بمجموعها إلى حوالي 540 سلسلة، غير أنه في أثناء وصفنا للقواعد تبين لنا أنه لا بد من إضافة سلاسل أخرى اقتضتها التغييرات التي أجريناها في ترتيب القواعد وترقيمها، كما تبين لنا أنه لا بد من إعادة النظر في بعض السلاسل بتقديم قاعدة على أخرى أو إضافة قاعدة أو حذف أخرى.

21- مبدأ القلب المكاني

من الظواهر الصوتية الشائعة في مختلف اللغات ظاهرة القلب المكاني التي تتمثل في تبادل صوتين لمكانيهما ضمن التأليف المقطعية للكلمة، وقد يكون الصوتان متلاصقين كما قد يكونان متباعدين وكنا أوردنا بعض الأمثلة لهذه الظاهرة في (2.3.1- ص 47-) من الباب الأول.

ولم نحاول إدراج القلب المكاني ضمن الظواهر الصوتية المقننة فنضع لها قاعدة، نظرا لما لاحظته بعض القدماء أنفسهم من أنه "ليس شيء من القلب قياسيا..." وإن كان "أكثر ما يتفق في المعتل والمهموز"¹⁴⁹، وعلى كل فإن هدف القلب المكاني على ما يبدو هو البحث عن نطق أسهل لبعض الكلمات¹⁵⁰، وربما تؤدي دراسة استقصائية لأمثله في العربية إلى اكتشاف شكل من أشكال الانضباط في آلية حدوثه داخل الكلمات العربية، وإذ ذاك توضع له قاعدة أو قواعد كغيره من الظواهر الصوتية المنضبطة.

¹⁴⁹ الأستراباذي 75، 1: 24 وص 21 قبلها؛ وللدكتور داود عبده رأي آخر في (عبده 79: 94).
¹⁵⁰ 72 : 61 Fleisch؛ عبده 79: 92؛ إلا أن (عبد اللطيف 80: 166) يرى أنه من قبيل الأخطاء اللغوية أو التصحيف والتحريف في الرواية.

5.2- الفصل الخامس:

قواعد حذف أشباه الصوائت

- 0.5.2- تمهيد
- 1.5.2- قواعد حذف شبه الصائت أيا كان
- 2.5.2- قواعد حذف الواو شبه الصائتة
- 3.5.2- قواعد حذف الياء شبه الصائتة

5.2- الفصل الخامس

قواعد حذف أشباه الصوائت

0.5.2- تمهيد

بناء على ما ذكرنا في ص 77 أعلاه نبدأ بقواعد تعديل أشباه الصوائت فنصنفها أيضا إلى قواعد حذف وقواعد إبدال وقواعد إقحام، فبموجب قواعد الحذف تحذف أشباه الصوائت في مواقع معينة، وبموجب قواعد الإبدال تحول أشباه الصوائت بعضها إلى بعض أو إلى صوائت أو إلى همزة، وبموجب قواعد الإقحام تقحم أشباه الصوائت في مواقع خاصة من بعض الصيغ، وسنخصص هذا الفصل الخامس لقواعد حذف أشباه الصوائت، والفصل السادس بعده لقواعد إبدال أشباه الصوائت، أما قواعد إقحام أشباه الصوائت فلا تتعدى اثنتين، ولذلك أدرجنا واحدة منهما ضمن قواعد تعديل الصوائت (قا.98) والأخرى ضمن قواعد تعديل المقاطع (قا.125).

أما الطريقة التي سنسلكها في عرض هذه القواعد فتتضمن أربعة مطالب لكل قاعدة:

- 1- مطلب لوصف التأليفة المقطعية المستلزمة للقاعدة المعينة، ثم لتمثيل القاعدة تمثيلا رمزيا صوريا، وفق ما شرحناه في ص 73 أعلاه:
 - 2- مطلب لتطبيقات القاعدة واستثناءاتها أو شواذها.
 - 3- مطلب للترتبة أو الرتب التي ترد فيها القاعدة ضمن السلاسل القاعدية.
 - 4- مطلب نعرض فيه القاعدة على بعض المصادر والمراجع التي اطلعنا عليها من أجل المقارنة بين النظريات المختلفة أو المتفقة مع صياغتنا وتفسيرنا للقاعدة.
- ونظرا لأن عدد القواعد التي توصلنا إلى صياغتها يقارب المائة قاعدة فإن عرض كل قاعدة، بالتفصيل، على المصادر القديمة والمراجع الحديثة يتطلب منا وقتا طويلا قد لا تسمح ظروفنا الخاصة في الوقت الراهن بتخصيص المزيد منه التزاما بما خططنا، ولهذا فإننا سنتجاوز المطلب الرابع أو نكتفي فيه بإشارات سريعة في بعض القواعد.

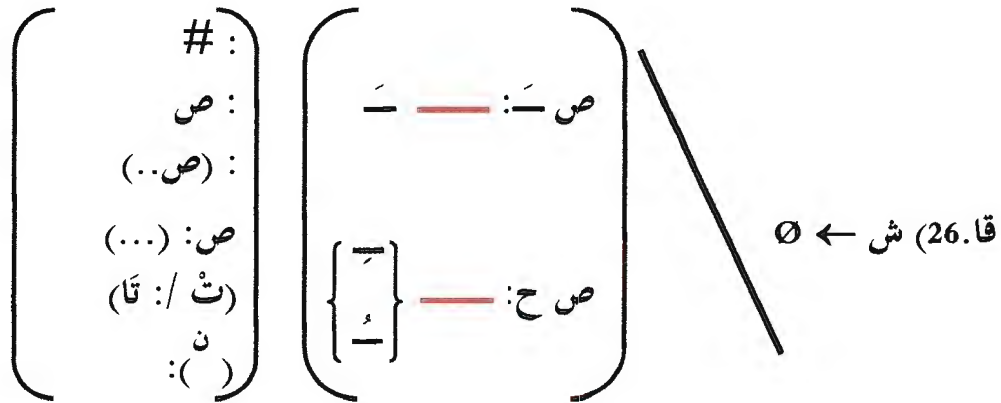
وسنشير إلى هذه المطالب باستعمال رقم القاعدة يليه رقم المطلب مفصولين بنقطة هكذا: 1.26-

...، 2.26-

1.5.2 - قواحر حذف شبه الصائت (أيا كان):

القاعدة رقم (26): حذف الواو أو الياء بين حركتين.

1.26- عندما يقع الصائت بين صائتين قصيرين متساويين أو مختلفين ثانيهما كسرة أو ضمة- فإن شبه الصائت يحذف، ثم تجرى على الصيغة التعديلات الأخرى المناسبة لتصحيح تأليفها المقطعية، وقد يتغاضى عن تطبيق هذه القاعدة في بعض الصيغ مراعاة للمبدأ 3 أو المبدأ 6 أو المبدأ 5:



2.26- يمكن أن تطبق هذه القاعدة نظريا في المتجاورات المقطعية الآتية، مستخرجة من الجدول رقم 9

- ب- السابق:

(10) ص _ : ش _ : ...	(16) ص _ : ش _ : ...
(11) ص _ : ش _ : ...	(17) ص _ : ش _ : ...
(20) ص _ : ش _ : ...	(26) ص _ : ش _ : ...
(29) ص _ : ش _ : ...	(35) ص _ : ش _ : ...
(12) ص _ : ش _ : ...	(18) ص _ : ش _ : ...
(21) ص _ : ش _ : ...	(27) ص _ : ش _ : ...
(30) ص _ : ش _ : ...	(36) ص _ : ش _ : ...

أي في 305 متجاورات مقطعية يمكن، كما هو واضح من الجدول 9 -ب-¹⁵¹، أن تقع في أنواع مختلفة من الجذور الثلاثية المعتلة (المثال والأجوف والناقص)، ومن ثم فلا تكاد تخلو من إحدى المتجاورات المقطعية القابلة لتطبيق هذه القاعدة إلا صيغ قليلة، ولهذا يصح أن نسميها بـ"القاعدة الكبرى"، لاسيما وتطبيقها يسري على أشباه

¹⁵¹ أي باستثناء التأليفات المقطعية التي يفتح فيها المقطع الثاني وقبله كسرة أو ضمة، وهي تأليفات لا تشملها القاعدة 26.

الصوائت الواقعة بين حركتين مهما كان نوعهما، باستثناء الحالتين (ص ـ: ش ـ) و (ص ـ: ش ـ) كما هو واضح من صياغتنا المقترحة لتمثيل القاعدة رمزياً، فلا تقتصر إذاً على بعض الحالات التي يركز عليها النحاة القدماء، وبعض المحدثين أيضاً، كما سنرى عند مناقشتهم بعد قليل.

غير أن الاستقرار الذي أجريناه بين أن هناك استثناءات في تطبيق هذه القاعدة وفق ما انفصله فيما يلي، حسب أنواع الجذور:

1.2.26- في المثال (ش ص ص): تأليفاته المستعملة القابلة مبدئياً لتطبيق القاعدة هي الواردة في بعض مشتقات (فَعَّلَ) وبعض مشتقات (تَفَعَّلَ)، ومجموعها ثمان تأليفات (ينظر الهامش 151)، ولكن لا تطبق القاعدة في هذه الصيغ مراعاة للمبدأ 3، وقد يكون عدم تطبيقها فيها مراعاة للمبدأ 5، على افتراض أن تضعيف عين الصيغة ناتج في الأصل عن تعديل صوتي، إذ ليس هناك ما يمنع من افتراض أن (فَعَّلَ) و(تَفَعَّلَ) لهما بنيتان عميقتان هما (فَعَّلَ) و(تَفَعَّلَ)، فجرى فيهما الإدغام، ولذلك اكتفي في كل منهما بهذا التعديل مراعاة للمبدأ 5 الذي يقول بعدم إجراء تعديلين في مقطعين متجاورين من نفس الصيغة.

2.2.26- في الأجوف (ص ش ص): يصل عدد تأليفاته القابلة مبدئياً لتطبيق هذه القاعدة، حسب الجدول 9 ب-، ز- إلى 41 تأليفة¹⁵²، تطبق القاعدة في معظمها، باستثناء (فَعْلَان) حيث يحول المبدأ 3 - فيما يبدو - دون تطبيق القاعدة 26 عليها، لأن ذلك يؤدي إلى التباس (فَعْلَان) المفردة بـ(فَعْلَان) المثناة (دَوْرَان ← *دَارَان = دَارَانِ مثنى "دار")¹⁵².

واستثنى بكيفية جزئية¹⁵³ من تطبيق هذه القاعدة صيغ أخرى من الأجوف هي: (أَفْتَعَلَ): مثل "اجْتَوَرُوا" و"اعْتَوَرُوا"، ويبدو أن ما ورد مصححاً من هذه الصيغة قد روعي فيه المبدأ 6، أي أنها قيست حملياً على صيغة (تَفَاعَلَ) للمشاركة، لما بين الصيغتين من التشابه في المعنى الوظيفي الصرفي المعجمي (المشاركة)¹⁵⁴.

(فَعَلَ): تنظر (فَعَلَ) الآتية

(فَعَلَ): مثل "صَيَّدَ" و"حَوَّرَ" ويبدو لنا أن ما ورد مصححاً من هذه الصيغة - ومصدرها (فَعَلَ)، والصفة المشبهة منها (فَعَلَ) - قد روعي فيه المبدأ 3، لأن كل الألفاظ المسموع تصحيحها تدل على أعراض حسية كالعيوب والألوان، وهي من المعاني التي تختص بها صيغة (فَعَلَ)¹⁵⁵، ومن القدماء من يعلل تصحيحها بالقياس الحملي (المبدأ 6 عندنا)، إذ لاحظوا أن تلك الأفعال سمع في كل منها (أَفْعَلَّ) مصححة العين: "إَصَيَّدَ" "إَحَوَّرَ" فقيست (فَعَلَ) عليها، وهذا عكس المؤلف عندهم من حمل المزيد على المجرد¹⁵⁶.

¹⁵² يعلل القدماء تصحيح مثل "جَوْلَان" و "حَيَدَان" تعليقات أخرى مثل عدم مشابقتها للفعل، ومنهم من اعتبر تصحيحه شذوذاً عن القاعدة.. ينظر: الأستراباذي 75، 3: 105؛ الأشموني د.ت 4: 317.

¹⁵³ أي أن الصيغة وردت فيها بعض الأمثلة فقط غير خاضعة للقاعدة.

¹⁵⁴ ابن حني/ ابن يعيش 73: 219؛ ابن عصفور 79: 473؛ الأستراباذي 75، 3: 99؛ ابن منظور 81: (ج و ر)؛ ولم ترد من هذه الصيغة أمثلة مصححة إلا في الأجوف الواوي (الأشموني د.ت 4: 316).

¹⁵⁵ ينظر الأستراباذي 75، 1: 71، حيث يقول ابن الحاجب: "ويجيء الألوان والعيوب والحلى كلها عليه"، أي على (فَعَلَ).

¹⁵⁶ ينظر: الأستراباذي 75، 3: 98؛ سيويه 75، 4: 344؛ للرد 63، 1: 99. وقد أحصى عبد الفتاح إبراهيم من هذه الأفعال 36 واوياً و 11 يائياً، كما عثر في بعض منها على لهجات عربية سمع فيها إخضاع الفعل للقاعدة 26، فعرض لتفسير ذلك الازدواج السماعي ثلاثة افتراضات أحدها هو القياس الحملي عند القدماء (ع.ف. إبراهيم 90: 9، 12، 16، 19). وينظر كذلك: ابن منظور 81: (ص ي د، ه ي ف)؛ أيوب 83: 73 الذي يحاول تفسير مثل "حَوَّلَ" بأنه نتيجة اقتصار تطبيق القاعدة في مرحلة ما على الأفعال دون الأسماء؛ وعلى هذا التفسير ما قول الباحث في "حَوَّلَ" الفعل؟

(فَعْل): تنظر (فَعْل) السابقة.

(فُعْل): مثل "سُور" و"عُيِّر" وما ورد مصححا من هذه الصيغة يعتبر الواوي منه شاذاً أو ضرورة شعرية، أما اليائي فهو بمنزلة غير المعتل على حد قول المازني، وقد تعوض القاعدة 26 في هذه الصيغة بالقاعدة 84 مع ما يترتب عليها من قواعد أخرى (عُون، بِيض)¹⁵⁷.

(فَعْلَة): مثل "حَوَكَة" و"خَوَنَة" شاذ¹⁵⁸.

3.2.26- في الناقص (ص ص ش): عدد تأليفاته القابلة لتطبيق قاعدتنا كثير جداً، يصل إلى 256¹⁵⁹ (الجدول 9 -ب-، -ز-) تطبق فيها جميعاً، غير أن الصيغ (أَفْعُل، تَفَاعُل، تَفْعُل) لا تطبق فيها القاعدة 26 مباشرة، بل بعد التمهيد لها بالقاعدة 97 التي بمقتضاها تقلب الضمة قبل لام الكلمة كسرة، ثم يأتي دور القاعدة 26 بعد ذلك، وسيأتي توضيح ذلك أكثر في القاعدة 97. وقد وردت ألفاظ من الناقص لم تطبق فيها القاعدة 26 لضرورة الشعر¹⁶⁰.

3.26- تكوّن القاعدة 26 مرحلة أساسية من المراحل التي يمر بها عدد كبير من التعديلات الصوتية في الصيغ المعتلة، فهي تأتي مباشرة بعد إخضاع الصيغة لأحد المبادئ أو القواعد الأولية المتعلقة بالإعراب أو اللواحق الصرفية، فتأتي بعد المبادئ والقواعد الآتية:

11، 15، 17، 85، 97، 101، 109، 119، 123

ولابد أن تتبعها إحدى القواعد الآتية: 79، 79ب، 90، 90ب، وأكثر سياقات هذه القاعدة شيوعاً هو السياق الآتي: ... < 119 < 26 < 79 < ... الذي ورد في 24 سلسلة من السلاسل الـ 89 التي تعتبر القاعدة 26 إحدى مراحلها، فعلى سبيل المثال صيغة (فَعْلَن) من الأجوف اليائي تمر بالمراحل الآتية في السلسلة رقم 1:

¹⁵⁷ المؤدب 87: 435؛ ابن جني 54، 1: 338. وتنظر القاعدتان 84، 96.

¹⁵⁸ ابن منظور 81: (ح و ك، خ و ن)؛ الأشموني دت 4: 318.

¹⁵⁹ ينظر الهامش 151.

¹⁶⁰ سيبويه 75، 3: 314 وفيه "العَوَانِي" و"مَاضِي".

س:1	مراحل التعديل	فَعْلَ + (نَ) من (ب ي ع) ← بِعْنَ المقاطع والتعديلات					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل 1		بَـ	ئَـ	عَـ	:	:	(نَ)	11	فَعْلَ
		بَـ	ئَـ	عَـ	:	:		76	*فَعْلَ + (نَ)
								∇	
		بَـ	ئَـ	عَـ	→	:		119	
								+	
		بَـ	ئَـ	عَـ	↓	:		26	
								∇	
2		بَـ	ئَـ	عَـ	↓	:	"	79	
								∇	
		بَـ	ئَـ	عَـ	→	:		119	
								∇	
		بَـ	ئَـ	عَـ	↓	:		3	فِلْ(نَ)
								93	
		بَـ	ئَـ	عَـ	↓	:		93	

ويمكن تمثيل هذه المراحل نطقيا (فيزيولوجيا) كالاتي¹⁶¹:

س:1م تمثيل نطقي لتعديل (بِئَعْنَ ← بِعْنَ)

في الملحق

ومن التمثيل النطقي يظهر أن العملية كلها تسير وفق قانون الجهد الأقل ومبدأ من اللبس.

4.26- لم يصل قدماء اللغويين العرب إلى صياغة القاعدة 26 بهذه الدقة وهذا الشمول اللذين نقترحهما، فمن مبادئهم العامة المرتبطة بقاعدتنا المبادئ 19، 22، 23، 25¹⁶²، ويمكن أن نجد عندهم أصولا متفرقة لبعض جزئياتها التي سنحاول التقاط أسسها الأولى من كتاب سيويه فيما يلي:

1- "ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعدا وقبلها فتحة، وقبلها الضم والكسر.." (ج:4:

546-547).

2- "وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفا، كما اعتلت وقبلها الضم والكسر.." (ج:4:383).

¹⁶¹ مع تمثيل الحدود المقطعية بالخط العمودي المتقطع وضمير الرفع المتحرك بالقوسين الكبيرين
¹⁶² سبقت هذه المبادئ في ص 67 أعلاه.

3- "اعلم أن (فَعَلْتَ، وَفَعَلْتَ، وَفَعِلْتَ) منهما معتلة كما تعتل ياء "يُرْمِي" واو "يَغْزُو" ... وأما "قُلْتَ" فأصلها (فَعُلْتَ) معتلة من (فَعُلْتَ) ... وأما "بَغْتَ" فإنها معتلة من (فَعُلْتَ تَفْعِلُ) ... (ج: 4: 339-340).

4- "اعلم أنهن لامات أشد اعتلالا وأضعف، لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين والإضافة إلى نفسك بالياء، والثنية، والإضافة ... وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عينات أقوى، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولا مات" (ج: 4: 381).

5- "واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكسر المضموم، كما كسرت الباء في "مَبِيع" وذلك قولك: دَلُّوْ وَأَدِلْ وَأَحِقْ" كما ترى، فصارت الواو هنا أضعف منها في الفعل حين قلت "يَغْزُو وَيَسْرُو، لأن التنوين يقع عليها والإضافة بالياء ... (ج: 4: 383-)

فالنصوص الثلاثة الأولى تتفق عموما مع السياق التأليفي المقطعي للقاعدة 26 دون سياقها التسلسلي ضمن القواعد الأخرى، أما النص الرابع فيلامس ما ذكرناه بخصوص استثناء صيغ المثال من القاعدة¹⁶³، كما يكوّن النص الخامس الأساس الذي اعتمدنا عليه في استثناء بعض صيغ الناقص من تطبيق القاعدة¹⁶⁴.

ولم يضيف اللاحقون إلى نظرية سيويه، بخصوص ظاهرة اختفاء الواو أو الياء بين الحركتين، إلا بعض التوضيحات والتقييدات التي يقتضيها تطور الدرس اللغوي عندهم، مع الاحتفاظ بجوهر نظريته، بل الدفاع عنها في وجه بعض الآراء الكوفية المخالفة هنا وهناك، فقد نتج عن اعتبارهم للمقطع الألفي مقطعا فتحيا¹⁶⁵ أن اعترض بعضهم بمثل "عَزَّوَا" و"رَمَيَا" و"عَزَّوَان"، ليحاول ابن جني سد باب الاعتراض باقتراح صياغة أكثر تقييدا للقاعدة عندهم قائلا: "لإنهما متى تحركتا حركة لازمة، وانفتح ما قبلهما، وعري الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفا"¹⁶⁶ بل حاول هذا العالم أن يدفع اعتراضا آخر حول مقبولة قلب الواو أو الياء ألفا مع "احتمائهما" بالحركة، فيلاطف الصنعة بأن زاد في الصياغة السابقة لقاعدتهم: "إلا أنك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته اشتقالا لحركته، فصار إلى "قَوْم" و "بَيْع" ثم لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ..."¹⁶⁷.

¹⁶³ ص 90 الفقرة (1.2.26-).

¹⁶⁴ ص 91 الفقرة (3.2.26-).

¹⁶⁵ تنظر مناقشتنا لهذه المسألة في: أمزوي 2000: ص 82 (4.3-).

¹⁶⁶ ابن جني 52، 1: 147، وينظر الاعتراض قبل ذلك في ص 146؛ وقد حاول المتأخرون دفع كل الاعتراضات الواردة على قاعدة قلب الواو أو الياء ألفا بأن اشترطوا لهذا القلب شروطا أوصلها الأشموني إلى 13، انطلاقا من قول ابن مالك:

من واو أو ياء بتحرك أصل ألفا أبدا بعد فتح مُتَّصِل

(الأشموني د ت، 4: 314، 318)؛ واقتصر عباس حسن (ع. حسن 80، 4: 787) على عشرة من تلك الشروط؛ وفي (ع.ص. شاهين 80 ب: 192) تعليق تتفق معه عموما وإن كنا لم نقنع بالبدل الذي طرحه قبل ذلك في ص 82 والذي سنشير إليه لاحقا.

¹⁶⁷ ابن جني 52، 2: 471؛ ابن يعيش 73: 225.

وقد حاول بعضهم تعليل قلب حرف العلة ألفا باجتماع الأشباه والأمثال، و"ذلك أن الواو تعد بضميتين، وكذلك الياء بكسرتين، وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة، فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه فهربوا والحالة هذه إلى الألف لأنه حرف يؤمن معه الحركة..."¹⁸

ويمكن القول عموماً: إن ظاهرة اختفاء الواو أو الياء بين الحركتين تدور جل القضايا المرتبطة بها حول قاعدتهم رقم 23:

"تحركت الواو (أو الياء) وانفتح ما قبلها فقلت ألفا".

وسنشير إليها بعد الآن بالقاعدة (23 ق).

أما الباحثون المحدثون فإن المستشرقين كانوا هم السابقين كالعادة إلى النظر في قضية اختفاء شبه الصائت بين الصائتين، وتتلخص نظريتهم عموماً في أن "الواو والياء تسقطان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين (باستثناء مجموعتي /وُ: uwa / و/ي: iya/ حيث تثبت الواو والياء)"، ثم يصحح التأليف المقطعي بعد ذلك بتطبيق قواعد أخرى...¹⁶⁹ ومن هذه النظرية انطلقنا في صياغتنا المقترحة لهذه القاعدة.

ومن هؤلاء من يقبل هذه النظرية حين يتعلق الأمر بصيغ الناقص ("رَمَى ← رَمَى)، ولكنه يقترح قواعد أخرى حين يكون شبه الصائت عينا للكلمة، فيفسر صيغة مثل "قَالَ" بثلاث قواعد هي: قاعدة القلب المكاني، ثم قاعدة حذف شبه الصائت، ثم قاعدة تطويل الصائت، هكذا:

قَـ وِـ لَـ قَـ وِـ لَـ قَـ وِـ لَـ قَـ

مع قيود احتياطية لتفسير عدم تطبيق قواعده في بعض الصيغ...^{١٢٠} وأما الباحثون العرب فيبدو أن الدكتور إبراهيم أنيس كان أول من حاول عرض مسألة الواو أو الياء بين الحركتين "عرضا جديدا أقرب إلى طبيعة اللغة"، انطلاقا من نظرية تعتبر أن اختفاء الحرفين هو المرحلة الثانية في سياق تطور الصيغ المعتلة... مع الاستئناس بنظرية ابن جني التي عرضناها أعلاه ("^{*}قَوْمَ ← ^{*}قَوْمَ ← قَامَ")^{١٢١}.

"وقد ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن قلب عين الأجوف ألفا قد مر بأربع مراحل، ورجح أن تكون العربية قد نطقت فعلا بعين الأجوف محركة، واستدل على ذلك بما هو موجود الآن في لغة الحبشة حيث يقولون مثلاً: « dajana, bajana » ثم تتابع تتطور الصيغة هكذا:

← بَيْنَ ← بَيْنَ ← بَانَ¹⁷².

¹⁶⁸ ابن عبيش ش. المفصل 10: 16؛ وينظر قبله: ابن جني 85: 21؛ ابن عصفور 79: 438؛ وينظر رد هذا التعليل في (الأستبازي 75: 3: 95).

¹⁶⁹ كانتينو 66: 137، وبصياغة أعم في: Fleisch 50: 251؛ ومع القواعد المكملة في 61: 122. Fleisch.

¹⁷⁰ نقصد اقتراحات "بریم" کما عرضها "بھاس" فی Bohas 84 : 252، وقد عرض ع.ف. إبراهیم قواعد "بریم" بتفصیل اکثر فی (ع.ف. إبراهیم 90 : 33-).

¹⁷¹ أنس 79: 247، وبخصوص المرحلة الأولى - حسب تلك النظرية - يمكن الرجوع مع المؤلف إلى ص 234، وفي نظرية ابن حني المشار إليها ينظر آخر الصفحة السابقة.

¹⁷² النعيم، 80: 366. ويقصد بالمرحلة قبل الأخيرة أن الباء تحولت إلى كسرة طويلة مماله.

أما الدكتور الطيب البكوش فقد وضع جدولا لـ"سقوط الواو والياء في الأفعال العربية، وحاول أن يستنتج منه بعض الاستنتاجات التي منها: "أن سر السقوط والثبوت يكمن في تجانس الحركات وأنصاف الحركات، فإن ثقل التماثل والتنافر يؤدي إلى السقوط..."¹⁷³، ومنها ما يحدث بعد سقوط الواو أو الياء مما سنعود إليه في القاعدتين 79 و90.

ومنهم من يؤكد أن موقع العين في "قَالَ" و"بَاعَ" و"خَافَ" هو موقع واو أو ياء ولكنه يضيف أن الواو والياء في هذه الأفعال "تحت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة"، ليتحدث بعد ذلك عن سقوط الضمة أو الكسرة في المقطع الأوسط لأنه "مكون من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة"... ثم يسير في اتجاه المستشرقين في باقي المراحل¹⁷⁴؛ ولم نستطع أن نتصور كيف تسعى لغة ما إلى إنتاج تاليفات صوتية تخالف طبيعتها ثم تسعى بعد ذلك إلى التخلص من هذه التاليفات، كما لم نستطع أن نتصور كيف تقع الضمة أو الكسرة موقع العين ما دامت العين تمثل أحد صوامت الصيغة! ويبدو أن هذا الباحث (د.ع.ص. شاهين) بقي وفيا لرأيه حول الواو والياء شبيهي الصائتين في العربية حتى عندما يقعان في صدر المقطع¹⁷⁵.

ومنهم من اتجه في تحليل الظاهرة اتجاه المستشرقين كلية، كالـدكتور داود عبده الذي حذا حذوهم دون أن يشير إلى ذلك؛ فهو ينطلق من أن تحليل النحاة يصطدم بعدد من المشكلات أهمها أن قلب الواو أو الياء ألفا لا يمكن تبريره، لأنهما "ليستا من جنس الألف لكي تنقلبا إليه"، وأن البديل لتحليلهم هو: حذف الواو أو الياء أولا، ثم ينتج ثانيا عن الصائتين القصيرين المتساويين صائت طويل من جنسهما..."، مكيفا بعض الأمثلة حتى تنسجم مع صياغته للقاعدة (*يَيْعَ ← *يَيْعَ)¹⁷⁶.

وفي وقفة خاصة على صيغة (فَاعِل) من الناقص يقترح الدكتور ف.ح. الشايب تفسيراً لما يحدث في هذه الصيغة مرتبطاً بظاهرة الوقف، وسنعود إلى هذا التفسير لاحقا في (4.90/79-).

ولا يبعد عن اتجاه المستشرقين بعض الباحثين الذين يتبنون النظرية التوليدية، وإن كانوا يستعملون مصطلحات وأدوات تبدو جديدة في ظاهرها، ففي بحث بعنوان "البناء الصوتي للمشتق: مقارنة توليدية" يتناول الحاج ناجح ظاهرة اختفاء الواو أو الياء بين الصائتين فيحاول إخضاعها لمجموعة من القواعد الفونولوجية، بادئا بقاعدة حذف شبه الصائت بين حركتين متماثلتين، وبعدها قاعدة "أُكْتُب الحركتين القصيرتين حركة طويلة"، ولكنه اقتصر عند التطبيق على صيغة (فَاعِل) من الناقص اليائي في حالة الجر فقط - حرصا على انسجام صياغاته للقواعد فيما يبدو - فيتناول صيغة "هَادٍ" كالآتي¹:

¹⁷³ البكوش 87: 58، 140.

¹⁷⁴ ع. ص. شاهين 80 ب: 82.

¹⁷⁵ نفسه: 31؛ وينظر أمزوي 2000، ص 154، الهامش 286.

¹⁷⁶ عبده 79: 33، الهوامش، ص 39، ثم عاد الباحث في الفصل الأخير من الكتاب إلى محاولة ربط سلسلة التعديلات في صيغ الأحواف بظاهرة النبر (ص 147 على الخصوص)؛ وفي (عبده 83: 208) صاغ الباحث قاعدته هكذا: ش ← ١ع ← ٢ع (حيث ١ع = ٢ع)؛ وفي (عبده 86: 157، ه 5) استدرك فأشار إلى أن شبه الصائت يحذف بين الفتحة والكسرة أو بين الفتحة والضمة

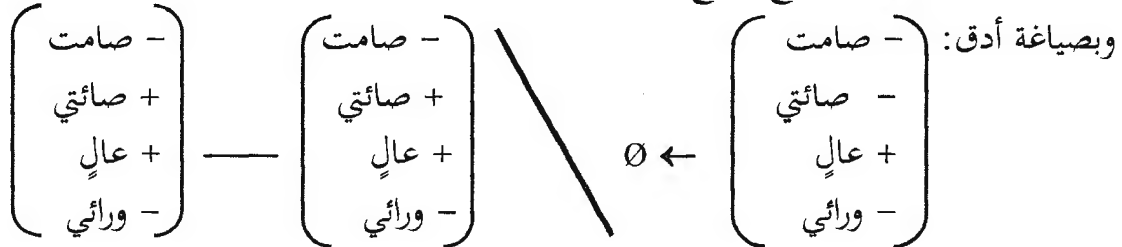
¹⁷⁷ ترجمنا هنا مصطلحات الباحث بمصطلحاتنا المألوفة ما أمكن، وصححنا بعض الأخطاء المطبعية.

الأصل: هـ ا د = ئ = (ُ) .

ملاحظة: لا تختلف الياء عن الحركتين "المحتضنتين" لها إلا في سمة (± صائتي)، وهذا يشكل "ضغوطا

تعاقية لا يميزها النسق"، فلا بد من تعديل تجربته القواعد الفونولوجية:

القاعدة (أ): ش ← ∅ \ ح¹ - ح¹ .



الأصل بعد تطبيق القاعدة (أ): هـ ا د = = (ُ)

القاعدة (ب): ح¹ ح¹ ← م

الأصل بعد القاعدة (ب): هـ ا د ي (ُ)

القاعدة (ج): م ← ح .

الصيغة المنطوقة في النهاية: هـ ا د = (ُ) (= هَادٍ)

وبعد ذلك لاحظ الباحث أن شروط تطبيق القاعدة (أ) غير متوفرة في صيغة (مُفْتَعِل) من الأجوف

اليائي "مُخْتَبِر" ومع ذلك سلم بأنها قد طبقت فيها...¹⁷⁸

القاعدة رقم (27): قاعدة حذف شبه الصائت بين حركة وياء مدّ:

1.27- عندما تتصل ياء المدّ التي هي لاحقة صرفية، بصيغ الناقص التي تقبلها فإن تطبيق القاعدتين

79 < 119 عليها يؤدي إلى وقوع شبه الصائت (لام الكلمة) بين الصائتين في آخر الكلمة، وهذا وضع

يستثقله المتكلم العربي فيتابع لتفاديه سلسلة التعديلات في الصيغة بالقاعدة 27 هذه التي بمقتضاها يحذف

شبه الصائت أيضا:

قاعدة (27): ش ← ∅ \ ... ص : ح : ³ (ي:...) .

2.27- من وصفنا للقاعدة يظهر أن تطبيقها محدود بصيغ الناقص أو اللفيف. والواقع أن المتجاورات

المقطعية المستوفية لشروط هذه القاعدة لا ترد إلا في صيغ الناقص أو اللفيف، عندما تتصل الأسماء منها

بلاحقة ج.مذ.سا. نصبا وجرا، أو بضمير المتكلم المفرد، أو الأفعال بضمير المفردة المخاطبة، كما هو

واضح من الجرد الآتي المستخلص من الجدول 9 -ب-:

فء	عينا	لما
ص : ش يـ :	1	29
ص : ش يـ :	.	36
ص : ش يـ :	.	6
ص ح : ش يـ :	1	71

والتجاورة الوحيدة التي تقع فيها عين الكلمة بين حركة وياء مدّ هي التي تجدها في صيغة (فَعِيل) مثل "طَوِيل"، ولهذا كان يمكن الاستغناء عن تقييد القاعدة بصيغ الناقص اكتفاء بما ذكرناه من أن ياء المدّ بعد شبه الصائت هي لاحقة صرفية، وذلك ما فعلناه في تمثيل القاعدة رمزيا، ومن الواضح أن ياء (فَعِيل) ليست لاحقة صرفية حتى يعترض بها.

غير أن صيغ الناقص المتصلة بضمير المتكلم مستثناة من هذه القاعدة كما سنبين في القاعدة 101 (الفصل السابع).

3.27- تطبق هذه القاعدة في المرحلة الثالثة من 15 سلسلة قاعدية مسبوقة بالقاعدتين $79 < 119$ ، ومتبوعة في سبع منها بالقاعدة 77، وفي الثمان الباقية بالقاعدة 100، فصيغة (مُفْتَعِلِينَ) من الناقص الواوي مثلا تمر بالمراحل الآتية في السلسلة 2: (*مُضْطَفَوْ ← (المُضْطَفَينِ)) (سورة ص: 46).

س: 2	مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
	الأصل	مُضْ : طَ : فَ : حَ :						11	مُفْتَعِلْ
1		مُضْ : طَ : فَ : وُ :					(يـ...)	76	*مُفْتَعِلِ (يـ...)
					∅			✓	
2		مُضْ : طَ : فَ : وُ :				→ (يـ...)		119	
								✓	
3		مُضْ : طَ : فَ : وُ :				↓ (يـ...)		27	
					↓ ∅			✓	
4		مُضْ : طَ : فَ : وُ :				(يـ...)		100	
								✓	
5		مُضْ : طَ : فَ : وُ :				→ (يـ...)		119	مُفْتَعِلِ (يـ...)

ولا تختلف عنها صيغة (تَفْعِلِينَ) من الناقص اليائي و(تَفْعُلِينَ) من الواوي إلا في المرحلتين الرابعة والخامسة، كما في السلسلة 3:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	تُفَعِّل + (ي:...) من (ل ق ي) ← تُلْقِين					س:3
			المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
تُفَعِّل	11							الأصل
*تُفَعِّل (ي:...)	76	(ي:...)			ح : ي	ق : -	ل : [تُ ل]	1
✓	119				↓ ح : ي	ق : -	ل : [تُ ل] ¹⁷⁹	
✓	27				∅	ق : -	ل : [تُ ل]	2
✓	77				∅	ق : -	ل : [تُ ل]	3
✓	119				∅	ق : -	ل : [تُ ل]	4
تُفَعِّل (ي:)	119				→ (ي:...) : ي	ق : -	ل : [تُ ل]	5

وفيما يلي تمثيل نطقي لمراحل تعديل (أَذْنَوِيْنَ ← أَدْنِيْنَ):

س: 2م تمثيل نطقي لتعديل (أَذْنَوِيْنَ ← أَدْنِيْنَ):

في الملحق

ومن هذا التمثيل يظهر مرة أخرى أن عمليات تعديل الصيغ صوتياً تسير وفق قانون الجهد الأقل مع مراعاة مبدأ أمن اللبس.

4.27- يعالج القدماء بعض متجاوزات هذه القاعدة بقاعدتهم رقم (23ق) وما يرتبط بها من إجراءات وقواعد، مع حرصهم على إجراء التعديل في الصيغة قبل اتصال اللواحق الصرفية بها، فيعالجون "مُصْطَفَيْن" مثلاً هكذا:

مُصْطَفَوُ ← مُصْطَفَى ← مُصْطَفَيْن ← مُصْطَفَيْن¹⁸⁰.

ولم نجد من المحدثين من اقترح قاعدة صريحة لاختفاء الواو أو الياء بين حركة ومد، باستثناء ما يفهم ضمناً من تعميم "هـ.فليش" لقاعدة حذف أشباه الصوائت بين الصوائت دون تحديد نوع هذه الصوائت، ويؤكد ذلك القواعد التي اقترح تطبيقها بعد قاعدة حذف شبه الصائت ومنها:

$$3) a + ü > aw \quad 7) i + i > i$$

اللتين طبقهما في "المُصْطَفَوْنَ" و"تَرْمِيْنَ" ونحوهما¹⁸¹.

¹⁷⁹ وضعنا هذا المقطع الأول بين المعقوفين إشارة إلى أنه قد خضع لتعديلات صوتية وفق القواعد: 6 < [116] < 119 (تُلْقِيْنَ ← تُلْقِيْنَ). ينظر: ([116]: 3-). من الفصل الثامن (ص 205-)

¹⁸⁰ ابن عصفور 79: 527، 599؛ الأستراباذي 75، 3: 159؛ ولكن ابن جني عالج صيغة (أُعْلِي) من الناقص الواوي مثل "أُعْزِي" "أُعْزِي" هكذا: "الأصل: أَعْزُوِي / أَعْزُوِي، ثم اعتلت الواو فحذفت، ووليت الياء الراي والبدال فانسكرتا من أجلها" (ابن جني 85: 116)، ويقصد بقوله: "اعتلت الواو" نقلت كسرتها إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (ينظر: ابن جني 54، 1: 55).

القاعدة رقم (28): قاعدة حذف شبه الصائت بين حركة وواو مدّ:

1.28- عندما تتصل واو المدّ، التي هي لاحقة صرفية بصيغ الناقص أو اللفيف التي تقبلها، فإن تطبيق القاعدتين 76 و 119 يؤدي إلى وقوع شبه الصائت (لام الكلمة) بين صائتين في آخر الكلمة، وهذا وضع لا يستسيغه اللسان العربي، ولذلك تتابع لتحاشيه سلسلة من التعديلات الصوتية في الصيغة بالقاعدة 28 هذه التي تقضي بحذف شبه الصائت أيضا:

قا.28) ش ← Ø \ ... ص ح: ³ (و:...) (و:...)

2.28- لا تختلف هذه القاعدة في تطبيقاتها كثيرا عن القاعدة السابقة إلا في بعض الجزئيات القليلة مثل اختصاصها ببعض صيغ الأسماء من الناقص أو اللفيف متصلة بلاحقة ج.مذ.سا. رفعا، وبعض صيغ الأفعال منهما متصلة بضمير جمع الغائبين أو المخاطبين المدّي، كما يوضح الجرد الآتي لمتجاوراتها المستخلصة من الجدول 9 ب-:

فاء	عينا	لاما
ص : ش (و:...) :	1	35
ص : ش (و:...) :	.	35
ص : ش (و:...) :	2	3
ص ح: ش (و:...) :	3	73

فهذه القاعدة خاصة إذا بالمتجاورات الثلاث والسبعين الواردة في الناقص واللفيف، أما الصيغ الأربع الأخرى فهي (تُفْعِل) من المثال و (فَعُول، فُعُول، فُعُولَة) من الأجوف، التي تجنب اللسان العربي تطبيق هذه القاعدة عليها لأسباب مختلفة لعل أهمها مراعاة المبدأ 3 في الصيغة (تُفْعِل) من المثال و (فَعُول) من الأجوف اليائي، أو الاستغناء عنها بالقاعدة 54 في الصيغ الثلاث الأخيرة من الواوي، وليست الواو المدّية لاحقة صرفية، على كل حال، في أي من هذه الصيغ، ولذلك لا يقبل الاعتراض بها، أما صيغ الناقص واللفيف فلم نصادف فيها أي خروج عن تطبيق القاعدة.

3.28- لا يختلف السياق التسلسلي للقاعدة 28 عن سياق القاعدة 27 إلا فيما تبينه المقارنة الآتية:

$$\left. \begin{array}{l} \left. \begin{array}{l} \dots < 77 \\ \dots < 100 \end{array} \right\} < 27 \\ \left. \begin{array}{l} \dots < 77 \\ \dots < 105 \end{array} \right\} < 28 \end{array} \right\} < 119 < 76$$

في 7 متجاورات في 8 متجاورات في 7 متجاورات في 8 متجاورات

¹⁸¹ 127، 122؛ 61 Flisch؛ ثم اطلعنا بعد على تفسيرات للدكتور ف.ح. الشايب: وسنوردها في (4.105/100-) من الفصل السابع ونعلق عليها هناك (ص 182-).

وهذا تمثيل للمراحل التي تمر بها صيغة (مُفْتَعْلُونَ) من الناقص الواوي بالسلسلة رقم 4: مُصْطَفَوْنَ ← مُصْطَفَوْنَ:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					س: 4
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
مُفْتَعْل	11			و ح	ف	ط	ص	الأصل
*مُفْتَعْل (و:...)	76	(و:...)		و ↓	ف	ط	ص	1
✓	119			و →	ف	ط	ص	2
✓	28			و ↓	ف	ط	ص	3
✓	105			و ↓	ف	ط	ص	4
✓	119			و →	ف	ط	ص	5

وتختلف عنها صيغتا (تُفْعِلُونَ) من اليائي و (تَفْعُلُونَ) من الواوي في المرحلتين الرابعة والخامسة كما في القاعدة 27 (ص 98 أعلاه، س3)، ولا تختلف معطيات التمثيل النطقي لـ "مُصْطَفَوْنَ" كثيرا عن معطيات "أَذْنَيْنِ" (س2م). **في الملحق**

4.28- ينظر (4.27-) ص: 98- أعلاه¹⁸².

القاعدة رقم (30): قاعدة حذف شبه الصائت بين صائت وألف مدّ

1.30- إذا جاء شبه الصائت، في الصيغ المصدرية، مسبوقا بمقطع كسري ثلاثي ومتبوعا بألف مدّ، فإن شبه الصائت يحذف ثم يعاد التوازن المقطعي إلى الصيغة بقواعد أخرى:

قا. (30) ش ← ∅ \ [ص - ص¹: ² ص³:] (مص)

2.30- من وصفنا وتمثيلنا للقاعدة يتضح أنها خاصة بالصيغ المصدرية، والواقع أن المتجاوزة المقطعية الوحيدة المحتملة لتطبيق هذه القاعدة لم ترد إلا في خمس صيغ، ثلاث منها ليست مصادر، والصيغ هي (إفْعَال، واستِفْعَال، ومِفْعَال) من الأجوف، و(فَعْلَان، وفَعْلَات) من الناقص، أما المثال فلم ترد فيه أي صيغة تشتمل على المتجاوزة المعنية. ومن بين الصيغ الخمس لا تطبق القاعدة 30 إلا على (إفْعَال) و(استِفْعَال)، وهما تميزان عن

¹⁸² يضاف إلى مراجع الهامشين السابقين 180، 181 ما يلي: ابن السراج 87، 3: 306؛ الخراط 89، 449، حيث تعالج صيغ مثل "قَاضُونَ" و"يَقْضُونَ" هكذا: قَاضِيُونَ ← قَاضِيُونَ ← قَاضِيُونَ؛ وينظر: ع.ص. شاهين 80 ب: 42، حيث يبدو أن المؤلف لا يبعد في تناوله لمثل "يَسْعُونَ" عن القدماء، وكذا الشأن في (291-، Bohas 84: 30)، إذ ينطلق المؤلف من أن ضمير جماعة الذكور الغائبين عند القدماء هو w/ دون أن يعين مرجعه في ذلك.

بأقي الصيغ بأهما مصدران، ولهذا أدخلنا قيد المصدرية في صياغة القاعدة، وزدنا فيها قيد صحة اللام مراعاة للمبدأ 5، لأن اللام أولى بالتعديل في الليف المقرون (إقواء مثلاً).

وقد سمعت مصادر كثيرة لم تطبق فيها هذه القاعدة، كالتي ذكر ابن خالويه بعض أفعالها في "ليس في كلام العرب" واستدرك عليه محقق الكتاب غيرها، موردا بعض تعاليق القدماء عليها كقول سيبويه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة مُعَلَّة أيضا على القياس، إلا "اسْتَحْوَذَ" و"اسْتَرْوَحَ الريح" و"أَغْيَلَتْ"، ولا مانع من إعلاها وإن لم يسمع.

3.30- وردت هذه القاعدة في ست من السلاسل القاعدية، مسبوقة بالمبدأ 11 أو بالقاعدة 119، ومتبوعة دائما بالقاعدة 119، فصيغة (اسْتَفْعَال) من (خ ي ر) مثلاً تمر بالمراحل الآتية في السلسلة 5:

س: 5		إِسْتَفْعَال من (خ ي ر) ← إِسْتِخَارَة							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي					
					5	4	3	2	1
الأصل	اِس - ت - خ : اِ	()	11	*إِسْتَفْعَال					
{1 2}	اِس - ت - خ : اِ →		{12 ✓ 119						
3	اِس - ت - خ : اِ ↓		30						
4	اِس - ت - خ : اِ ←		119						
{5 6}	اِس - ت - خ : اِ ↓	↓ [...ة]	{118 ✓ 85	إِسْتَفْعَال [ة]					

4.30- يرى القدماء أن الذي وقع في صيغتي (إِفْعَال، اسْتَفْعَال) من الأجوف هو أن العرب، نقلوا الفتحة من الواو والياء إلى ما قبلهما، ثم قلبوها ألفين وبعدها ألف... فحذفوا إحدى الألفين، واختلف اللغويون في أيهما حذف.. ثم عوضت بهاء التانيث في آخر الصيغة، وكل ذلك بعد حمل الصيغتين على فعليهما المحمولين بدورهما على مجردهما في الإعلال...

¹⁸³ كما عثرنا في "اللسان على كثير مما لم يذكره محقق كتاب "ليس".. تنظر مثلا المواد: ش و ك، ض و ط، ض ي ل، ع و ص، ع و ه، ع ي س، ع ي ن، ق و ل، ل ي ن، ط ي ب والهامش الآتي.

¹⁸⁴ ابن خالويه 79 : 113؛ الأسترايازي 75، 3 : 6؛ ابن منظور 81 : (ح و ذ، ع و ل)، حيث يقول ابن منظور (ح و ذ): "وهذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل... وهو قياس مطرد عندهم".

¹⁸⁵ ابن جني 54، 1 : 191؛ ابن عصفور 79 : 489؛ السيرافي 83 : 216.

واكتفى بعض المحدثين بعرض نظرية القدماء السابقة حول ظاهرة اختفاء الواو أو الياء في الصيغتين المذكورتين، دون طرح بديل لها، كما اكتفى الدكتور ع.ص. شاهين بأن مثل ما حدث في الصيغتين هكذا:
¹⁸⁶ aa < yaa, aa < waa .

القاعدة رقم (31): قاعدة حذف شبه الصائت في صفة (مفعول) من الأجوف:

1.31- في صيغة (مفعول) من الأجوف يحذف شبه الصائت الذي هو عين الكلمة تخفيفاً من توالي المتشابهات أو المتجانسات، فتصبح الصيغة على صورة (مفعول)، سواء في الواوي أو اليائي، فحتاج في اليائي إلى تعديل إضافي ضبطناه بواسطة القاعدة 106 التي سنصفها في الفصل السابع:

قا. (31) ش ← Ø \ مَ ص¹: ² و: ص³..

2.31- إن الصيغ التي يكون فيها شبه الصائت صدراً لمقطع مدي واوي مسبوق بمقطع ثلاثي عموماً لا تتعدى ثلاثة هي: (مفعول، أفعولة، فعل(ون)). أما (أفعولة) فلم تسمع في الأجوف الخالص، كما لم أعتز على مثال مسموع من (فعل) صفة مشبهة من الناقص¹⁸⁷ فلم يبق من هذه الصيغ سوى (مفعول) التي عاملها المتكلم العربي وفق ما وصفنا في القاعدة، مع استثناءات قليلة ذكر منها ابن جني عشرة وعشرنا في "اللسان" على تسعة أخرى غيرها، ومن اللغويين من ينسب تصحيح (مفعول) من الأجوف اليائي إلى تميم¹⁸⁸، أما (مفعول) من اللفيف المقرون فتعدل حسب القواعد... < 107 < 104 < 123.

3.31- رصدنا ورود هذه القاعدة في عشر سلاسل قاعدية، فجاءت مسبقة فيها بالمبدأ 11 و 12 أو بالقواعد 85 و 119 و 123، وفي جميع الحالات تكون متبوعة بالقاعدة 119، وهذا مثال لها من (ب ي ع):

¹⁸⁶ حسنين 81 ج: 193؛ ع.ص. شاهين 80 ب: 199.

¹⁸⁷ لأنها هي التي يصح جمعها جمع السلامة للمذكر.

¹⁸⁸ سيويه 75، 4: 348؛ ابن جني 88: 21، 115، 121؛ ابن خالويه 79: 115؛ ابن منظور 81: (د و ف، د ي ن، ب ي ع).

الميزان الصرفي		مَفْعُول من (ب ي ع) ← مَبْع					س: 6	
ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	
*مَفْعُول	11	(^ن)				و : ع ح :	مَب : ^ي و :	الأصل
	{ 12 ∨ 119 + 31 ∨ 119 ∨ 3 ∨ 106					و : ع ح (^ن) :	مَب : ^ي و :	{ 1 2
						و : ع ح (^ن) :	مَب : ↓ و :	3
						و : ع ح (^ن) :	مَب : ← ب و :	4
						و : ع ح (^ن) :	مَب : ب ي :	{ 5 6

4.31- تناول الخليل وسيبويه مسألة (مَفْعُول) من الأجوف بالطريقة الآتية:

(أ) مَقْوُول ← مَقْوُول → مَقْوُول
 0 →
 (ب) مَبِئُوع ← مَبِئُوع → مَبِئُوع
 0 ↓
 مَبِيع.

غير أنه ظهر خلاف بين القدماء حول المحذوف من الساكنين في المرحلة الثالثة / وؤ / و / وؤ /، هل هو عين الكلمة أم هو الواو الزائدة في الصيغة، خلاف عرضه ابن عصفور في ست صفحات .
ومثل ع.ص. شاهين من المعاصرين ما حدث في هذه الصيغة هكذا:

$$ii < yuu.uu < wuu$$

مفسرا ذلك بأن "الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها، ومؤيدا رأي الأخفش في أن المحذوف من الصيغة هو عين الكلمة".

أما الدكتور ص.د. حسنين فيفسر ما حدث بقانون المماثلة قائلا: "تؤثر الياء على الضمة الطويلة التالية لها في صيغة اسم المفعول الأجوف اليائي، فتتحول إلى كسرة طويلة، ثم تسقط الياء، وتنتقل الكسرة الطويلة إلى الساكن قبلها..."، وفي الواوي يحدث العكس حيث "تؤثر الضمة الطويلة على الواو السابقة لها فتسقط..."¹⁰، ويمكن تمثيل نظريته هكذا:

¹⁸⁹ ابن عصفور 79: 454؛ ابن منظور 81: (ب ي ع)، وقد مثلنا سريرة (مَبْيُوع ← مَبِيع) وفق نظرية الخليل وسيبويه، أما حسب نظرية الأخفش فتمثل هكذا: (مَبْيُوع ← مَبْيُوع ← مَبْيُوع ← مَبْ ↓ مَبْ ↓ ع ← مَبِيع (المازني 54، 1: 287).

190 ع.ص. شاہین 80 ب: 199.

191 ص. د. حسنین 81 ب: 76، 80.

(1) مَ ب: ئ و: ع.. ← مَ ب: ئ ي: ع.. ← مَ ب: ئ ي: ع..

(2) مَ ص: ق و: ن.. ← مَ ص: ق و: ن.. ← مَ ص: ق و: ن..

وفي هذا التأويل قد يتساءل المرء: لماذا تترك هذه الياء أثراً لها قبل الحذف؟ بل لماذا تأتي هذه الياء بياء أخرى بعدها "ضرة" لها تزيلها من موقعها؟! .
وقد اكتفى "ج.ب. كيوم" بعرض نظريات القدماء دون أن يقترح بديلاً لها .

2.5.2 - فوحر حذف الواو شبه الصائتة:

القاعدة رقم (32): قاعدة حذف الواو في صيغ المضارع المعلوم والأمر من المثال الواوي:

1.32- في صيغ المضارع للفاعل المعلوم، والأمر، من ثلاثي المثال الواوي تحذف الواو (فاء الكلمة) إذا كانت قفلاً للمقطع الأول من الصيغة متبوعة بمقطع كسري:

قا. (32) ف ← ∅ \ [# ص ح ¹ : ص ² - (.) : ...] (مض. مع أو أم + ث.)

2.32- يستنتج من وصفنا للقاعدة أن الصيغ المعنية بها هي (يَفْعَل: مع حروف المضارعة الأخرى) و(أَفْعَل)، وكلها مع الضمائر المختلفة، وإذا بحثنا عن المتجاورات المقطعية التي تنطبق عليها القاعدة، لو لم تقيد بالمثال الواوي، فسنجد أن عددها العام يصل إلى 39 متجاورة (الجدول 9 هـ-)، 26 منها في المثال الواوي عامة، ولكننا زدنا في صياغة القاعدة قيوداً أخرى حين خصصناها بالمقطع الأول وبالمضارع المعلوم والأمر من الثلاثي لنخرج معظم المتجاورات الستة والعشرين، إذ بذلك لا يبقى منها خاضعاً للقاعدة إلا صيغتا (يَفْعَل، أَفْعَل) كما ذكرنا.

وقد وردت في العربية أفعال من المثال الواوي الثلاثي حذفت الواو من مقطعها الأول دون أن تستوفي شرط المقطع الكسري بعدها مثل "يَضَع" و"ضَع"، فحاول القدماء تفسير حذف الواو فيها بأن "الأصل يَوْضَع، لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق... فلما كان الفتح عارضاً لم يعتد به، وحذفت الواو رغباً للأصل..."، غير أن إحصاء أجيرناه في "المعجم الوسيط" حول المثال الواوي المشتمل على حرف الحلق بيّن ما يلخصه الجدول في الصفحة التالية:

¹⁹² Guillaume 84 : 367.

¹⁹³ ابن عصفور 79 : 426.

عدد المواد: 99، منها (وَوَزَرَ) الشاذ

جدول مضارع الثلاثي حلقى العين أو اللام

عين الماضي	عين المضارع	+	-	تعديل	حلقى العين	حلقى اللام	مجموع	%
ـَ	ـَ			يَفْعَل	1	5	6	6,06
ـَ	ـَ			يَعْل	1	20	21	21,21
ـَ	ـَ			يَفْعِل				
ـَ	ـَ			يَعِل	48	12	60	60,60
ـَ	ـَ			يَفْعَل	14	14	28	28,28
ـَ	ـَ			يَعْل		3	3	3,03
ـَ	ـَ			يَعِل		2	2	2,02
ـُ	ـُ			يَفْعُل	9	11	20	20,20

فهذا الإحصاء يبين أن تفسير (يَعْل) بحرف الحلق وحده غير كاف، لأن ما ورد مصححا من هذا النوع أكثر مما ورد مُعلّلاً، ويبدو لنا أن التفسير المقبول لإعلال مثل "يَضَع" و"يَهَب" هو أن هذه الصيغ تجاذبتها أربع قواعد: إحداها قاعدة بناء والأخرى قواعد تعديل، وهي:

- 1- قاعدة المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع في بابي (فَعَلْ) و(فَعِلْ) .. وهي قاعدة بناء
- 2- قاعدة فتح عين المضارع نتيجة حرف الحلق، وهي قاعدة تعديل .
- 3- قاعدة 32 التي نحن بصدد مناقشتها.
- 4- المبدأ 6 الذي سبق وصفه أعلاه (ص 82-).

ولهذا جاءت صيغ المضارع في المثال الواوي المشتمل على حرف الحلق متفاوتة الإنجاز بالشكل الذي بيّنه إحصاؤنا المنوه به أعلاه:

ففي الصيغ المنجزة بشكل (يَعْل) مُعلّلة تغلبت قاعدتا المخالفة والحذف دون اعتبار قاعدة حرف الحلق. أما المنجزة بشكل (يَفْعَل) مصححة، وعددها 34، فقد طبقت قاعدة المخالفة (فَعِلْ يَفْعَل) في 28 منها، دون مبرر للقاعدة 32 بعد ذلك ولا تدخل للمبدأ 6، وفي ستة منها فقط تغلبت قاعدة حرف الحلق فجاءت على (فَعَلْ يَفْعَل) مصححة دون تدخل للمبدأ 6 أيضاً.

¹⁹⁴ أجرى الدكتور ط. البكوش إحصاء في مضارع المثال الواوي أعم من إحصائنا سنشير إلى بعض نتائجه لاحقاً في 4.32-

¹⁹⁵ في التمييز بين قواعد البناء وقواعد التعديل ينظر: آخر (4.3.1-) من الباب الأول ص. 50..

¹⁹⁶ لم ندخلها في قواعدها لأنها غير خاصة بالصيغ المعتلة.

¹⁹⁷ باستثناء فعلين من 62 فعلاً هما: "وَرَعَ يَرَع، وَه يَه" بدون مخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع.

وأما المنجزة بشكل (يَعْل) فقد طبقت في معظمها (21 من 24) قاعدة حرف الحلق مع تدخل المبدأ 6، إذ فتحت عين المضارع فيها لأجل حرف الحلق ثم حذفت منها الواو نتيجة القياس الحملي التلقائي على نظائرها الكثيرة المكسورة العين أصلاً. وأخيراً فإن الصيغ المنجزة بشكل (يَفْعُل) لا تدخل في نطاق مناقشتنا هنا، لأن باب (فَعْل) قياس مضارعه هو (يَفْعُل) مطلقاً.

3.32- رصدنا مواقع هذه القاعدة في 28 سلسلة قاعدية فوجدنا أنها تأتي في المراحل من 2 إلى 6، مسبقة بقواعد أولية متنوعة، منهية السلسلة أو متبوعة بالمبدأ 3 أو بالقاعدة 117، وهذه نماذج ثلاثة من سلاسلها:

يَفْعِل من (و ع د) ← يَعِد					س:7				
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل	
			5	4	3	2	1		
*يَفْعِل	11			:	:	د ح	ع _	ئ _ ؤ	الأصل
	11			:	:	د ح	ع _	ئ _ ؤ	1
	+			:	:	د ح	ع _	ئ _ ؤ	2
يَعِل	32			:	:	د ح	ع _	ئ _ ↓ Ø	
إَفْعِل + (و:) من (و ف ي) ← فُؤا					س:8				
*إَفْعِل + (و:)	11							ا _ ؤ	الأصل
	76	(و:)						ا _ ؤ	1
	✓							ا _ ؤ	
	119	→						ا _ ؤ	2
	✓							ا _ ؤ	
	28							ا _ ؤ	3
	✓							ا _ ؤ	
	77							ا _ ؤ	4
	✓							ا _ ؤ	
	119							ا _ ؤ	5
	+							ا _ ؤ	
	{ 6							ا _ ؤ	{ 6
	✓ 32							ا _ ؤ	{ 7
	✓							ا _ ؤ	
	117	عُ(وا)						ا _ ؤ	8

¹⁹⁸ أي باستثناء ثلاثة أفعال من 24 طبقت فيها قاعدة للخالفة والقياس الحملي فجاءت على (فَعْل يَعْل) وهي: "وَيْم، وَطِيم، وَزَر، مع ملاحظة أن (وَزَر) فعل شاذ هنا. (*) يشير المبدأ 6 هنا إلى أن تطبيق القاعدة 32 مرتكز على القياس الحملي أو الطردي لعدم توفر المقطع الكسري بعد المراحل السابقة؛ ويمكن التصرف في ترتيب قواعد السلسلة 8 بحيث تأتي القاعدة 32 في المرحلة الثالثة، وبذلك يستغنى عن اللجوء إلى المبدأ 6.

من 8 ب: 76 < 119 + 32 < 117 + 28 < 77

س: 9	مراحل التعديل	تَفْعِلْ + (يَنْ) من (و ض ع) ← تَصْعِيق					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
	الأصل	تَـ وَ	ضَـ	عَـ				11	*تَفْعِلْ + (يَنْ)
	1	تَـ وَ	ضَـ	عَـ			(ي:....)	[حرف الخلق]	
	2	تَـ وَ	ضَـ	عَـ				76	
	3	تَـ وَ	ضَـ	عَـ			→	119	
	4	تَـ وَ	ضَـ	عَـ				6	{ تَعْلِي (يَنْ)
	5	تَـ وَ	ضَـ	عَـ				32	

4.32- اتفق البصريون والكوفيون على أن ما حدث في مثل "يَعِد" هو حذف الواو التي هي فاء الكلمة، غير أنهم لما حاولوا أن يعللوا ذلك الحذف اختلفوا اختلافا جوهريا جعل أبا البركات الأنباري يدرج هذه المسألة ضمن مسائل الخلاف بين المدرستين (المسألة 112)، فيذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى "أن الواو ... إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة". أما الرأي الكوفي هنا فنتجاوزه لغرابته الواضحة، وأما الرأي البصري فيزيدونه إيضاحا حين يفسرون ثقل الواو بين الياء والكسرة بأن "الكسرة والياء منافرتان للواو"، وفي "تَعِد" و"أَعِد" و"تَعِد" حذفت الواو -حيث لا ياء قبلها- حملا على الياء، حتى لا تختلف طرق تصريف الكلمة ؛ ولا يقفون عند هذا الحد، بل يذهبون إلى أن هذه الكسرة بعد الواو قد التزمت في مضارع المثال الواوي من باب (فَعَلَ) لأن ذلك "يؤدي إلى حذف الواو فيخف اللفظ"! ويزيدون فيعللون حذف الواو بالذات دون الياء قبلها أو الكسرة بعدها ، وقد ذكرنا سابقا ردهم للاعتراض بمثل "يَضَع" وناقشناه (ص 104-).

ويقبل معظم المعاصرين الرأي البصري في هذه المسألة، بل يتخذها بعضهم قاعدة يمكن بها حل إشكال مثل "يَضَع" أيضا بالتصرف في ترتيب القواعد هكذا:

- (1) يَـ وَ ضَـ ع ← يَـ وَ ضَـ ع: (قا. حذف حركة الفاء)
- (2) يَـ وَ ضَـ ع ← يَـ وَ ضَـ ع: (قا. حذف الواو لكسر عين المضارع)
- (3) يَـ وَ ضَـ ع ← يَـ وَ ضَـ ع: (قا. تحول الكسرة إلى فتحة مماثلة للعين) .

199 الأنباري 61: 782.

200 ابن عصفور 79: 429؛ الأنباري م.ن: 783.

201 ابن عصفور م.ن: 427؛ ابن يعيش 73: 334.

202 عبده 83: 216، وهو اقتراح "برم" أيضا كما ورد في (Bohas 84: 216)، ويقارن باقتراحنا السابق لتعديل تَوْصِيع ← تَصْعِيق في السلسلة 9 أعلاه.

وقام الدكتور ط. البكوش بإعداد "جدول إحصائي في معاملة الواو في مضارع الفعل المثال"، بناء على 354 فعلا ثلاثيا، وخرج منه باستنتاجات نذكر منها: أن سقوط الواو أعم، إذ تسقط في ثلاث حالات على أربع، ولا يشك الباحث في أن كسرة عين المضارع سبب من أسباب سقوط الواو بإطراد، وفي "أن سقوط الواو في (يَفْعَل) من (فَعَلَ) ذو قيمة تمييزية إذ تتمكن بفضلها من معرفة ماضي الفعل فلا نخلطه بـ(فَعِلَ) وكان قد لاحظ في موضع سابق "أن الحروف الحلقية إذا لا تؤثر في حركة عين المضارع في المثال الواوي بصفة واضحة إلا إذا كانت لا ما".

أما الدكتور ف.ح. الشايب فيرفض المنطلق الأساسي عند القدماء بخصوص حذف الواو من مثل "يَعِد" (وهو حذفها من المضارع أصلا ثم من الأمر "عِدْ" بالتبعية) ليقترح نظرية جديدة ترى أن الواو "إنما تسقط أولا من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر، ثم ينتقل إلى تناول (*إَوْعِدْ ← عِدْ) وفق نظريات المستشرقين هكذا:

وَعِدْ ← وُعِدْ ← إِ ← وُ ← عِدْ ← إِيْعِدْ ← عِدْ .

القاعدة رقم (33): قاعدة حذف الواو من (فَعْلَة) مصدرا في المثال الواوي:

1.33- في وزن (فَعْلَة) مصدرا من المثال الواوي، التزم المتكلم العربي حذف الواو التي هي فاء الكلمة، ويبدو أن هذا الحذف لم يحدث مباشرة بل بعد محاولة أولى لتخفيف الصيغة بإحداث "قلب مكاني" بين فائها وعينها، ثم بعد حيلولة المبدأ 3 دون تطبيق القاعدة 39، حيث تصرف الحس اللغوي بأن حذف هذه الواو من موقعها الجديد:

قا. 33) وُ ← ∅ \ [# ص² : ص¹ : (ق. 1)] (ف ص ص) + (م ص. نو.)

ويبدو لنا أن تفسير ما حدث في هذه الصيغة بهذه الآلية التي نقترحها أكثر قبولاً نطقياً (فيزيولوجياً) من الآلية التي اقترحها قدماء اللغويين العرب، كما سنرى في (3.33 و 4.33) بعد حين.

2.33- إن وقوع الواو فاء للكلمة في صدر مقطع حركي أمر مألوف في نظام التأليفات المقطعية العربية، غير أن المتكلم العربي يستثقل تحرك الواو في بعض تلك التأليفات، فيخفف من ذلك الثقل، كلما سمح له المبدأ 3، بإجراء أنواع من التعديلات تختلف حسب موقع المقطع المستثقل ونوع حركته، فإذا جاء المقطع في أول الصيغة تركه دون تعديل عموماً إذا كان فتحياً، وإذا كان ضمياً خففه أحياناً بتطبيق القاعدة 54 كما سيأتي، وإذا كان كسرياً تركه في الغالب دون تغيير، إلا في صيغة واحدة التزم فيها حذف الواو المتحركة فاء للكلمة كما ذكرناه أعلاه (1.33)، وهي صيغة (فَعْلَة) مصدرا للهيئة، أما ما ورد من هذه الصيغة مصححاً مثل "وَجْهَة" و"وَلَدَة" فلا يتوفر فيه شرط المصدرية كما لاحظ اللغويون العرب قديماً .

²⁰³ البكوش 87: 122، 129.

²⁰⁴ الشايب 89: 24، 33، وأساس ابتداء السلسلة القاعدية عنده "وُعِدْ" هو أن الأمر مأخوذ من المضارع المجزوم، بحذف حرف المضارعة.

²⁰⁵ كما في الصيغ: فَعَال وفَعَالَة وفَعْلان، أما فَعَلَ وفَعْلَة وفَعِلَ فيبدو أنها أهملت في المثال الواوي كما هو نادر (فَعْلان) فيه كذلك.

²⁰⁶ ابن منظور 81: (و ج ه).

3.33- في (1.33-) ذكرنا أن حذف الواو من مثل "صِلَّة" لم يحدث مباشرة، لأننا لم نتمكن من تفسير ذلك نطقياً، في حين أن الآلية التي اقترحناها لهذا الحذف يمكن تبريرها نطقياً دون تعسف. وهكذا تكون القاعدة 33 مسبوقة في كل سلاسلها القاعدية بالمبدأ $21 < 3$ ، كما في المثال الآتي: وِعْظَة ← عِظَة:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	فِعْلَة من (و ع ظ) ← عِظَة					س: 10
			المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	
*فِعْلَة	11			:	: (..ة)	ظ _	ع → و	الأصل
	85			:	: (..ة)	ظ _	ع → و	1
	+			:	: (..ة)	ظ _	ع → و	2
	21			:	: (..ة)	ظ _	ع → و	
	∨			:	: (..ة)	ظ _	ع → و	
عِلَة	3			:	: (..ة)	ظ _	ع → و	3
	33			:	: (..ة)	ظ _	ع → و	4

وبالتمثيل النطقي يتبين أن العملية هي سلوك نطقي ينسجم مع قانون الجهد الأقل ومع مراعاة أمن اللبس.

س: 10م: تمثيل نطقي ل (وِعْظَة ← عِظَة)

في الملحق، ص 220

4.33- في الفقرات السابقة تعرضنا لبعض آراء القدماء في تعليل حذف الواو من "عِدَّة" ونحوها، فلم يبق لنا هنا إلا أن نذكر أن تصورهم لآلية هذا الحذف هو الآتي:

وِعْدَة ← وِعْدَة ← عِدَة

ويدافعون عن هذا التصور بأن تقدير حذف الواو بكسرتها سيؤدي إلى زيادة الاسم على الفعل في الإعلال، كما سيحوجهم "إلى تكلف وصل، لأن ما بعد الواو ساكن..." و"لو جاؤوا بهمزة الوصل مكسورة أدى إلى قلب الواو ياء وذلك مستثقل" وقد سبق تبرير رفضنا لهذه الآلية في آخر (1.33-) أعلاه.

3.5.2 - قواحر حمز في الياء النسب الصائفة:

القاعدة رقم (36): حذف ياء التصغير من (فُعِيل، فُعَيْلَة) في الناقص منسوباً إليهما:

1.36- من نتائج اتصال ياء النسب بصيغتي (فُعِيل، فُعَيْلَة) -المصوغتين من الناقص- وجوب حذف ياء التصغير تخفيفاً من توالي المتشابهات :

قا (36) ئ ← ه\ص^ : ص^ 2 _ « — » : و^3 _ (ي..)

2.36- إن هذه التأليلة المقطعية التي قيدنا بها حذف الياء هنا لا تقع إلا في الصيغتين المذكورتين في (1.36-)، ولذلك نصصنا عليهما في وصف القاعدة دون أن نفعل ذلك في تمثيلها الصوري.

وقد سمع مثل "قُرْشِيَّ" و"جُهَيْيَّ"، فاتفق سيبويه والمبرد على قياسية حذف ياء التصغير في الثاني (جُهَيْيَّ: نسبة إلى جُهَيْنَة) واختلفا في الأول (قُرْشِيَّ...)، فذهب سيبويه إلى شذوذ حذف الياء فيه وذهب المبرد إلى جواز ذلك الحذف ، ونظرا لأن دراستنا خاصة بالصيغ المعتلة فقد غرضنا الطرف عن (فُعَيْلَة) من السالم التي تحذف منها ياء التصغير أيضا عند النسب إليها²⁰⁸، وينظر (4.36-) في شأن مثل "أُمِّيَّ".

3.36- إن السياق التسلسلي للقاعدة 36 محدود بأنها خاصة بصيغتين في حالة النسب كما يتضح في السلسلتين الآتيتين:

س: 11					
مراحل التعديل	فُعِيل + (ي) من (ق ص و) ← قَصَوِ (ي)				
	المقاطع والتعديلات				
	1	2	3	4	5
الأصل	قُ : صَ : ئ	وَح :			
1	قُ : صَ : ئ	وَح :			
{ 2 3	قُ : صَ : ئ	وَح :			
	قُ : صَ : ئ	وَح :			
{ 4 5	قُ : صَ : ئ	وَح :			
	قُ : صَ : ئ	وَح :			

²⁰⁸ المبرد 63، 3: 133، 134 وهوامشهما.

²⁰⁹ ينظر: ع. حسن 80، 4: 731؛ يعقوب 93: 386 حيث قرار م.ل.ع.ق بإجازة مثل "جُهَيْيَّ" لا بإيجائها.

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					س: 12
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
فُعَيْلَة + (ي)	[115] v 86 v 119 v 123 v 61 v	(ي..)	حُ : يَ - يَ : يَ - يَ : (ة..)					الأصل
			↓					1
			: ↓ : يَ - يَ : يَ - يَ					2
			: ↓ ∅					3
			: → (ي..) : يَ - يَ : يَ - يَ					4
فَعَو (ي)	36 v 3	→	↓					5
			: ∅ : يَ - يَ : يَ - يَ : (ي..)					6

4.36- في "باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعِيل من بنات الياء والواو يعلل سيبويه حذف ياء التصغير في مثل "أُمَوِيّ" ب"أنهم كرهوا أن تتوالي في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزائدة..."، غير أن ابن عصفور ذكر أنه "قد يجوز في (فُعِيل وفُعَيْلَة) أن لا تحذف منهما الياء بل تنسب إليهما على لفظيهما فتقول: فُصْبِيّ وأُمْبِيّ..."

وقد سبق مذهب سيبويه والمبرد في "جُهَيّ" و"قُرَشِيّ" في الصفحة السابقة (2.36-)، أما م.ل.ع.ق. فيجيز في أحد قراراته حذف ياء التصغير وإثباتها عند النسب إلى (فُعِيل وفُعَيْلَة) مطلقاً .

²¹⁰ سيبويه 75، 3: 344 والإضافة عنده هنا هي النسب.

²¹¹ ابن عصفور 72، 2: 63؛ وينظر أيضاً: الأسترايادي 75، 2: 30.

²¹² ينظر الهامش 209.

6.2- الفصل السادس:

قواعد إبدال أحباء الصوائف

1.6.2- قواعد إبدال شبه الصائت مطلقا

2.6.2- قواعد إبدال الواو خاصة

3.6.2- قواعد إبدال الياء خاصة

6.2- الفصل السادس

قواعد إبدال أشباه الصوائت

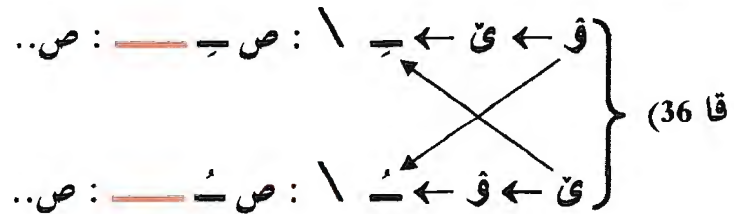
1.6.2- قواعد إبدال شبه الصائت مطلقا:

القاعدة رقم (39): قاعدة إبدال شبه الصائت في نهاية المقطع كسرة أو ضمة

1.39- في البنيات العميقة لبعض الصيغ المقيسة من الجذور المعتلة تحتل أشباه الصوائت موقع القفل من المقطع، فتظهر من الناحية الفونولوجية كأنها مع قمة المقطع صوائت مزدوجة، ولكن النطق الجاري لا يظهر عنصري هذه الصوائت المزدوجة في كل الحالات، بل يعاملها حسب قمة المقطع المعني أولا، ثم حسب نوع الجذر المشتق منه ثانيا، ثم حسب رتبة المقطع ضمن تأليفه المقطعية أحيانا. فإذا كانت قمة المقطع المقفل بشبه الصائت كسرة أو ضمة، وكان متبوعا بمقطع آخر سالم الصدر، خضع للقاعدة 39 هذه على العموم، فيمائل شبه الصائت مع الصائت قبله بتحويله إلى صائت مثله:

(أ) مباشرة عندما يكون شبه الصائت والصائت قبله متفقين في سمة الأمامية أو الخلفية.

(ب) أو بتحويل شبه الصائت عند الاقتضاء إلى خلفي أو إلى أمامي ليوافق الصائت قبله إذا كان مخالفا له أصلا في إحدى هاتين السمتين، ثم يحول بعد ذلك إلى صائت مماثل لقمة المقطع، وبعد هذه المراحل يتابع تعديل الصيغة بتطبيق القاعدة 90، لينطق المقطع في النهاية ثنائيا مدّيا، باستثناء حالات سنشير إليها بعد حين:



2.39- يصل عدد المتجاورات المقطعية القابلة نظريا لتطبيق هذه القاعدة إلى 68 متجاورة موزعة

كالآتي (الجدول 9 هـ-):

31 متجاورة في المثال

10 متجاورات في الأجوف (مع استثناء الصيغ المضغفة)

27 متجاورة في الناقص.

ومن هذا يظهر أن هذه القاعدة عامة يمكن أن تطبق على فاء الكلمة أو عينها أو لامها، غير أن هناك استثناءات سنقف عليها لاحقا - في القاعدتين 49 و 96- تتعلق بصيغة (فُتَعَل) ومشتقاتها من المثال وبصيغ خاصة من الأجوف اليائي²¹³.

3.39- نظرا لتعدد الصيغ المعنية بهذه القاعدة وتنوعها فإن رتبها ضمن السلاسل القاعدية تتراوح بين الثانية والثامنة، مسبقة بقواعد متنوعة أكثرها ترددا هي القاعدة 119 وتكون متبوعة دائما بالقاعدة 90، كما ذكرنا عند وصفها أعلاه، وهذه تمثيلات رمزية لبعض سلاسل هذه القاعدة:

مِفْعَال من (و ع د) ← مِيعَاد							س: 13	
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات				مراحل التعديل	
			5	4	3	2	1	
*مِفْعَال	11	(ُ)	:	:	د ح	:	ع ا	الأصل
	{ 12 ✓ 119	→	:	→	د ح (ُ)	:	ع ا	{ 1 2
	✓		:		د ح (ُ)	:	ع ا	{ 3 3ب
	{ 39 ✓ 39ب		:		د ح (ُ)	:	ع ا	
	✓		:		د ح (ُ)	:	ع ا	
مِيعَال	90		:		د ح (ُ)	:	ع ا	4

فِعْلَان من (ش ي خ) ← شِيخَان								س: 14	
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل	
			5	4	3	2	1		
*فِعْلَان	11	(نْ)	:	:	ن ح	:	خ ا	ش — ي : خ ا	الأصل
	{ 12 ✓ 119	→	:	→	: ن ح (نْ)	:	خ ا	ش — ي : خ ا	{ 1 2
	✓ 39		:		: ن ح (نْ)	:	خ ا	ش — ي : خ ا	3
	✓		:		: ن ح (نْ)	:	خ ا	ش — ي : خ ا	4
فِيْلَان	90		:		: ن ح (نْ)	:	خ ا	ش — ي : خ ا	

²¹³ الواقع أن صيغ الأجوف اليائي تكاد تستثنى من هذه القاعدة لولا الصيغتان (فِعْلَان، فُعْلَة) وهما نادرتا الاستعمال، وسيأتي توضيح هذا في القاعدة 96.

س: 15						
يَفْعُلُ + (نَ) من (د ع و) ← يَدْعُونُ						
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات					الميزان الصرفي ثم الصوتي
	1	2	3	4	5	
الأصل	ئَ - دَ : عَ -	وَحَ :	وَحَ :	:	:	*يَفْعُلُ + (نَ)
{1 2}	ئَ - دَ : عَ -	وَحَ :	وَحَ :	:	:	{76 ✓ 119 ✓
	ئَ - دَ : عَ -	وَحَ :	وَحَ :	:	:	
3	ئَ - دَ : عَ -	وَحَ :	وَحَ :	:	:	39
{3 ب}	ئَ - دَ : عَ -	وَحَ :	وَحَ :	:	:	✓ 39
	ئَ - دَ : عَ -	وَحَ :	وَحَ :	:	:	90
4	ئَ - دَ : عَ -	وَحَ :	وَحَ :	:	:	يَفْعُولُ (نَ)

س: 13م						
مُفْعِلُ من (ي س ر) ← مُوسِر						
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات					الميزان الصرفي ثم الصوتي
	1	2	3	4	5	
الأصل	[مُ - ئَ : س - رَحَ]	:	:	:	:	*[مُفْعِلُ]
{1 2}	[مُ - ئَ : س - رَحَ]	:	:	:	:	{12 ✓ 119 +
	[مُ - ئَ : س - رَحَ]	:	:	:	:	
{13 3}	[مُ - ئَ : س - رَحَ]	:	:	:	:	{39 ✓ 39 ب
	[مُ - ئَ : س - رَحَ]	:	:	:	:	✓ 39
4	مُ - وَ : س - رَحَ	:	:	:	:	90
	مُ - وَ : س - رَحَ	:	:	:	:	[مُوعِلُ]

4.39- يعامل قدماء اللغويين العرب أمثال "مُوسِر" و"مِيقَات" على أنها من قبيل إبدال الواو من الياء في الأول (مُيسِر ← مُوسِر) وإبدال الياء من الواو في الثاني (مِوقَات ← مِيقَات) ، وهذا قد يوحي بأن واو المدّ وياء المدّ عندهم يعتبر كل منهما صوتين هما الضمة والواو الساكنة / ؤُ / أو الكسرة والياء الساكنة / يِئ / .

(*) يشير المعقوفان إلى أن الصيغة قد خضعت للقاعدتين [116] < 119. وينظر الهامش 179 أعلاه، ص 98.
214 ابن جني 85: 584، 732؛ وتنظر أسباب هذا الإبدال عندهم في (ابن جني 52، 2: 350)؛ الشايب 89: 32.

2.41- يحتمل وقوع شبه الصائت بعد ألف زائدة في 152 تأليفة مقطعية، 36 منها في الأجوف و116 في الناقص، غير أن تقييدنا لهذه القاعدة بآخر الصيغة قد أغنانا عن النص على تطبيقها في الناقص، إذ لا يقع في آخر الصيغة إلا لام الكلمة، أما صيغ الأجوف فتأتي في القاعدتين 45 و45ب، وليس هناك استثناء شاذ بخصوص تطبيق القاعدة 41 في صيغ الناقص الثلاثة عشر التي مقطعتها قبل الأخير ألفي. وأما مثل "شَقَاوَة" و"دِرَايَة" و"بُرَايَة" فلم يبدل فيها شبه الصائت همزة لأن لاحقة التأنيث غير مفارقة لهذه الصيغ، إذ هي مصادر بنيت على لزوم هاء التأنيث لها، ولعل ذلك قد قلل من شأن وقوع شبه الصائت في آخر الصيغة، فلم يقع الإبدال، ويضاف إلى هذا أن احتمال مجيء الكسرة أو الضمة بعد شبه الصائت قد زال بعد لزوم هاء التأنيث للصيغة.

3.41- تتراوح رتبة هذه القاعدة، ضمن السلاسل القاعدية التي رصدناها بين الثانية والثالثة والرابعة، مسبوقة بالمبدأ 11 أو بإحدى القواعد 85، 119، 123، خاتمة السلسلة أو متبوعة بالمبدأ 5 أو بإحدى القاعدتين 39 و46، وهذا تمثيل لبعض سلاسلها:

س: 16	مراحل التعديل	إِفْعَال من (و ف ي) ← إِفْعَاء					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل		ءَ - ُ	ءَ : ف ا	ءَ : ئ ح	:	:	(ُ)	11	*إِفْعَال
	1	ءَ - ُ	ءَ : ف ا	ءَ : ئ ح (ُ)	:	→ :	→	12	{ 119
	2	ءَ - ُ	ءَ : ف ا	ءَ : ئ ح (ُ)	:	↓ :		41	
	3	ءَ - ُ	ءَ : ف ا	ءَ : ئ ح (ُ)	:	:		+	
	4	ءَ - ُ	ءَ : ف ا	ءَ : ئ ح (ُ)	:	:		39	
5		ءَ - ُ	ءَ : ف ا	ءَ : ئ ح (ُ)	:	:		90	إِيعَاء

²²³ ولم ترد أي منها في المثال (الجدول 21 ج.).

²²⁴ أورد ابن منظور بيتا لذي الرمة فيه لفظ "سَمَاو" على الأصل (ابن منظور 81: (س م أ)).

²²⁵ ينظر نقاش مستفيض لهذه المسألة في (الأسترباذي 75، 3: 175، هـ 4)؛ وأيضا: ابن جني 85: 93؛ ابن جني 54، 2: 138؛ ابن عصفور 79: 327؛ ع. حسن

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	أفعال من (ر ج و) ← أرزاء					س: 17
			المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	الأصل
*أفعال (هـ...)	11			:	و ح :	ج ا :	ر :	ء - ر :
	17 ✓	(هـ...)		:	و - :	ج ا :	ر :	ء - ر :
أفعائ (ها)	41	"		:	ء - :	ج ا :	ر :	ء - ر :

4.41- يتحدث قدماء اللغويين العرب عادة عن إبدال الواو أو الياء همزة بعد الألف الزائدة، ولكنهم يستدركون فيقولون إن هذا التعبير فيه تجاوز، لأن آلية هذا الإبدال في نظرهم هي كالاتي: تبدل الياء أو الواو بعد الألف ألفا (تطبيقا خاصا لقاعدتهم (23ق))، ثم تلتقي ألفان فتبدل ثانيهما همزة، لوقوع اللبس بحذف إحداها .

أما المحدثون فمنهم من يرى أن الأصل في إبدال الياء أو الواو بعد الألف همزة هو تطبيق قانون المخالفة كلما تحركت الواو أو الياء بحركة من جنسهما، ثم يشيع هذا الإبدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى وإن لم تتحرك فيها الواو أو الياء بحركة من جنسهما .
ومنهم من أفاض في مناقشة ابن جني حول نظرية القدماء التي ذكرناها قبل قليل، دون أن يقدم بديلا لتلك النظرية .

ويربط الدكتور ع.ص. شاهين ظهور همزة في آخر الصيغ المعنية بظاهرة الوقف ملاحظا أنه "لا علاقة صوتية مطلقا بين همزة وبين الياء والواو، توجب إبدالها ما، بل إن الأمر عند التحليل ليؤكد أن الذي حذف من أجل الهمز ليس واوا ولا ياء وإنما ضمة أو كسرة..." .

القاعدة رقم (43): قاعدة إبدال شبه الصائت صائتا من جنسه بعد مقطع ثلاثي:

1.43- في بعض الصيغ المقيسة من الأجوف مجردا ومزيذا قد يقع شبه الصائت (عين الكلمة) صدرا لمقطع حركي مسبوق بمقطع ثلاثي سالم القفل، وهذا وضع يتجنبه اللسان العربي عادة ، إلا في حالة مراعاة المبدأ 3، ويتم تجنب هذا الوضع بإجراء سلسلة من التعديلات على الصيغة المعنية، من بينها القاعدة 43 هذه التي بمقتضاها يبدل شبه الصائت صائتا قصيرا من جنسه ثم تتابع التعديلات وفق القواعد المناسبة:

(*) من قوله تعالى في سورة الحاقة (الآية 16): ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾

226 المازني/ابن جني 54، 2: 137؛ ابن جني 85: 93؛ ابن عصفور 79: 326؛ الأستراياذي 75، 3: 173...

227 هـ.فليش 83: 47.

228 J.P Guillaume 84: 364

229 ع.ص. شاهين 66: 81؛ 81: 177. وينظر تعليقنا على رأيه الذي هو أصل التصور عنده في ص 95 أعلاه.

230 ربما كنوع من القياس الحملي لهذه الصيغ على الصيغ التي تخضع للقاعدة 26، كما يذهب إلى ذلك بعض القدماء (ابن جني 54، 1: 247).

...: ص ح ص: ³ ح.

231 حسب رأي ابن جني الذي أوردناه في ص 81 سابقا؛ وينظر: سيبويه 75: 4: 350. ونشير إلى أن صيغتين مثل "أَعَيْنَ" و "أَعُنَّ" - وإن لم تكونا متساطرتين تماما- فإنهما بالتعديل تصبحان على ميزان صوتي واحد: (أَعَيْنَ). وقد لا نكون في حاجة إلى مثل هذه التبريرات إذا صح ما ذكره الزمخشري من أن هذا الوزن (أَفْعُل) مهمل في الأجوف، إذ تكون "أَعُنَّ" و "أَتُوبَ" حينئذ من الشواذ (ابن يعيش د.ت 5: 34).

232 ينظر مثلا سيبويه 75: 4: 355؛ ابن جني 54، 1: 323؛ ابن عصفور 79: 487، 494.

س:18								
يَسْتَفْعِلُ + (نَ) من (ج و ب) ← يَسْتَجِبْنَ								
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					
			5	4	3	2	1	
*يَسْتَفْعِلُ+(نَ)	11						يَـ سَ : تَ ـ جَ : <u>و</u> = بَ حَ :	الأصل
	76 v	(نَ)					يَـ سَ : تَ ـ جَ : <u>و</u> = بَ ↓ :	1
	119 +	"					يَـ سَ : تَ ـ جَ : <u>و</u> = بَ → :	2
	43 v	"					يَـ سَ : تَ ـ جَ : <u>و</u> = بَ :	3
	79 v	"					يَـ سَ : تَ ـ جَ : <u>و</u> = ∅ :	4
يَسْتَفْعِلُ(نَ)	119	"					يَـ سَ : تَ ـ جَ : <u>و</u> = بَ ← :	5

س: 19								
إفعل + (و:) من (س ي ر) ← سِيرُوا								
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات				مراحل التعديل	
			5	4	3	2		1
*إفعل + (و:)	11		:	:	ح ر	ئَ	سَ : اَ	الأصل
	76 ✓	(و:)	:	:	ر ↓	ئَ	سَ : اَ	1
					∅			
	119 +	→	:	→ :	ر (و:)	ئَ	سَ : اَ	2
	43 ✓		:	:	ر (و:)	ئَ	سَ : اَ	3
						↓		
	90 ✓		:	:	ر (و:)	ي	سَ : اَ	4
	119 ✓		:	:	ر (و:)	س ي ←	ئَ	5
						↓		
فَيْدُ (وا)	117						∅	

وبالتمثيل النطقي لكلمة "مُسْتَفَاد" يتبين أن قاعدتنا المقترحة -43- تنسجم مع طبيعة عمل الجهاز النطقي ومع قانون الجهد الأقل:

في الملحق، ص 221

4.43- يعالج القدماء ظاهرة اختفاء الواو أو الياء من بعض صيغ الأجوف بآلية الإعلال بالنقل، ففي "يَقُوم وَيَبِيع وَيَخَاف وَيَهَاب" نقلت الضمة والكسرة والفتحة إلى الساكن قبلها، ثم قلبت الواو والياء ألفين - في يَخَاف وَيَهَاب - لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، وفي "يَقُوم وَيَبِيع" نقل فقط، وفي "يُخِيف" نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها .

أما المحدثون فمنهم من يرى أنه في مثل "أَقُول": "تدغم الواو في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن فتطيلها" ، بينما يظهر أن الدكتور د.عبده يقبل آلية القدماء (النقل فالقلب) لعلاج "يَقُول وَيَبِيع" مجزومين، ولكنه يسميها بـ"القلب المكاني" ويكملها بتحويل الواو إلى ضمة والياء إلى كسرة في موقعها الجديد، ثم "بتقصير العلة الطويلة" هكذا:

ئَ َ ق ُ ُ لَ ← ئَ َ ق ُ ُ و لَ ← ئَ َ ق ُ ُ لَ ← ئَ َ ق ُ ُ لَ

غير أن هذا الباحث فضل في بحث آخر له أن يعالج "يَنَال" بآلية أخرى:

ئَ َ ن َ ئَ َ لَ ← ئَ َ ن َ َ لَ ← (يَنَال)

أي بآلية حذف الياء بين الصائتين..

أما الدكتور ع.ص.شاهين فيرى أنه في مثل "يَقُوم": "تسقط الواو نظرا لكرهية اجتماعها مع ضمة (wu)، فتبقى الضمة وحدها (u)، فتختل الزنة وإيقاعها، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu) ، ولم يختلف علاجنا للظاهرة عن هذه الآلية إلا في أننا نبدل شبه الصائت مباشرة وهذا الباحث يحذف ثم يعوض.

وأما الدكتور ف.ح. الشايب فينكر أن يكون هناك في نحو "أَقَام" و"أَبَانَ" إعلال بالنقل، لأن أصل الصيغتين عنده هو: (أ + قَوْم) و(أ + بَيْن)، ثم أصبحتا بالإعلال، "أَقَامَ وَأَبَانَ" .. والظاهر أن الإعلال عنده هنا هو تطبيق القاعدة (23ق) عند القدماء.

وفي عرض ع.ف. إبراهيم لصيغة "يَقُول" على قواعد "بريم" وقواعد "كولغلي" نلاحظ أن الأول يبدأ بقاعدة القلب المكاني (قا.2: w u ← u w)، بينما يبدأ "كولغلي" بقاعدة إقحام الصائت (قا.5: w Ø ← u w)، ثم يتابعان تعديل الصيغة بقواعد أخرى :

²³³ ابن جني/ ابن يعيش 73: 444؛ وبعبارة ملتوية في الأستيراباذي 75، 3، 144؛ وبوضوح أكثر في السيوطي 75، 6: 273.

²³⁴ البكوش 87: 141.

²³⁵ عبده 79: 43-؛ ثم عبده 83: 215.

²³⁶ ع.ص. شاهين 80 ب: 198.

²³⁷ الشايب 86: 87.

²³⁸ ع.ف. إبراهيم 90: 37، والقواعد معروضة قبل ذلك في ص 34، 35.

كولغلي	بريم
أصل: يَـ قَ وُـ لُـ	أصل: يَـ قَ وُـ لُـ
5. قَا: يَـ قَ وُـ لُـ	2. قَا: يَـ قَ وُـ لُـ
	6. قَا: يَـ قَ وُـ لُـ
10. قَا: يَـ قَ وُـ لُـ	7. قَا: يَـ قَ وُـ لُـ
17. قَا: يَـ قَ وُـ لُـ	16. قَا: يَـ قَ وُـ لُـ

وعسى أن تكون قواعدها المقترحة بخصوص مثل هذه الصيغة أقرب إلى القبول من قواعد هذين الباحثين، خصوصا ونحن لم نحتاج إلى قاعدتي القلب المكاني وإقحام الصائت.

القاعدة رقم (45): قاعدة إبدال شبه الصائت همزة إذا كان عينا (فَاعِل):

1.45- جرت عادة المتكلم العربي على إبدال الواو أو الياء همزة إذا كانت أي منهما عينا لصيغة (فَاعِل) مع أنهما لا تبدلان في المواقع المشابهة في صيغ أخرى لا صلة لها ب(فَاعِل):

قَا. (45) ش ← ء \ [ص: 1: 2 - ...:] (فَاعِل)

2.45- تقع عين الصيغة مكسورة بعد الألف في تسع صيغ، ولا تبدل همزة باطراد إلا في ثلاث منها، إحداها صيغة (فَاعِل) التي نصصنا عليها في (1.45-) أعلاه، والثانية والثالثة هما (فَاعِلَة فَوَاعِل)، ونظرا لأن صلتها ب(فَاعِل) واضحة (مؤنثه وجمعه) فإننا لم نحتاج إلى ذكرهما نصا في صياغة القاعدة.

أما الصيغ الست الباقية، فثلاث منها (يُفَاعِل مُفَاعِل مُتَّفَاعِل) تدخل في نطاق المبدأ 4 الذي يسلم بخصوصية بعض الصيغ واستثنائها من تطبيق قواعد التعديل الصوتي، حفاظا على بنيتها ودلالاتها. وأما صيغة (أَفَاعِل) فيبدو أنها تابعة لمفردا (أَفْعَل: ص. تف.) في عدم الإعلال. وأما صيغة (مَفَاعِل) فأكثر ما ورد منها في المعاجم غير مهموز حتى إن اللغويين يعتبرون همزها شذوذا أو لحنا، وإن كانت تفسيراتهم لعدم همزها غير مقنعة، ولم نختد بعد إلى تفسير شامل لكل ما ورد غير مهموز من هذه الصيغ سوى أن نقول: إن عدم الهمز هو الأصل في كل عين مكسورة بعد الألف، فيبقى الهمز خاصا بصيغة (فَاعِل) ومؤنثها وجمعها (فَاعِلَة فَوَاعِل) كما ذكرنا.

²³⁹ ينظر تفسيرنا لعدم إعلال (أَفْعَل) في (2.43-) ص 121.

²⁴⁰ ينظر مثلا: سيويه 75، 4: 355؛ المازني/ ابن جني 54، 1: 307؛ ابن خالويه 92، 1: 176؛ ابن منظور 81: (ع ي ش)، حيث إن الكثير المسموع هو مثل "مَعَايش" و"مَزَاوِد"، والنادر الشاذ هو مثل "مَصَائِب" و"مَنَائِر" و"مَعَايش".

وتبقى من الصيغ التسع صيغة (فَيَاعِل) التي ستأتي ضمن القاعدة (45ب).
3.45- إن السياقات التي تأتي فيها هذه القاعدة محدودة نظرا لأن الصيغ المعنية بما ثلاث فقط، فهي تأتي بعد المبادئ 11 أو 12 أو 13 أو بعد القاعدة 119، خاتمة السلسلة دائما كما في التمثيل الآتي لصيغة (فَاعِلَة) من (س ي ر):

فَاعِل+ (..ة) من (س ي ر) ← سَائِرَة							س: 20	
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات				مراحل التعديل	
			5	4	3	2	1	
*فَاعِل+ (..ة)	11	(..ة)	:	:	ر ح :	ي → :	س ا :	الأصل
	85	"	:	:	ر م :	ي → :	س ا :	1
	+					↓		
فَائِلَة (ة)	45	"	:	:	ر م :	ء → :	س ا :	2

4.45- في "شرح الملوكي" لابن يعيش باب خاص لمسألة اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي ذكر فيه المؤلف أن همز الواو والياء عنيين ل(فَاعِل) من الأجوف يعود إلى أن هذه الصيغة أعلت تبعا لإعلال فعلها، كما أشار إلى رأي يقول إن الواو والياء همزتا هنا بعد قلبهما ألفا فالتقى ألفان فهمزت ثانيتهما حفاظا على بنية الصيغة...
أما موقفهم من الصيغ التي لم تعل فيها الواو أو الياء المكسورة بعد الألف فقد سبقت الإشارة إليه في (2.45-) أعلاه.

القاعدة رقم (45ب): قاعدة إبدال شبه الصائت همزة بعد ألف صيغ منتهى الجموع:

45ب.1- في بعض صيغ منتهى الجموع يبدل شبه الصائت همزة إذا كان مكسورا بعد ألف الجمع وكان ما قبل الألف شبه صائت آخر، وذلك تجنباً لتجاوز المتشابهات:

قا. (45ب) ش ← ء \ [... : ش :] → [... : (جمع)

45ب.2- إن الصيغ التي طبقت فيها هذه القاعدة لا تتعدى اثنتين هما (فَيَاعِل: ج.ت. فَيَعِل) من الأجوف و(أَفَاعِل: ج.ت. أَفْعَل) من (وول)، أما (فَوَاعِل) من الأجوف فقد شملتها القاعدة 45 السابقة لصلتها المباشرة ب(فَاعِل)، كما ذكرنا في حينه . وأما "ضَيَاوَن" فلم تبدل فيها الواو همزة حملا على مفدها "ضَيَوَن".

²⁴¹ ابن يعيش 73: 491، وينسب الحقنق الرأي الأخير إلى المبرد (هامش الصفحة 493 من نفس المصدر).

²⁴² ينظر (2.45-) ص 124 أعلاه.

²⁴³ ابن يعيش 73: 488، وفسروا ما ورد في الشعر من مثل "العَوَّار" و"عَوَّال" بأن المراد هو العَوَّار، ج. العَوَّار، عَوَّاريل: ج. عَوَّال (ابن منظور 81: ع و ر، ع و ل))

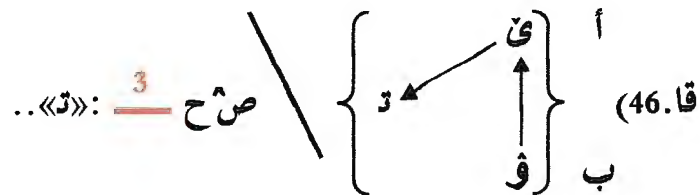
45ب.3- لهذه القاعدة سياق محدود لارتباطها بصيغ المنتهى الجموع، وهو أنها تأتي بعد المبدأ 13، كما في صيغة (فَيَاْعِل) من (ع و ل):

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					س: 21
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*فَيَاْعِل	11			ل ح :	و - :	ئ ا :	ع - :	الأصل
	13			ل ح :	و - :	ئ ا :	ع - :	1
	+				↓			
فَيَائِل	45ب			ل ح :	ء - :	ئ ا :	ع - :	2

45ب.4- أورد ابن يعيش تفصيلات وآراء أخرى لم نشر إليها في هذه المسألة لعدم أهميتها أو لعدم مساسها بجوهر القاعدة كما صغناها هنا، كإفحامهم صيغا غير واردة عندنا، مثل (مَفَاعِل، فَوَاعِل، فَعَاعِل، ...).

القاعدة رقم (46): قاعدة إبدال فاء الكلمة تاء في صيغة (أَفْتَعَل) ومشتقاتها من المثال:

46.1- يعامل النطق العربي الجاري صيغة (أَفْتَعَل) ومشتقاتها من المثال معاملة خاصة تعتبر استثناء من القاعدة 39، فيبدل فاء الكلمة فيها (وهي شبه صائت) تاء تدغم في تاء ال(أَفْتَعَال) الزائدة. وإذا كان إبدال التاء من الياء مقبولا من الناحية النطقية لتقارب مخرجيهما فإن إبدال التاء من الواو مباشرة قد لا يكون مقبولا لتباعد مخرجيهما. لهذا نرى أن نفصل بين نوعي المثال في تقعيدنا لهذه الظاهرة فيهما، فنضع لليائي قاعدة واحدة مباشرة يكون رقمها 46أ، وللواوي قاعدة ذات مرحلتين هما 46ب < 46أ، على افتراض أن الواو في (أَفْتَعَل) من المثال الواوي أبدلت ياء، أولا ثم أبدلت الياء بعد ذلك تاء، ومن المسلم به قديما وحديثا أن بين الواو والياء ملامح صوتية تجعل إبدال إحداها من الأخرى أمرا مقبولا، وهكذا نصوغ قاعدة تعديل (أَفْتَعَل) ومشتقاتها من المثال:



2.46- إن مجال تطبيق هذه القاعدة بفرعيها محدود بالصيغ الثمانية الدائرة في فلك (اَفْتَعَلَ) من المثال، دون استثناء يذكر سوى ما حكى عن أهل الحجاز من مثل "مُوتَرِنَ ومُوتَتِسَ وَيَاتَرِنَ وَيَاتَتِسَ"، وهو سماع وصفه ابن جني بالقلة، وذكر الأستراباذي أنه قياس مطرد عندهم .

3.46- رصدنا سياق هذه القاعدة في حوالي 42 سلسلة قاعدية فوجدنا أن رتبها تتراوح بين الثانية والسابعة متبوعة دائما بالقاعدة 123، ومسبوبة بعدد من القواعد أكثرها ترددا هي: 119 و 41 و 90 على الترتيب، وهذه نماذج بعض سلاسلها:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	اَفْتَعَلَ + (و:) من (و ع ظ) ← اَتَعَطَّوْا المقاطع والتعديلات					س: 22
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*اَفْتَعَلَ+(و:)	11			ظ ح :	عَ :	تَ :	اِوْ :	الأصل
	76 v	(و:)		ظ ↓ :	عَ :	تَ :	اِوْ :	1
	119 +	→		ظ (و:) → :	عَ :	تَ :	اِوْ :	2
	46ب v			ظ (و:) :	عَ :	تَ :	اِوْ :	3ب 13
	46أ v			ظ (و:) :	عَ :	تَ :	اِوْ :	
اَتَعَطَّوْا	123			ظ (و:) :	عَ :	تَ :	اِوْ :	4

²⁴⁶ المازني/ ابن جني 54، 1: 228؛ الأستراباذي 75، 1: 83، والصيغ الثمانية هي: المصدر والماضي للمعلوم والجهول والمضارع للمعلوم والجهول والأمر وصفة الفاعل وصفة المفعول.

س: 23					مُفْتَعَل + (ة..) من (و ق ي) ← مُتَقَاة				
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي					
					5	4	3	2	1
الأصل	مُفْتَعَل : قَ : قَ : قَ : حَ	(ة..)	11	*مُفْتَعَل + (ة..)					
1	مُفْتَعَل : قَ : قَ : قَ : حَ	"	85	✓					
2	مُفْتَعَل : قَ : قَ : قَ : حَ	"	26	✓					
3	مُفْتَعَل : قَ : قَ : قَ : حَ	"	90	✓					
4	مُفْتَعَل : قَ : قَ : قَ : حَ	"	46ب	✓					
4	مُفْتَعَل : قَ : قَ : قَ : حَ	"	46أ	✓					
5	مُفْتَعَل : قَ : قَ : قَ : حَ	"	123	مُتَقَاة (ة..)					

س: 24					إِفْتَعَال من (ي س ر) ← إِتْسَار				
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي					
					5	4	3	2	1
الأصل	إِفْتَعَال : سَ : سَ : سَ : حَ	(ن)	11	*إِفْتَعَال					
1	إِفْتَعَال : سَ : سَ : سَ : حَ	→	12	✓					
2	إِفْتَعَال : سَ : سَ : سَ : حَ	→	119	+					
3	إِفْتَعَال : سَ : سَ : سَ : حَ		46أ	✓					
4	إِفْتَعَال : سَ : سَ : سَ : حَ		123	إِتْعَال					

4.46- يعتبر اللغويون العرب أن ما حدث في (إِفْتَعَل) ومشتقاتها من المثلث هو من قبيل إبدال الواو أو الياء تاء تدغم في التاء الزائدة بعدها، معللين ذلك بأنه "لما كان تركهم الياء والواو في (إِفْتَعَل) غير مدغمين يلزمهم قلبهما تارة كذا وتارة كذا، أرادوا إبدالهما حرفاً أقوى منهما يؤمن انقلابه قلباً إلى لفظ ما بعدهما وهو التاء..."

وفي بحث حول النبر في الكلمة العربية يحاول "ج. بهاس" أن يبرر تعديل "يُؤْتَحَد" ← "يَتَّحَد" دون "يُؤْتَع" بأثر النبر في ذلك، حيث النبر في "يُؤْتَع" على /يَـ و/ بالذات، وفي "يُؤْتَحَد" على /تَـ/، حسب

²⁴⁷ ابن جني 54، 1: 223، وقد سبقت الإشارة إلى رأيهم في العلاقة المخرجة بين الواو والتاء في الهامش 245؛ وينظر أيضاً: ابن عصفور 79: 386.

النظرية التي تبناها الباحث في النبر..²⁴⁸ ، وهذه وجهة نظر تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقراء؛ فما تفسير الباحث مثلاً لحذف الواو من "يؤتِر ← يتر" وإبدالها في "لَمْ *يُؤَخِّدْ ← لَمْ يَتَّخِذْ"، مع أن مقطعهما منبور في الحالتين حسب النظرية نفسها؟

2.6.2 - قواعد إبدال الواو خاصة:

القاعدة رقم (47): قاعدة إبدال الواو ياء بين كسرة وألف:

1.47- عندما تقع الواو شبه الصائتة بين كسرة وألف مدّ فإنها تقلب ياء، ما لم تجر الصيغة على المبدأ 6. والظاهر أن هذا الإبدال يحكمه قانون المماثلة، إذ هو تقريب الواو من الكسرة قبلها:

قا. (47) ؤ ← ئ \ ص =: — ا: ...

2.47- يمكن أن ترد الواو شبه الصائتة في السياق المحدد أعلاه في أربع صيغ من الأجوف الواوي هي (فِعَال، فِعَالَةٌ، إِفْتِعَال، إِنْفِعَال)، وفي 43 تأليفة مقطعية من صيغ الناقص الواوي متصلة بلا حقة التثنية أو لاحقة ج. مؤ. سا. (الجدول 9 -ب-)، وفي كل هذه السياقات تطبق قاعدة إبدال الواو ياء باطراد، مع استثناءات يمكن تبرير بعضها كالآتي:

1.2.47- في "طَوَال" (ج. طَوِيل (ة)) يبدو أن المتكلم العربي انساق مع المبدأ 6 فصحح الجمع حملا على مفردة، وكذلك الشأن في مثل "جَوَار" (مص. حَاوَر) حيث صحح المصدر حملا على فعله. وفيما عدا هاتين الحالتين فالكثير المطرد هو إعلال (فِعَال) من الأجوف الواوي مثل "قِيَام" و"جِيَاض" و"جِيَاغ" و"دِيَار".

2.2.47- أما مثل "إِجْتَوَار" فقد سبق لنا تعليق على بابه في (2.2.26-) ص 90- أعلاه.

3.47- رغم أن التأليفات المقطعية التي يمكن أن تطبق عليها هذه القاعدة كثيرة تقارب الخمسين - فإن سياقها ضمن السلاسل القاعدية محدود، حيث لا تأتي إلا في إحدى الرتبين الثالثة أو الرابعة مسبقة بالقواعد 97 أو 119 أو 123، خاتمة السلسلة في جميع الحالات. ونكتفي لها بمثالين أحدهما من الأجوف الواوي والآخر من الناقص الواوي:

²⁴⁸ بهاس 84 ب: 171.

²⁴⁹ ابن عصفور 79: 495. ويلاحظ أن باب "طَوَال" قليل جدا في حين أن باب "جَوَار" هو قياس مطرد. وينظر المبدأ 4 في ص 81 من هذا الكتاب.

س: 25	مراحل التعديل	إِنْفَعَال من (ح و ز) ← إِنْحِيَاZ					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل		اَـ : حـ	وَا : ز ح				(و)	11	*إِنْفَعَال
	1	اَـ : حـ	وَا : ز ح (و) →				→	12	
	2	اَـ : حـ	وَا : ز ح (و) →					119	
	3	اَـ : حـ	وَا : ز ح (و) →					+	
		اَـ : حـ	وَا : ز ح (و) →					47	إِنْفِيَال

س: 26	مراحل التعديل	تَفَاعُل + (ات) من (د ع و) ← تَدَاعِيَات					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل		تَـ : دَا	عَـ : وَا ح				(ات)	11	*تَفَاعُل + (ات)
	1	تَـ : دَا	عَـ : وَا ح (ا : ت) →				→	76	
	2	تَـ : دَا	عَـ : وَا ح (ا : ت) →					119	
	3	تَـ : دَا	عَـ : وَا ح (ا : ت) →					+	
		تَـ : دَا	عَـ : وَا ح (ا : ت) →					97	
		تَـ : دَا	عَـ : وَا ح (ا : ت) →					+	
		تَـ : دَا	عَـ : وَا ح (ا : ت) →					47	تَفَاعِيَات

وفي صيغة (إِسْتَفْعِلَا) من نفس الجذر (د ع و) طبقت القواعد نفسها باستثناء القاعدة 97 لعدم الحاجة إليها:

س: 26 ب **إِسْتَدْعِيَا (ا) 76 < 119 < 47 ← إِسْتَدْعِيَا (ا)**

4.47- يعالج القدماء ظاهرة إبدال الواو ياء بنظرة أوسع مما تحدده قاعدتنا هذه، مع اختلاف بينهم في بعض الجزئيات؛ فهذا ابن جني مثلاً يعتبر أن تصحيح الواو المتحركة هو الأصل وقلبها ياء هو الاستثناء، ولهذا اجتهد لتبرير قلب الواو في مثل "حِيَاض" و"عَاَزِيَة" فاكشف أن الأولى اجتمعت فيها خمسة أشياء.. وأن الثانية قلبت فيها الواو ياء "من قبل أنها وقعت لاما فضعفت، فقلبت .."، ولم يتعرض في هذا السياق لمثل "زِيَاَرَة" و"أَنْقِيَاد" و"أَجْتِيَار" و"قِيَام" مصدراً.. ، أما الأستراباذي فيوافقه بخصوص ما كانت الواو فيه لاما للكلمة، وكان أكثر دقة منه في تحديد ما تقلب واوه ياء من صيغ الأَجُوف الواوي، حيث شرطه بـ "أن تكون عين مصدرٍ مُعَلٍّ فعله، نحو (قَامَ قِيَاماً) أو عين جمعٍ مُعَلٍّ واحده..."

(*) ينظر الهامش 370 الآتي في الفصل السابع ص 177
250 ابن جني 85: 732، وهو يشترط لقلب الواو ياء أن تكون ساكنة وأن يكون ما قبلها مكسوراً بحيث إن تحركت الواو، أو زالت الكسرة من قبلها، صحت..
251 الأستراباذي 75: 3: 83 ويقارن بـ ابن عصفور 79: 495، 522، 528، 552؛ وكان الأستاذ عباس حسن أدق منهم جميعاً (ع. حسن 80: 4: 776).

ونشير هنا إلى أن مفهوم "المتحرك" عندهم يشمل ما جاء بعده حرف مدّ أيضاً، وهو الذي يعيننا في هذه القاعدة، أما المتحرك بحركة قصيرة فقد مر بنا بعضه في القاعدة 26، ويأتي بعضه في القاعدة 53.

القاعدة رقم (48): قاعدة إبدال الواو ياء عندما تسبقها أو تليها ياء شبه صائتة:

1.48- إذا تجاوزت الواو والياء شبه الصائتتين مطلقا ضمن صيغة صرفية ما، بأن تكون إحداهما قفلا لمقطع وتكون الأخرى صدرا للمقطع الذي يليه، فإن الواو تبدل ياء وتدغم في الياء الأخرى:

ق. 48) و ← ئ

2.48- يمكن أن تجاور الياء الساكنة وائاً شبه صائئة متصدرةً لمقطعها في حوالي 20 صيغة من صيغ التصغير المقيسة من الأجوف الواوي أو الناقص الواوي، وفي صيغة (فَيْعِل) من الأجوف الواوي، كما يمكن أن تجاور الواو الساكنة ياءً شبه صائئة متصدرة لمقطعها في إحدى عشرة صيغة من الليف المقرون، وفي كل تلك الصيغ تطبق قاعدة إبدال الواو ياء وإدغام مقطعيهما تطبيقاً مطرداً، باستثناء ما ورد مسموعاً من جواز مثل "جُدْيُول" و"أُسَيُود" بجانب "جُدَيْل" و"أُسَيْد" اللتين طبقت فيهما القاعدة ، وباستثناء حالتين تكون فيهما الأسقية للقاعدة 36، وحالة تكون فيها الأسقية للقاعدة 111 .

3.48- رصدنا تطبيق هذه القاعدة في سبع سلاسل قاعدية فوجدنا أنها تأتي في المرحلة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، مسبقة بالمبدأ 11 أو بإحدى القواعد 98 أو 119 أو 123، متبوعة دائماً بقاعدة الإدغام 123. وهذا تمثيل رمزي لسلسلتين قاعديتين تدخل في سياقهما القاعدة 48:

فَيْعِل من (ه و ن) ← هَيِّن					س: 27			
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	
*(ال)فَيْعِل	11		:	:	ن ح :	هـَ : —	ئَ : هـَ	الأصل 1 2 3
	11		:	:	ن ح :	هـَ : —	ئَ : هـَ	
	+					↓		
	48		:	:	ن ح :	ئَ : —	ئَ : هـَ	
	∨		:				↓	
(ال)فَيْل	123		:	:	ن ح :	ئَ : —	ئَ : هـَ	3

²⁵² يذكر النحاة لهذا الجواز شروطاً خاصة تحصره في هاتين الصيغتين على ما يبدو. ونظر: ع. حسن 80، 4: 695 (هـ 5)، 779، 780.

253 ينظر (3.36-) ص 110، (1.111-) ص 194، وكذا السلسلة 53 في الصفحة 152.

(*) ولا يختلف تعديل "دَلِيلَة" عن تعديل "الْهَيْئَة" إلا في أن سلسلة الأولى تبدأ بالقاعدة 85

س 28 : *دُ: لَئِئ: وُ: (..ة) ← دُ: لَئِئ: ئ: (..ة)

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	فَعْلَان من (ر و ي) ← رَيَّان					س: 29
			المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	
*فَعْلَان	11		:	:	ن ح	ئ ا	ر و	الأصل
	13		:	:	ن ح	ئ ا	ر و	1
	+						↓	
	48		:	:	ن ح	ئ ا	ر ئ	2
	∨						↓	
فَيَّان (فَيَّالان)	123		:	:	ن ح	ئ ا	ر ئ	3

4.48- تناول بعض قدماء اللغويين العرب مسألة الواو والياء في حال اتصالهما تناولا قريبا مما وصفناه في (1.48-)، إلا أنهم قد عجموا مفهومي "الواو" و"الياء" الساكنتين هنا ليشملا الواو والياء المديتين إضافة إلى الواو والياء شبيهي الصائتين ، وهكذا تناولوا مثل "مَرْمِي" و"صَبِي" على أنهما من قبيل إبدال الواو ياء ثم إدغام الياء في الياء ، بينما لا تدخل الصيغتان عندنا في مجال تطبيق القاعدة 48، بل في مجال قواعد أخرى .

ويبدو أن الدكتور د.عبده تسرع في صياغة قاعدته التي عنوانها بـ"مماثلة شبه علة لشبه علة" تسرعا أوقعه في إشكال المثال (الوحيد في نظره!) الذي يخالف قاعدته وهو "أَيَّام" ، ولو تأمل الباحث في صياغة ابن صياغة الحاجب للقاعدة لانتهى إلى صياغتنا المقترحة أعلاه في (1.48-) ولاكتشف أن "أَيَّام" ليس المثال الوحيد الذي تتحول فيه الواو إلى ياء مماثلة لياء أخرى قبلها مباشرة.

القاعدة رقم (49): قاعدة إبدال الواو شبه الصائتة ياء في صيغة (فَعَالِي) من الناقص:

1.49- في صيغة (فَعَالِي) ج.ت. ل(فَعِيلَة) من الناقص الواوي جرت عادة المتكلم العربي بإبدال الواو ياء من المقطع الأخير، ربما كقياس حملي على (فَعِيلَة) نفسها التي أبدلت فيها الواو ياء وفقا للقاعدة 51، أو على توهم أن لام الكلمة فيها ياء:

قا. (49) و ← ئ \ (...ص¹: 1: 3: #) (فَعَالِي: ج. فَعِيلَة)

²⁵⁴ ينظر: أمزوي 2000، ص142، الفقرة (2.2.3.2-)

²⁵⁵ الأسترايادي 75، 3: 139.

²⁵⁶ تنظر القواعد 5، 104، 108، 107.

²⁵⁷ عبده 83: 107.

²⁵⁸ في المصدر المذكور بالهامش 255 آنفا..

2.49- هذه القاعدة خاصة بصيغة (فَعَالِي) كما ذكرنا، بحيث لا تطبق على الصيغ الكثيرة التي قد تقع فيها الواو شبه الصائتة بين ألفين ثانيهما لاحقة أو جزء من لاحقة صرفية (ا: ... ، ات)، لأن هذه الصيغ تخضع للقاعدة 41، أما صيغة (فَعَالِي) فيبدو أنها مهملة في جذور الناقص مطلقا.

وأما نحو "عَلَاوِي" و"نَشَاوِي" فقد ظهرت فيها الواو بين ألفين حملا على ظهورها في المفرد "عِلَاوَة" و"نَشْوَان" على ما يبدو، أو لأن مفرده ليس (فَعِيلَة) كما نصصنا عليه في صياغتنا للقاعدة .

وسمع "هَدَاوِي" جمعا لـ "هَدِيَّة" من (ه د ي) فاعتبرها الأستراباذي شاذة، وذكر ابن منظور مرة أنها "لغة أهل المدينة"، ثم حكى عن أبي زيد أن "الهَدَاوِي لغة عليا معدّ، وسُفلاها الهَدَايَا" .

3.49- نظرا لأن هذه القاعدة خاصة بصيغة واحدة فإن سياقها ضمن السلاسل القاعدية محدود بما يمكن أن يطبق على هذه الصيغة من قواعد أخرى. وصيغة (فَعَالِي) من الناقص الواوي لا تتجاوز سلاسل تعديلها الممكنة ثلاثة: إحداها عندما تكون مجردة من اللواحق الصرفية، فتصدر بالمبدأ 18، والثانية عندما تضاف لياء المتكلم فتبدأ بالقاعدة 101، والثالثة عندما ينسب إليها فتبدأ بالسلسلة: 99ب < 119 < 123، وفي هذه الحالة الأخيرة لا ضرورة لتطبيق القاعدة 49، لأن شرط وجود الواو بين ألفين قد انتفى بتطبيق القاعدة 99ب، وبهذا يتعين تطبيق القاعدة 49 في سياقين اثنتين لاغير، تمثلهما كالاتي:

فَعَالِي من (م ط و) ← مَطَايَا					س:30
المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
5	4	3	2	1	
	:	:	ا : و	:	ط ا : (ال) مَـ
	:	:	ا : و	:	ط ا : (ال) مَـ
			↓		
	:	:	ئ ا :	:	ط ا : (ال) مَـ
				</	

4.49- تطرق ابن جني والأستراباذي إلى مسألة "مَطَايَا" ونحوها في أواخر باب تخفيف الهمزة انسجاما مع الاتجاه البصري الذي يعامل هذه الصيغة على أن وزنها (فَعَائِل) غير أن هناك اتجاه آخر كوفيا، ساندته الخليل ابن أحمد، يرى أن وزن "خَطَايَا" و"مَطَايَا" ونحوهما هو (فَعَالِي) وتختلف عندهم مراحل تعديل "مَطَايَا" طبقا للاتجاه المتبنى في وزنها الأصلي، فهي حسب الاتجاه البصري:

مَطَايُو ← مَطَايِي ← مَطَائِي ← مَطَاءِي ← مَطَايَا .

أما حسب الاتجاه الكوفي فتعديلها قد تم بأن "جعلت الواو في (خَشَايَا) على صورة واحدها، لأن الواو صارت ياء في (خَشِيَّة)" هكذا:

خَشَاوِي ← خَشَايَا

وبين الاتجاهين نقاش طويل لخصه ابن الأنباري في المسألة 116 من كتاب "الإنصاف". أما المحدثون فمنهم من يرى أن أمر "مَطَايَا" أسهل بكثير مما يظنه القدماء، لأن تخريجها ممكن بمرحلتين من الإتياع، حيث "كسرة الياء في (مَطَايُو) أبدلت فتحة مجانسة أو إتياعا للألف قبلها، ثم قلبت الواو ألفا إتياعا لحركة الياء..." :

مَطَايُو ← مَطَايُو ← مَطَايَا

ومنهم من يقترح أن "وزن فَعَائِل خاص بصحيح اللام كصَحِيْفَة، أما المعتل اللام أو المهموزها فوزنه (فَعَالِي) مثل قَضَايَا كما قال بذلك الكوفيون ومثل خَطَايَا" .

القاعدة رقم (50): قاعدة إبدال الواو شبه الصائتة ياء في المقطع الأخير من صيغ الناقص:

1.50- في الصيغ المقيسة من الناقص الواوي، عندما تقع الواو شبه الصائتة (لام الكلمة) في المقطع الأخير من أصل الصيغة، مسبقة بفتحة قبلها ، يكون مقطع تلك الفتحة مسبوqa -ولو بصفة غير مباشرة- بمقطع ثلاثي أو بمقطع ثنائي مدّي - فإن هذه الواو تبدل ياء كلما اتصل بالصيغة لاحقة صرفية لا تستدعي حذف تلك الواو. وقد يقتضي الأمر بعد ذلك تطبيق قواعد أخرى لتصحيح التأليف المقطعي للصيغة:

²⁶¹ الأستراباذي 75، 3: 60؛ الأنباري 61: 805.

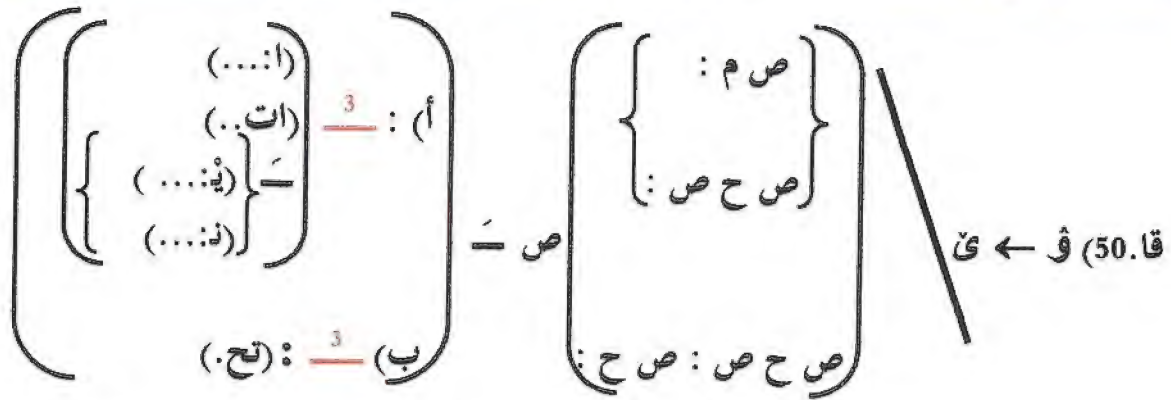
²⁶² ع-حسن 80، 4: 769 هـ 1. ونرى هنا أننا في غنى عن التعليق على هذه المراحل اكتفاء بالإشارة إلى مبدئنا رقم 8، ولما في بعض تلك المراحل من تعسف ظاهر.

²⁶³ الأنباري 61: 806.

²⁶⁴ أ. علي 68: 151؛ ونفس الرأي تقريبا في: النحاس 80: 48.

²⁶⁵ درويش 69: 154.

²⁶⁶ بأن تكون صدرا لمقطع مسبوq بمقطع فتحي ثنائي أو تكون قفلا لمقطع فتحي ثلاثي.



2.50- يصل عدد التاليفات المقطعية التي يمكن أن تقع فيها الواو شبه الصائتة لاما للكلمة بعد فتحة إلى 287 تأليفة (الجدول 9 -ب-، -ه-، -)، ولكن القيود المحددة في (1.50-) لا تنطبق إلا على 81 من تلك التاليفات. وفي استقصائنا للصيغ التي يمكن أن تطبق عليها القاعدة لم نصادف أي استثناء أو شذوذ في التطبيق، أما "المذروان" فهو من الألفاظ الملازمة للتثنية..

3.50- وبما أن تطبيق هذه القاعدة مقيد بمجاورة الواو للواحق صرفية معينة، فإن رتبته ضمن السلاسل القاعدية تكون ثلاثة أو أربعة لاغير. وهذه أمثلة لها:

س 32: يُفَعِّلُ (ان) من (د ع و) ← يُدْعِي (ان)

س 33: يَتَفَاعَلُ (ن) من (غ ز و) ← يَتَغَارَزُ (ن)

س 32م: إِفْتَعَلُ (تج.) من (ع ل و) ← إِعْتَلَى (تج.).

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	س: 32 مراحل التعديل				
			يُفَعِّلُ (ان) من (د ع و) ← يُدْعِي (ان) المقاطع والتعديلات				
			5	4	3	2	1
*يُفَعِّلُ (ا:...)	11	(ا:...)		:	ح	:	ئ
	76 ✓	(ا:...)		:	↓ و	:	ئ
	119 ✓	→		:	↓ و	:	ئ
يُفَعِّلُ (ا:...)	50			:	ئ (ا:...)	:	ئ

267 ينظر: سيبويه 75، 4: 387 ابن منظور 81: (ذ ر و).

(*) ومثلها: مُعْطَو (ات) ← مُعْطِي (ات)

س: 33									
يَتَفَاعَلُ(نُّ) من (غ ز و) ← يَتَغَاذِرُ(نُّ)									
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات						مراحل
			6	5	4	3	2	1	التعديل
*يَتَفَاعَلُ+(ن:...) (...)	11	(..نن)						ئَ : تَ : عَ : ا : زَ : وَ : ح :	الأصل
	85	(..نن)						ئَ : تَ : عَ : ا : زَ : وَ : ح :	1
	119	→	→					ئَ : تَ : عَ : ا : زَ : وَ : ح :	2
	123								
	50	{							ئَ : تَ : عَ : ا : زَ : وَ : ح :
4	5								

س:32م								
إِفْتَعَلَ(تح.) من (ع ل و) ← إِغْتَلَيْ(تح.).								
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	
*إِفْتَعَلَ+(تح.)	11	(تح.)				لَ : تَ : عَ	وْ : حَ :	الأصل
	76	"				لَ : تَ : عَ	وْ : حَ :	1
	✓							
	119	"				لَ : تَ : عَ	وْ : حَ :	2
	✓							
إِفْتَعَيْ(تح.)	50	"				لَ : تَ : عَ	وْ : حَ :	3

4.50- تناول سيبويه مسألة قلب الواو ياء في الصيغ التي تشملها قاعدتنا هذه فوجد أن هذا القلب يحدث "إذا كانت (فَعَلْتُ) على خمسة أحرف فصاعداً، وذلك قولك: اُغْزَيْتَ وَغَازَيْتَ وَاسْتَشْرَيْتَ"، وسأل الخليل عن السبب فأجابه بأن الماضي حمل على المضارع (يُغْزِي، يُغَازِي) في ذلك، فلاحظ سيبويه أن هذا التعليل لا يشمل مثل "تَغَازَيْتَ، تَرْجَيْتَ" التي لم تقلب الواو ياء في مضارعها، فعاد الخليل يبحث عن سبب آخر لذلك القلب..

(**) أهيئنا السلسلة بالمبدأ 4 إشارة إلى عدم تطبيق القاعدة 26 على لام الكلمة لخصوصية صيغة التوكيد. (ينظر المبدأ 1 في الفصل الرابع من هذا الباب ص 80).

أما "مُسْتَفْعَلَيْنِ" من (رض و) فسلسلة تعديليها هي: س 34: 85 < 119 < 50 < 3

ولم يخرج اللاحقون عن إطار هذا النقاش بين مؤسسي قواعد العربية، غير أن عبارتهم كانت أكثر دقة وحصرًا، فيقول الأسترباذي مثلاً: "تقلب الواو الرابعة فصاعداً، المفتوح ما قبلها، المتطرفة، ياء بشرطين..."، ثم يحاول أن يعلل ذلك بـ "وقوعها موقعاً يليق به التخفيف..."

وفي سياق استعراض جانب من هذا النقاش عند القدماء يورد "ج. بهاس" اقتراحاً من "بريم" يبدو أنه مستوحى من فكرة حمل الماضي على المضارع، وهو أن صيغة مثل "عَلَّيتُ" مرت بالمراحل الآتي:

الأصل: غَ - لَ - لَ - وُ: ثُ كما هو الشأن في المضارع

↓

← غَ - لَ - لَ - يَ: ثُ بقاعدة وُ ← يَ

↓

← غَ - لَ - لَ - يَ: ثُ بقاعدة تناوب الصوائت

وينبني اقتراح "بريم" هذا على أساس أنه في الصيغ "المشتقة" يصاغ الماضي عبر المضارع، بينما في الصيغ "اللامشتقة" يصاغ المضارع عبر الماضي، وهذا افتراض لا يغري الباحث المدقق بأن يتبناه، على الأقل بالشكل الذي عرضه به "ج. بهاس".

القاعدة رقم (51): قاعدة إبدال الواو شبه الصائتة ياء بعد الياء المدية:

1.51- إذا كانت الواو شبه الصائتة صدرًا لمقطع ما، وكان المقطع السابق قبلها مدياً يائياً، فإن الواو تبدل ياء شبه صائتة، مجانسة للياء المدية قبلها وتمهيدا للمائلة التامة بين حدي المقطعين بواسطة القاعدتين $104 < 123$:

قا. (51) وُ ← يَ \ ص ي: ³ ..

2.51- إن عدد التأليفات المقطعية التي تقع فيها أشباه الصوائت عموماً متحركة بعد الياء المدية يصل إلى 89 تأليفة لا يكون شبه الصائت فيها إلا لاما للكلمة (الجدول 9 - ج-)، وهذه التأليفات تكونها ثلاث عشرة صيغة بتنوع إعرابها ولواحقها الصرفية. وفي استقرار لأحوال هذه الصيغ وجدنا أن هناك صيغة واحدة تستثنى من تطبيق هذه القاعدة، وهي صيغة (تَفْعِيل) من الناقص التي اتجه المتكلم العربي في تعديلها الصوتي اتجاهها آخر يأتي وصفه بواسطة القاعدة 103 لاحقاً.

²⁶⁹ الأسترباذي 75، 3: 166.

²⁷⁰ Bohas 84 : 276.

²⁷¹ ومعهما "المشتقة" و"اللامشتقة" في التقليد الغربي عموماً يقصد بهما ذات اللواحق وغير ذات اللواحق على التوالي (ينظر (102 : 74 Mounin). متفاوتة في درجة خصوصيتها معجمياً، ومعظمها من صيغ التصغير، ولعل أخصبها، فَعِيل، تَفْعِيل، أَفَاعِيل.

3.51- أشرنا آنفاً في (1.51-) إلى أن هذه القاعدة تتبعها ضرورة القاعدتان 104 < 123، فلم يبق هنا إلا أن نذكر أنها تأتي في المرحلة الثالثة أو الرابعة في سياق سلاسل التعديل الصوتي للصيغ المعنية بها، مسبقة بالمبدأ 11 أو 13 أو بإحدى القواعد 85 و 119 و 123. وهذان مثالان من أمثلة تطبيقها:

س: 35				
فَعِيل من (ص ب و) ← صَيَّ				
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
	1 2 3 4 5			
الأصل	صَ : ب ي : و ح :	()	11	*فَعِيل
1 2	صَ : ب ي : و ح () :	→	12 ✓ 119	
	صَ : ب ي : و ح () :		51 ✓	
3	صَ : ب ي : و ح () :		104 ✓ 123	فَعِيَّ
4 5	صَ : ب ي : و ح () :			
س: 36				
أَفَاعِيل / ن (ه ج و) ← أَهَاجِي				
الأصل	ءَ : ه ا : ج ي : و ح :		11	*أَفَاعِيل
1	ءَ : ه ا : ج ي : و ح :		13 ✓	
2	ءَ : ه ا : ج ي : و ح :		15 ✓	
3 4	ءَ : ه ا : ج ي : و ح :		104 ✓ 119	أَفَاعِيَّ

4.51- أشرنا سابقاً في (4.48-) إلى أن القدماء عالجوا نحو "صَيَّ" مثلما يعالج نحو "سَيِّد"، وقد بينا هناك (ص 132) وجهة نظرنا في مذهبهم وأحلنا على مواضع أخرى من هذه الدراسة.

القاعدة رقم (52): قاعدة إبدال الواو شبه الصائتة ياء في (فُعُول) من الناقص:

1.52- في صيغة (فُعُول: ج.ت.) من الناقص الواوي استقل المتكلم العربي تجاور ثلاثة فونيمات متجانسة، فأبدل آخرها (وهو لام الكلمة) ياء شبه صائتة تمهيدا لتعديلات أخرى تضبطها القواعد 107 < 104 < 123:

قا. 52) و ← ئ \ [ص^٢ : ص^٣ : و^٣] (ج.ت.)

2.52- واضح من ضياغتنا للقاعدة أن تطبيقها ينحصر في صيغة واحدة هي (فُعُول) إذا كانت جمع تكسير من الناقص الواوي. ومعنى هذا أن هذه الصيغة نفسها إذا كانت مصدرا فإن القاعدة لا تطبق عليها، غير أن أبا عثمان المازني وأبا الفتح ابن جني يذكran أن قلب الواو ياء في (فُعُول) هذه واجب إذا كانت جمعا وجائز إذا لم تكن جمعا . ويبدو لنا أن عدم اطراد تطبيق هذه القاعدة في (فُعُول) المصدر إنما هو مسايرة للمبدأ 3، حتى يبقى الجمع متميزا عن المصدر باطراد تعديل صيغته، بل يمكن اعتبار ما سمع من مصادر الناقص الواوي معدّلا من قبيل تداخل اللغات (حيث يكون الجذر واويا ويائيا) ، أو من قبيل ما أبدلت واوه ياء "ليوافق رؤوس الآي" كما قال ابن خالويه .

وأما ما روي من مثل "بُحُو" و"بُهُو" (ج. بُحُو وبُهُو) فقد عده معظم اللغويين من باب الشذوذ خلافا للفرء ، كما عُد مثل "مُعِدِّي" و"مَرُضِي" من باب القياس الحملي (المبدأ 6 عندنا) .

وقد أجرينا إحصاء في "المعجم الوسيط" لما ورد على (فُعُول) من المصادر والجموع المقيسة من الناقص الواوي، فتوصلنا إلى ما نلخصه في الجدول رقم 10:

الجدول رقم (10) بما ورد من المصادر والجموع على (فُعُول) من الناقص الواوي

نوع الجذر وعده	موع الصيغة (فُعُول)	مصدر فقط	جمع فقط	مصدر	جمع	+	(ف/ئ)	(ف)	(ئ)
واوي فقط (59)	بالواو والياء	1	-	1	+	-	-	1	
	بالواو فقط	44	1	6	+	1	1	4	
	بالواو فقط	-	6	-	-	-	-	-	
واوي/يائي (33)	بالواو والياء	8	1	1	+	-	-	1	
	بالواو فقط	9	-	2	+	1	-	1	
	بالواو فقط	5	7	-	-	-	-	-	

فمن هذا الجدول يتبين:

2.52.1- أن عدد الجموع التي وردت بالياء فقط، منسجمة مع قاعدتنا هو 20 من 25 (= 80%).

2.52.2- وأن عدد المصادر التي وردت من الواوي الخالص بالواو فقط، منسجمة مع المبدأ 3 ومع

القاعدة أيضا، هو 50 من 52 (= 96%)

²⁷² المازني/ابن جني 54، 2: 122.

²⁷³ ينظر (3.2.52-) فيما يلي.

²⁷⁴ ابن خالويه 92، 2: 12، ويؤيد هذا التعليل أن المصدر الوحيد المعدل/عُثِي/ -خلافا للمبدأ 3- ورد في سورة مريم في سياق مصادر وجموع قياسها التعديل:

جُثِيًا: ج. ت، صُلِيًا (مض. ص ل و/ص ل ي)، وفي سورتي الملك/21 والفرقان/21 "عُثُو" مصدرا دون تعديل.

²⁷⁵ الأستراياذي 75، 3: 171.

²⁷⁶ ابن عصفور 79: 539.

3.2.52- وأن المصادر الواردة بالياء فقط / فُعِي / كانت كلها من الجذور الواوية/اليائية، أما من الجذور الواوية الخالصة فلم يرد من المصادر بالياء إلا اثنان وردا بالواو أيضا (عُتُو/عُيِّي، نُتُو/نُيِّي)، أما الأول فقد علقنا عليه في الهامش 274، وأما الثاني فلعل وروده بالياء ناتج عن عدم استعمال الجمع من جذره.

4.2.52- وأن الجموع التي وردت بالواو فقط -خلافا لقاعدتنا- لا تتعدى ثلاثة: أحدها / نُحُو / لم يرد من جذره مصدر، والثاني والثالث / أُبُو، غُدُو / ورد من جذريهما مصدر بالواو أيضا، ولعل هذه الثلاثة من باب ما عده الأستراباذي شاذًا (= 12 %) كما ذكرنا أعلاه.

3.52- تأتي هذه القاعدة في المرحلتين الثانية أو الثالثة، متبوعة بقواعد محددة كما ذكرنا في (1.52-)،

وكما يوضح المثال الآتي:

س: 37	مراحل التعديل	فُعُول من (ج ث و) ← جُيِّي					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل	جُ - ث و : و ح :						()	11	*فُعُول
1	جُ - ث و : و ح () :						→	12	
2	جُ - ث و : و ح () :							119	
3	جُ - ث و : و ح () :							52	
4	جُ - ث و : و ح () :							107	
5	جُ - ث و : و ح () :							104	
6	جُ - ث و : و ح () :							123	فُعِي

وقد تطبق القاعدة 97ب بعد المرحلة السادسة كما في "عَصِي":

س: 38 عَصُو ← 12 < 119 < 52 < 107 < 104 < 123 < 97ب ← عَصِي

4.52- قد ذكرنا في (2.52-) رأي المازني وابن جني في هذه المسألة كما ذكرنا رأي الأستراباذي في مثل "نُحُو"، ويلاحظ أنهم -بعد إبدال الواو الثانية ياء في مثل (*دُلُو)- يعاملون الصيغة كما يعاملون نحو (طَوِي وسَيُود) ، وقد علقنا على ذلك في (4.48-)، ص 132- أعلاه.

277 نفسه: 551، وينظر ص 139 أعلاه.

278 ينظر مثلاً: ابن عصفور: م. ن؛ ع. حسن 80، 4: 781.

القاعدة رقم (53): قاعدة إبدال الواو ياء بين الكسرة والفتحة:

1.53- في بعض الصيغ المقيسة قد تقع الواو شبه الصائتة بين الكسرة والفتحة إما مباشرة وإما بعد تطبيق القاعدة 97 ، وفي كلتا الحالتين تبدل الواو ياء مجانسة للكسرة قبلها:

قأ. 53) و ← ئ \ ... ص : — { :: — }
[ح:] (فُعِيل)

2.53- يصل عدد التأليفات المقطعية التي يحتمل أن تقع فيها الواو بين كسرة وفتحة إلى 84 تأليفة، تكون الواو لاما للكلمة في 82 منها، وعينا في اثنتين، ولا تكون فاء في أي منها.

أما الحالتان اللتان تقع فيهما الواو عينا للكلمة بين كسرة وفتحة فهما في الصيغتين (فَعَلَ، فَعْلَةٌ)، وهما لا تعدان عندنا مقيستين إلا في جموع التكسير. وقد أجرينا إحصاء في "اللسان" فوجدنا أن عدد الألفاظ الواردة فيه لا يتعدى 26 لفظا، ستة منها ليست جموعا، والعشرون الباقية موزعة كالاتي:

فِعْل	بالواو فقط :	5 ألفاظ
فِعْل	بالياء فقط :	5 ألفاظ
فِعْل	بالواو والياء :	3 ألفاظ
فِعْلة	بالواو فقط :	3 ألفاظ
فِعْلة	بالياء فقط :	2 لفظان
فِعْلة	بالواو والياء :	2 لفظان

ومن هذا التوزيع يتبين أن عدد الجموع الواردة بالياء فقط أو بالياء والواو تكون أغلبية (12 من 20) في حين أن التي وردت بالواو فقط هي الأقلية (8 من 20).

وقد حاول القدماء أن يفسروا هذا الازدواج في تعامل المتكلم العربي مع (فَعَلَ وَفَعَلَهُ) جَمْعَيْنِ من الأجوف الواوي، فقررروا أن "ما كان واحده مقلوبا فهو في الجمع مقلوب إذا انكسر ما قبله... فإن كسرت الواحد على (فَعَلَهُ) -وقد كانت الواو ظاهرة في الواحد- فأظهرها في (فَعَلَهُ).."، وعدوا مثل "ثَبْرَةَ" شاذًا. ولم يخرج من جموع "اللسان" العشرين عن هذا التفسير سوى "حَوْج: ج. حَاجَةٌ والجموع الواردة بالواو والياء. واستخلاصا مما سبق يبدو لنا أن هاتين الصيغتين تشملهما قاعدتنا هذه -53-، أما الألفاظ الثمانية التي لم تطبق عليها فيمكن قبول تفسير القدماء في شأنها، أي أن الناطق بها انساق فيها عفويا مع القياس الحملي (المبدأ 6 عندنا) فأظهر فيها الواو كما ظهرت في مفرداتها، متجاوزا بذلك القاعدة 53.

²⁷⁹ قيدنا هذا الإبدال بوقوع الفتحة بعد الواو، لأنها حالة لا تشملها القاعدة 26 كما مر بنا في (2.26-) والهامش 151 (الفصل الخامس من هذا الباب).

280 التجأنا إلى هذا الإحصاء محاولة منا للحسم في نقاش القدماء حول سبب إعلال بعض ما ورد على الصيغتين دون بعض.

²⁸¹ المازني/ ابن جني 54، 1: 344؛ وينظر أيضا: ابن عصفور 79: 471.

ولم نعر على أي استثناء فيما يخص تطبيق القاعدة على صيغ الناقص الواوي العديدة، سوى لفظ "أَقْرُوْة" الذي ذكر ابن منظور أنه "نادر من جهة الجمع والتصحيح"، أما [فُعَيْل] منه فقد أشرنا في صياغتنا للقاعدة إلى أنها غير مقيدة بفتح الواو.

3.53- تطبق هذه القاعدة في المراحل: الثانية أو الثالثة أو الرابعة مسبقة بالمبدأ 16 أو بإحدى القواعد 85،

97، 119، 123. وهذه أمثلة لها من خلال ثلاث صيغ:

س: 39					
المراحل التعديل	المقاطع والتعديلات				
	1	2	3	4	5
الأصل	ءُ د	ن	ح	:	:
1 2 3	ءُ د	ن	ء (ت):	:	:
	ءُ د	ن	ئ (ت):	:	:
	ءُ د	ن	:	:	:
س: 40					
المراحل التعديل	المقاطع والتعديلات				
	1	2	3	4	5
الأصل	مُس	تَد	ع	ح	:
1 2 3	مُس	تَد	ع	و (ن):	:
	مُس	تَد	ع	ئ (ن):	:
	مُس	تَد	ع	:	:
س: 41					
المراحل التعديل	المقاطع والتعديلات				
	1	2	3	4	5
الأصل	تَ	عَا	لَ	و ح	:
1 2 3	تَ	عَا	لَ	و	:
	تَ	عَا	لَ	و	:
	تَ	عَا	لَ	ئ	:

282 ابن منظور 81: (ق ر ا).

(*) ينظر الهامش 370 في الفصل السابع

وفي تطبيقها على [فُعِّل] تنظر السلسلتان 85، 86 في الفصل الثامن.

4.53- يرى ابن جني أن الأصل في قلب الواو ياء أن تكون الواو ساكنة غير مدغمة بعد كسرة، بحيث "إن تحركت الواو، أو زالت الكسرة من قبلها، صحت". ودفعاً للاعتراض عليه بمثل "عَازِيَة" يعلل إبدال الواو فيها ياء بقوله: "إنما أعل ذلك وإن كان متحركاً من قبل أنه لام الفعل، فضَعُف...". وقد سبق في (2.53-) تفسيره لمثل "قِيم".

القاعدة رقم (67):²⁸⁶ قاعدة إبدال الواو ياء في صيغة (الفُعْلَى: مؤ. الأَفْعَل):

1.67- في صيغة (الفُعْلَى: مؤ. الأَفْعَل) من الناقص الواوي اعتاد معظم المتكلمين العرب أن يبدلوا الواو - حين تكون لاما للكلمة - ياءً تخفيفاً من ثقل الواو مع قربها من ضمة الفاء قبلها:

$$\text{قا. (67)} \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{ص}^1 \text{ ـ } \text{ص}^2 : \text{ـ}^3 \\ \text{ـ} : \text{ـ} \text{ (ي..)} \end{array} \right\} \text{ (مؤ. الأَفْعَل)} \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{ـ} : \text{ـ} \text{ (ي..)} \\ \text{ـ} : \text{ـ} \text{ (ي..)} \end{array} \right\} \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{ـ} : \text{ـ} \text{ (ي..)} \\ \text{ـ} : \text{ـ} \text{ (ي..)} \end{array} \right\}$$

2.67- يرى ابن السكيت أن إبدال الواو ياء في (الفُعْلَى) هذه "ليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: القُصَوَى، فأظهروا الواو، وهو نادر، وتميم وغيرهم يقولون: "القُصَيَا"، ويعد ابن الحاجب في "الشافية" نحو "القُصَوَى" شاذاً.

3.67- تأتي هذه القاعدة تابعة للمبدأ 18 أو للقواعد المرتبطة باللواحق الصرفية التي تقبلها الصيغة المعنية. فـ "الدُّنْيَا" مثلاً و "العُلَيَّات" تمران بالمراحل الآتية:

س: 42	مراحل التعديل	الفُعْلَى من (د ن و) ← الدُّنْيَا					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل		(ال) دَ نَ	: و ا	:	:	:		18	(ال) *فُعْلَى
	1	(ال) دَ نَ	: و ا	:	:	:		18	
			↓					✓	
	2	(ال) دَ نَ	: ي ا	:	:	:		67	(ال) فُعْيَا

²⁸³ ابن جني 85: 732؛ وينظر الأستراباذي 75، 3: 83.

²⁸⁴ ابن جني م.ن: 587؛ الأستراباذي: م.ن.

²⁸⁵ ص 141 أعلاه.

²⁸⁶ هذه من القواعد التي استدركتها بعد الترقيم الأصلي لقواعد هذا الفصل، ولذلك كان رقمها من بين الأرقام التي تركناها فارغة لهذا الغرض، واقتضى التتابع المنطقي المخطط للقواعد أن ترتب - هي والقاعدة 68 - هنا بين القاعدتين 53 و 54.

²⁸⁷ ابن منظور 81: (ق ص ١).

²⁸⁸ ابن الحاجب 75، 3: 177، أما "خُزَوَى" التي ذكرها في نفس السياق فليست مؤنث (الأَفْعَل)؛ وينظر أيضاً: ابن عصفور 79: 545.

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	الفُعْلَى + (ات) من (ع ل و) ← الغَلِيَّات					س: 43
			المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
(ال) *فُعْلَى + (ات)	18	(ات)	5	4	3	2	1	الأصل
	98 √ 119 +	→		:	:	ا: و	ا: و	{ 1 2
(ال) فُعْلِيَّات	67			:	ا: و	ا: و	ا: و	3

4.67- يتفق القدماء على أن الواو تقلب ياء في هذه الصيغة، ولكنهم اختلفوا في اسميتها أو وصفيتها، إذ يعتبرها سيويه وكثير من النحاة اسما (أو صفة استعملت استعمال الأسماء)، بينما يعتبرها ابن السكيت "من النعوت"، وكذا ابن مالك ، وقد حاولوا تبرير قلب الواو ياء في هذه الصيغة تبريرات بعيدة جدا عن طبيعة اللغة، كالتبرير الذي يعتبر قلب الواو ياء في (الفُعْلَى) "كالعوض عن قلب الياء واوا في (فُعْلَى) اسما من الناقص اليائي..."

القاعدة رقم (68): قاعدة إبدال الواو المضعفة ياء مضعفة في (فُعْل) من الأجوف:

1.68- في صيغة (فُعْل: ج. فَاعِل) من الأجوف الواوي اعتاد بعض المتكلمين العرب على إبدال الواو المضعفة ياء مضعفة تخفيفا من التماثل الزائد عن المألوف عندهم (ضمة بعدها واوان):

قا. 68: و: و (←) ي: ي \ [ص: 2: 2: ص: 3] (ج. فَاعِل)

2.68- لما سمع عن العرب من (فُعْل) المبدلة واوها ياء قدر يكفي لاعتبار ذلك الإبدال جائزا، ولم يسمع مثل ذلك في الصيغ الأخرى التي تتضمن واوا مضعفة - اعتبر اللغويون ما سمع من غير (فُعْل) مبدل الواو شاذا مثل "نِيَامٌ وَصِيَّاعٌ وَقِيَّامٌ"

3.68- تأتي هذه القاعدة بعد المبادئ والقواعد المرتبطة بالإعراب أو اللواحق الصرفية التي تقلبها صيغة (فُعْل) المعنية، ف"جَيْعٌ" في بيت الحادرة مثلاً قد عُدِّل هكذا:

289 ابن منظور 81: م. ن؛ ابن عصفور 79: 544؛ الأسترابادي 75: 177؛ ع. حسن 80، 4: 778، 779 وهوامشهما.
290 ابن عصفور 79: 545؛ الأسترابادي 75: 176، ولم نضع قاعدة لقلب الياء واوا في (فُعْلَى) الاسمية لأنها ليست من الصيغ المقيسة عندنا.
291 ينظر الهامش 286 أعلاه.
292 وهي كثيرة أغلبها من مشتقات (فُعْل، تَفْعَل).
293 ابن جني 54، 2: 4، 5؛ ابن منظور 81: (ص و غ، ق و م).
294 ابن جني م. ن: ص 3، والبيت هو: وَمُعْرَضٌ تَغْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبَخْتُ لِرَهْطِ جَيْعٍ؛ وقد روي بلفظ "جُوعٌ" في عدة مصادر.

س: 44					مراحل التعديل
فُعْل من (ج وع) (←) جُيْع					
المقاطع والتعديلات					
الميزان الصرفي	ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	5 4 3 2 1	
فُعْل	11	(ن) ↓		ج ح ↓	الأصل
	17	∅		ج ع	1
	(+)			(↓ ↓ ↓)	
فُعِل	68			ج ع	2

4.68- أورد سيبويه هذه المسألة في باب ما تقلب فيه الواو ياء دون أن تسبقها كسرة أو تجاورها ياء، وقال بعد ذكر الأمثلة والاستثناءات: "إذ لم يكن القلب الوجهة في (فُعِّل). ولغة القلب مطردة في (فُعِّل)".

القاعدة رقم (54): قاعدة إبدال الواو همزة قبل ضمة أو واو مد:

1.54- في اللسان العربي تعد الواو شبه الصائتة أنقل من الياء كما تعد الضمة أثقل الحركات ، ومن هنا يعد المقطع المكون من هذين الفونيمين / وُ / أنقل المقاطع عند المتكلم العربي، فيميل إلى تخفيفه - كلما سمح له المبدأ 3- بتطبيق قواعد التعديل الصوتي المناسبة، كالقواعد 26 أو 41 أو 43 أو غيرها، وحينما يحول المبدأ 3 أو غيره دون تطبيق تلك القواعد يكتفي بعض المتكلمين أحيانا بتعديل بسيط لهذا المقطع بواسطة القاعدة 54، أي بإبدال الواو شبه الصائتة همزة حينما تكون فاء أو عينا للكلمة متبوعة بضمة أو بواو مدّية بعد صامت سالم:

قا. 54) ؤ (←) ء \ { # } : { : (ص) : ص.. } { و : ص.. } (ؤ ص ص) أو (ص ف ص)

²⁹⁴ ابن جني م. ن: ص 3، والبيت هو: وَمُعَرَّضٌ تَغْلِي الْمَرَجِلُ نَحْتَهُ عَحَلْتُ طَبَخْتَهُ لِرَهْطٍ جِيعٍ؛ وقد روي بلفظ "جَوْع" في عدة مصادر.

(*) إشارة إلى حذف التنوين وفق مقتضى القافية

295 سيبويه 75، 4: 362 وينظر الهامش 293 أعلاه.

²⁹⁶ ينظر: أمزوي 2000، ص 73 (أ. 3.2، ب. 3.2).

297 سُنري في القاعدة 56 أن هناك حالات يلتزم فيها جميع المتكلمين إبدال الواو المضمومة همزة .

2.54- يستخلص من الجدول 9 أن الواو المتبوعة بضممة أو بواو مدّية يمكن نظريا أن تقع في 39 تأليفة مقطعية من المثال الواوي و 14 من الأجوف الواوي ، غير أن ما روته كتب اللغة مما أبدلت واوه همزة لا يشمل كل تلك التأليفات، ومع ذلك فقد اعتبر اللغويون هذا الهمز جائزا بشروط حددوها بطريقتهم الخاصة .

ولا مجال للحديث عن الاستثناء أو الشذوذ في تطبيق هذه القاعدة، لأنها من القواعد التي لم يتفق كل المتكلمين على تطبيقها كما ذكرنا في (1.54-)، وقد ورد في القرآن الكريم مثلا "أُقْتَت" (المرسلات/11، قراءة السبعة باستثناء أبي عمرو)، كما ورد فيه "وُعِدْنَا" (المؤمنون/84، النمل/70) و"وُورِي" (الأعراف/19) .

3.54- ترتب هذه القاعدة بعد المبادئ والقواعد المتعلقة بالإعراب أو باللواحق الصرفية، فتأتي في المراحل: من الثانية إلى السادسة خاتمة السلسلة في الغالب:

س: 45				
فُعْلُ + (ث) من (و ق ت) (←) أُقْتَت				
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات			
	1	2	3	4
الأصل	وُ	ق	ح	:
{ 1 2 }	وُ	ق	ت	:
	↓			
3	ء	ق	ت	:
س: 46				
فَعُول من (ق و ل) (←) قُؤُول				
الأصل	ق	و	ل	:
1	ق	و	ل	:
	↓			
3	ق	ء	ل	:

²⁹⁸ أما الناقص فلا علاقة له بهذه القاعدة، كما هو واضح من تمثيلها الرمزي.

²⁹⁹ سيبويه 75، 4: 237، 331، 351؛ ابن جني 54، 1: 212، 214، 218، 284؛ ابن عصفور 79: 332؛ الأسترايادي 75، 3: 204.

³⁰⁰ وذكر ابن جني أن صيغة (فُعْل) من الأجوف الواوي يجوز همزها وإن لم يسمع (ابن جني 54: 339).

(*) في قراءتها الأخرى ينظر: النحاس 85، 5: 115.

(**) في هذا البيت من الشعر لكعب بن سعد الغنوي: وما أنا، للشيء الذي ليس نافع، وَيَقْضَبُ منه صاحبي، بِقُؤُول (ابن منظور 81: ق و ل)

(**) إشارة إلى حذف التنوين وفق مقتضى القافية

3.56- ويأتي تطبيق القاعدة بعد مبادئ وقواعد الإعراب أو اللواحق الصرفية، فتأتي في المراحل: من الثانية إلى السابعة، وهذه بعض أمثلتها:

الفَوَاعِل من (و ق ي) ← الأَوَاقِي ^(*)					س: 47				
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل	
			5	4	3	2	1		
*(ال)فَوَاعِل	11		:	ح	ق	:	و	أ	الأصل
	15/13 ✓		:	ح	ق	:	و	أ	1
	26		:	ح	ق	:	و	أ	2
	90 +		:	ح	ق	:	و	أ	3
			:	ح	ق	:	و	أ	4
(ال)أَوَاعِي	56		:		ق	:	و	أ	5
فُعْلَى + (ات) من (و و ل) ← أُولَيَّ(ات)					س: 48				
*فُعْلَى + (ات)	18	(ات)	:			:	و	أ	الأصل
	98 ✓ 119 +	→	:			:	و	أ	{ 1 2
	56 ✓		:			:	و	أ	3
	39 ✓		:			:	و	أ	4
	90		:			:	و	أ	5

4.56- قال سيبويه: "وإذا التقت الواوان أولا [أبدلت] الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطردا إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل لأنهما أثقل من الواو والضمة.." ^(*)

(*) في بيت شعر لمهلل: ضَرَبَتْ نَحْمَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَنْتَكَ الْوَاقِي (ابن جني 85: 800 وهامشها)

(**) في بيت شعر لكشاجم: تُنْشِطُنِي أُخْرَيَاتُ الشَّبَابِ وَتُقْتَادُنِي أُولَيَاتُ الْكِبَرِ (ديوانه: ص 180)

(***) في هذه السلسلة يمكن تطبيق القاعدتين 39 < 90 في المرحلتين الثالثة والرابعة فيصبح إبدال الواو الأولى همزة بمقتضى القاعدة 54: س 48 ب: 98 < 119 + 39 < 90 (<) 54.

³⁰⁵ سيبويه 75، 4: 333 وينظر أيضا: ابن جني 54، 1: 217.

وقد سبق في نهاية (4.54-) رأي للدكتور ع.ص. شاهين في مسألة إبدال الواو همزة في أول الصيغة دون أن يميز بصراحة بين حالات الجواز وحالات الوجوب، وقد أنكر أن تكون هناك واو ثانية في "وُولِي"، حيث يرى أنها ضمة طويلة جاءت تعويضا إيقاعيا عن العين الساقطة"، دون أن يفسر سبب سقوط العين .

القاعدتان رقم (60/59): قاعدتا إبدال الواو ياء أو ضمة في (يَفْعَل) من المثال الواوي:

1.60/59- في بعض اللهجات العربية القديمة تعدل صيغة (يَفْعَل) من المثال الواوي فتنتطق بصورة (يَيْعَل أو يَاعَل)³⁰⁷. وهذان تعديلان يمكن تفسير أولهما بسلسلة من القواعد من بينها القاعدة 59 التي تقضي بإبدال الواو ياء، ربما تخفيفا من ثقل الواو عند أصحاب هذه اللهجة:

قا. 59) و (←) ئ \ [صَ َ 1 : صَ 2 َ (.) :] (يَفْعَل)

ويمكن تفسير التعديل الآخر (يَاعَل) بسلسلة أخرى من القواعد، من بينها القاعدة 60 التي بمقتضاها تبدل الواو ضمة تدمج مع الفتحة قبلها (قا. 90) لتصبحا ألفا مدّية:

قا. 60) و (←) ئ \ [صَ َ 1 : صَ 2 َ (.) :] (يَفْعَل)

2.60/59- ولا مجال للبحث عن الاستثناء في تطبيق القاعدتين لأنهما بنفسهما استثناءان التزمتهما ففتان من العرب غير أهل الحجاز كما ذكر سيبويه ، غير أن المبرد ذكر أن أصحاب "يَاَجَل" يقولون أيضا "يَاتَزِن" فيطبقون القاعدة 60 على غير (يَفْعَل) أيضا.

3.60/59- وكلتا القاعدتين مرحلة من مراحل تعديل (يَفْعَل) وفق اتجاه أصحاب كل من اللهجتين كما يتضح من السلسلتين القاعديتين 49 و 50:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	يَفْعَل من (و ج ل) (←) يَيْجَل					س: 49
			المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
يَفْعَل	11				ح : ل	ج : َ	ئ : َ 1	الأصل
	11				ح : ل	ج : َ	ئ : َ 1	1
	(+)						(↓)	
يَيْعَل	59				ح : ل	ج : َ	ئ : َ 2	2

306 ع.ص. شاهين: م.ن.

307 وستأتي في القاعدة 94 لهجة ثالثة: "يَيْعَل".

308 سيبويه 75، 4: 111؛ لكن المبرد عكس الأمر فنسب "يَاَجَل" لأهل الحجاز (الهامش الآتي).

309 المبرد 63، 1: 90، 91.

		يَفْعَل من (و ج ع) (←) يَأْجَع					س: 50
		المقاطع والتعديلات					مراحل
							التعديل
		5	4	3	2	1	
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد						الأصل
	يَفْعَل	11	:	: ع ح	: جَ -	: وَ -	
		15	:	: عَ -	: جَ -	: وَ -	1
	(+)		:	: عَ -	: جَ -	: وَ -	
	60	:	: عَ -	: جَ -	: وَ -	: وَ -	2
	v		:	: عَ -	: جَ -	: وَ -	
يَاْعَل	90	:	: عَ -	: جَ -	: وَ -	: وَ -	3

4.60/59- يعد معظم اللغويين مثل "يَيْجَل وَيَاجَل وَيِيْجَل" لهجات عربية كما ذكرنا في (1.60/59-).
وكما سنذكر في القاعدة 94 لاحقا، ومنهم من يعد هذه الاستعمالات شاذة كابن الحاجب في الشافية ،
وكلهم يفسرها بـ "كراهية الواو مع الياء"، تلك الكراهية التي جعلت بعض المتكلمين يبدلون من الواو ياء،
وبعضهم يجعلونها ألفا لانفتاح ما قبلها، ثم حُمِلَ (تَفْعَل وَنَفْعَل وَأَفْعَل) على (يَفْعَل)... .
ومن الباحثين المحدثين من أورد مثال "ياجل" في سياق نظرية التطور في الصيغ المعتلة، تلك النظرية
التي تفسر ما حدث في مثل هذه الصيغة هكذا:

يَوْجَل ← يَوْجَل ← يَاجَل

3.6.2- قواعد إبدال الياء الواو في المنسوب إليه من الناقص اليائي:

القاعدة رقم (61): قاعدة إبدال الياء واوا في المنسوب إليه من الناقص اليائي:

1.61- من نتائج اتصال لاحقة النسب (ي..). ببعض الصيغ المقيسة من الناقص اليائي أو اللفيف أن
يائه (لام الكلمة) تبدل واوا شبه صائتة، للتخفيف من توالي أربع متجانسات أو أكثر في تأليفة مقطعية
واحدة، ويكون هذا الإبدال واجبا إذا كان المقطع السابق ثنائيا حركيا أو مدّيا يائيا³¹³ أو ثلاثيا قفله شبه
صائت، وفي غير هذه الشروط قد يكون إبدال الياء واوا على سبيل الجواز كما في القاعدة 63، أو تبقى
الياء على حالها دون إبدال:

(*) في رجز رواه أبو حيان التوحيدي في (الإمتاع والمؤانسة ج: 3: 55): بقس الطعائم الحنظل المبسلُ يَأْجَعُ منه كبدي وأكسلُ

³¹⁰ ابن الحاجب 75، 3: 88، وينظر تعليق الشارح عليه في ص 92.

³¹¹ سيويه: م.ن؛ المازني/ ابن جني 54، 1: 202؛ ابن السراج 87، 3: 254؛ ابن عصفور 79: 432.

³¹² نقصد الدكتور إ. أنيس الذي ذكرنا نظريته من قبل في (4.26-) ص 94 وهامشها؛ وليس الدكتور ر.ع. التواب يبعد عن هذه النظرية حين ساق هذه الصيغة نفسها في معرض حديثه عما سماه "انكماش الأصوات المركبة" باعتباره ظاهرة من ظواهر السهولة والتيسير في اللغة (ع. التواب 75: 198)؛ وينظر (4.94-) لاحقا.

³¹³ ينظر الهامش 385 الآتي لاحقا، ص 184.

قا. 61) ئ ← و \ ص { ح ي ح ش } : 3 - (ي..)

2.61- من الناحية المبدئية يمكن تطبيق هذه القاعدة في جميع الصيغ الاسمية المستوفية لشروطها، إذا كانت قابلة لللاحقة النسب، وهي صيغ كثيرة تقارب الثمانين صيغة³¹⁴، فإذا سمع تطبيقها على أي صيغة لم تستوف الشروط اعتبر ذلك شذوذاً مثل "قَرَوِيٍّ وَزَنَوِيٍّ" في النسب إلى "قَرَنِيَّةً وَزَنِيَّةً"، مع خلاف جزئي في ذلك بين سيبويه والخليل من جهة ويونس بن حبيب من جهة أخرى...³¹⁵، وفي بعض حالات وجوب تطبيق هذه القاعدة قد يسمع عن بعض العرب تجاوزها بواسطة القاعدة 26 وتوابعها كما في النسب إلى مثل "القاضي"، حيث سمع "القاضي" بجانب "القاضي"³¹⁶

3.61- تأتي هذه القاعدة ضمن سلسلة من القواعد الأخرى المرتبطة باللاحقة النسب في صيغ الأسماء وهي القواعد: 86 < 119 < 123، 36، 95، 111، 112، [115]، وفي جميع الحالات تكون القاعدة 61 مسبقة بالقواعد الثلاث الأولى فتأتي بعدها مباشرة في أغلب الحالات، أو مفصولة عنها بالقاعدة 111 في حالات خاصة كما في التمثيلات الآتية لبعض سلاسلها:

س: 51	مراحل التعديل	فَعْلَة + (ي..) من (ب ن ي) ← بَنَوِيٍّ					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل	1	ب - ن : ئ -	و -	(ة..)	→ :	→ :	→	11	*فَعْلَة + (ي..)
				↓				[115]	
	2	ب - ن : ئ -	و -	→ (ئ:ئ..)	→ :	→ :	→	86	↓
	3	ب - ن : ئ -	و -	→ (ئ:ئ..)	→ :	→ :	→	119	↓
	4	ب - ن : ئ -	و -	→ (ئ:ئ..)	→ :	→ :	→	61	↓
	5	ب - ن : ئ -	و -	→ (ئ:ئ..)	→ :	→ :	→	111	↓
	6	ب - ن : ئ -	و -	→ (ئ:ئ..)	→ :	→ :	→	119	↓
	7							3	فَعْوَة (ي..)

³¹⁴ وذلك لأن حوالي 40 صيغة اسمية - من مجموع الصيغ الاسمية المقيسة الـ 120 - لا تطبق عليها هذه القاعدة لعدم استيفائها للشروط المذكورة في (1.61-).

³¹⁵ سيبويه 75، 3: 347؛ الأسترباذي 75، 2: 48.

³¹⁶ ينظر ع. حسن 80، 4: 720.

(*) هذا هو اتجاه يونس بن حبيب في النسبة إلى "بَنِيَّةً" ونحوها؛ أما قياس سيبويه فيقف عند المرحلة الثالثة: بَنِيٍّ (ينظر الهامش 315). وإنهاء السلسلة بالمبدأ 3 إشارة إلى عدم تطبيق القاعدة 26 مع توفر شروطها؛ وأما "بَنَوِيٍّ" التي نستعملها الآن فهي من قبيل الخطأ الشائع أو القياسات المستحدثة كالـ "وَحَدَوِيٍّ" والـ "تَعَبَوِيٍّ". ينظر: ع. حسن 80، 4: 718 (هـ 1)

س: 52					فَاعِل + (ي..ي) من (ق ض ي) ← قَاضِي	
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي		
					1	2
الأصل	ق ١ : ض - : ي ح :	(ي..ي)	11	*فَاعِل + (ي..ي)		
1	ق ١ : ض - : ي ح :	→	86	↓		
2	ق ١ : ض - : ي ح :		119			
3	ق ١ : ض - : ي ح :		61			
4	ق ١ : ض - : ي ح :		95			
5	ق ١ : ض - : ي ح :		3			

س: 53					فَعْلَة + (ي..ي) من (ط و ي) ← طَوِي	
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي		
					1	2
الأصل	ط ١ : و : ي - : (ة..ة) ← :	∅ ← (ي..ي)	[115]	*فَعْلَة + (ي..ي)		
1	ط ١ : و : ي - : (ة..ة) ← :	"	86	↓		
2	ط ١ : و : ي - : (ة..ة) ← :	→	119			
3	ط ١ : و : ي - : (ة..ة) ← :		123			
4	ط ١ : و : ي - : (ة..ة) ← :		111			
5	ط ١ : و : ي - : (ة..ة) ← :		119			
6	ط ١ : و : ي - : (ة..ة) ← :		61			
7	ط ١ : و : ي - : (ة..ة) ← :		3			

(*) ينظر: (1.95-) والهامش 361 لاحقا. وإنهاء السلسلة بالمبدأ 3 إشارة إلى عدم تطبيق القاعدة 26 مع توفر شروطها.

(**) جاء تطبيق القاعدة 111 هنا عوضا عن القاعدة 48 التي ستؤدي إلى ظهور أربع باءات بينها كسرة... وينظر الهامش (*) في الصفحة السابقة.

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	فعل + (ي..) من (ع م ي) ← عَمَوِيّ					س: 52م
			المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	
*فَعْل + (ي..)	11	(ي..)	:	:	ح	ئ	ع	الأصل
	86	"	:	:	ئ	م	ع	1
	119	→	:	:	ئ	م	ع	{ 2 3 }
	123		:	:	ئ	م	ع	
	61		:	:	ئ	م	ع	
	95		:	:	ئ	م	ع	4
فَعَو (ي..)	3		:	:	ئ	م	ع	{ 5 6 }

4.61- لم يختلف القدماء في وجوب مجيء الواو المكسورة قبل ياء النسب في كثير من الصيغ المنسوبة إليها وإن اختلفوا جزئياً في بعض الحالات كما ذكرنا في (2.61-)، غير أن أصل هذه الواو قد يختلف بيننا وبينهم، حيث الواو في "رَحَوِيّ، عَصَوِيّ، عَمَوِيّ" كلها مقلوبة عن الألف عندهم ، بينما نعتبرها نحن أصلية في "عَصَوِيّ" ومبدلة من ياء في "عَمَوِيّ" و "رَحَوِيّ".

القاعدة رقم (62): قاعدة إبدال الياء واوا في صيغة (فَعْل) من الناقص اليائي:

1.62- عندما يراد صوغ (فَعْل) من الناقص اليائي لغرض المبالغة والتعجب فإن ياءه تبدل واوا لمجانسة الضمة قبلها:

قا. (62) ئ ← و \ [ص¹ ص²: ص³] (فَعْل)

2.62- هذه القاعدة اصطنعناها كما اصطنع القدماء تلك الصيغة المعنية بها (فَعْل) الدالة على المبالغة والتعجب، والتي لا يقاس منها مضارع ولا أمر ، ونظراً لندرة استعمال هذه الصيغة فقد بدا لنا أن اللفظين اللذين روتهما المعاجم مصطنعان أيضاً، ويدخلان في نطاق المبالغة وهما "بَهُوَ الرجل ونَهُوَ" إذا بلغ الغاية في البهاء والنهي، وهناك صيغ اسمية من الناقص اليائي قد تقع فيها الياء متحركة بعد ضمة ولا تطبق فيها هذه القاعدة بل القاعدة 97 كما سيأتي.

³¹⁷ وقد يعتبرونها مقلوبة عن ياء بينما هي عندنا أصلية كما في "مَحَوِي" في النسب إلى "شَح". ينظر السيوطي 85، 1: 41.

³¹⁸ أخذنا بتغليب ابن منظور نقلاً عن مصادره جانب (ر ح ي) على جانب (ر ح و)؛ وينظر الأستراباذي 75، 2: 17.

³¹⁹ لأن (فَعْل) لا يصاغ أصلاً من الناقص اليائي، و"نَهُوَ" من النوادر. ينظر ابن جني 54، 2: 112؛ الأستراباذي 75، 1: 76.

³²⁰ ابن جني 52، 2: 348.

3.62- ولهذا فهذه القاعدة يتحدد سياقها في تبعيتها للقواعد: 85 أو 85 < 119 أو 76 < 119، وهذا نموذج:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	فَعْلٌ + (ت) من (ر م ي) ← رَمُوتٌ المقاطع والتعديلات					س: 55
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*فَعْلٌ + (ت)	11	(ت)	:	:	ح	:	مُ	الأصل
	$\begin{cases} 85 \\ \vee \\ 119 \end{cases}$	→	:	→	(ت):	ي	مُ	$\begin{cases} 1 \\ 2 \end{cases}$
	62		:		ق	:	مُ	3

4.62- ينظر الهامش 319.

القاعدة رقم (63): قاعدة إبدال الياء واوا في الاسم الممدود من الناقص اليائي:

1.63- إذا أريد صوغ المنسوب أو المثني أو جمع السلامة من الاسم الممدود، المقيس أصلا من الناقص اليائي أو اللفيف، فإن ياءه (لام الكلمة) يجوز إبدالها واوا أيضا، لأن مقتضى القاعدة 41 هو أن تبدل همزة كما سبق في (1.41-):

$$\left(\begin{array}{c} \{ (ي: ي) \} \\ \{ (و: و) \} \\ \{ (ا: ا) \} \\ \{ (ه: ه) \} \\ \{ (ه: ه) \} \end{array} \right) \text{ح} \quad \text{قا. 63} \quad (ي \leftarrow) \text{و} \quad \text{... ص: ا} \quad \text{3}$$

2.63- ينظر: (2.41-) ص 124- من هذا الفصل. ويلاحظ أن مجال تطبيق القاعدة 63 أضيق قليلا من مجال القاعدة 41 كما هو واضح من الصياغتين الصورتين لهما.

3.63- يجوز تطبيق هذه القاعدة بدل القاعدة 41، كما سمع عن العرب، بعد القاعدتين 119 و 123، فتأتي في المرحلة الثالثة أو الرابعة، وقد يتبعها المبدأ 5 أو إحدى القاعدتين 39 و 46، ولقلة تطبيقهم لهذه القاعدة نكتفي منها بمثال واحد:

س: 56	مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل	1 2	ر -	د ا : د ا :	ي ح : ي ح :	:	:	(ي: ..)	11	*فَعَالٌ+(ي:..)
		ر -	د ا : د ا :	ي ح : ي ح :	↓	↓	→	85 119 (V)	
		ر -	د ا : د ا :	ي ح : ي ح :	↓	↓		63	فَعَاوٌ+(ي:..)

4.63- يتحدث القدماء عن قلب همزة الممدود لا عن قلب يائه، فيفرون لهذا القلب أحكاما يؤسسونها على كون الهمزة أصلية أو منقلبة أو زائدة، وبخصوص المنقلبة عن ياء أو واو يرجحون إبقاءها على إبدالها واوا... .

القاعدة رقم (64): قاعدة إبدال الياء واوا في (فُعِيلٌ، فُعَيْلَةٌ) من الأجوف اليائي:

1.64- في وزني التصغير (فُعِيلٌ، فُعَيْلَةٌ) من الأجوف اليائي أجاز الكوفين، ثم م.ل.ع.ق، إبدال الياء الأولى (عين الكلمة) واوا، تجنباً لتجاوز الياءين، ومجانسة للضمة قبلها .

قا. 64) ي (←) و \ ص¹ : ـَ : «ي» : ص³ ..

2.64- ليس هناك ما يمنع من تطبيق هذه القاعدة على باقي صيغ التصغير التي يكون مقطعها الثاني ثلاثياً فتحيا صدره ياء هي عين الكلمة وقفله ياء زائدة للتصغير، وإن كان المجيزون لهذا الإبدال يحصرونه في الصيغتين المذكورتين.

3.64- يأتي تطبيق القاعدة بعد مبادئ الإعراب واللواحق الصرفية، كما في المثال الآتي:

س: 57	مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل	1	ع -	ي ح : ي ح :	ي ح : ي ح :	ـَ : (ـَ) :	ـَ : (ـَ) :		[85]/11	*فُعَيْلَةٌ
		ع -	ي ح : ي ح :	ي ح : ي ح :	ـَ : (ـَ) :	ـَ : (ـَ) :		(+)	فُعَيْلَةٌ

³²¹ سيبويه 75، 3: 349، 351، 391؛ الأستراياذي 75، 2: 55.

³²² م.ل.ع. ق 69: 154، 161؛ ويقارن ب: سيبويه 75، 3: 481.

4.64- ذكر الأشموني أن الكوفيين "أجازوا أيضا إبدال الياء في نحو (شَيْخ) واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في (بَيْضَة: بُؤَيْضَة)، وهو عند البصريين شاذ"، وعلى هذه الإشارة اعتمد م.ل.ع.ق. في إقراره لهذا الجواز، أما ابن مكّي الصقلي (ت 501هـ) فقد اعتبر ما سمع من مثل "عُوَيْنَة"، "خُوَيْط" "شُوَيْخ" من قبيل الغلط، وكذا علق عليها ابن منظور بمثل قوله: "ولا تَقُلْ" أو بنسبته إلى العامة.

3.6.2 - قواعد إقحام أشباه الصوائت:

أما قواعد إقحام أشباه الصوائت فلا تتعدى اثنتين، ولذلك أدرجنا واحدة منهما ضمن قواعد تعديل الصوائت (قا. 98) والأخرى ضمن قواعد تعديل المقاطع (قا. 125).
تنظر الصفحة 88 أعلاه.

³²³ الأشموني د.ت 4: 165.

³²⁴ ابن مكّي 81: 219.

7.2- الفصل السابع:

قواعد تعديل الصوت

1.7.2- قواعد حذف الصوت

2.7.2- قواعد إبدال الصوت

3.7.2- قواعد إقحام الصوت

7.2- الفصل السابع

قواعد تعديل الصوائت

1.7.2- قواعدهم حذف الصوائت:

القاعدة رقم (76): قاعدة حذف الحركة الأخيرة من الصيغة المتصلة باللواحق:

1.76- بناء على ما وضعناه في المبدأين (2.7-) و11 وما سيأتي في القاعدة 85، فإن الحركة المفترضة في آخر الصيغة الصرفية تحذف عندما تتصل بها اللواحق الصرفية المدّية³²⁵ أو ضمائر الرفع المتحركة، ثم يعاد تشكيل التأليفة المقطعية للصيغة بواسطة القواعد الأخرى المناسبة التي تفسر التعديلات الأساسية في أشباه الصوائت ضمن الصيغة إن وجدت:

$$\text{قا. (76) ح} \leftarrow \emptyset \dots \text{ص} \left\{ \begin{array}{l} \text{(تج.)} \\ \text{(م: ...)} \end{array} \right.$$

2.76- يمكن تطبيق هذه القاعدة في حوالي 140 من الصيغ المقيسة أي باستثناء 30 صيغة اسمية، بعضها لا يقبل اللواحق الصرفية المعنية بالقاعدة 76 هذه، وبعضها مختوم أصلاً بمقطع ثنائي مدّي فيخضع عند اتصاله باللواحق الصرفية المدّية للقاعدة 98 أو القاعدة 101 كما سيأتي. وفي تطبيق القاعدة 76 على الصيغ المقيسة من الناقص استثناء سيأتي في القاعدة 101، وفيما عدا ذلك لم نصادف أي استثناء آخر في السلاسل القاعدية التي رصدناها فيها.

3.76- ونظراً لأن هذه القاعدة ترتبط مباشرة باللواحق الصرفية فإن ترتيبها المتوقع هو أن تكون أولى القواعد في جميع الحالات حسب ما أوضحناه في المبدأ 19 (ص 85)، وبما أن مقتضى هذه القاعدة هو أن تحذف الحركة التي قبل اللاحقة مباشرة فإن نظام التأليف المقطعي في العربية يقتضي أن يلحق صدر المقطع الذي حذفت حركته بالمقطع السابق (في حالة ضمائر الرفع المتحركة) أو يكون مع اللاحقة الصرفية المدّية مقطعاً جديداً، وكلا الإلحاقين تضبطه القاعدة 119، ولهذا تكون القاعدة 76 متبوعة دائماً بالقاعدة 119، وقد مرت بنا في القواعد السابقة عدة أمثلة، وقد تأتي أمثلة أخرى في القواعد القادمة³²⁶.

³²⁵ كنا قد حددنا اللواحق الصرفية وصنفناها في (6.2.2-) ص 44-.

³²⁶ تنظر الأمثلة في الصفحات 92، 97، 100، 106، 107، 122...

$$\text{قا. [78]} \quad \text{ح} \leftarrow \emptyset \quad \left(\left\{ \begin{array}{c} \# \\ (\text{ن}) \\ (\text{هـ ح.}) \end{array} \right\} : \text{--- ص} \right)$$

2.78- يمكن تطبيق هذه القاعدة في جميع صيغ الفعل المضارع المجزومة وفي صيغ الأمر، مقيسة من غير الناقص واللفيف، مجردة من اللواحق الصرفية أو متصلة بنون النسوة أو بضمير النصب المتحرك، ولم يسمع في كلامهم استثناء أو شذوذ في تطبيقها.

[78].3- هذه قاعدة نحوية أدرجناها ضمن قواعدنا لأن تطبيقها على بعض الأفعال المعتلة يترتب عليه توجيه قواعد التعديل فيها توجيهها خاصا. وبما أنها تتعلق بما يحدث في آخر الفعل فقد اعتبرناها من القواعد الأولية، مثلها مثل قواعد اللواحق الصرفية، ولهذا تحتل دائما الرتبة الأولى ضمن سلاسلها القاعدية، متبوعة بالقاعدة 119، وبعد ذلك تأتي القواعد الأساسية المتعلقة بتعديل أشباه الصوائت قبل لام الكلمة. وهذه بعض الأمثلة:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					س: 58
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
لا تَفْعَلْ	11		:	:	ف ح :	وَ	تَ خ :	الأصل
	[78]		:	:	ف ↓ :	وَ	تَ خ :	1(لا)
	✓				∅			
	119		:	:	→	وَ	تَ خ :	2(لا)
	+					↓		
(لا) تَقْلُ	43		:	:	:	ف وَ	تَ خ :	3(لا)
	✓							
	79		:	:	:	ف ↓	تَ خ :	4(لا)
	✓					∅		
	119		:	:	:	ف وَ	تَ خ :	5(لا)

(*) في قوله تعالى: ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَحْنَفْ﴾ [طه/20]

س: 59							
إِنْ تُفْعِلْ + (نَ) من (و ر د) ← إِنْ تُرْذَنْ							
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات				
			5	4	3	2	1
إِنْ * [تُفْعِلْ] + (نَ)	11	(نَ)	:	:	:	د ح	تُ ر :
	76/[78]	"	:	:	:	د ↓	تُ ر :
	119	"	:	:	:	→	تُ ر :
	43	"	:	:	:	د ↓	تُ ر :
	79	"	:	:	:	د ↓	تُ ر :
	119		:	:	:	د :	تُ ر :
(إِنْ) [تُفْعِلْ] (نَ)	119		:	:	:	د :	تُ ر :

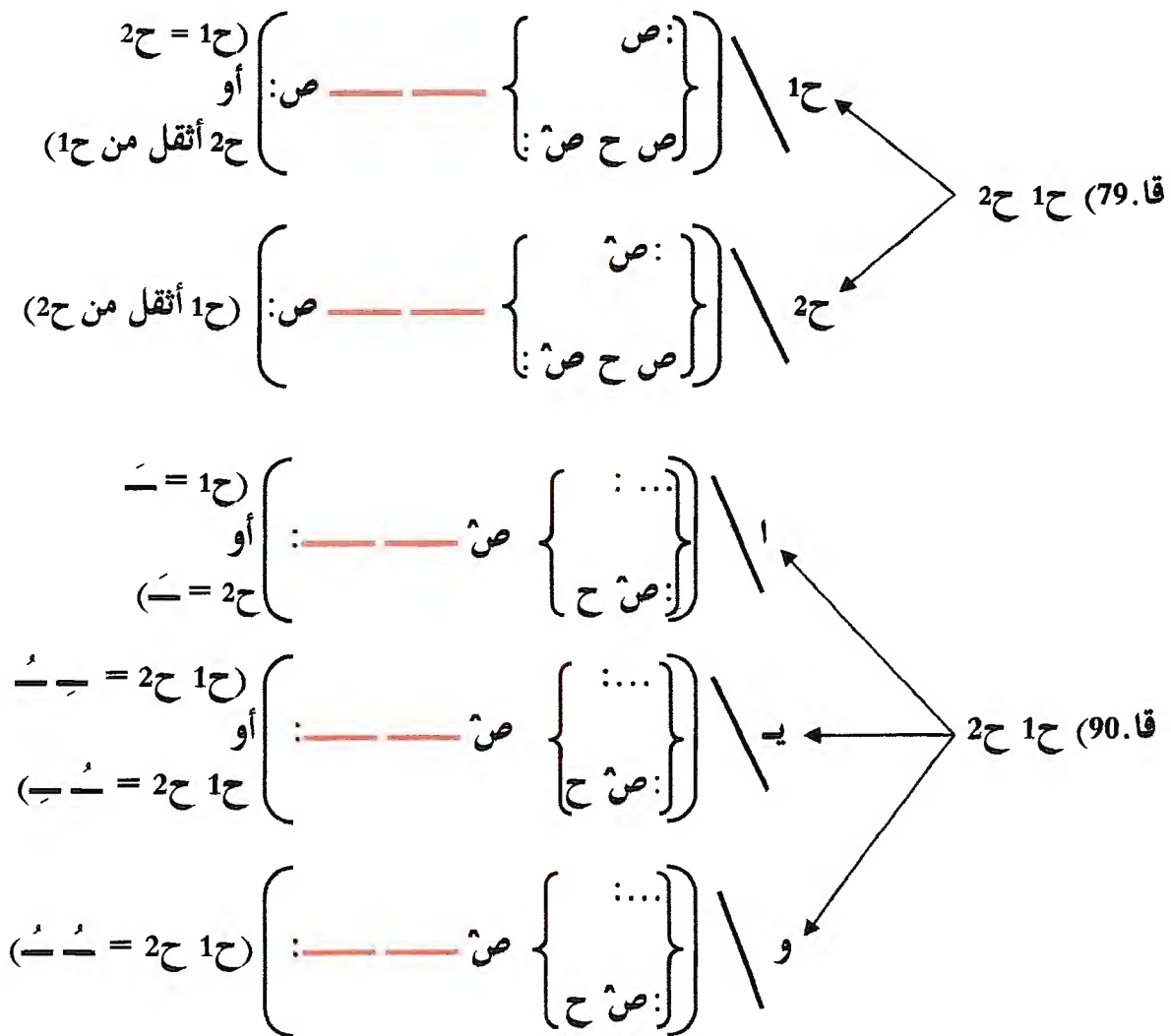
س:60					الأصل
إِفْعِلْ + (هُم) من (و ع ظ) ← عِظْهُمْ					
*إِفْعِلْ + (هُم)	11	(هـ...)	:	:	اِ عِ : ظ ح :
	[78]		:	:	اِ عِ : ظ ↓ :
	∨				∅
	119		:	:	اِ عِ : ظ → :
عِظْهُمْ	32	(هُم)	:	:	اِ عِ : ظ ↓ :
	∨				∅
	117		:	:	اِ عِ : ظ :
					∅

[78]. 4- يعامل القدماء الفعل المجزوم باعتبار جزمه متأخرا عما قد يكون لحقه من تعديلات صوتية، ففعل مثل "أَسْتَجِيبُ" مجزوما يعالجونه هكذا:
 أَسْتَجِيبُ ← أَسْتَجِيبُ ← أَسْتَجِيبُ³³²

(**) في قولنا: «إِنْ تُرْذَنْ الْخَيْرُ فَاسْعَيْنِ فِي سَبِيلِهِ»
³³¹ حذف حركة لام الفعل هنا يمكن أن يجرى بأي من القاعدتين 76 أو [78]؛ لأن شروط كل منهما متوفرة، وكلتاها تتبعها القاعدة 119. ويحتمل أن تبدأ السلسلة بالقاعدتين [116] < 119 كما ذكرنا في الهامش 179
 (***) في قوله تعالى: «فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ» [النساء/62]
³³² الخراط 89: 348.

القاعدتان رقم (90/79) ³³³: قواعد حذف إحدى الحركتين المتجاورتين أو دمجهما:

1.90/79- بتطبيق بعض قواعد التعديل الصوتي للصيغ المقيسة قد ينشأ وضع تتجاوز فيه حركتان، وحسب المبدأ (2.7) فإن هذا الوضع غير مقبول في نظام التأليف المقطعي للعربية، ولهذا فإن هناك قواعد تكميلية خاصة لتصحيحه، بحيث إذا كانت الحركتان المتجاورتان متبوعتين بقفل مقطعي تطبق القاعدة 79، فتحذف إحدى الحركتين إن كانتا متساويتين أو تحذف أثقلهما إن كانتا مختلفتين، ثم تطبق القاعدة 119 وغيرها بعد ذلك إن اقتضى الحال. وإذا كانت الحركتان غير متبوعتين بقفل مقطعي تطبق القاعدة 90، فتحول الحركتان إلى صائت مدّي واحد، مجانس لهما إن كانتا متساويتين، أو لأخفهما إن كانتا مختلفتين، ثم تطبق القواعد المناسبة عند الضرورة:



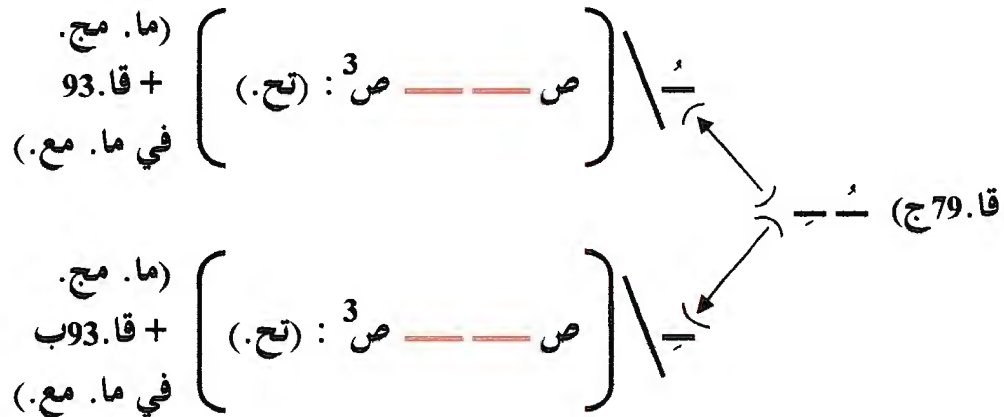
ولكل من القاعدتين استثناءات يمكن ضبطها بالقواعد الفرعية الآتية:

³³³ السبب في تباعد رقمي القاعدتين هو أن الأولى جاءت ضمن أرقام حذف الصوائت والأخرى ضمن أرقام إبدال الصوائت، ولكن اشتراكهما في كون كل منهما ناتجة عن تجاوز الحركتين جعلنا نجتمع بينهما في الوصف.

79ب.1- عندما تتصل اللاحقة الصرفية (تَا) ببعض صيغ الماضي المعلوم من الناقص أو اللفيف فإن تطبيق القاعدة 26 عليها يؤدي إلى ظهور فتحتين متجاورتين قبل هذه اللاحقة التي تكون مقطعا مستقلا، وهذا الوضع يقتضي تطبيق القاعدة 90، غير أن المتكلم العربي قد نطق تلك الصيغ بحذف إحدى الفتحتين قبل هذه اللاحقة، وهذا نوع من القياس الحملي على ما هو مألوف في تلك الصيغ عند اتصالها باللاحقة الصرفية (تُ)، وهو قياس يبرره ما بين اللاحقتين (تُ/تَا) من علاقة واضحة:

قا.79ب) — ← ∅ \ [ص — — : (تَا) (ص ص ش)

79ج.1- وعند تطبيق القاعدتين 26 < 79 على بعض صيغ الماضي للمجهول من الأجوف متصلا بضمائر الرفع المتحركة سيتساوى المبني للمجهول مع المبني للمعلوم في ميزان صوتي واحد (فُلْ(تُ) مثلا)، وطبقا للمبدأ 3 فإن الحس اللغوي لدى بعض المتكلمين العرب قد تجنب تطبيق القاعدة 79 في هذه الحالات، حيث تصرف بعكس مقتضى هذه القاعدة وبعكس مقتضى القاعدتين 93 و93ب أيضا، حفاظا على التمييز بين صيغتي المجهول والمعلوم، وذلك بأن أبقى أصحاب هذا الاتجاه على الضمة دليلا على المجهول فيما معلومه / فُلْ(تج.) /، وأبقوا على الكسرة دليلا على المجهول فيما معلومه / فُلْ(تج.) / :



90ب.1- وفي بناء بعض صيغ الماضي المجهول من الأجوف مجردا من ضمائر الرفع المتحركة غلبت بعض القبائل الجانب الوظيفي للضمة على خفة الكسرة فلم تطبق القاعدة 90 بعد القاعدة 26، بل حولت الحركتين / — — / إلى واو مدّية خالصة:

قا.90ب) — — (←) و \ [ص — — : { # } (ما. مج.) (م:)

79/2- نظرا لأن هاتين القاعدتين تكميليّتان فإن تطبيقهما يتوقف على تطبيق قواعد أخرى قبلهما، وهي 26، 39، 43، 90، إلا أن لكل منهما استثناءات حاولنا ضبطها بالقواعد الفرعية التي وصفناها تباعا قبل قليل. وقد رووا فعلين شاذين عن القاعدة 90 هما: "كَيْدٌ وما زِلِل" مبنيين للمعلوم³³⁵.

79ب. 2- كما ورد في شعر امرئ القيس "خَطَّائًا" في موضع "خَطَّائًا"، وقد اعتبروا ذلك ضرورة شعرية³³⁶.

79/3- في 55 سلسلة قاعدية رصدناها جاءت القاعدة 79 في المرحلة الرابعة أو الخامسة أو السادسة، مسبقة بإحدى القاعدتين 26 و 43، ومتبوعة بالقاعدة 119، أما القاعدة 90 ففي حوالي 190 سلسلة قاعدية احتلت الرتب من الثالثة إلى التاسعة، بعد القواعد: 26 أو 39 أو 43 أو 60، خاتمة السلسلة أو متبوعة بقواعد أخرى متنوعة. وقد سبقت لكل من القاعدتين أمثلة ضمن السلاسل القاعدية المدرجة في الفصلين الخامس والسادس³³⁷.

وأما القواعد الاستثنائية المتفرعة عن القاعدتين 79 و 90 فإن مجال تطبيقها أضيق، لخصوصية كل منها بصيغ قليلة أو بصيغة واحدة:

79ب. 3- وهكذا يتحدد سياق القاعدة 79ب بكونها رابعة بعد القواعد $85 < 26 < 6$ ، وقد يتبعها المبدأ 5 أو القاعدتان $46 < 123$ ، ويمكن تمثيل إحدى سلاسلها كالآتي:

س: 61					
إِفْتَعَلَ + (تَا) من (ل ق ي) ← اِلْتَقَتَا ^(*)					
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات				
	1	2	3	4	5
الأصل	اِل	تَ	قَ	ح	:
1	اِل	تَ	قَ	ح	:
2	اِل	تَ	قَ	ح	:
3	اِل	تَ	قَ	ح	:
4	اِل	تَ	قَ	ح	:

79ج. 3- كما يتحدد سياق القاعدة 79ج بكونها خامسة بعد القواعد: $79 < 119 + 26 < 3$ ، متبوعة بالقاعدة 119، كما في التمثيل الآتي للسلسلة 62:

³³⁵ ابن عصفور 79: 439.

³³⁶ ابن عصفور 79: 525.

³³⁷ تنظر الصفحات 92، 115، 116، 119، 122...

^(*) في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾ [آل عمران/13]

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					س: 62
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*فُعِلَ + (تح.)	11		:	:	ف ح :	و →	خ	الأصل
	{ 76 ✓ 119	(تح.)	:	:	↓ → ف :	و →	خ	{ 1 2
	+	"	:	:	ف :	↓ →	خ	3
	26 (✓)	"	:	:	ف :	↓ →	خ	4
	{ 3 ✓ 79 ج ✓ 119	"	:	:	ف :	↓ →	خ	{ 4 5
	فُلْد (تح.)		:	:	:	→	خ	6

90ب.3- وأخيرا يتحدد سياق القاعدة الفرعية 90ب بأنها رابعة بعد القواعد 85 + 26 (<) 3، فتعدل

صيغة (فُعِلَ) من (ب ي ع) مثلاً عند أصحاب هذه اللهجة كالآتي:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					س: 64
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*فُعِلَ	11		:	:	ع ح :	و →	ب	الأصل
	85		:	:	ع	و →	ب	1
	+		:	:	ع	↓ →	ب	2
	26 (✓)		:	:	ع	↓ →	ب	3
	3 ✓ 90ب		:	:	ع	:	ب	4
	فُول		:	:	→	ع (*)	ب	6

4.90/79- لم تكن مسألة تجاور الحركتين لتشار عند القدماء لأن تفسيراتهم للتعديلات الصوتية كانت

تسير في اتجاهات مخالفة لاتجاهنا كما سبق عندنا في مواضع مختلفة³³⁸.

(*) في شطر من الرجز ينسب لرؤية بن العجاج (يعقوب 92: 1121)

³³⁸ تنظر الفقرات (4.26، -4.39، -4.43، -4.60/59) في الفصلين الخامس والسادس.

وقد صاغ الدكتور د. عبده ما سماه "تقصير العلة الطويلة حين تقع قبل صحيحين متوالين" هكذا:

ع ← ٥ \ ع — — ص ص (ع ع = علة طويلة)³³⁹

وهي صياغة مبسطة إلى حد النقصان إذا قارناها بقاعدتنا رقم 79، لأن قاعدة هذا الباحث تنص على أن الحركة التي تحذف قبل قفل المقطع هي الثانية تحديداً، بينما هناك حالات تحذف فيها الأولى حين تكون هي أثقل الحركتين، كما في مثل (أَفْتَعَلْتُ) من (خ ي ر)، حيث تتحول الصيغة بعد القواعد 76 < 119 + 26 إلى أ / أْ : خ: تْ — ر: (...) / وتطبيق قاعدتنا 79 < 119 نصل إلى أ / أْ : خ: تْ — ر: (ث) / كما تنطق فعلاً، أما لو طبقنا قاعدة الدكتور د. عبده فإننا سنصل إلى أ / أْ : خ: تْ — ر: (ث) / وهي صورة لا تنطق فعلاً وإن كان اللغويون قد عدوها من الوجوه الجائزة قياساً للمزيد على الثلاثي...

وتناول الدكتور ط. البكوش مسألة تجاور الحركتين عدة مرات في كتابه "التصريف العربي..."، فتحدث عما سماه "إدغام الحركتين" أي إدماجهما في صائت طويل واحد بتغليب إحداها على الأخرى، دون أن يحدد بشكل حاسم مقياساً لهذا التغليب وإن حاول تفسيره بأهمية الحركة المتغلبة من الناحية الصرفية، ملاحظاً "أن الضمة هي التي تدغم دائماً في الكسرة سواء أكانت الأولى أم الثانية، ثم يعزو تغلب الكسرة في نحو (يُيَع ← يَيْع) إلى "الدلالة على الأصل اليائي"، في حين يرجع تغلبها في (قُول ← قِيل) إلى "أن التطور اتجه نحو تغليب الكسرة رسماً ثم نطقاً بتأثير الرسم المأثور، لأنها دائماً حركة العين في الصيغ المعنية"³⁴⁰. ونفهم من هذا التفسير الأخير أن الباحث يعتبر "قِيل" بإخلاص الياء المدية متأخرة في مسار التطور إلى ما بعد انتشار الكتابة في البيئات العربية، وهو افتراض قد لا يؤيده الواقع التاريخي للغة العربية.

وإذا وجد الصائت الطويل الناتج عن إدغام الحركتين في مقطع مغلق فإنه يقصّر³⁴⁰.

أما الدكتور ف. ح. الشايب فلم يكن بحاجة إلى البحث عن حل إشكال الحركتين المتجاورتين في إطار نظريته التي عرضها في ورقة خاصة منه على صيغة (فَاعِل) من الناقص، حيث رفض تفسير القدماء وتفسير "و. رايت" لما يحدث في هذه الصيغة مرفوعة أو مجرورة³⁴¹، واقترح تفسيراً يربط فيه ما حدث للصيغة بظاهرة الوقف، انطلاقاً من أن المشهور عند العرب وقوفهم على المنون بحذف نون التنوين مع مد الحركة قبلها إن كانت فتحة وحذفها إن كانت ضمة أو كسرة هكذا:

"قَاضِيًا" نصباً، و"قَاضِي" رفعاً وجراً.

³³⁹ عبده 83: 209، 218، مع تصحيح خطأ مطبعي في صياغته للقاعدة. وكنا قد لاحظنا أن هذا الباحث يكيف قواعده حتى تسفر عن صائتين متساويين تخلصاً

فيما يبدو من إشكال أي الصائتين يحذف أو أيهما يغلب عند إدماجهما (ينظر: ص 95، 123 من هذا الباب)

³⁴⁰ البكوش 87: 55، 62، 63، 141، 151...

³⁴¹ تفسير القدماء: قَاضِي ← قَاضِيْن ← قَاضِيْن (قَاضِي)، وتفسير "رايت" هو قَاضِي ← قَاضِيْ (قَاضِيْ) ← قَاضِيْ (قَاضِيْ).

وفي الحالة الأخيرة (الرفع والجر) يتخلصون من "المزدوج الهابط" / يي / بتحويله إلى كسرة طويلة، فينطقون: "قَاضِي"، وعند الوصل يعيدون التنوين ويقصرون المقطع المديد فينطقون: "قَاضٍ"³⁴²... وهكذا يمتد أثر ظاهرة الوقف إلى الكلام الموصول في ذهن المتكلم العربي!

79ب.4- يقول ابن عصفور في مثل "رَمَتَا": "وإن تحركت التاء لالتقاء الساكنين لم ترجع الألف، لأن التحريك عارض..."³⁴³.

أما الدكتور ر.ع. التواب فيرى أنه "ليس هناك قانون صوتي يؤدي إلى تحول (رَمَتَا) مثلاً إلى (رَمَتَا) وإنما هو أثر القياس على الفعل المسند إلى الغائبة وطرده للباب على وتيرة واحدة"³⁴⁴.

79ج.4- يعتبر الأسترابادي أن (فُعِلْتُ) وبابه من الأجوف "إن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواوي وإخلاص الكسر في اليائي نحو (عُدْتُ يا مريض وبُعْتُ يا عبد)، وإن لم تقم نحو (بُعْتُ وعُدْتُ) فالأولى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لئلا يلتبس بالبنى للفاعل"، وهناك من يرى أن هذا الباب يغتفر فيه الالتباس لقلة وقوع مثله³⁴⁵. وقد كان سيبويه يعتبر (بُعْتُ) لهجة، إذ يرى أن "الذين يقولون (بُوعَ وَقُولَ وَخُوفَ وَهُوبَ) فإنهم يقولون (بُعْنَا وَخُفْنَا وَهُبْنَا وَزُدْنَا) لا يزيدون على الضم والحذف..."³⁴⁶.

90ب.4- ينسب بعضهم لهجة "قُولَ وَبُوعَ" إلى فقفس ودبير من أسد، وهذيل وقيس وعقيل ومن جاورهم، وبعضهم يكتفي بوصفها بأقل اللغات...³⁴⁷.

ويعرض الدكتور أ.ع.د. الجندي هذه اللهجة مع لهجات أخرى على أنها تطورات متتابعة مرت بها صيغة الماضي المبني للمجهول من الأجوف حتى استقرت على لهجة قريش المألوفة (بيع وقيل)³⁴⁸.

القاعدة رقم (84): قاعدة حذف الضمة بعد ياء (فُعْل) من الأجوف اليائي:

1.84- ذكرنا سابقاً في (2.2.26-) أن صيغة (فُعْل) من الأجوف اليائي مستثناة من القاعدة 26، لأن تصحيحها أكثر من إعلاها. وبما أن إعلال مثل (بُيُض ← بِيض) لا يصح تفسيره بواسطة القاعدة 26 وتوابعها فقد اقترحنا لتفسيره هذه القاعدة -84- التي استوحينا صياغتها من القدماء، ومقتضاها أن بعض المتكلمين العرب استثقلوا وقوع الياء بين الضمتين فحذفوا الضمة الثانية وأبدلوا من الأولى كسرة حتى تسلم الياء (وهذا السلوك الأخير هو مقتضى القاعدة 96 عندنا كما سيأتي)، ثم أتموا تعديل الصيغة بتطبيق القاعدتين 39 < 90:

³⁴² الشايب 89: 70، وقد أوردنا تفاصيل نظرية هذا الباحث حتى يمكن المقارنة بينها وبين نظرية القدماء التي أهتمها بالتكلف والافتعال.

³⁴³ ابن عصفور 79: 525.

³⁴⁴ ر. عبد التواب 74: 123.

³⁴⁵ الأسترابادي [1310] 2: 271 وفي (أبي حيان 84، 2: 196) تفصيل أكثر للآراء في المسألة.

³⁴⁶ سيبويه 75، 4: 343؛ اللسان: (بوع).

³⁴⁷ أبو حيان: م.ن؛ الأسترابادي م.ن: 270، وفيه عرض وجهات نظرهم حول مراحل تعديل تلك الصيغة؛ أ.ع.د. الجندي 78: 570؛ ابن خالويه 92، 1: 68.

³⁴⁸ أ.ع.د. الجندي 78: 569؛ ويقارن بعرض الدكتور ف.ح. الشايب 88: 98.

قا.84) غُ (←) \ Ø [ص¹ : ئ² : — : ص³ ..] (فُعْل)

2.84- ذكرنا أن تطبيق هذه القاعدة جائز على صيغة واحدة هي (فُعْل) من الأجوف اليائي، وبذلك فتطبيقها هو الوجه الضعيف من وجهي استثناء هذه الصيغة من القاعدة 26، أما الوجه الآخر الأقوى فهو بقاء الصيغة على حالها دون تعديل.

3.84- ذكرنا سياق هذه القاعدة سابقا في (1.84-)، فمن قال "غَيْرًا" في جمع "عَيُور" يمكن تمثيل

سلوكه مع الصيغة هكذا:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	فُعْلًا) من (غ ي ر) (←) غَيْرًا المقاطع والتعديلات					س:65
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
فُعْل	11	()		:	:	ح ر	: ئ —	غُ
	{ 16 √ 119	→		:	→	:	: ر — () :	غُ
	+ 84 √ 119 √			:	:	:	: ر — () :	غُ
				:	:	→	: ر — () :	غُ
	{ 3 √ 96			:	:	:	: ر — () :	غُ
	√ 39 √			:	:	:	: ر — () :	غُ
فِيْلًا	90			:	:	:	: ر — () :	غُ

4.84- في سياق متابعة ما يحدث للصيغ الاسمية الثلاثية المعتلة العين، من إعلال أو عدمه، يذكر ابن عصفور أن (فُعْلًا) من الواو يلتزم إسكان عينه لثقل الضمة والواو، ولا يجوز تحريك العين إلا في الضرورة، أما اليائي فيجوز فيه التحريك والتسكين، بحيث إذا سكن قلبت ضمة الفاء كسرة...³⁴⁹

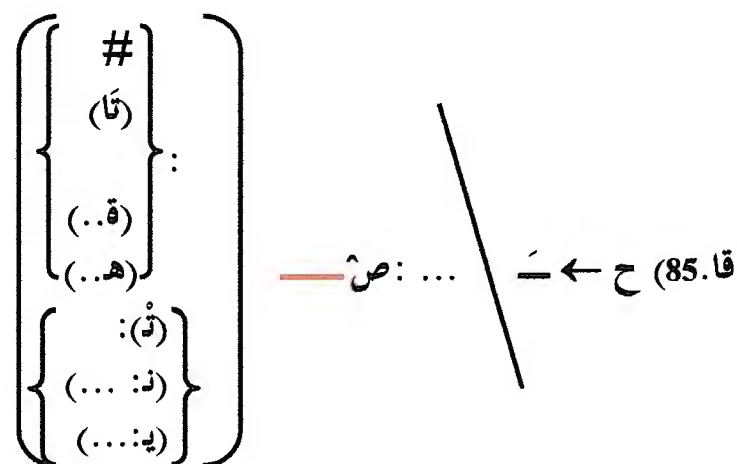
³⁴⁹ ابن عصفور 79: 466؛ وتنظر الفقرة (2.2.26-) في الفصل الخامس، خصوصاً ص 91.

2.7.2 - قواعد إدراج الصوائت:

القاعدتان رقم (86/85): قاعدتا لزوم المقطع الفتحى أو الكسرى في آخر الصيغة:

1.85- بناء على ما سبق في المبدأ 11 يستلزم اتصال اللواحق الصرفية بالصيغ المقيسة، أسماء وأفعالا، أن تقع لام الكلمة في أنواع مختلفة من المقاطع تحددها تلك اللواحق نفسها، وهكذا يتحتم أن يكون المقطع الأخير من الصيغة فتحياً في الحالات الآتية:

- 1، 2- حالة النصب الإعرابي دون لواحق صرفية أو مع ضمير النصب أو الجر (هـ.) وكذا في حالة النصب مع التنوين. وهاتان الحالتان تدرجان ضمن المبدأ 16 الذي وصفناه في موضعه (ص 84-85).
 - 3- حالة الماضي دون لواحق صرفية أو مع لاحقة تأنيث المسند إليه (ت / ث) أو مع ضمير النصب (هـ..).
 - 4- حالة الاسم مع لاحقة التثنية نصبا وجرا (ي...).
 - 5- حالة الاسم مع تاء التأنيث القياسي (ة..).
 - 6- حالة المضارع أو الأمر مع نون التوكيد بنوعيه (ن:...).
- وقد يترتب عن تطبيق القاعدة 85 لزوم متابعة تعديل الصيغة بقواعد أخرى تحددها الحالات المذكورة:



1.86- كما يتحتم أن يكون هذا المقطع الأخير كسرياً في الحالات الآتية:

- 1- حالة جر الاسم دون لواحق صرفية أو مع ضمير النصب أو الجر (هـ...) وكذا حالة جر الاسم منونا، وهاتان حالتان تدرجان ضمن المبدأ 17 الموصوف في موضعه (ص 84-85).
 - 2- حالة اتصال الاسم بلاهقة النسب القياسي (ي..).
- وقد يستلزم هذا الاتصال متابعة تعديل الصيغة بقواعد أخرى مناسبة:

قا (86) ح ← ح ← \ ... : ص (ي..)

2.86/85- هاتان من القواعد الأولية التي يمكن أن تطبق على جميع أنواع الصيغ المقيسة التي تقبل الاتصال بإحدى اللواحق المذكورة أعلاه. ولم نصادف أي استثناء أو شذوذ في تطبيقها.

3.85- ومجال تطبيق القاعدة 85 واسع جدا، غير أن ارتباطها بلواحق صرفية متنوعة جعلها تأتي دائما في المرحلة الأولى³⁵⁰ من مراحل التعديل الصوتي للصيغ المقيسة، متبوعة بقواعد أخرى متنوعة أكثرها ترددا في سلاسلها القواعد: 119، 123، 26 على التوالي. وقد سبقت لها أمثلة كثيرة في السلاسل التي مثلناها ضمن الفصلين الخامس والسادس³⁵⁰.

3.86- أما القاعدة 86 فإن سياقها بين القواعد يتحدد بكونها خاصة بلاحنة النسب التي تُلحق إحدى ياءها بالمقطع الكسري الأخير نفسه الذي يدغم في المقطع المكون من الياء الأخرى مع حركة الإعراب.
86 < 119 < 123 < ...³⁵¹

4.86/85- نجد عند قدماء اللغويين بعض ما يمس هاتين القاعدتين حين يتحدثون عن "بناء" الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر على الفتح في حالات خاصة، وكذا حين يتحدثون عن بعض التغيرات التي تلحق الاسم المنسوب إليه، مع نقاشات وخلافات بينهم في بعض تلك الحالات...³⁵²

القاعدتان رقم (93/93ب): قاعدتا إبدال الفتحة كسرة أو ضمة في (فَعَلْت) من الأجوف:

93/93ب.1- عند تطبيق القواعد 26 < 79 < 119 على صيغ الماضي الثلاثي للمعلوم مع ضمائر الرفع المتحركة من الأجوف - تصبح كل تلك الصيغ على صورة واحدة هي /فَعَلْت.../، سواء أكان الفعل واويا أم يائيا، وهذا مخالف للمبدأ 3 مما جعل الحس اللغوي للمتكلم العربي يجري في هذه الصيغ تعديلا إضافيا يرمي به إلى إزالة اللبس، ويتمثل هذا التعديل في إبدال تلك الفتحة الملبسة بعد فاء الصيغة / فَعَلْت... /:

1.93- بتحويلها إلى كسرة حين تكون العين المحذوفة ياء، لأن الكسرة أنسب للياء، أو حين تكون الصيغة الأصلية من باب (فَعَلْ) لأن للكسرة دورا حاسما في تمييز الصيغة:

$$\text{قا. 93)} \quad \left(\begin{array}{c} \text{ص ش ص} + \text{فَعَلْ} \\ \text{أو} \\ \text{ص ي ص} + \text{فَعَلْ} \end{array} \right) \left(\begin{array}{c} \# \text{ص}^1 \downarrow \text{ص}^2 \text{---} \text{ص}^3 : (\text{تَح.}) \\ \emptyset \end{array} \right) \quad \leftarrow \quad \leftarrow \quad \leftarrow$$

³⁵⁰ باستثناء الحالات التي تأتي فيها اللاحقة (ة...) للتعويض. ينظر: (3.103-) لاحقا.

³⁵⁰ تنظر في الصفحات: 101، 109، 125، 128، 136، 142، 146.

³⁵¹ تنظر بعض تمثيلاتنا في الصفحات 110، 111، 151، 152.

³⁵² ينظر مثلا المبرد 63، 2؛ 4؛ 80؛ الأسترايازي 75، 2؛ 17؛ الأشموني د.ت 1؛ 58، 61.

93ب.1- أو بتحويلها إلى ضمة حين تكون العين المحذوفة واوا ولم تكن الصيغة من باب (فَعِلَ)، لأن الضمة أنسب للواو في هذه الحالة:

$$\text{قا. 93ب.} \left(\begin{array}{c} \text{ص} \# \text{ص}^1 \downarrow \text{ص}^2 \text{ — ص}^3 \text{ (تح.)} \\ \text{فَعَلْ أو فَعُلْ} \end{array} \right) \left(\begin{array}{c} \text{ص} \text{ و ص} \\ + \end{array} \right)$$

93ب.2- ولم يسمع إبقاء فتحة الفاء في (فَعَلْ أو فَعِلْ أو فَعُلْ) من الأجوف مسندا إلى ضمائر الرفع المتحركة.

93ب.3- أما السياق التسلسلي لهاتين القاعدتين فهو محدود لارتباطهما بصيغ معينة ولواحق خاصة، ولهذا لا تأتي كل منهما إلا في المرحلة السابعة منهية السلسلة كالاتي:

$$\left. \begin{array}{l} 93 \\ 93\text{ب} \end{array} \right\} 3 < 119 < 79 < 26 + 119 < 76$$

ونمثل لهما بمثالين من القرآن الكريم: "ثُبْتُ" و"كِلْتُمُ"³⁵³:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					س: 66
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*فَعَلْ + (تح.) فُلْ (ث)	11	(تح.)	:	:	ب ح	وْ	تْ	الأصل
	{ 76 ✓ 119	"	:	:	↓ ∅	وْ	تْ	{ 1 2
	+ 26 ✓	"	:	:	:	↓ ∅	تْ	3
	79 ✓	"	:	:	:	↓ ∅	تْ	4
	119	"	:	:	:	→	تْ	5
	{ 3 ✓ 93ب	"	:	:	:	:	↓ تْ	{ 6 7

³⁵³ في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ثُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: 14]، وفي قوله عز وجل: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: 35]

س: 1م	مراحل التعديل	فَعْل + (تج.) من (ك ي ل) ← كِلْتُمْ					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
	الأصل	ك _	ئ _	ل ح	:	:	(تج.)	11	*فَعْل + (تج.)
	{ 1 2	ك _	ئ _	ل :	↓ →	:	"	{ 76 √ 119	
	3	ك _	↓	ل :	:	:	"	+ 26 √	
	4	ك _	↓	ل :	:	:	"	79 √	
	5	ك _	→	:	:	:	"	119 √	
	{ 6 7	ك _	↓	:	:	:	"	{ 3 √ 93ب	فَعْل (تج.)

93/93ب. 4- فتح سيويه باب تفسير كسر الفاء أو ضمها عند حذف العين من (فَعَلْت) في الأجوف بواسطة آليتين إحداهما عامة والأخرى خاصة.

أما العامة فهي آلية الإعلال بالنقل التي بمقتضاها تنقل حركة العين إلى الفاء ثم تحذف العين لالتقاء الساكنين، وهذه الآلية تطبق فيما كان أصلاً على (فَعْل أو فَعِل) مثل "طُلْتُ، خِفْتُ، هَبْتُ"، وأما الآلية الخاصة فهي آلية تحويل (فَعْل) الواوي إلى (فَعْل) واليائي إلى (فَعِل) تمهيدا لتطبيق الآلية الأولى عليهما، مثل "قُلْتُ، يَغْتُ". ثم جاء اللاحقون من بعد سيويه فتبنوا هذا التفسير محاولين تأييده بحجج أغلبها جدالية...³⁵⁴ ويحاول الدكتور ط. البكوش تفسير وجود الضمة بعد الفاء في مثل (قُلْتُ) بأنها دليل على الأصل الواوي للفعل، وكذا الكسرة في مثل (يَغْتُ) دليل على الأصل اليائي. أما كسرة (خِفْتُ) ونحوها فيرى فيها نوعاً من الاعتباط، "ويجب أن نفهمها بوضعها في إطار لغوي أعم يتمثل في تفضيل الكسرة على الضمة عندما يمكن الاختيار"³⁵⁵

أما الدكتور د. عبده فيرفض نظرية القدماء التي نوهنا بها أعلاه، مقترحاً نظريته التي تربط ما يجري في (فَعْل) الأجوف بظاهرة النبر، حيث لا تحذف العين إلا بعد مماثلة الحركتين المكتنفتين لها، وذلك بتغليب المنبورة منهما على أختها؛ وحسب نظرية الباحث في النبر تنبر الحركة الأولى في (فَعْل) عندما تكون اللام صدراً للمقطع الأخير، فتحول إلى (فَعْل... ثم قَالَ...) مهما كانت حركة العين، بينما تنبر الحركة الثانية في نفس الصيغة عندما تكون اللام قفلاً للمقطع الأخير / فَعْل (...)/، فتحول إلى (فَعِل...) ثم فَعْل (...) في اليائي أو

(*) سبق تمثيل هذه السلسلة بمثال آخر في الفصل الخامس، ص 92

(**) ومثلها "خِفْتُمْ" في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: 237]،

³⁵⁴ سيويه 75، 4: 339؛ وينظر أيضاً: المبرد 63، 1: 97؛ ابن عصفور 79: 439؛ الأستراباذي 75: 80، وفيه تفسير قريب من صياغتنا للقاعدتين 93/93ب.

³⁵⁵ البكوش 87: 141، 145، 149.

173

س: 68					
مراحل التعديل					
يَفْعَل من (و ج ع) (←) يَجْع					
المقاطع والتعديلات					
1	2	3	4	5	اللاحقة
يَ - وَ : جَ - : عَ ح					11
يَ - وَ : جَ - : عَ					16
					(+)
يَ - وَ : جَ - : عَ					94
					✓
يَ - وَ : جَ - : عَ					139
يَ - وَ : جَ - : عَ					39ب
يَ - وَ : جَ - : عَ					90
يَ - وَ : جَ - : عَ					✓
يَ - وَ : جَ - : عَ					يَعْل

-4.94 ينظر: (-4.60/59) ص: 150 أعلاه.

وذكر الدكتور ف.ح. الشايب لهجة "يَيْجَل" مرة باعتبارها مرحلة من مراحل تطور الصيغة في اتجاه "يَاجَل" ومرة أخرى باعتبارها لهجة مستقلة ذات صلة بتثنية بھراء... وفي الحالتين يبدأ عنده التحول من (يُوجَل أو يَيْجَل).³⁶

القاعدة رقم (95): إبدال الكسرة فتحة قبل المقطع الكسري الأخير من المنسوب:

1.95- بناء على ما سبق في (1.91-) تقضي هذه القاعدة -95- بإبدال الكسرة فتحة كلما سبقت المقطع الكسري المقفل بأولى ياء النسب بشرط أن لا يتجاوز عدد مقاطع المنسوب إليه ثلاثة: فإن كان أول هذه المقاطع ثنائيا فتحيا (بأن تكون الصيغة هي /فعل/) وجب إبدال كسرة المقطع الثاني فتحة، وإن كان المقطع الأول ثنائيا مديا ثلاثيا جاز إبدال كسرة المقطع الثاني فتحة دون حذف لام الصيغة التي هي شبه صائت 361:

ق. 95) $\text{ـَ} \leftarrow \text{ـِ} \neq \text{ص}^1 = \text{ص}^2$ — و^3 : ـِ (ي.)

$\text{ـَ} \leftarrow \text{ـِ} \neq \left\{ \begin{array}{l} \text{ص}^1 \\ \text{ص ح ص} \end{array} \right\} \text{ص}^2$ — و^3 : ـِ (ي.)

(*) بغض الطرف عن ألف الإشباع التي تقتضيها قواعد العروض في آخر القافية

360 الشَّايِب 89: 43.

³⁶¹ وفي الحالة الأخيرة يجوز أيضا تطبيق القاعدتين 26، 79 فنحذف لام الصيغة مع الكسرة بعدها نتيجة لذلك، فتصل لاحقة النسب بالمقطع الكسري قبل اللام: 123 < 119. كما ورد في شعر علقمة، "حائية"، مشلدة، في النسب إلى "حائية" مخففة، وفي شعر آخر: "خائوي" في النسب إلى نفس الصيغة (ابن منظور 81: ح ن أ).

2.95- يتحدث الأسترابادي عن "الياء المكسور ما قبلها" من المنسوب إليه فيفرع فيها ثلاث حالات: الأولى كونها ثالثة، والثانية كونها رابعة، والثالثة كونها خامسة؛ ففي الحالة الأولى تقلب الياء واوا ويفتح ما قبلها، دون خلاف في ذلك نحو "عَمَوِيّ وَشَجَوِيّ" في النسب إلى "عَمِ وَشَجِ" وفي الحالة الثانية تحذف الياء عند سيبويه والخليل كـ"قَاضِيّ وَمُرْضِيّ"، وعند المبرد تقلب الياء واوا ويفتح ما قبلها كما في الحالة الأولى نحو "قَاضَوِيّ وَ مُرْضَوِيّ"، وفي الأخيرة لا يجوز إلا حذف الياء...³⁶².

فطبيق قاعدتنا إذاً ينحصر في أربع صيغ من الناقص أو اللفيف أولاها تمثل حالة الوجوب وهي (فَعِل + ي..ي) والثلاث الأخرى تمثل حالة الجواز وهي (أَفْعُل + ي..ي) و(فَاعِل + ي..ي) و (مُفْعِل + ي..ي)، أما باقي الصيغ التي لا تشملها القاعدة حسب تفرع الأسترابادي فهي كثيرة نحو (مُفْتَعِل، مُفْعَل، مَفَاعِل، مُتَفَاعِل... = 20 صيغة).

3.95- ينظر: (-3.61) مع نموذجين لسياقات القاعدة 95 في السلسلتين 52 و 52م (ص: 152، 153).

4.95- ينظر: (-2.95)، وعند ابن عصفور توجيه آخر لكيفية إعلال مثل (قَاضٍ + ي..ي) هكذا:

أ- قَاضِيّ ← قَاضِيّ

ب- قَاضِيّ ← قَاضِيّ ← قَاضَاي ← قَاضَوِيّ³⁶⁴

القاعدة رقم (96): إبدال الضمة كسرة في صيغ من الأجوف تميزا لليائي عن الواوي:

1.96- في بعض صيغ الأجوف اليائي تكون الياء (عين الكلمة) قفلا لمقطع ثلاثي ضمّي، وإذا طبقت عليها القاعدة 39 مباشرة تساوى الميزان الصوتي لليائي مع نظيره للواوي، وهذا مخالف للمبدأ 3، ولذلك توسل الحس اللغوي لدى المتكلم العربي إلى تجنب هذا اللبس بعدم تطبيق القاعدة 39 مباشرة في تلك الصيغ، بل بعد التمهيد لها بالقاعدة 96 هذه التي بمقتضاها تبدل ضمة المقطع الثلاثي الذي تقفله الياء (عين الصيغة) - تبدل كسرة، ثم تطبق القاعدة 39 بعد ذلك:

قا. 96) _ ← _ \ ≠ ص¹ — ي²: ص..

2.96- وهناك أربع صيغ قابلة مبدئيا لتطبيق هذه القاعدة وهي (فُعَل فُعْلَان فُعْلَة فُعْلَى) غير أن الصيغة الأخيرة (فُعْلَى) وردت فيها ألفاظ لم تطبق عليها هذه القاعدة، مثل "طُوْنِي وَكُوْسِي" من (ط ي ب) و (ك ي س) فحاول اللغويون تفسيرها بتخمينات تركز على عوامل غير صوتية ولا صرفية، كالوصفية والاسمية، بل لم يحسم أصحاب المعاجم في اعتبار بعضها واوية أو يائية³⁶⁵. ولا تشمل قاعدتنا الصيغ التي تضعف فيها العين (فُعْل فُعْل...) كما هو واضح من تمثيلها الصوري أعلاه.

³⁶² الأسترابادي 75، 2: 42 وقد غرنا المثالين "يَرْمِي" و"يَرْمَوِيّ" انسجاما مع قائمة الصيغ المقبسة عندنا، لأن النسب إلى "المرضي" -بضم الميم- لا يختلف عن النسب إلى "يرمي"، وفي تفسير اتجاه سيبويه والخليل عندنا ينظر الهامش السابق.

³⁶³ تصبح صيغة (أَفْعُل) قابلة لتطبيق القاعدة 95 بعد خضوعها أولا للقاعدة 97 التي بمقتضاها تبدل ضمة العين كسرة.

³⁶⁴ ابن عصفور 72، 2: 64-

³⁶⁵ الأسترابادي 75، 3: 86؛ ابن عصفور 79: 493؛ ابن منظور 81: (ض و ز، ض ي ز، ط ي ب).

3.96- ويأتي تطبيقها بعد مبادئ وقواعد الإعراب واللواحق الصرفية مسبقة دائما بالمبدأ 3، ولذلك لا يأتي دورها إلا في المرحلة ما بين الثالثة والسادسة كما مر في السلسلة رقم 65 (ص 168) وكما في السلسلة 69 لتعديل لفظ "عين" ج. عَيْنَاء³⁶⁵:

س: 69					فعل من (ع ي ن) ← عين	
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي		
					5	4
الأصل	ع - ي : زح	()	11	*فعل	:	:
1	ع - ي : زُ ()	→	12		:	:
2	ع - ي : زُ ()		119		:	:
3	ع - ي : زُ ()		3		:	:
4	ع - ي : زُ ()		96		:	:
5	ع - ي : زُ ()		39		:	:
6	ع - ي : زُ ()		90	فيل	:	:

4.96- يرى اللغويون أن الياء الساكنة المسبقة بضمة تقلب واوا إذا كانت بعيدة عن آخر الكلمة، أما إذا كانت قريبة من آخر الكلمة فإن الضمة قبلها هي التي تقلب كسرة لتصح الياء بشرط - يضيفه بعضهم- يتمثل في كون الكلمة جمعا، وذلك لأن آخر الكلمة أدعى للتخفيف ولأن الجمع ثقيل في حد ذاته فاحتاج للتخفيف (المبدأ 14 و 15 عندهم)، أما (فُعْلان) فهي محمولة على (فُعْل) لأنها بمعناها، واعتبرت ياء (فُعْلَى) كالقريبة من الآخر...³⁶⁷.

وفي هامش استطرادي يقبل الدكتور د. عبده أن أصل "بيض" هو "بُيُض"، بتحول الضمة إلى كسرة مماثلة للياء³⁶⁸.

القاعدة رقم (97): قاعدة إبدال الضمة كسرة قبل لام الكلمة في صيغ من الناقص:

1.97- إذا وقعت الضمة قبل الواو أو الياء المتحركتين اللتين هما لام الكلمة في صيغ الأسماء فإن تطبيق القاعدة 26 مباشرة على تلك الصيغ يتنافى مع جوهر المبدأ 3، ولهذا تصرف الحس اللغوي عند المتكلم العربي فأبدل تلك الضمة كسرة أولا ثم تابع التعديلات في الصيغة بعد ذلك بالقواعد المناسبة:

فا. 97) ء ← ـ \ [....: ص² : ش³ :..] (مص. أو ج.)

³⁶⁶ في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُفِ عَيْنٌ﴾ [الصفات/48].

³⁶⁷ الأسترايازي 75، 3: 85؛ ابن عصفور 79: 468؛ وينظر أيضا (4.39-، 2.96-) ص 116، 175.

³⁶⁸ عبده 79: 37، 41. وقد سبق عندنا بقية وجهة نظره في مثل هذه الصيغة ص 117.

2.97- وترد التأليفة المقطعية المعنية بهذه القاعدة في صيغ عددها سبعة على العموم لكن تقييدها بالمصدرية أو الجمعية يخرج ثلاث صيغ فعلية، كما أن الاستعمال أخرج صيغة أخرى رابعة هي (فُعُل) التي أهملت في الناقص على ما يبدو³⁶⁹، فلم يبق خاضعا لهذه القاعدة فعليا سوى ثلاث صيغ هي (أَفْعُل تَفَاعُل تَفْعُل) التي لم نصادف أي استثناء أو شذوذ في تطبيق القاعدة عليها.

3.97- وتطبق القاعدة مباشرة بعد مبادئ الإعراب وقواعد اللواحق الصرفية، فتأتي ثانية أو ثالثة أو رابعة³⁷⁰، متبوعة بأحد المبدئين 3 أو 5 أو بقواعد أخرى مثل 26 أو 47 أو 53 أو غيرها، وقد سبق نموذجان لسياقاتها في السلسلتين 26 و 41 (ص: 130 و 142).

4.97- يعلل سيبويه وجوب كسر ما قبل الواو التي هي حرف إعراب بأن (التنوين يقع عليها والإضافة بالياء نحو هَئِي)، والتنثية والإضافة إلى نفسك بالياء، فلا تجدد بدا من أن تقلبها، فلما كثرت هذه الأشياء عليها - وكانت الياء قد تغلب عليها لو ثبتت - أثبتوها مكانها، لأنها أخف عليهم والكسرة من الواو والضممة³⁷¹، ويعتبر ابن جني هذا التغيير من باب "ملاطفة الصنعة" لأنهم بدأوا بإبدال ضمة العين كسرة تمهيدا لقلب الواو ياء، في حين أن كلام سيبويه يشعر بأن قلب الواو ياء أسبق من إبدال الضمة³⁷².

القاعدة رقم (97ب): قاعدة إبدال ضمة الفاء كسرة في (فُعُول) من الناقص الواوي:

97ب.1- عند تطبيق القواعد 52 < 107 < 104 < 123 على صيغة (فُعُول) من الناقص الواوي يصبح ميزانها الصوتي على صورة / فُعِي / فزاد بعض المتكلمين في تخفيفها بأن أبدلوا ضمة الفاء كسرة مماثلة لكسرة العين بعدها:

↓ ↓ ↓ ↓
قا. 97ب) (←) — [≠ ص¹ — : ص² — ئ: ئي..] (بعد القاعدة 52 < ...)

97ب.2- ويعتبر اللغويون القدماء كسر فاء مثل "عَصِي" جائزا مثله مثل إبقاء الضم، غير أن ابن عصفور ينص على أن ضمها أفصح وأكثر³⁷³.

97ب.3- ينظر: (97ب.1-)، ونموذجها في آخر الصفحة 140

97ب.4- ينظر: (97ب.2-)

³⁶⁹ لأنهم اشترطوا في المفردات التي تجمع عليه أن تكون صحيحة اللام.

³⁷⁰ ولا مانع من البدء بها انسجاما مع رأي القدماء الذين يعللون تطبيقها باحتمال اتصال الصيغة بلواحق صرفية معينة..

³⁷¹ سيبويه 75، 4: 383؛ وينظر أيضا: المازني/ابن جني 54، 2: 117.

³⁷² ابن جني 52، 2: 470؛ ويورد الدكتور أ.م. الخراط (89: 125) عبارة للأستاذ باذني يدافع فيها على ظاهر كلام سيبويه.

³⁷³ سيبويه 75، 4: 384؛ المازني 54، 2: 123؛ ابن عصفور 79: 551.

القاعدة رقم (109)³⁷⁴: قاعدة إبدال الكسرة فتحة في صيغ الناقص مفتوحة اللام:

1.109- في لهجة طييء يبدلون كسرة العين فتحة في صيغ الناقص كلما فتحت اللام فتحة غير إعرابية ثم يتابعون تعديل الصيغة بالقاعدة 26 وتوابعها:

قا. (109) - (←) - [....:ص² - :ئ³ -] (بعد القاعدة 85 < ...)

2.109- ويتفق اللغويون على أن هذا الإبدال قياسي في لهجة طييء غير أن بعضهم نسبها لغير "طييء" أيضا كما حقق الدكتور أ.ع.د. الجندي³⁷⁵. أما الصيغ التي طبقت فيها فإن الشواهد المروية تقتصر على (فَعَلْ، فُعِلْ، أَفْعِلْ، فَاعِلْ)³⁷³، إلا أن اعتبار الظاهرة قياسا عند هؤلاء لا يستبعد شمولها لباقي الصيغ التي تكسر عينها وتفتح لامها لغير إعراب. وفي بيت شعر لزيد الخيل الطائي ورد "دُعَيْتْ" من غير تطبيق هذه القاعدة³⁷⁶.

3.109- ومن تقييدنا لتأليف هذه القاعدة بفتح غير الإعراب يتحدد سياقها بمجيئها بعد القاعدة 85 مباشرة أو مفصولة عنها بإحدى القاعدتين 119 و 53 أو بهما معا، وتكون متبوعة دائما بالقاعدة 26 وتوابعها، وهذان نموذجان لسياقاتها نأخذهما من الشواهد المروية في كتب القدماء:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	فَعِلْ + (تْ) من (ب ن ي) (←) بُنْتُ المقاطع والتعديلات					س: 70
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
فَعِلْ + (تْ)	11	(تْ)	:	:	ئ ح	: ن -	ب -	الأصل
	{ 85 ✓ 119	→	:	→	ئ - (تْ):	: ن -	ب -	{ 1 2
			:		ئ - (تْ):	: ن -	ب -	
	(+) 109		:		ئ - (تْ):	: ن -	ب -	3
	✓ 26		:		ئ - (تْ):	: ن -	ب -	4
	✓ 79		:		ئ - (تْ):	: ن -	ب -	5
فُعِلْ (تْ)	119		:	:	→	: ن - (تْ):	ب -	6

³⁷⁴ هذه من القواعد التي استدركنها بعد الترقيم الأصلي لقواعد هذا الفصل، فاقصى التابع المنطقي للقواعد أن ترتب هنا برقم استدراكي.

³⁷⁵ الجندي 78: 532.

³⁷⁶ المبرد 63، 3: 371.

(**) في بيت شعر نسب إلى بعض شعراء طيء (الأستراياذي 75، 1: 124-، 3: 111)

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	فَعِلَ + (هـ...) من (ر ض و) ← رَضَاةُ المقاطع والتعديلات					س: 71
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
فَعِلَ + (هـ...)	11	(...هـ)		:	:	ح : رَضَ : ضَ : رَ		الأصل
	85 ✓	"		:	:	و : رَضَ : ضَ : رَ		1
	53	"		:	:	ئ : رَضَ : ضَ : رَ		2
	(+) 109	"		:	:	ئ : رَضَ : ضَ : رَ		3
	26 ✓	"		:	:	و : رَضَ : ضَ : رَ		4
فَعَا(هـ)	90	"		:	:	و : رَضَ : ضَ : رَ		5

4.109- وردت الإشارة إلى هذه اللهجة بشكل عابر عند سيبويه والمبرد في سياق الاستدلال على أن الألف أخف عليهم من الياء والواو، ثم حاول المتأخرون تقنين هذا الإبدال عند الطائيين بأن حددوا شروطه التي لخصناها عنهم في (1.109-)³⁷⁷.

وقد وقف الدكتور أ.ع.د. الجندي على الظاهرة التي وضعنا لها هذه القاعدة، فحقق في مدى انتشارها وأسبابه، مستشعرا أن "صيغة طيئ هي الأحداث، لأنها متطورة، وإذا قارنا بين (بقي) و(بقي) وجدنا أن بالثانية انسجاما، والانسجام تطور ملحوظ..."³⁷⁸.

القاعدة رقم (98): قاعدة إبدال الألف الزائدة في آخر الصيغة صائتا مزدوجا:

1.98- عندما تتصل الصيغ الاسمية المختومة بالف مدية زائدة بإحدى لاحقي التشية / (...:ا)، / (...:ي) أو بلاهقة ج.مؤ.سا / ات / فإن الألف الزائدة تحول إلى فتحة بعدها ياء شبه صائتة / َ ئ /، ثم يتابع تعديل الصيغة بالقواعد المناسبة بعد ذلك إن اقتضى الحال:

$$\left\{ \begin{array}{l} (...:ا) \\ (...:ي) \end{array} \right\} \leftarrow 98. \text{قا} \text{ َ ئ} \backslash \dots : \text{ص}^3 \text{ َ } \leftarrow \left\{ \begin{array}{l} (...:ا) \\ (...:ي) \end{array} \right\}$$

(*) في بيت شعر آخر لحري بن عامر الطائي؛ وفي البيت أيضا: "أعطى" في رواية، والمقصود بها: "أعطى" (أبو زيد 81: 299). وفي هذه السلسلة يمكن الاستغناء عن القاعدة 53، فنصل إلى نفس النتيجة بالسلسلة [71ب]: رَضَاة: 90 < 26 < 109+85 < رَضَاة
³⁷⁷ سيبويه 75، 4: 187؛ المبرد 63، 3: 145؛ الأسترايازي 75، 3: 111.
³⁷⁸ الجندي 78: 538

- 2.98- وينحصر تطبيق هذه القاعدة في صيغ هي (فُعَلَى، فُعَلَى، فُعَلَى) عندما تتصل بها اللواحق المذكورة، أما (فُعَلَى، فُعَلَى) فهما صيغتا جمع لا يتوقع تثنيتهما أو جمعهما، وأما الصيغ التي تصبح مقصورة بعد إعلاها مفردة فقد استثنيناها من القاعدة بقيد زيادة الألف المبدلة، انسجما مع المبدأين 10 و 19 عندنا³⁷⁹.
- 3.98- ونظرا لأن القاعدة مرتبطة باللواحق الصرفية فإن رتبها هي الأولى في كل السلاسل القاعدية التي ترد فيها كما مر بنا في السلسلتين 43 و 48 (ص: 144 و 148).
- 4.98- ذكر سيبويه أن ما كانت ألفه زائدة "لا تكون تثنيته إلا بالياء... وذلك قولك: حُبَلَيَانِ وَمُعَزَيَانِ... وكذلك جمعها بالتاء"³⁸⁰.

القاعدة رقم (99/99ب): قاعدتا إبدال الألف الزائدة كسرة قبل لاحقة النسب:

1.99- كما مر في القاعدة 86 يجب أن يكون المقطع الذي تدغم فيه لاحقة النسب كسريا، ومن أجل ذلك قد تجرى تعديلات خاصة في المقطع الأخير من الصيغة المنسوب إليها، ومن تلك التعديلات ما سبق بيانه في القاعدتين 61 و 63، ومنها ما يقع في الصيغ المختومة أصلا بالف زائدة، حيث سمع النسب إليها بثلاث طرق: اثنتان منها ستأتان في القاعدة 125، أما الثالثة فتضبطها القاعدة 99 هذه التي تقضي بإبدال الألف الزائدة كسرة مناسبة للاحقة النسب، إذا لم تقع لام الكلمة بين ألفين:

قا.99) ا (←) — \ ... : ص: ص «—» (ي..)

أما إذا وقعت لام الكلمة بين ألفين فإن تطبيق القاعدة يصبح واجبا، ولهذا ميزناها في هذه الحالة برقم 99ب:

قا.99ب) ا ← — \ ... : ص: ص «—» (ي..)

2.99- يمكن أن تطبق هذه القاعدة مبدئيا على كل الصيغ المختومة بالف زائدة والقابلة لأن ينسب إليها، وهي الصيغ (فُعَلَى، فُعَلَى، فُعَلَى، فُعَلَى) ³⁸¹. ويذكر اللغويون صيغا أخرى مرتجلة لا تشملها قائمة الصيغ المقيسة عندنا، غير أن تطبيق القاعدة في الصيغ الثلاث الأولى يعد جائزا بجانب القاعدة 125 وحدها أو مع القاعدة 99ج كما ذكرنا أعلاه وكما سيأتي بيانه في (1.125-) في الفصل الثامن.

99ب.2- أما في الصيغتين (فُعَلَى، فُعَلَى) فإن إبدال الألف كسرة قبل ياء النسب هو الطريقة الوحيدة التي ينسب بها إليهما كما هو واضح من صياغتنا للصورية للقاعدة أعلاه.

³⁷⁹ ينظر المبدأن وكذا المبدأ 18 في الصفحات 83، 85.

³⁸⁰ سيبويه 75، 3: 390

(*) وستأتي القاعدة 99ج مع القاعدة 125 في الفصل الثامن.

³⁸¹ أخذنا بقرار م.ل.ع.ق الذي يميز النسب إلى جمع التكسير (ع. حسن، 80، 4: 742 هـ 2).

3.99- وتحدد رتبة هذه القاعدة في صورتها بأنها الأولى في كل السلاسل القاعدية التي ترد فيها، بحكم ارتباطها بلاحة النسب، كما في التمثيل الآتي لتعديل صيغة (فَعْلَى + يّ..) من (ر و ي):

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات (فَعْلَى + يّ..) من (ر و ي) ← رَوَوِيّ					س: 72
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
(فَعْلَى + يّ..)	18	(يّ..)		:	:	:	رَـ وَـ	الأصل
$\begin{cases} 99 \\ \vee \\ 119 \\ \vee \\ 123 \\ \vee \\ 111 \\ \vee \\ 119 \\ \vee \\ 61 \\ \vee \\ 3 \end{cases}$	→			:	:	:	رَـ وَـ	1
				→	:	(يّ: يّ..)	رَـ وَـ	2
								3
								4
(فَعَوِيّ..)	63						رَـ وَـ	5
							رَـ وَـ	6
							رَـ وَـ	7

وكما في تمثيل (فَعَالَى + يّ..) من (ر ع ي):

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات (فَعَالَى + يّ..) من (ر ع ي) ← رَعَاوِيّ					س: 73
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
(فَعَالَى + يّ..)*	18	(يّ..)		:	:	:	رَـ عَـ	الأصل
$\begin{cases} 99\text{ب} \\ \vee \\ 119 \\ \vee \\ 123 \\ \vee \\ 63 \end{cases}$	→			:	:	:	رَـ عَـ	1
				→	:	(يّ: يّ..)	رَـ عَـ	2
							رَـ عَـ	3
(فَعَاوِيّ..)	63						رَـ عَـ	4

4.99- في حديث القدماء عن النسب إلى ما آخره ألف ينظرون إلى رتبة الألف ضمن "حروف" الكلمة ثم إلى أصل هذه الألف، فيفرون قواعد عديدة عن هذين الاعتبارين، ويعيننا الآن من تلك التفريعات ما كانت ألفه زائدة، وهي لا تكون إلا رابعة فأكثر حسب نظريتهم في ترتيب "حروف" الكلمة؛ قال الأسترابادي في النسب إلى ما كانت ألفه رابعة: "إذا كانت للتأنيث فالأشهر حذفها... ويتحتم حذفها

(*) تقارن بالسلسلة رقم 53، ص 152، وينظر الهامش (*) هناك.

إذا تحرك ثاني الكلمة كـ(جَمْزَى)... فتقول: (حُبْلَوِيّ ... وَحُبْلَوِيّ وَدُنْيَاوِيّ... وَأَرْطِيّ)...، وأما ما ألفه خامسة فصاعدا "فإنها تحذف في النسب مطلقا..."³⁸²

القاعدتان رقم (105/100): إبدال الياء أو الواو المديتين - لاحقيتين - ياء أو واو شبه صائتة:

1.105/100- عندما تتصل بعض صيغ الناقص أو اللفيف بياء المدّ أو واو المدّ لاحقيتين صرفيتين وتطبق عليها القواعد 79 < 119 < 27 أو 28، فإن متابعة تعديلها بواسطة القاعدة 77 تجعلها مُلْبَسَةً، ولهذا تصرف الحس اللغوي، انسجاما مع المبدأ 3، فعوض القاعدة 77 بالقاعدتين 100 و 105 اللتين تقضيان بتحويل الضمير المدّي إلى شبه صائت من جنسه حفاظا على بنية الصيغة. ولا يحتاج إلى تطبيق هاتين القاعدتين إلا عندما يكون مقطع لام الكلمة مسبقا بمقطع فتحي ثنائي وقابلا لتطبيق القاعدة 76 وتوابعها أولا:

قا. (100) (ي: ...) ← (ئ: ...) \ (...: ص² - : ...) (بعد قا. 79 < 119 < 27)

قا. (105) (و: ...) ← (ؤ: ...) \ (...: ص² - : ...) (بعد قا. 79 < 119 < 28)

2.105/100- وهاتان القاعدتان تكميليتان تعوضان القاعدة 77 كما ذكرنا، ولذلك تطبقان كلما أسفر تطبيق إحدى القاعدتين 27 أو 28 عن فتحة قبل اللاحقة المدّية المعنية³⁸³.

3.105/100- ولذلك أيضا تكون رتبتهما هي الرابعة دائما، مسبوقتين بالقواعد المذكورة في صياغتهما ومتبوعتين بالقاعدة 119. وقد سبق نموذج سياقاتهما في السلسلتين رقم 2 ورقم 4 (ص: 97 و 100).

4.105/100- ينظر (4.27- و 4.28-) ص: 98، 100 وهوامشهما.

ونضيف هنا أن الدكتور ف.ح. الشايب بعد أن لاحظ أن القدماء "لم يجدوا في (دَعَوْا وَرَمَوْا) أي شيء غير عادي "بسبب خلطهم" بين الحركات الطويلة والصوامت التي تشاركها في الصورة الخطية - بعد ذلك قدم اقتراحه الذي يرى أنه هو الصحيح، والذي نلخصه في الآتي، بالنسبة لـ"دَعَوْا":

- | | |
|-----------|---|
| 1- دَعَوْ | الأصل |
| 2- دَعَوْ | إسقاط شبه الحركة |
| 3- دَعَوْ | انزلاق حركي آلي بين الفتحة والضمّة |
| 4- دَعَوْ | إسقاط الضمة الطويلة للمخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد |

³⁸² الأستراياذي 75، 2: 39 ع. حسن 80، 4: 718 وينظر أيضا: سيويه 75، 3: 342، 352.

³⁸³ ينظر (2.27- و 2.28-) ص 96، 99 من الفصل الخامس.

وبالنسبة لـ "تَرْضَيْنَ":

- 1- تَ ر ضَ َ ئَ ي نَ َ الأصل
- 2- تَ ر ضَ َ ِ ي نَ َ إسقاط شبه الحركة
- 3- تَ ر ضَ َ ِ ي نَ َ انزلاق حركي آلي بين الفتحة والكسرة
- 4- تَ ر ضَ َ ِ ي نَ َ إسقاط الكسرة الطويلة للمخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد

أما بالنسبة لـ "رَضُوا" فتفسيره هو الآتي:

- 1- ر ضَ َ ِ ي و الأصل
- 2- ر ضَ َ ِ ي و تسكين العين
- 3- ر ضَ َ ِ ي و إسقاط شبه الحركة للمخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد³⁸⁴

وبالنظر الأولى إلى هذه التفسيرات يبدو لنا أنها مزاجية بشكل يلفت الانتباه، وإلا فلماذا يخالف الباحث بين عنصري المزدوج الصاعد تارة بإسقاط عنصره الثاني (الخطوة الرابعة في "دَعَوْا" وتَرْضَيْنَ)، وتارة بإسقاط عنصره الأول (الخطوة الثالثة في "رَضُوا") ؟ ولماذا يسقط شبه الحركة في: "دَعَوْا وتَرْضَيْنَ" ليعيده مباشرة بما سماه "الانزلاق الحركي الآلي" ؟ ولماذا يسقط حركة العين في "رَضُوا" ولا يسقطها في يَرْمِيُونَ، مع أن مقطع اللام هو المنبور في كل من الصيغتين حسب وجهة نظر "بروكلمان" التي يتبناها الباحث؟

القاعدة رقم (91): قاعدة إبدال ياء المدّ فتحة قبل المقطع الكسري المقفل من المنسوب:

1.91- من التعديلات التي يستلزمها اتصال لاحقة النسب بأي صيغة اسمية أن يخفف من توالي المتشابهات، لأن المقطع الأخير من أصل الصيغة المنسوب إليها مقطع كسري مقفل بأولى ياء النسب ومدغم في مقطع آخر صدره ياء النسب الثانية، ولهذا يجري في المقطع السابق لذلك المقطع الكسري التعديل الضروري ليصبح فتحياً ثنائياً، وهناك قواعد تطبق من أجل ذلك، منها القاعدة 95 السابقة، ومنها هذه القاعدة 91- التي تقضي بإبدال الياء المدية فتحة كلما سبقت المقطع الكسري المذكور، ويصبح هذا التعديل واجباً إذا كانت الصيغة من الناقص أو اللفيف المقرون³⁸⁵:

قا. (91) ي ← َ \ ... ص² : ُؤ³ - (ي..)

³⁸⁴ الشايب 89: 60-

³⁸⁵ ذكر الأستاذ المرحوم عباس حسن ما يفهم منه أن وجوب تطبيق القاعدتين 61، 91 في صيغ الناقص ليس مطلقاً، وذلك في حديثه عن النسب إلى (مَقُول) من (ر م ي) حيث قال إن لغة "مَرْمُوي" ضعيفة، وإن "مَرْمِي" هي القوية (ع. حسن 80، 4: 417).

3.91- ولأن هذه القاعدة خاصة بالمنسوب فإن سياقها يتحدد بمحيثها رابعة أو خامسة أو سادسة بعد قواعد النسب الأخرى ذات الأسبقية بحكم ارتباطها بآخر الصيغة، كما في تمثيل "طَوِيَّة + ي..". بالسلسلة رقم 74، و"مَرْمُوي + ي..". بالسلسلة رقم 75:

(*) ينظر الهامش، السادة، 385

(**) ينظر الهامش 385 السابق، وتقران بالسلسلة 83 الآتية في ص 199

4.91- في سياق وصف التغييرات التي تلحق الاسم المنسوب إليه يتفق القدماء على وجوب حذف ياء (فَعِيل) من الناقص مذكرا ومؤنثا وعلى وجوب فتح ما قبل الياء وعلى وجوب قلب لامه واوا، كـ"غَنَوِيٍّ"... كما يتفقون على إجراء "تَحْوِيٍّ" مجرى "غَنَوِيٍّ" و"عَدَوِيٍّ"...³⁸⁶

ولم يميز م.ل.ع.ق. بين الناقص وغيره حين قرر جواز حذف الياء وجواز إبقائها عند النسب إلى (فَعِيل) بفتح الفاء وضمها³⁸⁷.

القاعدة رقم (101): قاعدة إبدال ضمير المتكلم المدي مقطعا فتحيا صدره ياء:

1.101- عند اتصال ياء المتكلم ببعض الصيغ الاسمية من الناقص أو اللفيف فإن تطبيق القواعد 79 < 119 < 27 < ... يؤدي إلى تشويه كبير في تلك الصيغ، وهناك صيغ أخرى لا تتوفر فيها شروط تطبيق القواعد المذكورة، وهي المختومة أصلا بألف زائدة.. وفي كل هذه الحالات تصرف الحس اللغوي عند المتكلم العربي، انسجاما مع المبدأ 3، فأنشأ قاعدة استثنائية لبدء التعديلات الصوتية الضرورية في الصيغ المذكورة، وهي هذه التي تحمل رقم 101 عندنا والتي بمقتضاها تحول ياء المتكلم المدية إلى ياء شبه صائتة مفتوحة لتجرى التعديلات الأخرى - قبل هذه اللاحقة المحولة - مستقلة عنها إن اقتضى الحال. ويلاحظ أن تطبيق هذه القاعدة مشروط بأن يكون المقطع الملاصق لياء المتكلم ثنائيا ألفيا مطلق الصدر أو ثنائيا حركيا مصدرا بشبه صائت ومسبوقا بمقطع ثنائي حركي مطلق الصدر:

$$\text{قا. (101) (ي) } \leftarrow \text{ئ } \backslash \left\{ \begin{array}{l} \dots \text{ص: ا:} \\ \dots \text{ص: ح: ش: ح:} \end{array} \right. \text{ (—)}$$

2.101- يمكن تطبيق هذه القاعدة مبدئيا في كل الصيغ المستوفية لشروطها، أي في الصيغ التي كنا حددناها في (2.99- ص 180)، وفي صيغ الناقص التي تنتهي بالمتجاورة المقطعية المحددة في صياغتنا الصورية للقاعدة أعلاه، وهي 42 صيغة. ومما يمكن أن يعتبر استثناء من هذه القاعدة ما تذكره بعض كتب القراءات من رواية لورش عن نافع لمثل "هْدَاي" في قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ بإسكان ياء المتكلم [البقرة/37]³⁸⁸.

3.101- وكما ذكرنا في (1.101-) فإن هذه القاعدة استثنائية تهدف إلى تجنب ما قد يؤدي إليه تطبيق القاعدة 76 وتوابعها من تشابه الهيئة المعدلة لصيغ كانت تتمايز موازينها الصرفية باختلاف حركة عين

³⁸⁶ ابن المحجب/الاسترأبادي 75، 2: 20، 30؛ ابن عصفور 72، 2: 62، و"تَحْوِيٍّ" نسبة إلى "تَحْيَةٍ".

³⁸⁷ يعقوب 93: 386.

³⁸⁸ ابن زنجلة 79: 95؛ ابن خالويه 1: 92، 83-، 306، ولم يذكر صاحب كتاب "القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب" هذه الرواية نصا في فرشه ولا في فصل ياءات الإضافة، غير أنه قال في نهاية هذا الفصل: "وإسكان ياء الإضافة وفتحها لغتان فاشيتان في القرآن الكريم ولغات العرب" (ع.ف. القاضي 81 ب: 23)؛ وفي ابن خالويه كما في (الأنباري 80، 1: 76) إشارة إلى قراءة أخرى هي "هْدَيَّ" سنورد نموذجها في (3.101-) بعد قليل.

الكلمة فقط³⁸⁹. ونضيف هنا أن هذه القاعدة تهدف إلى تعويض القاعدة 76 في الصيغ المختومة بألف زائدة، ومعنى كل هذا أن التعديلات الصوتية التي يمكن أن تجرى قبل ياء المتكلم التي أصبحت مقطعا مستقلا / ى / هي تعديلات مستقلة أيضا، وبعبارة أخرى: إن القاعدة 101 يمكن أن تتدخل في أي مرحلة من مراحل التعديل تكون أكثر انسجاما مع المبدأ 3 الذي يسبقها دائما حين يتعلق الأمر بصيغ الناقص، وتكون رتبها هي الأولى حين يتعلق الأمر بالصيغ المختومة بالألف المدية الزائدة. ومن هنا يمكن تفسير لهجة هذيل في مثل "هَوَيَّ" (يقصدون: هَوَايَ) عن طريق تدخل القاعدتين $101 < 3$ بعد القاعدتين $76 < 119$ كما سنرى بعد قليل.

وقد سبق في السلسلة 31 (ص 133) مثال لتطبيق القاعدة 101 في الصيغ المقصورة، وهذه أمثلتها في صيغ الناقص:

س: 76		مَفْعَل + (ي) من (ث و ي) ← مَثَوَايَ					مراحل التعديل		
		المقاطع والتعديلات							
الميزان الصرفي	ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	5	4	3	2	1	
*مَفْعَل + (ي)	11		(ي)	:	:	ح	: وَا	: مَث	الأصل
{ 3 ∨ 101 ∨ 16 ∨ 26			(ي)	:	:	ح	: وَا	: مَث	{ 1 2 3
				:	:	ح	: وَا	: مَث	
				:	:	ح	: وَا	: مَث	
∨ 26		"	"	:	:	ح	: وَا	: مَث	4
∨ 90		"	"	:	:	ح	: وَا	: مَث	5
مَفْعَا (ي)		90	"	:	:	ح	: وَا	: مَث	

س: 77		مُفَاعِل + (ي) من (ح م ي) ← مُحَايِي					مراحل التعديل		
		المقاطع والتعديلات							
الميزان الصرفي	ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	5	4	3	2	1	
*مُفَاعِل + (ي)	11		(ي)	:	:	ح	: م	: ا	الأصل
{ 3 ∨ 101 + 26 ∨ 90 ∨ 104 ∨ 123			(ي)	:	:	ح	: م	: ا	{ 1 2 3 4 5 6
				:	:	ح	: م	: ا	
				:	:	ح	: م	: ا	
∨ 26		"	"	:	:	ح	: م	: ا	3
∨ 90		"	"	:	:	ح	: م	: ا	4
∨ 104		"	"	:	:	ح	: م	: ا	{ 5 6
∨ 123		"	"	:	:	ح	: م	: ا	

³⁸⁹ نقصد أن كلا من مُفَعَّل + (ي) ومُفَعَّل + (ي) من (ص ف و) مثلا تصير، بتطبيق القواعد $76 < 119 < 27 < 119$ إلى: "مُصْطَفِي"، فلا تعرف صفة الفاعل من صفة المفعول؛ أما بتدخل القاعدة 101 فإن مَال الصيغتين هو "مُصْطَفَايَ" و "مُصْطَفِي" على التوالي.
(*) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنُ مَثَوَايَ﴾ [يوسف/23].

وفي هذه الصيغة الأخيرة (مُحَامِيّ) يمكن أن نصل إلى نفس النتيجة باتباع طريق أخرى في التعديل تمثلها السلسلة رقم 78 الآتية، بل لعلها تكون أنسب لجميع حركات الإعراب الممكنة في مثل هذه الصيغة، كما يمكن أن نفسر بها التعديل المنسوب إلى لهجة هذيل في مثل "هُوَيّ" الواردة في بيت شعر لأبي ذؤيب الهذلي³⁹⁰، وهذه هي السلسلة 78:

س: 78	مراحل التعديل	مقاطع والتعديلات					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
		1	2	3	4	5			
الأصل 1		مُ : ح ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ			(ي)	11	*مُفَاعِل + (ي)
الأصل 2		هـ : و ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ			"	11	*فَعْل + (ي)
1	[مُ : ح ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ	↓	↓	"	76 v	
		هـ : و ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ	↓	↓			
2	[مُ : ح ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ	↓	↓	→	119 (v)	
		هـ : و ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ	↓	↓			
3	[مُ : ح ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ	↓	↓	→	3 v	
4	[هـ : و ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ	↓	↓		101 v	
5	[مُ : ح ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ	↓	↓	→	119 v	مُفَاعِل (ي)
6	[هـ : و ا : مـ	ئ : ح	ئ : مـ	↓	↓		123 v	

4.101- يقول سيبويه في بابي إضافة المقصور والمنقوص إلى ياء المتكلم: "اعلم أن الياء لا تغير الألف، وتحركها بالفتحة لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك (بُشْرَايَ وَهْدَايَ وَأَعْشَايَ)، وناس من العرب يقولون: (بُشْرَيَّ وَهْدَيَّ...)"، وفي ياء المتكلم بعد ياء المنقوص يقول: "إذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى، وذلك قولك: (هذا قَاضِيٌّ وهؤلاء جَوَارِيٌّ...) "³⁹¹.

وينظر الهامش 390

القاعدة رقم (102): قاعدة إقحام "نون الوقاية" قبل ضمير المتكلم للنصب:

1.102- عندما تتصل صيغة فعلية بضمير النصب للمتكلم (ي) فإنه يجب الفصل بين الفعل وبين هذه الياء بنون تكون صدرا لمقطع قمته الياء نفسها / ني /، وقاية للفعل من تعديلات محتملة قد تخرج به عن المبدأ 3:

³⁹⁰ ابن خالويه 92، 1: 307 وهذا هو التفسير الذي نراه مقبولا في إطار قواعدها للهِجَة هذيل هذه، إذ يتركز على أن الحس اللغوي لهؤلاء تجنب القاعدة 27، انسجاما مع انسجاما مع المبدأ 3، فعوضها بالقاعدة 101، وقد وقف الدكتور أ.ع.د الجندي على اللهجة محاولا تحقيقها وتوثيق ما ورد فيها من الشواهد مرجحا أنها هي القدي من حيث التطور الصوتي، (الجندي 78: 539).

³⁹¹ سيبويه 75، 3: 413؛ وفي (ابن يعيش د.ت 3: 33) تفصيل أكثر ومحاولة لإثبات "وجه صالح من القياس" للهجة هذيل / هُوَيّ / ووصف قراءة "مُحَامِيّ" عند ورش بالقرابة.

فا. 102 (ي) ← (ني) \ [... : صَح : (ـ)] (فع.)

2.102- وتطبق هذه القاعدة في جميع الصيغ الفعلية بلا استثناء، أي في خمسين صيغة، ونشير هنا إلى

أن ضمير المتكلم للنصب ورد في القرآن الكريم بثلاث هيئات: (ني) و(ن) و(ني)³⁹².

3.102- وهي قاعدة تجعل ضمير النصب للمتكلم مستقلاً تماماً عن صيغة الفعل الأصلية، مثله مثل

باقي ضمائر النصب التي تعامل معاملة الأسماء الظاهرة، حيث تجرى في الأفعال المتصلة بها التعديلات

الصوتية الضرورية كما لو كانت منفصلة عن تلك الضمائر، ولكننا التزمنا بترتيب القاعدة 102 هذه في كل

السلاسل القاعدية التي ترد فيها باعتبار أنها لاحقة صرفية لا باعتبار أن لها تأثيراً في التعديلات الجحزة ضمن

الصيغة، كما يتبين من تمثيل صيغة (أفعل + (ي)) من (ز ي د): "زُذني"³⁹³ بالسلسلة 79:

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	إفعل + (ي) من (ز ي د) ← زُذني المقاطع والتعديلات					س: 79
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*إفعل + (ي) فُله (ني)	11	(ي) ↓ (ني)		:	:	ح د	ئ : ـ	الأصل
	102	(ني)		:	:	ح د	ئ : ـ	1
	+ [78]	"		:	:	↓ د	ئ : ـ	2
	✓					∅		
	119	"		:	:	→ د	ئ : ـ	3
	+ 43	"		:	:		↓ د : ـ	4
	✓ 79	"		:	:		↓ د : ـ	5
	✓					∅		
119 ✓		"		:	:	ز د	ئ : ـ	6
						↓		
117	"		:			ز د	∅	7

(*) لم نشر في صياغة هذه القاعدة وتمثيلها إلى احتمال فصل بعض اللواحق الصرفية الأخرى بين الفعل وياء المتكلم، لأن ذلك من باب تعدد اللواحق الصرفية الذي كنا قد استبعدناه من مجال هذه الدراسة. (ينظر المبدأ 19 في ص 85-)

³⁹² من أمثلة ذلك قوله تعالى: «وَالَّذِي يُبَيِّنُ لَكُمْ يُحْيِي ثُمَّ يَحْيِي» [الشعراء/81، وكذا أواخر الآيات الثلاث قبلها]، وبعض القراءات لقوله عز وجل: «إِنِّي أَرَأَيْتُ أَغْصِرُ

خَرّاً» [يوسف/36]، وينظر الداني 85: 63.

³⁹³ في قوله تعالى: «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً» [طه/114]

4.102- عقد سيبويه بابا تعرض فيه لأحوال الأسماء والأفعال والحروف مع ياء المتكلم، في شكل حوار جدالي بينه وبين الخليل، وقال في أوله: "اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (ني)، وعلامة إضمار المحرور المتكلم الياء". ويعنينا من هذا الباب قوله بالخصوص: "وإنما قالوا في الفعل (ضَرَبْنِي) ويَضْرِبُنِي) كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الأسماء...³⁹⁴. وقد تبني اللاحقون بعد سيبويه هذا التعليل الخليلي أو السيبويهي فسمى المتأخرون منهم هذه النون "نون الوقاية"³⁹⁵. وقد ذكرنا غير مرة أن الكسرة التي تقي منها هذه النون الفعل كسرة وهمية³⁹⁶.

ولم يخرج الدكتور مهدي المخزومي عن وجهة نظر القدماء في هذه النون، غير أنه ألحق بها نونين آخرين للوقاية هما نون المثنى ونون الأفعال الخمسة...³⁹⁷. أما الدكتور أحمد كشك فقد لاحظ أن تعليل النحاة لإقحام هذه النون قبل ياء المتكلم في الأفعال بانها تقيها من الكسر - هو تعليل وإدليل أن الفعل المضارع والأمر يسند كل منهما إلى ياء المخاطبة دون حاجة لنون تقيهما من الكسر، وهنا يحس هذا الباحث أنه إذا كان للوقاية دور فإن الأسلم لدى النحاة اعتبار هذه النون حين تقي فإن دورها ليس وقاية الفعل من الكسر وإنما وقاية الضمير من اللبس، فالياء واحدة صوتيا في قولك (اضْرِبْنِي) وقولك (اضْرِبِي يا فاطمة) ... فحين تكون الياء مع النون تكون ضمير متكلم، وحين تكون وحدها تكون ضمير خطاب"، ويذهب الباحث بعيدا فيرى أن (ني) بكاملها هي الضمير المتصل للمتكلم، وليست نونا مقحمة قبل ياء المتكلم...³⁹⁸

القاعدة رقم (103): قاعدة تقصير ياء المد في صيغتي (تَفْعِيل مَفْعُول) من الناقص:

1.103- عندما تقاس صيغة (تَفْعِيل) من الناقص أو اللفيف مباشرة، وكذا عندما تطبق القاعدتان $107 < 112$ على صيغة (مَفْعُول) من الناقص أو اللفيف اليائين، فإنه تنشأ إحدى متجاورتين مقطعتين يستثقلهما المتكلم العربي عادة، وهما /ص: ي: .. / و /ص: ي: (ئ: ..) / فيتخلص منهما بإحدى طريقتين: أ- إما بتطبيق القاعدتين $104 < 123$ ، وذلك في غير الصيغتين المذكورتين أعلاه. ب- وإما بتطبيق القاعدة 103 التي تقضي بتقصير المقطع الأول من المتجاورة المستثقلة، أي يجعل يائه المدية كسرة، ثم متابعة تعديل الصيغة، إن اقتضى الأمر، بقواعد أخرى مناسبة. وقد اختار هذه الطريقة الثانية في الصيغتين المذكورتين خاصة:

³⁹⁴ سيبويه 75، 2: 368.

³⁹⁵ ينظر: ابن يعيش د.ت 3: 123.

³⁹⁶ ينظر: أمزوي 2000: 82، الفقرة 4.3-؛ (4.39- في ص 116-) من هذا الكتاب.

³⁹⁷ المخزومي 78: 40.

³⁹⁸ كشك 80: 102، 103.

$$\text{قا. 103} \quad \text{ي} \leftarrow \text{ص}^2 \left(\left\{ \begin{array}{l} \text{ئ}^3 \dots \\ \text{ئ}^3 \dots \end{array} \right\} \right) \text{أو (مفعول)} + (\text{ئ}^3 \dots) + (\text{ئ}^3 \dots)$$

2.103- وهذه القاعدة خاصة بصيغتين كما ذكرنا، ولكن سمع تطبيقها أيضا، من غير ترك الأصل، في المهموز الآخر بكثرة وفي غيره من الصحيح بقلة - في صيغة (تفعيل) خاصة - نحو (تجزيئ / تجزئة، تجريب / تجربة). وقد سمع "تنزيئا" في ضرورة شعر، كما عدلت (مفعول) المنسوب إليها من الناقص اليائي بطريقة أخرى سبقت عندنا في (1.91-)³⁹⁹.

3.103- وسياق القاعدة محدود كذلك بكونها الأولى في سلسلتها عندما يتعلق الأمر بصيغة (تفعيل) مع اعتبار أن اللاحقة (ة..) جاءت فيما بعد للتعويض⁴⁰⁰، أما عندما يتعلق الأمر بصيغة (مفعول) فإن هذه القاعدة تأتي في المرحلة الخامسة كما سنرى في السلسلة رقم 83 لاحقا. وهنا سنمثل سلسلتين من سلاسل تعديل صيغة (تفعيل)، أولاها قيست فيها الصيغة من (ز ك و) وفي الأخرى من (ح ي ي):

تَفْعِيل من (ز ك و) ← تَرْكِية						س: 80		
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل
			5	4	3	2	1	التعديل
*تَفْعِيل	11	→	:	:	ح و	:	ك ز	الأصل
	103		:	:	ح و	:	ك ز	1
	118		↓	↓	و	:	ك ز	{ 2 3
	85		:	:	و	:	ك ز	
تَفْعِيَة	53		:	:	ئ	:	ك ز	4

³⁹⁹ الأشموني د.ت 2: 306؛ ابن منظور 81: (ن ز ا). وينظر الهامش 385 في موضعه من هذا الباب.

⁴⁰⁰ يبدو لنا أن هذه اللاحقة (ة) ليست مجرد التعويض بل لإقرار الفتحة الملازمة لها بعد شبه الصائت (لام الكلمة) الذي لولا تلك الفتحة لتعرض للحذف أيضا بتطبيق القاعدة 26، ومن ثم سيحدث نقص كبير في الصيغة....

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	تَفْعِيل من (ح ي ي) ← تَحِيَّة المقاطع والتعديلات					س: 81
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*تَفْعِيل	11		:	:	ح	ئ	تَـ	الأصل
	103		:	:	ح	ئ	تَـ	1
	118		↓	↓				2
	85	→	:	:	ح	ئ	تَـ	3
	21		:	:	ح	ئ	تَـ	4
تَفْعَلَة	119		:	:	ح	ئ	تَـ	5
	123		:	:	ح	ئ	تَـ	6

4.103- ينظر الهامش 399.

القاعدتان رقم (108/104): قاعدتا إبدال ياء المدّ أو واو المدّ صائتا مزدوجا:

1.108/104- عندما يكون المقطع المدّي الواوي أو اليائي متبوعا بمقطع آخر صدره شبه صائت مجانس للصائت المدّي قبله، فإن هذه المتجاورة المقطعية تنطق كما لو كانت تتألف من مقطع حركي ثلاثي، قمته وقفله متجانسان، مدغم في مقطع صدره مجانس أيضا للعنصرين قبله / ص ـ ئ : ئ .. /، / ص ـ ئ : ئ .. / وقد وضعنا لهذا النطق الفعلي قاعدتين رقمناهما بالرقمين 104 و 108:

قا. 104) ي ← ـ ئ \ ... : صـ : ئ³...

قا. 108) و ← ـ و \ ... : صـ : و³...

2.108/104- ويمكن أن تطبق القاعدة 104 في عدد من الصيغ قليل منها يستوفي شروطها أصلا، والكثير منها يستوفي هذه الشروط بعد تعديلات سابقة في الصيغة المعنية، ومجموع هذه الصيغ 36، ليس منها (تَفْعِيل) لأسبقية القاعدة 103 فيها⁴⁰¹.

أما القاعدة 108 فلا تطبق إلا في خمس صيغ من الناقص الواوي تكون لامها مسبقة بواو مدّية زائدة أصلا (فَعُول، فُعُول، فُعُولَة، مَفْعُول، أَفْعُولَة). وفي مثل "مُعَدِّي وَمَرْضِي" ينظر (2.52-) في الفصل السادس ص 139.

⁴⁰¹ وينظر الهامش 385 في موضعه من هذا الباب.

3.108/104- ونظرا لتنوع الصيغ المعنية بالقاعدتين فإن كلا منهما تطبق في مراحل مختلفة من السلاسل القاعدية ما بين الثانية إلى الخامسة مسبوقتين بمبادئ الإعراب أو قواعد اللواحق الصرفية وتوابعها، وفي جميع مراتبها تكون كل منهما متبوعة بقاعدة الإدغام 123. وأكثر سياقات القاعدة 104 شيوعا هو ... < 107 < 104 < 123 < ... (15 مرة من 40)، أما القاعدة 108 فيا سقها الشائع هو ... < 119 + 108 < 123 < ... (3 مرات من 6). وقد سبقت تمثيلات للقاعدة 104 في السلاسل: 35، 36، 37، 38، 77 (في الصفحات 138، 140، 186)، أما القاعدة 108 فهذا نموذج من سياقاتها: (عُلُوًّا ← "عُلُوًّا")⁴⁰²:

فُـعُول من (ع ل و) ← عُلُو							س: 82
المقاطع والتعديلات							مراحل التعديل
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	5	4	3	2	1
*فُـعُول	11	(ُ)	:	:	ح ُ	:	و ُ
	16	"	:	:	و ُ	:	و ُ
	12		:	:	و ُ	:	و ُ
	119	→	:	:	و ُ	:	و ُ
	108		:	:	و ُ	:	و ُ
فُعُلًا	123		:	:	و ُ	:	و ُ

4.108/104- في سياق وصف ما يحدث لحرف العلة المتحرك المسبوق بساكن يقول ابن عصفور: "فإن كان الساكن ياء أو واو أدغمت فيما بعده، فإن كان الساكن مخالفا للام، أعني بأن يكون أحدهما واو والآخر ياء، قلبت الواو ياء، - تقدمت أو تأخرت- وأدغمت الياء في الياء، نحو (بَغْيٍ وَسَرِيٍّ)، أصلهما (بَغْيٍ وَسَرِيٍّ) ..."⁴⁰³. فهذا الوصف يوحى - كما ذكرنا في موضع سابق⁴⁰⁴ - باعتبار كل من واو المدّ وياء المدّ صوتين هما الضمة والواو الساكنة / ُ و / أو الكسرة والياء الساكنة / ِ و /، وقد ناقشنا هذه النظرة في الموضع المشار إليه.

وفي الموضع نفسه سبقت الإشارة إلى أن الدكتور د. عبده ييني بعض تحليلاته على نظرة القدماء المذكورة، دون أن يرفض التفسير الذي تبنيه هنا لمثل (مَرْجُوْ ← مَرْجُوْ) ومثل (عَلِيْو ← عَلِيْ) ← عَلِيٍّ⁴⁰⁵.

⁴⁰² في قوله عز وجل ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء/43].

⁴⁰³ ابن عصفور 79: 549.

⁴⁰⁴ في (4.39-) ص 116- من الفصل السادس.

⁴⁰⁵ م. ن (ص 117)؛ عبده 79: 41 (هـ 15).

أما الدكتور ف.ح. الشايب فيرفض وجهة نظر القدماء وبعض المستشرقين في مثل "مَدْعُوٌّ وَمَرْمِيٌّ" ويرى أنه "قد اختزلت الضمة الطويلة في (مَدْعُو) وعوض من الجزء المختزل بمد (تشديد) الواو..."، أما "مَرْمِيٌّ" فقد "حصلت فيه مماثلة أولا بين شبه الحركة والحركة السابقة له، عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة... ثم أعقبت عملية المماثلة عملية مخالفة قوامها اختزال الحركة الطويلة، والتعويض من الجزء المختزل بعد الياء (تشديدها)..."⁴⁰⁶. وهذا التفسير غير بعيد عن جوهر قاعدتي 104 و108، لولا أن هذا الباحث يختزل ثم يعوض ونحن نحول الصائت الطويل مباشرة إلى صائت مزدوج، أو بعبارة أخرى: نحول الجزء الثاني من الصائت الطويل إلى شبه صائت من جنسه⁴⁰⁷.

القاعدة رقم (106): قاعدة إبدال الواو المدية ياء مدية في (مَفْعُول) من الأجوف اليائي:

1.106- عندما تطبق القاعدتان 31 < 119 على صيغة (مَفْعُول) من الأجوف واويا ويائيا فإنها تصير فيهما معا إلى (مَقُول) فلا يعرف الواوي من اليائي في هذا الميزان الصوتي، ولهذا تدخل الحس اللغوي لدى المتكلم فأجرى تعديلا إضافيا في الصيغة إذا كانت من اليائي، بتطبيق القاعدة 106 هذه التي بمقتضاها تبدل الواو المدية في (مَقُول) ياء مدية، لما هو معلوم من التجانس في (مَفِيل) بين الياء المدية وبين شبه الصائت الذي حذف - في مثل "مَبِيع" - حسب القاعدة 31، كما يوجد تجانس بين الواو المحذوفة - في مثل (مَقُول) - حسب نفس القاعدة:

$$\text{قا. 106) } \left(\text{م} - \text{ص} : \begin{array}{c} 2 \\ \downarrow \\ 0 \end{array} - \text{ص} : \begin{array}{c} 3 \\ \dots \end{array} \right) \text{ (ص ي ص)}$$

2.106- ينظر (2.31- في ص: 102). وقد وردت ألفاظ من الأجوف الواوي على (مَفِيل) نحو "مَشِيب" من (ش و ب) فاعتبرها ابن عصفور شاذة⁴⁰⁸.

3.106- ينظر (3.31- في ص 102)

4.106- ينظر (4.31- في ص 103)

ووجدنا نفس التفسير الذي نذهب إليه بخصوص مثل "مَبِيع" عند الدكتور ف.ح. الشايب، غير أنه يقدم إبدال الواو المدية ياء مدية على إسقاط شبه الصائت قبلها: مَبِئُوع ← مَبِيع ← مَبِيع⁴⁰⁹.

⁴⁰⁶ الشايب 89، 75.

⁴⁰⁷ هذا على افتراض أن كل صائت طويل يساوي صائتين قصيرين من جنسه وهو افتراض له ما يؤيده بين القدماء والمحدثين ... ينظر القيسي 73؛ 101؛ عبده 79؛ 33.

⁴⁰⁸ ابن عصفور 79؛ 455.

⁴⁰⁹ الشايب 89؛ 74.

القاعدة رقم (107): قاعدة إبدال الواو المدية ياء مدية قبل الياء لاما للكلمة:

1.107- إذا كان المقطع المدي الواوي متبوعا بمقطع صدره ياء شبه صائتة فإن الواو المدية تبدل ياء مدية مناسبة للياء التي هي صدر المقطع التالي وتمهيدا لإدغام المقطعين بعد تطبيق القاعدة 104 على قمة المقطع المدي، ولا تطبق هذه القاعدة -107- إلا في صيغ الناقص اليائي أو اللفيف المقرون:

قا. (106) و ← ي \ ... ص : — : ع ...

2.107- وتطبق في كل صيغ الناقص اليائي المستعملة المشتملة على المتجاورة المقطعية المعنية وكذا في صيغة (فُعُول: ج.ت.) من الناقص الواوي أيضا بعد خضوعها للقاعدة 52. وفي صياغتنا لهذه القاعدة -107- استبعدنا المثال والأجوف من مجالها، لأن المثال لم ترد فيه أي صيغة تشتمل على متجاورتها، ولأن صيغا مثل (بُويَع، ثُبُويَع) في الأجوف لم تطبق عليها لدخولها على ما يبدو في نطاق المبدأ 4، وقد سمعت ألفاظ شاذة من الناقص اليائي لم تطبق فيها القاعدة مثل "نَهْوٌ وَمَمْضُوٌّ وَقُتُوَّةٌ"، كما سمعت ألفاظ شاذة أخرى من الناقص الواوي طبقت فيها القاعدة مثل "مَسْنِيَّةٌ وَمَعْدِيٌّ"⁴¹⁰.

3.107- ويتحدد جانب من سياق هذه القاعدة بكونها تمهيدا لعملية إدغام مقطعي العين واللام في الصيغ المعنية بها، ولهذا فهي متبوعة دائما بالقاعدتين 104 < 123، أما ما قبلها فهو متنوع بتنوع الإعراب واللواحق الصرفية المتصلة بالصيغة. وقد سبقت نماذج سياقاتها في السلاسل 37، 38، 75 (ص 140، 184).
4.107- ينظر: 4.108/104- في ص: -192).

3.7.2- فروع إفعال الصوائت:

القاعدة رقم (111): قاعدة إقحام الفتحة بعد عين الكلمة في صيغ منسوب إليها من (ص ش ع):

1.111- عند صوغ المنسوب من الصيغ الثلاثية الساكنة العين من اللفيف المقرون، فإن تطبيق القاعدة 48 يؤدي إلى توالي أربع ياءات بينها كسرة، وهذا وضع جرت عادة المتكلم العربي على تجنبه، ولذلك فإن القاعدة 48 تعوض في هذه الصيغ بالقاعدة 111 التي تقضي بإقحام فتحة بعد عين الصيغة، لتتابع التعديلات بعد ذلك بالقاعدتين 119 و 61 وغيرها إن اقتضى الحال:

⁴¹⁰ ابن عصفور 79: 551؛ الأستراباذي 75، 3: 214.

قا.111) ∅ ← ـ \ # ص¹ ح ش² : — ئ³ — (ي...)

2.111- ومن صياغتنا للقاعدة يظهر أن الصيغ المقيسة التي تطبق عليها محدودة هي (فَعْل، فُعْل) وقد تطبق على (فَعْلَى) بعد إخضاعها للقاعدة 99 وتوابعها، وحكى سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول: حَيَّيْ وَلَيَّيْ "دون تطبيق القاعدة فيهما، ولعل هذا هو ما جعل ابن عصفور يعتبر تطبيق القاعدة جائزا لا واجبا⁴¹¹.. كما سمع تطبيق القاعدة في صيغ لا تستوفي كل شروطها مثل "بَدَوِي" التي اعتبرت شاذة⁴¹².

3.111- وتطبق القاعدة بعد قواعد لاحقة النسب فتأتي رابعة أو خامسة كما في السلسلتين 53 و72 السابقتين (في ص 152 و181).

4.111- ذكرنا أعلاه حكاية سيبويه عن أبي عمرو بن العلاء في النسب إلى "حَيَّة" ونحوها، وكان قد ذكر قبل ذلك رأي الخليل -وهو رأيه أيضا في الغالب- الذي يقول: "حَيَوِي"، كما ذكرنا تأويل ابن عصفور لما حكاه سيبويه، أما الأستراباذي فيرى أنه عند النسب إلى مثل "طَيَّ وَحَيَّ" يجب فك الإدغام "لَقَلَّا يَجْتَمِعُ أَرْبَعُ يَاءَاتٍ فِي الْبِنَاءِ الْمَوْضُوعِ عَلَى الْخَفَةِ، فَيَحْرُكُ الْعَيْنَ ... فَتَقُولُ فِي طَيَّ: طَوَوِي... و [في حَيَّ]: حَيَوِي..."⁴¹³

⁴¹¹ سيبويه 75، 3: 345؛ ابن عصفور 72، 2: 60.

⁴¹² الأستراباذي 75، 2: 49.

⁴¹³ م.ن.

8.2- الفصل الثامن

قواعد تعديل المقاطع

- 1.8.2- قواعد حذف المقاطع
- 2.8.2- قواعد زيادة المقطع
- 3.8.2- قواعد تصحيح الحدود المقطعية
- 4.8.2- قواعد إدغام المقطع

8.2- الفصل الثامن

قواعد تعديل المقاطع

القاعدة رقم (112): قاعدة حذف الياء المتحركة بين ياءين أخريين:

1.112- قد تجتمع في بعض الصيغ ثلاث ياءات أو أكثر في ثلاثة مقاطع متجاورة، وهذا وضع يستثقله المتكلم العربي فيخفف منه بطرق مختلفة حاولنا أن نضبطها في إطار منظومة قواعدنا، فوجدنا أن هذا التخفيف يتم بكيفيات يملئها عدد الياءات وتوزيعها المقطعي، وهكذا انتهينا إلى أن معظم الحالات التي تشكل لاحقة النسب (ئ..) جزءاً من تأليفها المقطعية لا يمكن ضبطها بقاعدة واحدة، فأفردنا لكل حالة منها قاعدة خاصة، كما هو مبين في القواعد: 36، 61، 63، 91، 111- التي تقضي كل منها بحذف فونيم واحد أو إبداله أو إقحامه، وبقيت منها حالات تمكنا من ضبطها جميعاً بواسطة هذه القاعدة -112- التي بمقتضاها يحذف ضمن التأليفة المقطعية، التي تتجاوز فيها الياءات، المقطع الحركي الشائبي المصدر بياء وقبله ياء شبه صائتة زائدة أو ياء مدّية مبدلة من واو مدّية، ثم يتابع تعديل الصيغة بعد ذلك إن اقتضى الحال، بقواعد أخرى:

$$\text{قا. (112) ئ ح} \leftarrow \emptyset \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{ص} \downarrow \text{ :} \\ \text{.. : «ئ»} \end{array} \right\} \text{ --- } \left\{ \begin{array}{l} \text{.. (ئ..)} \\ \text{ئ :} \\ \text{ص - (ئ..)} \end{array} \right\}$$

2.112- وتطبق هذه القاعدة في عدد من الصيغ التي يقع فيها المقطع الشائبي الحركي المصدر بياء في سياق ياءات أخرى، كالصيغ (مَفْعُول، فَعُول، فُعُول) من الناقص أو اللفيف بعد تطبيق القاعدة 107 عليها ولامها ياء شبه صائتة، أما الصيغ الأخرى فهي (فَعِيل، أَفْعِيل) من الأجوف وبعض صيغ التصغير المقيسة من الناقص أو اللفيف، معزولة أو متصلة ببعض اللواحق الصرفية (أَفْعِيل، [فُعِيل] فُعَيْل، فُوَيْعِل، مُفْعِيل...). وقد اعتبر ما ورد من مثل "طَائِي" -نسبة إلى طَيْئ- شاذاً، لأن قياسه "طَائِي" ⁴¹⁴.

3.112- ويتوقف سياق هذه القاعدة التسلسلي على اللواحق الصرفية المتصلة بالصيغة المعنية بها، فهي مسبوقة دائماً بالقواعد الأولية المرتبطة بتلك اللواحق، وقد تسبقها إحدى القواعد 107 أو 48 أو 53، فتأتي على العموم في المرحلة الرابعة أو الخامسة أو السادسة، كما يظهر من التمثيلات الآتية لبعض سلاسلها:

⁴¹⁴ قال ابن مالك في الألفية: وَشَذَّ "طَائِي" مَقُولاً بِالْأَلْفِ
وينظر كذلك الهامش 385 في موضعه من هذا الباب (ص 183).

س: 83								
مَفْعُول + (ي..ي) من (ر م ي) مَرْمِيّ ⁴¹⁵								
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					
			5	4	3	2	1	
*مَفْعُول + (ي..ي)	11	(ي..ي)	:	:	ح ي :	مو	مَر : ر :	الأصل
	86	"	:	:	ح ي :	مو	مَر : ر :	1
	119	→	→ :	(ي : ي..ي) :	ح ي :	مو	مَر : ر :	2
	123				ح ي :	مو	مَر : ر :	3
	107		:	(ي : ي..ي) :	ح ي :	مي	مَر : ر :	4
	112		:	(ي : ي..ي) :	ح ي :	مي	مَر : ر :	5
	119		:	:	(ي : ي..ي) :	مي	مَر : ر :	6
مَفْعِل (ي..ي)	103		:	:	(ي : ي..ي) :	مي	مَر : ر :	7

س: 84								
أَفْعِل + (ي..ي) من (س و د) أُسَيْدِي								
المقاطع والتعديلات								
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	5	4	3	2	1	مراحل التعديل
*أَفْعِل + (ي..ي)	11	(ي..ي)	:	ح د :	وِ	سَ يَ :	ءُ	الأصل
	86	"	:	دِ	وِ	سَ يَ :	ءُ	1
	119	→	↓	دِ (يَ يَ..ي)	وِ	سَ يَ :	ءُ	{ 2 3
	123		↓	دِ (يَ يَ..ي)	يَ	سَ يَ :	ءُ	
	48		↓	دِ (يَ يَ..ي)	يَ	سَ يَ :	ءُ	4
	123		↓	دِ (يَ يَ..ي)	يَ	سَ يَ :	ءُ	5
أُفْعِل (ي..ي)	112		↓	دِ (يَ يَ..ي)	∅	سَ يَ :	ءُ	6

⁴¹⁵ حسب الاتجاه الذي غلبه المرحوم عباس حسن، وفقاً لابن مالك، على الاتجاه الآخر السابق في السلسلة 75 (ص 184)

الميزان الصرفي ثم الصوتي		اللاحقة	فَعِيلٌ من (ع ط و) ← عُطِيَ المقاطع والتعديلات					س: 85
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
[فُعِيلٌ*] [فُعِيَّ]	[تص] 11/ [تص] 12/15 + 119 + 53 + 112 + 123	()	عُ : طَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					الأصل
			عُ : طَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					[1]
			عُ : طَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					2
			عُ : طَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					3
			عُ : طَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					4
			عُ : طَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					5
			عُ : طَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					6
			عُ : طَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					7

الميزان الصرفي ثم الصوتي		اللاحقة	فَعِيلٌ من (س م و) ← سُمِّيَ المقاطع والتعديلات					س: 86
			5	4	3	2	1	مراحل التعديل
[فُعِيلٌ*] [فُعِيَّ]	[تص] 11/ [تص] 12 + 119 + 53 + 112 + 123 + 118 + 85	()	سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					الأصل
			سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					[1]
			سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					2
			سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					3
			سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					4
			سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					5
			سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					6
			سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					7
			سُ : مَـ يَّ : يَّ : ـ : وُ ح :					8

(*) أوردنا هنا هاتين القاعدتين مسaire للقدماء في اعتبارهم أن اللاحقة (ة..) جاءت لإبقاء الاسم على تأنيثه، ولأن التغيير الذي حدث فيه جعله ثلاثيا فعمل معاملة الثلاثي المؤنث عند تصغيره، ولهذا وجدنا أن أنسب مرحلة لجيء هذه اللاحقة هي المرحلة الأخيرة، فكأنها إذاً للتعويض عما حذف.. وينظر: سيبويه 75، 3: 481-؛ الأستراباذي 75، 1: 239؛ الأشموني د.ت، 4: 171؛ ع.حسن 80، 4: 693.

الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	
فُعَيْلِي + (ات)	18	(..ات)		:	:	رَئِي :	ثُ :	الأصل
	{ 98 119	→			رَئِي :	رَئِي :	ثُ :	{ 1 2
	{ 48 123				رَئِي :	رَئِي :	ثُ :	{ 3 4
	112				رَئِي :	رَئِي :	ثُ :	5
فُعَيْي (ات)	123				رَئِي :	رَئِي :	ثُ :	6

4.112- في كثير من قضايا النسب لجأ قدماء اللغويين العرب إلى الاجتهاد في التنبؤ بـ"القياس" النظري عندما لا تسعف الشواهد المروية من كلام العرب، ولهذا كثرت الخلافات بينهم في مثل تلك القضايا، ومن أمثلتها النسب إلى (مَفْعُول) من الناقص اليائي حيث لخص ابن مالك مواقفهم منه بقوله:

وقيل في الـ"مَرْمِي": مَرْمُويٌّ *** واختير في استعمالهم "مَرْمِيٌّ"⁴¹⁶

واعتمد عليه المرحوم عباس حسن في موقفه الذي لخصناه في الهامش 385 من هذا الباب. وقال سيبويه، مبينا كيف نسب لمثل "أَسِيد": "فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم..." ثم قال في موضع آخر معمما: "واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذف التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال (فُعَيْل)، ويجري على وجوه العربية، وذلك قولك في (عَطَاء: عَطِي، وَقَضَاء: قُضِي، وَسَقَاية: سُقِيَّة...) إلا أن تقول: (شَوْبِيَّةٌ وَغُوبِيٌّ) فيمن قال: (أَسِيد...) ثم يورد آراء أخرى لعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب⁴¹⁷.

وكنا قد سلكنا اتجاه سيبويه هذا فتركنا القاعدة 26 تعمل عملها، غير أننا وجدنا ذلك قد أسلمنا إلى اتجاه أبي عمرو، فاستحدثنا قاعدة رقمناها 79 من أجل متابعة رأي سيبويه وتجنب رأي أبي عمرو، ثم عدلنا عن كل ذلك لما اكتشفنا أن هذه القاعدة -112- كافية لتفسير الصور المنطوقة لكل الصيغ التي تجتمع فيها ثلاث ياءات أو أكثر⁴¹⁸.

⁴¹⁶ ينظر: الأشموني د.ت 4: 182؛ وأيضاً أبو حيان 84، 1: 282.

⁴¹⁷ سيبويه 75، 3: 370، 471؛ الأشموني د.ت 44: 184 شارحاً قول ابن مالك: "وثالث من نحو "طَيِّبٍ" حُذِفَ". وينظر الهامش 414 أعلاه، واكتفى المبرد بأن قال: "... حذفت الياء المعتلة لاجتماع الياءات" (المبرد 63، 2: 245).

⁴¹⁸ ينظر 1.112- سابقاً.

ونسب الأسترابادي لابن خروف رأيا مفاده أن القياس في مثل "عُطِي" إعلاله "قَاضٍ"، لكن المسموع حذف يائه الثالثة⁴¹⁹. وأورد الأستاذ عباس حسن آراء أخرى لابن مالك والسيوطي حول الياء التي تحذف من بين الياءات الثلاث مع تفاصيل أكثر في المسألة⁴²⁰.

القاعدة رقم [114]⁴²¹ قاعدة حذف (ش ح) في المضارع المجزوم والأمر:

[114].1- عند جزم المضارع أو صوغ الأمر، مجردين من ضمائر الرفع المتصلة⁴²²، تقتضي القاعدتان [78] < 119 أن تحذف حركة المقطع الأخير من الصيغة ويلحق صدره بالمقطع السابق، غير أن تطبيق القاعدتين على صيغ المضارع والأمر المقيسين من الناقص واللفيف يُسلم عمليا إلى صور لا ينطقها المتكلم العربي أصلا: إما لالتباسها بالصيغ المسندة إلى ضمير المخاطبة المفردة أو ضمير جمع الذكور أو بالصيغ غير المجزومة، وبدلا من استعمال تلك الصور الملبسة فقد لجأ الحس اللغوي لدى هذا المتكلم إلى تمييز صيغ المضارع المجزوم والأمر تمييزا إعرابيا، حين يقيسها من الناقص واللفيف، بأن يحذف المقطع الأخير كله من الصيغة، وهذا السلوك هو الذي أردنا ضبطه بهذه القاعدة-[114]-:

$$\text{قا. [114]} \left(\text{ش ح} \leftarrow \emptyset \right) \setminus \left(\dots : \text{---} \text{---} \text{---} : \left\{ \begin{array}{c} \neq \\ \text{(هـ ح.ح)} \end{array} \right\} \right) \text{(مض. جز. أو أم.)}$$

[114].2- وتطبق هذه القاعدة في جميع صيغ المضارع المجزوم والأمر، مجردة ومزيدة، للمعلوم أو المجهول، إذا كانت لام الصيغة شبه صائت على الإطلاق، وعدد تلك الصيغ ثلاثون من غير تنويع حرف المضارعة، ولم نجد أي استثناء أو شذوذ في تطبيقها سوى ما روه من بعض الضرورات الشعرية⁴²³.

[114].3- ويتحدد سياق هذه القاعدة في أنها تطبق دائما في المرحلة الأولى من مراحل تعديل الصيغ المعنية بها، وقد تأتي بعدها قواعد أخرى إن اقتضى الحال كالقواعد: 32 أو 39 أو 46. وهذه أربع سلاسل تمثل بها لتعديل صيغ من أربعة أنواع من الجذور:

⁴¹⁹ الأسترابادي 75، 1: 235، بل ذلك الرأي هو رأي أبي عمرو بعينه كما ورد في (سيبويه 57، 3: 472). وفي كيفية إعلالهم لتصغير "عطاء" ونحوه ينظر قبل ذلك في الأسترابادي نفسه 23.

⁴²⁰ ع. حسن 80، 4: 615، مع إحالات في هوامشه على مواضع أخرى من كتابه.

⁴²¹ وضعنا رقم هذه القاعدة بين المعقوفين إشارة إلى أنها أشبه بأن تكون قاعدة بناء صيغة منها بقاعدة تعديل صوتي، وينظر الفرق بين الاعتبارين عندنا في ص 50 من هذا الكتاب.

⁴²² وقد يتصلان بضمائر النصب.

⁴²³ أورد أبو علي الفارسي في كتاب "إيضاح الشعر" والبغدادي في "خزانة الأدب" طائفة من تلك الضرورات مثل: "لَمْ نَهْجُو وَأَلَمْ يَأْتِيَكْ.." (الفارسي 87: 232؛ البغدادي 79، 8: 359).

يَفْعَلُهُ من (ر ض و) ← "يَرْضَهُ"					س: 88			
الميزان الصرفي ثم الصوتي	القواعد	اللاحقة	المقاطع والتعديلات					مراحل التعديل
			5	4	3	2	1	
*يَفْعَلُ+(هـ ح.و)	11	(...هـ)	:	:	و ح	: ض _	: ر _	الأصل
يَفْعَلُهُ	[114]	"	:	:	و	: ض _	: ر _	1
فَاعِلٌ من (ر ع ي) ← "رَاعِنًا"					س: 89			
*فَاعِلٌ+(هـ ح.و)	11	(...هـ)	:	:	ي ح	: ع _	: را _	الأصل
فَاعِلِنَا	[114]	"	:	:	و	: ع _	: را _	1
يُفْعَلُ من (و ق ي) ← "يُوق"					س: 90			
	11		:	:	ي ح	: ق _	: ي _ و	الأصل
	[114]		:	:	و	: ق _	: ي _ و	1
	+		:	:		: ق _	: ي _ و	2
	39		:	:		: ق _	: ي _ و	3
	90		:	:		: ق _	: ي _ و	
يُفْعَلُ من (ر و ي) ← "يُرْو"					س: 91			
*يُوقِعِل	11		:	:	ي ح	: و _	: ر _	الأصل
	[114]		:	:	و	: و _	: ر _	1(لَمْ)
	+		:	:		: و _	: ر _	2(لَمْ)
	[116]		:	:		: و _	: ر _	
	119		:	:		: و _	: ر _	1(لَمْ)
(لَمْ) يُفْعِ	5		:	:		: و _	: ر _	4(لَمْ)

[114]. 4- قال سيبويه متحدثاً عن جزم الفعل المضارع: "واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع

حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك: لَمْ يَزَمْ، وَلَمْ يَعْزْ، وَلَمْ يَخْشَ...⁴²⁴

وكنا قد أشرنا إلى أنهم أوردوا شواهد على كسر بعض الشعراء ضرورةً لهذه القاعدة⁴²⁵.

(*) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر/8]

(**) في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنًا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة/103]

(***) في قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُوقِ شَعْنَهُ فَإِنِّي أَؤْتِيكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر/9]

⁴²⁴ سيبويه 75، 1: 23..

⁴²⁵ في الهامش 423 أعلاه.

ويرى الدكتور د. عبده أنه يمكن توحيد قاعدة جزم المضارع سواء اكان صحيحا ام معتلا ⁴²⁶ .
 نعتبر كل صائت طويل صائتين متماثلين، بحيث يجزم الفعل بحذف حركته الأخيرة سواء سبقها حرف
 صحيح كالباء في يَكْتُبُ أو حركة مماثلة كالضمة في "يَدْعُو" ومعنى هذا أن جزم المضارع المعتل الآخر لا يتم
 إلا بعد تقدير رفعه أولا وحذف حرف العلة بين الحركتين وتحول الحركتين إلى حركة طويلة:

يَ دَعُوْ وَ ← يَ دَعُوْ ← يَ دَعُوْ ⁴²⁶

ويبدو لنا أن هذه الآلية لا تختلف عن آلية القدماء إلا في أنها تعتبر ما حذف من الفعل -لأجل
 الجزم- حركة بينما المحذوف عند القدماء هو حرف العلة المسبوق بحركة مجانسة له، أما قاعدتنا المقترحة
 فتفسر جزم المضارع والأمر بعملية واحدة هي حذف المقطع الأخير منهما بالشروط الموصوفة في
 ([114].1-). آنفا.

القاعدة رقم [115]: قاعدة حذف اللاحقة (ة..) قبل لاحقة النسب أو لاحقة ج. مؤ. سا:

[115].1- هناك حالات تصريفية وتركيبية تقتضي أن تتصل بصيغة واحدة عدة لواحق صرفية في آن
 واحد، لأن لكل لاحقة منها وظيفة لا تغني عنها الأخريات. وكنا قد استبعدنا من مجال هذه الدراسة مثل
 هذه الحالات ⁴²⁷، غير أن هناك حالات خاصة اضطررنا فيها إلى ملء بعض الفراغات في سلاسل قواعد
 التعديل الصوتي للصيغ المعتلة بواسطة قواعد كانت خططنا الراهنة تقتضي بتأجيل وصفها، كهذه القاعدة -
 [115]- التي تدخل ضمن قواعد ما نسميه "تعدد اللواحق" ⁴²⁸، والتي بمقتضاها تحذف اللاحقة (ة..) من
 كل صيغة تتصل بها لاحقة النسب (ي..) أو لاحقة ج مؤ سا. (ات):

قا. [115] (ة..) ← ∅ \ ... : — — — { (ي..) }
 { (ات) }

[115].2- وقد عللوا هذا الحذف بتجنب اجتماع علامتين للتأنيث حتما في ج. مؤ. سا. أو احتمالا
 في المنسوب حين يكون مؤنثا (*نَوَاتَات، *نَوَاتِيَّة)، ولذلك يجب تطبيق القاعدة في كل صيغة تشتمل على
 اللاحقة (ة..) عند النسب إليها أو جمعها بواسطة اللاحقة (ات). وأما قولهم "خَلِيفَتِي" فهو من لحن العامة
 كما ذكر الأشموني ⁴²⁹.

⁴²⁶ عبده 79: 36-؛ وينظر تفسيره قبل ذلك لمثل يَدْعُو مرفوعا في 35 منه.

⁴²⁷ عند وصفنا للمبدأ 19 في الفصل الرابع ص 85.

⁴²⁸ ومن أجل ذلك وضعناها بين المعقوفين.

⁴²⁹ الأشموني د.ت 4: 115، 177.

[115].3- ورغم أن لاحقتي النسب والجمع (ي..، ات) هما سبب حذف اللاحقة (ة..)، فإننا قدمنا القاعدة -[115]- على ما عداها في كل السلاسل التي ترد فيها، مراعين في ذلك أن حذفها أسبق من أي تعديل آخر في الصيغة المعنية. وفي تمثيل سياقاتها تنظر السلاسل: 12 و 53 و 74 (في الصفحات: 111 و 152 و 184).
[115].4- قال ابن مالك في سياق وصفه لما يجري في المقصور عند جمعه بالالف والتاء:

وَتَاءٌ ذِي التَّاءِ أَلَزَمْنَ تَنْحِيَةً

وفي وصف ما يجري في المنسوب إليه:

...وَتَا *** تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُثْنِيَانِ^(*)

وقد سبق تعليلهم لهذا الحذف في ([115].2-) أعلاه.

القاعدة رقم [116]:⁴³⁰ قاعدة حذف الهمزة الزائدة المفتوحة من مشتقات (أَفْعَل):

[116].1- اعتاد المتكلم العربي على أن يحذف الهمزة الزائدة المفتوحة كلما سبقها مقطع ضمي ثنائي زائد أيضا في كل الصيغ المرتبطة اشتقاقيا بالصيغة الفعلية (أَفْعَل):

قا. [116].(عَ ← هَ \ «صُئُ» : «— —» ص:....

[116].2- ولعل حذف هذه الهمزة ناتج في الأصل عن مسايرة قوانين الجهد الأقل والمخالفة وأمن اللبس في صيغة المتكلم (أُؤْفِعِل)، ثم عمم هذا الحذف في باقي الصيغ حملا على هذه الصيغة ولو لم تكن الهمزة مسبقة بهمزة أخرى كما في السوابق (تُؤْذِي) في صيغ المضارع للمعلوم والمجهول وكما في السابقة (مُ) في صفتي الفاعل والمفعول⁴³¹. وقد رويت شواهد تدل على تجاوز بعض الشعراء لهذه القاعدة عند الضرورة كقولهم: "يُؤَثِّفَيْنَ، ومُؤَزَّب، ويؤُكْرَم"⁴³².

[116].3- وقد ترددنا كثيرا قبل أن نثبت هذه القاعدة ضمن منظومة قواعدنا، ثم رجحنا أن نثبتها مع عدم تحديد رتبها ضمن سلاسل قواعد التعديل الصوتي للصيغ، مكتفين بالإشارة إلى احتمال إيرادها في هذه المرحلة أو تلك، كما فعلنا في السلاسل: 3 و 13 م و 59 (في الصفحات: 98، 116، 161). ونشير هنا إلى أن السياق المباشر لهذه القاعدة ينبغي أن يكون واحدا من اثنين:

أ- [116] < 119 < ... في جميع الصيغ المعنية بها

أو ب- 6 < [116] < 119 < ... في غير صيغة (أُؤْفِعِل)

(*) ينظر الهامش السابق 429

⁴³⁰ ينظر الهامش 421 أعلاه و([116].3-) أدناه.

⁴³¹ هذا هو مضمون تعليل القدماء في مجمله لهذه الظاهرة، ولا نرى في الصوتيات الحديثة ما يدعو إلى رفضه.

⁴³² سيبويه 75، 4: 279؛ ابن جني 54، 1: 192.

حيث تفسر القاعد 119 إلحاق فاء الكلمة بالقطع الأول من كل الصيغ التي تطبق عليها القاعدة [116]، ويفسر المبدأ 6 تطبيق القاعدة على غير صيغة (أَوْفَعِل) حملا عليها.

[116]. 4- وقد وصف سيبويه ظاهرة حذفهم للهمزة من مثل "تُخْرِجُ" بواسطة الأوزان والأمثلة، ثم قال: "وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يُفَعِّلُ وَيُفَعِّلُ) وأخواتهما كما تثبت التاء في (تَفَعَّلْتُ وَتَفَاعَلْتُ) في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب (أَفْعِلْ) من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ..."، ثم أورد بعض الضرورات الشعرية التي سبقت الإشارة إليها في ([116]. 2-).⁴³³

ويبدو أن كل اللغويين الذي جاءوا بعد سيبويه والخليل قد قبلوا تفسيرهما لهذه الظاهرة الصوتية، فبنى الدكتور ر.ع. التواب مثالا قد أوردها مثالا لما يكمل فيه القياس الطريق الذي بدأه القانون الصوتي، حيث القانون الصوتي يؤثر في بعض أمثلة الظاهرة اللغوية، ثم يطرد القياس الباب على وتيرة واحدة في الأمثلة الباقية.⁴³⁴

وذكر "ج. بهاس" أن "بريم" يسير أيضا في نفس اتجاه القدماء بخصوص تفسير الظاهرة موردا صياغته للقاعدة هكذا:

ء ← 0 \ ص ح — [جذر
[للتعدي]

وملاحظا أن هناك اختلافا واضحا بين قواعد النحو التوليدي المرتبة والمطبقة آليا،... وبين بعض العمليات الفونولوجية التي تطبق -حسب مذهب القدماء- انطلاقا من مبدأ طرد الباب الذي يميز تغيير صيغة ما قياسا على صيغة أخرى.⁴³⁵

القاعدة رقم (117): قاعدة حذف همزة الوصل عند الاستغناء عنها:

1.117- عندما تؤدي التعديلات الصوتية لأي صيغة صرفية إلى انعزال همزة الوصل مع حركتها، في مقطع ثنائي، فإنها تحذف استغناء عن وظيفتها التي هي تجنب البدء بمقطع مصدر بصامتين. وقد ضبطنا حذف هذه الهمزة باقتراح القاعدة 117 في شأنها:

قا (117) ا ح ← 0 \ # — : ص ..

⁴³³ المرجعان السابقان؛ وينظر أيضا ابن جني/ابن يعيش 73: 341.

⁴³⁴ عبد التواب 74: 123.

⁴³⁵ Bohas 84: 208.

2.117- وتطبق هذه القاعدة في صيغ محدودة هي صيغ فعل الأمر الثلاثية المقيسة من المثال الواوي أو الأجوف أو اللفيف.

3.117- ونظرا لأن موقع همزة الوصل هو أول الصيغة فإن حذفها لا يتم إلا في المرحلة الأخيرة من التعديل حسب ما بيناه في المبدأين 19 و 20 (ص 85-) من الفصل الرابع في هذا الباب. وقد مرت أمثلة لسياقات القاعدة في السلاسل: 8 و 19 و 60 و 79 (في الصفحات: 106، 122، 161، 188).

4.117- يذكر سيبويه كثيرا أن همزة الوصل تحذف لأسباب تركيبية كالوصل، وحين يذكر الأسباب الصرفية/الصوتية يمثل غالبا بالصيغ التي حدث فيها الإدغام أو تخفيف الهمزة، ولم يعمم حذفها إلا بشكل ضمني في أول الباب الذي عقده لهذه الهمزة خاصة حيث قال: "فتكون في الأمر من باب (فَعَلَ يَفْعَل) ما لم يتحرك ما بعدها"⁴³⁶، إذ نفهم من هذا أنها لا تكون فيه إذا تحرك ما بعدها، وقد ذكر المبرد هذا المعنى بصراحة وبيان أكثر⁴³⁷.

القاعدة رقم (125)⁴³⁸ قاعدة إقحام المقطع /و- قبل لاحقة النسب في بعض الصيغ:

1.125- بناء على ما سبق بيانه في (1.99-) من الفصل السابع (ص 180) فإن الطريقتين الآخرين اللتين نسبوا بهما إلى الصيغ المختومة بألف زائدة يمكن ضبطهما كما يلي:

أ- تطبيق القاعدة 125 وحدها: حيث تقحم واو مكسورة بين الألف الزائدة وبين لاحقة النسب:

قا. (125) (←) و- \ ... ص: ص: (ي..)

ب- أو تطبيق القاعدتين 99ج-125 في آن واحد، حيث تبدل الألف الزائدة فتحة وتقحم واو مكسورة بين تلك الفتحة وبين لاحقة النسب:

قا 99ج-125 (←) و- \ ... ص: ص: (ي..)

2.125- ويمكن تطبيق القاعدة 125 وحدها أو متزامنة مع القاعدة 99ج في ثلاث صيغ هي (فَعَلَى + ي..، فَعَلَى + ي..، فَعَلَى + ي..) مع جواز تطبيق القاعدة 99 وحدها في تلك الصيغ كما مر عندنا في (2.99-) من الفصل السابع.

3.125- وفي كلتا الحالتين ترتب القاعدة -أو القاعدتان- في المرحلة الأولى لتأتي بعدها القواعد الأخرى إن اقتضى الحال، وذلك لارتباطها بلاحقة النسب، كما يتضح من السلسلتين 92 و 93 الآتيتين:

⁴³⁶ سيبويه 75، 4: 144.

⁴³⁷ المبرد 63، 1: 80.

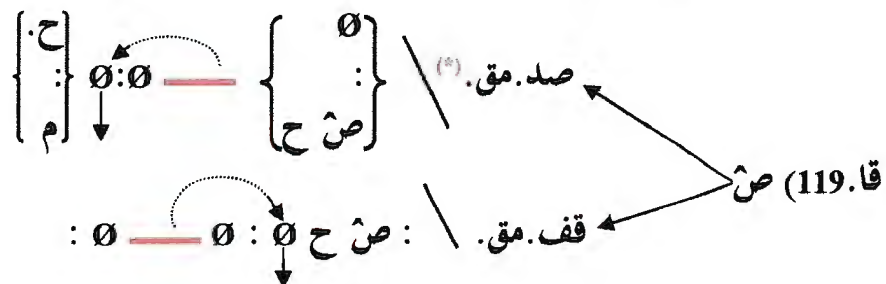
⁴³⁸ في شأن ترقيم هذه القاعدة ينظر الهامش 374 في الصفحة 178.

3.118- لقد ذكرنا سياقها نصا في صياغتها الصورية آنفا، أما الأمثلة فهي في السلاسل: 5 و 80 و 81 و 86 (الصفحات: 101، 190، 200).

4.118- قال ابن جني في باب زيادة الحرف عوضا عن حرف آخر محذوف: "وكذلك الهاء في (تَفْعِلَة) في المصادر عوض من ياء (تَفْعِيل) أو ألف (فَعَال) وذلك نحو سَلَيْتَه تسليّة ورَبَيْتَه تربيّة، الهاء بدل من ياء تَفْعِيل في (تَسَلَّى وتَرَيَّى) أو ألف (سَلَاءً ورَبَاءً)...⁴⁴⁰" وفي تاء "إِقَامَة واستِقَامَة" ونحوه ينظر: (4.30-) في الفصل الخامس (ص 101-). وفي تاء مثل "سُمِّيَة" تصغير "سَمَاء" ينظر الهامش (*) في الصفحة 200 من هذا الفصل.

القاعدة رقم (119): قاعدة تصحيح الحدود المقطعية:

1.119- قد يؤدي تطبيق بعض قواعد التعديل الصوتي للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة إلى تجريد بعض المقاطع من صدره أو من قمته، كما أن بعض اللواحق الصرفية هي عبارة عن جزء من مقطع أو عن مقطع وجزء مقطع، كما ذكرناه مفصلا في (6.2.2-) ص 44، فعندما تتصل تلك اللواحق بالصيغ الصرفية ينشأ وضع مماثل لذلك الوضع المذكور أعلاه، وطبقا للمبدأ 7 عندنا فإن هذا الوضع لا ينسجم مع نظام التأليف المقطعي في العربية، ولذلك يجب إعادة تشكيل التأليفة المقطعية التي يحدث فيها مثل ذلك الخل. وقد حاولنا أن نضبط عملية إعادة التشكيل هذه بأقل ما يمكن من القواعد، فاقترحنا لها قواعد معينة وجدنا أنها كافية لضبط كل حالاتها المتنوعة، نعني بالخصوص القاعدتين 79 و 90 أو القواعد المتفرعة عنهما (79ب، 79ج، 90ب) وكذا القاعدة الحالية -119-⁴⁴¹. وقد سبق وصف القاعدتين 79 و 90 وما تفرع عنهما في (1.90/79-) وما بعدها من الفصل السابع (ص 162-) حيث تقضيان بحذف الصوائت المنعزلة أو إدماج بعضها في بعض، أما هذه القاعدة -119- فتقضي بتصحيح الحدود المقطعية حيث لا تتوفر شروط تطبيق القواعد الأخرى، ويتم ذلك التصحيح بإلحاق أي جزء منعزل من مقطع ما بالمقطع اللاحق إن كان ناقصا أيضا، أو بالسابق إن كان ثنائيا، وقد يجلب قفل المقطع السابق لإتمام المقطع المبتور:



⁴⁴⁰ ابن جني 52، 2: 302.

⁴⁴¹ وهناك قواعد أخرى تؤدي إلى نفس الهدف كالقواعد 77، 100، 105.

(*) صد. مق. = صدر مقطعي، قف. مق. = قفل مقطعي

2.119- وتعد هذه القاعدة أكثر قواعدنا ترددا في سلاسل قواعد التعديل الصوتي للصيغ، إذ وردت في أكثر من 90 % من تلك السلاسل حسب جرد سريع أجريناه لها، كما وردت 74 مرة في السلاسل الـ 93 السابقة عندنا في فصول هذا الباب.

3.119- ولهذا تراوحت رتبتهما ضمن سلاسلها بين الثانية والتاسعة وما بينهما، وكثيرا ما وردت مرتين في سلسلة واحدة، ويكفي متابعة قراءة السلاسل الواردة في هذه الفصول لاكتشاف مدى تردد هذه القاعدة فيها.

4.119- لم نكن ننتظر من قدماء اللغويين العرب أن يصفوا لنا ضوابط لتصحيح الحدود المقطعية بعد أن ذكرنا في الباب الأول أنهم لم يلتفتوا إلى أهمية المقطع بمفهومه عندنا الآن⁴⁴².

أما دارسوا العربية المعاصرون فيبدو أنهم لم يعيروا للحدود المقطعية ما تستحقه عندنا من الاهتمام ربما لأن أنواع المقاطع في العربية محدودة ومتميزة بحيث لا تثير أية إشكالات في تعيين الحدود بينها، فليس في نظام التأليف المقطعي للعربية ما يسمى بالعناقيد الصامتية، كما ليس فيه مقاطع تبدأ بالصوائت، ومعنى هذا أن الحدود المقطعية في العربية لا تتصور إلا بين الصائت والصامت الذي يليه أو بين الصامتين يسبقهما صائت ويليهما صائت آخر.

أما نحن فقد اقترحنا ضمن منظومة قواعدنا هذه القواعد الخاصة بتصحيح التأليف المقطعي عموما عندما يختل نتيجة العوامل التي ذكرناها في (1.119-) قبل قليل، وذلك التزاما منا بأن لا نترك أي عنصر من عناصر الصيغة الصرفية، الخاضعة لأي تعديل صوتي، دون أن نحدد مصيره في مسار هذا التعديل.

القاعدة رقم (123): قاعدة الإدغام المباشر:

1.123- عندما يتجاوز صامتان متساويان دون فاصل بينهما، فإنهما ينطقان كأنهما صامت واحد مع إبقاء أعضاء النطق في موضعها فترة أطول من المعتاد، وبذلك لا يظهر الحد المقطعي المتمثل في انتقال أعضاء النطق بين المقطعين، ويصدق كل هذا على شبيهي الصائت المتجاورين المتساويين أيضا:

قا. (123) ص:ص ← ص:ص \ [.. أ : .. ب] (أ = ب)

2.123- وتطبق هذه القاعدة بكيفية تلقائية كلما توفرت شروطها سواء بين الكلمات في الكلام الموصول أو داخل كلمة واحدة، ولكن لا يعنينا هنا إلا تطبيقها داخل الصيغ الصرفية الخاضعة للتعديلات.

⁴⁴² ينظر (3.3.1.1-) في ص 20 من هذا الكتاب.

3.123- ويحدث ذلك كثيرا عند تطبيق القاعدة 119 (60 مرة في 138 سلسلة قاعدية)، كما يحدث حتما عند تطبيق القواعد: 46 و 48 و 104 و 108، فتأتي القاعدة 123 في المراحل: الثالثة والثامنة وما بينهما، وقد تطبق مرتين في سلسلة واحدة، ويمكن تتبع أمثلتها في السلاسل التي مثلنا بها للقواعد المذكورة وفي غيرها من السلاسل التي ترد فيها القاعدة 119⁴⁴³.

4.123- يعتبر باب الإدغام من الأبواب الرئيسة في كتب النحو والصرف القديمة والحديثة، غير أن ما تعالجه قاعدتنا الحالية -123- من ذلك الباب لا يتجاوز الإدغام المباشر الذي قد يدخل ضمن ما يسمونه "الإدغام الصغير"، أما العمليات الأخرى التي تمهد لهذه المرحلة من الإدغام فليست من شأن قاعدتنا هذه. وتلك العمليات هي التي تشغل في الواقع الحيز الأكبر من باب الإدغام في كتبهم، كنقل الحركة وإبدال المماثلة بين الحروف المتقاربة، أما الإدغام المباشر في حد ذاته فهو عندهم كما هو عندنا، عملية آلية يكفي أن يعرف بها سيبويه مثلا بشكل عابر في غير باب الإدغام قائلا: "والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله"⁴⁴⁴. وقد يعرفونه بشيء من التعميم قائلين: إنه "إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني... وقيل هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين نحو: مدّ وهذا"⁴⁴⁵.

ولم نجد من بين القدماء من يذهب إلى الفكرة التي ذكر الدكتور أنيس فريجة أن علماء الأصوات اللغوية يرفضونها وهي "الفكرة القائلة: إن الحرف المشدد يلفظ مرتين"⁴⁴⁶، إلا إذا كان هذا الباحث قد فهم عبارتهم التي أوردها في تعريف الجرجاني (الفقرة السابقة) على أنهم يقصدون بها نطق الحرف المشدد مرتين، وإن كنا نستبعد أن يذهب فهمه إلى هذا الحد، لأن تركيز العبارة على عنصر الزمن واضح في نظرنا: "مقدار إلباث حرفين". وقد كان على الباحث أن يذكر لنا مثالا واحدا على الأقل ممن يذهبون إلى تلك الفكرة.

⁴⁴³ ينظر (3.46، -3.48، -3.61، -3.108/104) في الصفحات 127، 131، 151، 192 على سبيل المثال، كما تطبق أحيانا بعد القاعدة 112 كما في السلسلتين

ص 200، ص 200.

⁴⁴⁴ سيبويه 75، 4: 104.

⁴⁴⁵ الجرجاني 85: 29، 30؛ وأورد ابن يعيش (ش. المفصل 10: 121)؛ والأشموني (د.ت 4: 345)؛ والتهانوي (1317 هـ: 1: 550) تعريفا أكثر تفصيلا، مع الإشارة إلى اختلاف يسير في المصطلح بين البصريين والكوفيين: الإدغام والإدغام على التوالي.

⁴⁴⁶ فريجة 80: 124 (الهامش 14).

خاتمة

خلاصة واستنتاجات أولية

كانت هذه الدراسة تهدف -في صيغتها الأولى المقدمة للمناقشة الجامعية- إلى وصف ظواهر الإعلال بأنواعه المختلفة في الصيغ الصرفية العربية المقيسة ومحاولة تعييدها على أسس جديدة. ومن أجل ذلك فقد وجدنا أنه من الضروري تحديد المفاهيم والمصطلحات التي سنشتغل بها في الوصف والتععيد المستهدفين، وهكذا خصصنا البابين الأولين كليهما لتحديد المفاهيم الكبرى الواردة في عنوان الدراسة: الصائت، وشبه الصائت (الباب الأول) ثم الصيغة، والتعديل، والقاعدة (الباب الثاني). وتخلل ذلك الوقوف على مفاهيم ومصطلحات أخرى ومسائل، ترتبط بتلك المفاهيم الكبرى، كمفهوم الصائت المزدوج، ووظائف الصوائت ووظائف أشباه الصوائت في العربية (الباب الأول) وكمفاهيم: المقطع، والتأليف المفطعي، والاشتقاق، والقياس، واللاحقة الصرفية، والميزان الصرفي، والميزان الصوتي (الباب الثاني). وفي الفصول الأولى من الباب الثالث وقفنا على مفاهيم أخرى مثل: البنية العميقة، والبنية السطحية (الفصل الأول) والإعلال، والثقل/الخفة، والقوة/الضعف (الفصل الثاني) والمبدأ/القاعدة (الفصل الثالث).

وقد عززنا بحث تلك المفاهيم والمسائل بعرض خلاصات مركزة للاستقراءات والإحصاءات التي أجريناها حولها، في جداول استخلصنا معظمها من جداول أوسع وأشمل، تجنبنا لإثقال الدراسة بمعطيات جزئية قد تصلح لأبحاث فرعية خارجة عن مجالها المحدد، ومن الجدير بالذكر أننا لا ندعي الدقة التامة لإحصاءاتنا، فقد أنجزناها فردياً دون استعانة بالحاسوب الذي يضمن استعماله اطمئناناً أكثر للباحث، غير أن تحريماً للدقة جعلنا نعتقد أن نسبة الخطأ في تلك الإحصاءات يحتمل أن تتراوح بين 0-3%.

واستغرق تحديد المفاهيم والمصطلحات نصف الدراسة تقريباً، ليبقى نصفها الآخر مخصصاً لعرض قواعد التعديل الصوتي للصيغ وتمثيلها في سلاسل قاعدية وصل عددها إلى 94 سلسلة، أما القواعد نفسها فقد وصل عددها الفعلي إلى 95 مبدأ وقاعدة، تندرج تحت صنفين المبادئ (=21) والقواعد (=74). وقد بنينا تتابع القواعد على تصنيفها أولياً إلى:

1- قواعد تعديل مباشر لأشباه الصوائت (=31 قاعدة)

2- قواعد تعديل مباشر للصوائت (=34 قاعدة)

3- قواعد تعديل مباشر للمقاطع (=9 قواعد).

وبعد الانتهاء من عرض المبادئ والقواعد في الفصول الخمسة الأخيرة من الباب الثالث تبين لنا أن هناك مجالاً واسعاً لبحث عملها ونتائجها عن طريق الاستقراء والإحصاء أيضاً. غير أن إنجاز هذا البحث بالكيفية التي نتصورها سيزيد في تطويل مدة الدراسة وحجمها أكثر مما هي عليه فعلاً... ولذلك نكتفي في هذه الخاتمة بعرض الاستنتاجات الأولية بشكل مختصر.

وقبل ذلك ننبه قارئ هذا الكتاب إلى أننا قد نشرنا الباب الأول من الدراسة الأصلية بعنوان "نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى، دراسة صوتية إحصائية"، فأصبح البابان الثاني والثالث الأصليان هما الباب الأول والثاني في الكتاب الحالي.

يمكن تصنيف قواعدها تصنيفاً آخر غير الذي نوهنا به قبل قليل، إلى:

1- المبادئ العامة المصوغة بشكل تقريرى والمحتاجة في معظمها إلى مزيد من البحث أو إعادة النظر، وعددها 21 مبدأً.

2- القواعد الأولية المرتبطة غالباً باللواحق الصرفية، وعددها 12 قاعدة.

3- القواعد الأساسية التي تحكم التعديلات الصوتية الجوهرية لأشباه الصوائت أو المقاطع أو الصوائت ضمن الصيغ المعتلة، وعددها 44 قاعدة.

4- القواعد التكميلية التي تهدف إلى تصحيح ما قد ينتج عن تطبيق القواعد الأولية أو الأساسية أو المبادئ من تأليفات مقطعية لا يقبلها النظام المقطعي للعربية، وعددها 18 قاعدة.

وقد لاحظنا أن هذه المبادئ والقواعد تكون منظومة بنوية تعمل داخلها كل قاعدة أو مبدأ في ترابط ضروري مع القواعد الأخرى، فتشكل معها ما سميناه بالسلاسل القاعدية التي تتألف كل منها من مبدأ وقاعدة، أو من قاعدتين، على الأقل، وقد تألف بعضها من تسع قواعد، ولكننا في ترقيم مراحل السلاسل القاعدية التي مثلناها في الفصول الأخيرة من الباب الثاني لم نرقم في معظم الأحيان مرحلة أصل الصيغة الذي يعبر عنه أحد المبدأين 11 أو 18، فجاءت بعض تلك السلاسل مؤلفة ظاهرياً من قاعدة واحدة، كالسلسلتين 88 و88م.

وهذه معطيات واستنتاجات خاصة بالقواعد دون المبادئ:

- القواعد المتعلقة بالظواهر الصوتية اللهجية أو غير العامة بين المتكلمين العرب حسب روايات اللغويين القدماء وصل عددها إلى 15 قاعدة من 74 (أي 20,27%) وهي التي نسميها قواعد الجواز.
- قواعد الحذف التي بمقتضاها يحذف فونيم واحد أو مقطع كامل من الصيغة المعتلة: عددها 20 قاعدة (أي 36,48%).

- قواعد الإبدال التي تقضي كل منها بتحويل فونيم واحد أو أكثر ضمن الصيغة المعتلة إلى فونيم آخر أو أكثر: عددها 46 قاعدة (أي 62%).

- قواعد الزيادة التي تؤدي إلى زيادة فونيم أو مقطع داخل الصيغة لدواعٍ صوتية خالصة: عددها 4 قواعد.

• قواعد النقل التي بمقتضاها ينقل فونيم ضمن الصيغة المعتلة من موقع إلى موقع: وهي قاعدة واحدة (رقم 119).

وحول علاقة القواعد بفاء الكلمة وعينها ولامها، ثم بأشباه الصوائت والصوائت، يلاحظ ما يلخصه الجدول الآتي:

العنصر موقعه	ؤ / ئ	ؤ	ئ	الصوائت القصيرة	الصوائت الطويلة	الصوائت	مجموع
فاء / عين / لام	1						1
فاء / عين	1						1
عين / لام	1	2	1				4
فاء	2	3		7			12
عين	5	3	3	7	7		25
لام	4	5	3	6	6		24
زائد	1	1				5	7
مجموع	15	14	7	20	13	5	74 ق.

فهناك قاعدة واحدة فقط (رقم 39) تطبق بنفس الشروط على الفاء والعين واللام سواء أكانت كل منها واوا أم ياء.

وهناك قاعدة أخرى تطبق على الفاء والعين، وهي رقم 54، وأربع قواعد تطبق على العين واللام، أما باقي القواعد فهي خاصة إما بالفاء وإما بالعين وإما باللام، ونصيب كل من العين واللام يساوي ضعف نصيب الفاء، وهذا قد يؤيد مبدأ القدماء رقم (15ق.) الذي أسسوا عليه مبدأ أهم يذهب إلى أن آخر الكلمة معرض للتغيير أكثر.

وهناك 15 قاعدة تطبق على الواو والياء شبيهي الصائتين حذفاً أو إبدالاً، و14 قاعدة خاصة بالواو، و8 قواعد خاصة بالياء، و33 قاعدة خاصة بالصوائت عموماً، و5 قواعد خاصة ببعض الصوائت الزائدة. ومن استثنائات الواو شبه الصائتة وحدها بـ 14 قاعدة (حوالي 19%) يتأكد أن اللسان العربي يستثقل هذا الفونيم فيحوله غالباً (في 12 ق.) إلى فونيم أخف منه هو الياء شبه الصائتة، ويتأكد أكثر أن أشباه الصوائت والصوائت الأمامية الضيقة أخف من نظائرها الخلفية إذا لاحظنا أن الأمامية تظهر في 32 قاعدة وتختفي في 14 قاعدة، بينما تظهر الخلفية في 14 قاعدة وتختفي في 24 قاعدة.

وحول علاقة القواعد بالمتجاورات المقطعية العشر الواردة في الجدول رقم 7 (ص 41) يلاحظ أن القواعد تؤدي غالبا إلى تعديل أشباه الصوائت مباشرة أو ارتباطا حين تقع في وسط المتجاورة كآآتي:

2- أما المتجاورات الست الباقية فنجدها في أصول بعض الصيغ المقيسة كما نجدها في صيغ أخرى بعد تطبيق مبادئ الإعراب أو القواعد الأولية عليها، ولا يتعرض شبه الصائت نفسه في بعضها للتعديل إلا في حالات خاصة أو نادرة كما في المتجاورة الثانية / ص: ش ـ ص / بواسطة إحدى القاعدتين 62 أو 64، والمتجاورة الخامسة / ص: ش ا / بواسطة القاعدة 50. وفي المتجاورات الرابعة والسابعة والتاسعة والعاشرية يخضع شبه الصائت للتعديل، بواسطة القواعد الأساسية المتعددة المذكور بعضها في نهاية الفقرة السابقة.

215

- 1 إعداد جداول إحصائية شاملة حول وظائف الصوائت وأشباه الصوائت في العربية^(*).
 - 2 إعداد جداول إحصائية أخرى حول التأليف المقطعي في العربية.
 - 3 حصر أولي للصيغ المقيسة في العربية وتحديد وظائفها الصرفية وأصول اشتقاقها، في جدول مرتب ترتيباً يسهل مراجعتها.
 - 4 استقصاء التعديلات الصوتية التلقائية في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور الثلاثية المعتلة، واقتراح طريقة جديدة لتعديد تلك التعديلات بتوظيف فكرة السلاسل القاعدية المؤسسة على منظومة قواعدية مستخلصة من النحو العربي القديم على العموم، وممثلة تمثيلاً لسانياً معاصراً.
- ومسك الختام: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، إنه ولي التوفيق.

(*) في الجزء الأول المطبوع مستقلاً بعنوان "نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى.." (توثيقه الكامل في قائمة المراجع)

ملحق

بعض السلاسل القاعدية في صيغة صور
تمثل أعضاء النطق في أثناء إجراء التعديلات الصوتية

السلسلة 1م: ص92

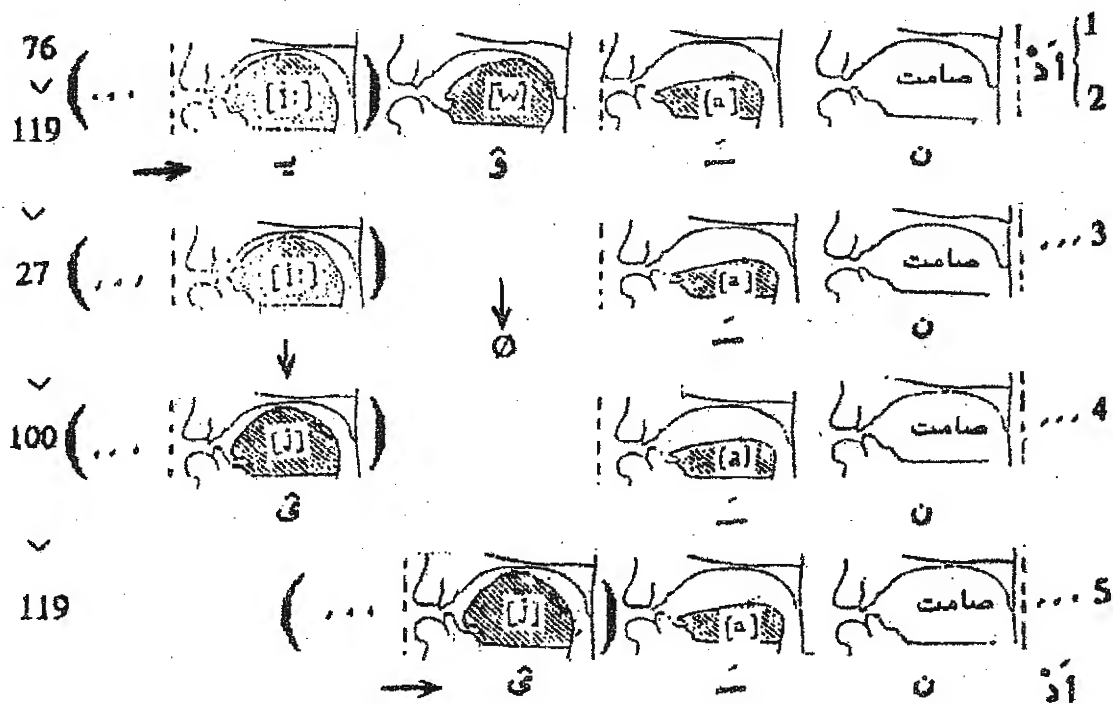
السلسلة 2م: ص98، 100

السلسلة 10م: ص109

السلسلة 19ب: ص122

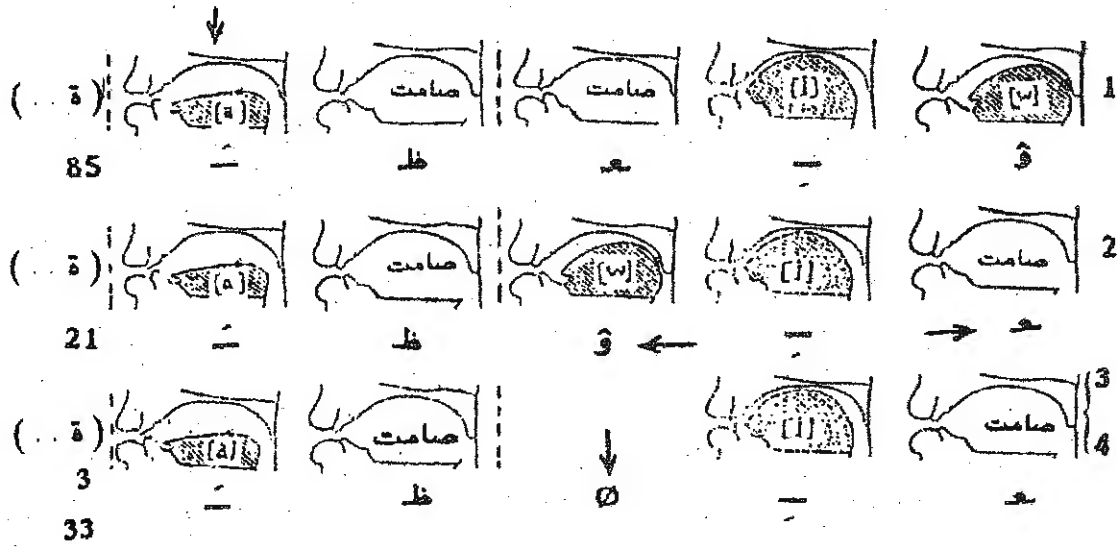
(أَدْنَوَيْنِ ← أَدْنَيْنِ)

س:
م2



تمثيل نطقي لـ (وَعْنَلَة ← عِنَلَة)

س
10



تمثيل تطبيقي لتعديل 'مستفاد':									
س: 19 ب									
12	مستفاد	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	1
119	مستفاد	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	2
43	مستفاد	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	3
90	مستفاد	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	4
119	مستفاد	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	5
(مستفاد)	(ن)	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	صامت	

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	ترميز
5	مقدمة	
9	الباب الأول: الصيغ والتعديلات	1
10	الفصل الأول: الصيغة مفهومها وحدودها ومكوناتها	1.1
11	الصيغة: مفهوم ومصطلحات	1.1.1
15	الصيغة: حدود وهوامش	2.1.1
17	المقطع والكلمة والصيغة	3.1.1
27	الفصل الثاني: الصيغ المقيسة	2.1
28	أوزان العربية: واقع وتاريخ	1.2.1
28	الاشتقاق والقياس	2.2.1
29	المقطع والكلمة والصيغة	3.2.1
40	عن التأليف المقطعي للصيغ المقيسة	4.2.1
42	لماذا الجذور المعتلة؟	5.2.1
44	الصيغ واللواحق الصرفية	6.2.1
45	الفصل الثالث: التعديل مفهومه وأنواعه	3.1
46	بين التغيير والتعديل: أشباه ونظائر	1.3.1
47	تغيرات عفوية غير مشروطة	2.3.1
48	تغيرات مشروطة غالبها منضبط	3.3.1
49	تعديل الصيغة المقيسة	4.3.1
51	الميزان الصرفي والميزان الصوتي	5.3.1
53	الباب الثاني: قواعد التعديل الصوتي للصيغ المقيسة المعتلة	2

54	تمهيد	0.2
55	الفصل الأول: من الصيغة الأصلية إلى الصيغة المنطوقة	1.2
56	1.1.2 عودة إلى التأليف المقطعي	1.1.2
62	2.1.2 من البنية العميقة إلى البنية السطحية	2.1.2
65	الفصل الثاني: من مبادئ الإعلال وقواعده عند القدماء	2.2
66	1.2.2 "عقود وقوانين"	1.2.2
69	2.2.2 مفاهيم خاصة	2.2.2
71	الفصل الثالث: في تصنيف قواعد التعديل	3.2
72	1.3.2 عن تصنيفات القدماء للتعديلات الصوتية	1.3.2
72	2.3.2 تصنيفنا لقواعد التعديل	2.3.2
73	3.3.2 الرموز المستعملة في هذه الدراسة	3.3.2
79	الفصل الرابع: المبادئ العامة	4.2
80	1 مبدأ الاستصحاب	1
80	2 مبدأ تراتب الحركات	2
80	3 مبدأ أمن اللبس	3
81	4 مبدأ خصوصية بعض الصيغ	4
81	5 مبدأ عدم تجاوز تعديلين في صيغة واحدة	5
82	6 مبدأ القياس الحملي	6
82	7 مبدأ خصوصية التأليف المقطعي	7
83	8 مبدأ أقصر الطرق	8
83	9 مبدأ الصيغ المقيسة	9
83	10 مبدأ الصيغة الأصلية	10
83	11 مبدأ المقطع الثنائي في آخر الصيغة	11
84	12 مبدأ التنوين	12
84	13 مبدأ المنع من الصرف	13
84	14 مبدأ صرف صيغ منتهى الجموع	14

84	مبادئ حركة الإعراب	15، 16، 17
85	مبدأ الألف المقصورة	18
85	مبدأ اللواحق الصرفية	19
85	مبدأ التسلسل	20
86	مبدأ القلب المكاني	21
87	5.2 الفصل الخامس: قواعد حذف أشباه الصوائت	
88	تمهيد	0.5.2
89	قواعد حذف شبه الصائت أيا كان	1.5.2
104	قواعد حذف الواو شبه الصائتة	2.5.2
110	قواعد حذف الياء شبه الصائتة	3.5.2
113	6.2 الفصل السادس: قواعد إبدال أشباه الصوائت	
114	قواعد إبدال شبه الصائت مطلقا	1.6.2
129	قواعد إبدال الواو خاصة	2.6.2
150	قواعد إبدال الياء خاصة	3.6.2
157	7.2 الفصل السابع: قواعد تعديل الصوائت	
158	قواعد حذف الصوائت	1.7.2
169	قواعد إبدال الصوائت	2.7.2
194	قواعد إقحام الصوائت	3.7.2
197	8.2 الفصل الثامن: قواعد تعديل المقاطع	
198	قواعد حذف المقاطع	
207	قواعد زيادة المقاطع	
209	قواعد تصحيح الحدود المقطعية	
210	قواعد إدغام المقاطع	
212	خاتمة: خلاصة واستنتاجات أولية	